الترتيب النزولي للقرآن الكريم "سوره وآياته"

بين الحقيقة والخيال ، دوافعه وغاياته

"القصة الكاملة للترتيب النزولي منذ نزول القرآن الكريم .. وإلى العصر الحديث"

تأليف

الدكتور/ محمود محمد محمود غطاس

الأستاذ المساعد بقسم التفسير وعلوم القرآن

بكلية أصول الدين ــ القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمداً — صلى الله عليه وسلم — عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وصحابته ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً ..

وبعد :

فإن القرآن الكريم قد حقق نوعين من الترتيب ، فأصاب بهما مناط الإعجاز كلٌ في بابه : الترتيب الأول : وهو ترتيب النزول. والترتيب الثاني : وهو ترتيب التلاوة . ولكل واحد من هذين الترتيبين أسلوبه الذي يميزه عن الترتيب الآخر ، وكذلك ميدانه، وزمانه، وأهدافه وأغراضه التي يسعى لتحقيقها منذ أول يوم نزل فيه القرآن الكريم . فالترتيب النزولي مؤقت، وترتيب التلاوة دائم ، ومقام الأول : التنزيل والتعليم ، ومقام الثاني : التدوين والترتيل. وقد وضعا من أول الأمر لتحقيق غرضين متفاوتين ، فكان أولهما يعتمد على حاجات التشريع، وأما ثانيهما ، فيرتبط بحاجات الوضع البياني فليس من الحكمة في شيء أن نضع أحدهما موضع الآخر،

وإن كان كلاهما جاء به الوحي، ووقع به التحدي، وتمّ به الإعجاز، وقد جاء كلاهما مطابقاً لمقتضى الحال فيما وضع له في مجاله. وأقول: إن بناء القرآن الكريم توارد عليه دوران: الدور الأول، وهو : دور الدعوة. والدور الثاني، وهو: دور الترتيل والتدوين — والذي يعنينا هنا هو الأول — فدور الدعوة في مسيرتها من بدئها إلى ختامها، إلى أن اكتمل نزول القرآن الكريم ، قد تكفل به الترتيب النزولي ، مع ملاحظة توقيته بهذا الوقت . وقد قام على أسلوب خاص، من حيث تنجيم النزول ، وترتيبه معاً ، وذلك بغرض :

١— اقتلاع الشرك،

٢— إقامة شريعة الله في تلك المواطن التي قام فيها الإيمان.. وأقول أيضاً : ولكن لفت نظري أن جهود العلماء قد تضافرت وتظاهرت، كما أن همهم قد تلاقت عند ترتيب التلاوة، فأوسعوه بحثاً ودراسة وتأليفاً وتصنيفاً وتحقيقاً، وأجابوا عن كل مسألة تتعلق به، أو مشكلة تعترض طريقه، أو شبهة ترد عليه ؟ ! وفي المقابل تجد من أكثرهم — وخاصة في العصر الحديث — انصرافاً وازوراراً بل وصدوداً عن الترتيب النزولي يكاد أن يكون نسياناً أو

تناسياً ومجافاة لهذا الترتيب، وإن كان كلا الترتيبين صادراً عن الوحي — كما سبق — حتى كاد هذا العلم — علم : ترتيب النزول — أن يموت، لولا هذه اللفتات المشرقة والمتواضعة أيضاً في آن واحد من بعض العلماء ، وذلك بمناسبة حديثهم عن ترتيب سور القرآن الكريم وآياته ، دون أن يخصوه ببحث مستقل أو يفردوه بحديث خاص ، برغم أن الترتيب النزولي كان وما يزال حقلاً خصباً لأعداء الإسلام من يهود ونصارى ومستشرقين وعلمانيين وغيرهم ، وسيظل كذلك ما لم تضبط قواعده وتحدد مسائله، ويعرف موضوعه ، وتستخلص فوائده ونتائجه، ويقف النظار على حكمه وأسراره، وذلك لا يتحقق إلا من خلال الوقوف على القدر الصالح منه، الذي تتحقق فيه شروط الصحة، وهذا القدر أو المقدار الصحيح منه زعيم بأن يقفك على أدق أسرار التفسير، واستخلاص الأحكام الشرعية الصحيحة، وحكمة الله في تدرج تشريعاته، وغير ذلك كما ستقف عليه في هذا البحث. وكان من نتائج هذا التقاعس عن دراسة الترتيب النزولي، أن فتح هذا الباب الخلفي لدعاوى أوساط المثقفين، والمفتتين على الدين باسم : التجديد في الدين، وحرية الفكر، واستنارة الرأى، ومواكبة العصر والاستفادة بمعطياته وآلياته ومناهجه. فأدخلوا هذا الترتيب تحت شعار: الدراسة التاريخية للقرآن، على نحو: الدراسة الجغرافية والنفسية وغيرها ؟ ! وأنت خبير بنتيجة ذلك،وما تنتهي إليه؟.

ولكن من الإجحاف وعدم الإنصاف أن ننكر الجهود السابقة في هذا الموضوع، أو نغض من قيمتها، ويمكن توصيفها بإيجاز شديد كالتالي :

١ــ قدمت دراسات علمية جادة في الترتيب النزولي، وتمثل هذه الدراسات أساساً مكيناً، ولبنات صالحة في بناء صرح علم ترتيب النزول، وكيفية تفعيله والاستفادة منه، وتمثلت فيما قدمه ابن حبيب النيسابوري والشاطبي وغيرهما من القدماء، ومن المحدثين الدكتور محمد عبد الله دراز والدكتور إبراهيم عبد الرحمن خليفة وعبد الكريم الخطيب وغيرهم، وسيأتيك بيان ذلك أثناء البحث تفصيلاً، وتعتبر هذه الدراسات بحق هي المدخل الحقيقي لهذا العلم.

٢ــ ترتيب النزول علم قديم بل ومن أهم علوم القرآن الكريم على الإطلاق، والتي لا يحل لأحد أن يتكلم في كتاب الله إلا بعد الإلمام به وتحصيله، ومن ثم فقد بحثه القدماء، ووضعوا فيه المؤلفات والتصانيف — وسيأتي ذكر ذلك تفصيلاً — ولكن كان منهجهم فيه يعتمد على النقل الصريح عن الصحابة والتابعين، دون نظر إلى ما صح من ذلك، وما لم يصح، وقد أكثروا الرواية في ذلك ، حتى تحصل لهم العديد من ترتيبات سور القرآن الكريم بحسب نزولها، والقليل من ترتيبات الآيات. وفي هذه الترتيبات أو القوائم أو الروايات ما فيها من ضعف ووضع ووهاء. وقد عرف هذا العمل : بضبط النقلة. والعجيب أن يظل هذا المنهج سائراً إلى العصر الحديث، وتأخذ به طائفة من العلماء — كما سيأتي — والأعجب منه أن نرى هذا الترتيب الزمني لنزول سور القرآن الكريم — على ما به — في صدر كل سورة من سور القرآن "في هامش السورة " في كثير من طبعات المصحف الشريف[1]. وفيه: أن سورة كذا نزلت بعد سورة كذا قولاً واحداً جازماً؟!

٣ــ بالنظر إلى أكثر من تناول موضوع : الترتيب النزولي في العصر الحديث — بخلاف من أشرنا إليهم سلفاً — تنوع عرضهم لهذا الترتيب على النحو التالي : " أ " من تناول هذا الموضوع للنقمة على ترتيب النزول، والنقد له ، والطعن فيه فقط . وهذا الفريق كان ينظر إليه على سبيل المنحرفين ، والزائغين والضالين وأعداء الدين ، وأنه يشرع باب الفتنة ، ويؤسس للفساد " ب " — وبين ناقل لكل ما ورد فيه — على ما به — دون نقد أو تمحيص أو تعليق أو تقييم. وكأن غرض هؤلاء أن يثبتوا ما أثبته الأقدمون من أن علماً من علوم القرآن يسمى : بترتيب النزول ، وأن طريقه الرواية ، اعتماداً على ضبط النقلة دون نظر إلى حال السند أو المتن " ج " — وبين مزوّر عنه لا يعيره التفاتاً إلا بمقدار ما يسمح به المقام — أثناء حديثه عن ترتيب سور القرآن وآياته — أن يقول : إن الترتيب النزولي غير مراد . وكأن هذا الفريق كان ينظر إلى أمر الشارع، وأنه لم يأمر بهذا الترتيب ، ولم يكن بعينه " د " — وبين طامح إلى هذا الترتيب، ومقبل عليه وكأنه حظى بإجماع الأمة ، أو أنه تنزيل من حكيم حميد ؟ وفيه ما فيه؟!.

---

[1] وأما طبعة مجتمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة ، فقد جردت المصحف الشريف من هذا الترتيب لأمرين : الأول : إجماع السلف على تجريد المصحف مما سوى القرآن الكريم . الثاني : لأن المسألة فيها خلاف .

، وهاش لكل ما يتحصل منه ، بل ومصحح لأغلب ما ورد فيه ، ويظن أنه الحلقة المفقودة في ميدان الدراسات القرآنية ، التي تمس القرآن الكريم ، والتي عن طريق الأخذ بها يتوفر للقرآن عدة أمور ذات خطر وشأن ، منها : مراعاة السياق العام ، واكتمال الفكرة ، وموضوعية الترتيب ، وقراءة الحدث في محطيه التاريخي والجغرافي ، مع ربطه بالبيئة العربية ، وتأثره بالجو السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، والعرف العام والخاص ؛ فإن الأحداث لا تتحرك في فراغ ؟ ! بالإضافة إلى مراعاة قواعد التأليف الحديث ، واتباع مناهج البحث العلمي ..

" هـ" ـــ بل ذهب بعضهم إلى تأليف مصحف جديد ، لا يخضع لهذا الترتيب الذي رتبه الصحابة ـــ على القول بأنهم هم الذين تولوا ترتيب السور ـــ إلى ترتيب هذا المصحف ترتيباً بحسب تاريخ نزول السور ؟ !! " و" ـــ وبين قانع من ذلك كله بمعرفة المكي من المدني، والناسخ من المنسوخ ، مع إحفاله بأسباب النزول، وما تيسر من تاريخ النزول، ناظراً إلى أن ذلك ينتج علماً كثيراً .. إلى غير ذلك. من أجل ذلك وغيره ظلت المكتبة العربية والإسلامية

وما تزال شبه خاوية من الترتيب النزولي، وهذا أمر غريب؟ ! بل أكاد أزعم أنه لا يوجد كتاب واحد في العربية أو غيرها قد عالج هذا النوع من الترتيب، بمنهج علمي صحيح، من حيث جمع مادة هذا العلم، والتعريف به، والوقوف على موضوعه وبحث مقدماته ومداخله، واستعراض مسائله وفصوله، واختيار أسانيده ومتونه، واستجلاء فوائده وأسراره في ظل ما صحّ منه بأدلته، مع استبعاد ما كشف الدليل عن زيفه ودخله، حين تبين له الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر، ثم قام على ما استقام بين يديه مما ثبتت صحته، فأرسى قواعده، وأحكم ترتيبه، بأن حمل المتأخر نزولاً على المتقدم عليه نزولاً في الفهم، فالمكي على المكي السابق عليه نزولاً، والمدني على المكي، والمدني المتأخر نزولاً على المدني السابق عليه، لأنك بذلك تساير مسيرة القرآن في نزوله ودعوته، وهو يبني العقيدة ويترع من النفوس ألوان الشرك، ونوازع الشر، ويروضها بآدابه الجديدة وقيمه وسلوكه، وينشؤها إنشاء بأسلوب الترغيب والترهيب، حتى إذا انقادت له ، جمّلها وزينها بتشريعاته، فمهّد لكل ذلك، وقدم له بين يديه، فأصول العقيدة قبل أصول الشريعة،

وأصول الشريعة قبل فروعها، وأحكام الشريعة الإسلامية متعددة، ومتفاوتة، وتعلق الناس بما حظرته الشريعة وحرمته متفاوت، وبعض ذلك يحتاج إلى أناة ومرانة وتدرج واصطبار، وهنا تتجلى حكمة الله في تنجيم نزول القرآن، فالكليات قبل الجزئيات، والقواعد تبنى عليها فروعها، والبشارة تسبق المبشر به، كما أن النذارة تتقدم المنهي عنه، وبعض الأحكام الشرعية لم تنزل دفعة واحدة، وأكثر موضوعات القرآن تنتظر أدوارها حتى تستكمل بقية أجزائها، وبالجملة، فالقرآن المكي أصل للقرآن المدني. ثم أنى لك أن تعرف الناسخ من المنسوخ ، والعام الذي جاء بعده تخصيصه، والمجمل وتفسيره ، والجزء الذي ترده إلى الكل، والفرع الذي لا يعود إلا إلى أصله، والروابط التي تجمع بين القواعد وتطبيقاتها وغير ما إلا إذا وقفت على ترتيب نزول ذلك زمنياً ؟ ولذلك أقول: لا يوجد مثل هذا الكتاب، الذي حمل عنوان الترتيب النزولي، ويعالج هذا الموضوع من كافة زواياه وجميع جوانبه ، أو أكثرها على أقل تقدير، ولكن ظل ذلك يمثل حلماً كبيراً لكثير من نجباء علمائنا. ومن أجل ذلك كله طمحت نفسي إلى إدراك هذه الطلبة ، وتحقيق

هذه الأمنية، فكان هذا البحث المتواضع الذي أقدمه بين يدي القارئ الكريم على رجاء أن يسد ثغرة في وجه أعداء الدين في هذا الجانب، أو يكون مقدمة لأعمال أخرى من جهابذة علمائنا أحسن مني تنضيراً وتنظيراً ، أو أن يكون مجرد إثارة وإهاجة لهمم العلماء حتى ينهضوا لإحياء موات هذا العلم، علم ترتيب النزول، وحسبي من جهدي المتواضع هنا هو صدق النية، وجمال القصد وهو خدمة القرآن الكريم ، وشرف القيام بواجب الحراسة والذود عن حماه . وكان من منهجي في هذا العمل الاقتصاد في عرض الأفكار ومناقشتها أو تقييمها، وذلك لتعدد مباحث هذا الموضوع وكثرتها بحيث إنها اشتملت على ترتيب النزول منذ نزول القرآن الكريم ، ثم متابعة ذلك إلى العصر الحديث، وكان حرياً بهذا البحث أن يخرج في أسفار متعددة ، لا أن يصير في هذا القوام ، لولا توخي الإيجاز قدر المستطاع، إلا إذا كان جانب البحث بكراً ، أو المقام جديداً لا أثر فيه لقدم عندئذ فقط يكون التأصيل والتقعيد والتأسيس ، مع اتباع المنهج العلمي الصحيح في كل مناحي البحث، وربما كان من ثمار وآثار اعترافي بالجهود

السابقة، أنني ربما وظفت بعض هذه الأعمال في خدمة هذا الجانب أو ذاك لقناعتي بمسارها ونتيجتها ، ومنهجها بعد تقييمها والإشارة إليها .. وربما كان عذري في كل ما تراه من نقص أو خلل في بنيان هذا البحث أنها أول محاولة متواضعة لمعالجة هذا الموضوع على هذا النحو الذي لم أسبق إليه قديماً أو حديثاً — فيما أظن — ودائما المحاولات الأولى يكثر الاستدراك عليها ، وإن كان لها فضل السبق، فإن صادفت الحق والصواب فهي من الله ، وإن كانت الأخرى فلي معها أجر من اجتهد فأخطأ ، وحسبي الله ونعم الوكيل " ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب ".

وصلى الله وسلم على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه أجمعين.

* * *

المؤلف

الدكتور محمود محمد غطاس

(مدخـــل)

طرحت أسئلة كثيرة ومتعددة، قديما وحديثا، حول إمكانية ترتيب سور القرآن وآياته على تاريخ نزولها، بل وجرت محاولات كثيرة ومتعددة، قديما وحديثا أيضا، لإدراك هذه الطلبة، وتحقيق هذه الأمنية الغالية!! ولكن هذه المحاولات لم تسفر عن شيء، وتلك الأسئلة لم تجد ما يناسبها – من حرارة الطلب – رواجا عند العلماء، بل ولم تلق استجابة منهم عبر تاريخ القرآن الكريم، فما دلالة ذلك؟ برغم أن أبا القاسم الحسن بن محمد بن حبيب النيسابوري قال في كتاب :" التنبيه على فضل علوم القرآن ": من أشرف علوم القرآن علم نزوله وجهاته، وترتيب ما نزل بمكة ابتداء ووسطا وانتهاء، وترتيب ما نزل بالمدينة كذلك[1]... إلى أن قال : ثم ما

---

[1] يلاحظ هنا أن أبا القاسم ابن حبيب يقسم القرآن كله إلى ست مراحل زمنية : ثلاث منها بمكة، وثلاث منها بالمدينة ، وما نزل بمكة قسمه إلى ابتداء ووسط وانتهاء، وكذلك ما أنزل بالمدينة قسمه هذا التقسيم ، فهذا الترتيب الجملي الزمني لنزول ما نزل بمكة، وما نزل بالمدينة ، والذي وضعه ابن حبيب، قد صار أصلا لعلماء المسلمين الباحثين عن هذا اللون من الترتيب ، الذي يعنى بالإجمال ولا يتطرق إلى التفصيل ولا يحفل به، وخاصة فيما يتعلق بالترتيب الزمني التفصيلي لنزول آيات القرآن وسوره؛ لأن ذلك يستلزم الوقوف على كل ما ورد من أسباب النزول مما ثبت

نزل مجملا، وما نزل مفسرا، وما نزل مرموزا، ثم ما اختلفوا فيه، فقال، بعضهم : مدني . هذه خمسة وعشرون وجها، من لم يعرفها ويميز بينها لم يحل له أن يتكلم في كتاب الله تعالى" [2].

وأقول: ومعنى كلام ابن حبيب النيسابوري هنا، أن ترتيب ما نزل بمكة، وترتيب ما نزل بالمدينة هو أحد العلوم الإسلامية الهامة، بل وأحد الوجوه — الخمسة والعشرين التي لا يحل لأحد أن يتكلم في كتاب الله تعالى إلا إذا كان على دراية تامة بها. ومن ثم تناولها السيوطي، وجها وجها، بل وأشبع الكلام على هذه الأوجه. فمنها ما أفرده بنوع، ومنها ما تكلم عليه ضمن بعض الأنواع[1]، ومن ذلك ترتيب ما نزل بمكة وما نزل بالمدينة وسيأتي بيان ذلك في موضعه من هذا البحث. بل إن الإمام الشاطبي جعل ترتيب المكية والمدنية من أسرار علوم التفسير، وعلى حسب المعرفة به، تحصل له المعرفة بكلام الله عز وجل. ومن أجل تحقيق هذا الغرض عقد أكثر من مبحث في كتابه: الموافقات . يقول الشاطبي: المدني من السور ينبغي أن يكون منزلا في الفهم على المكي، وكذلك المكي بعضه مع بعض. والمدني بعضه مع بعض على حسب ترتيبه في التنزيل، وإلا لم يصح" [2] وقد استدل الشاطبي على ذلك بقوله :" والدليل على ذلك أن معنى الخطاب المدني في الغالب مبني على المكي، كما أن المتأخر من كل واحد منهما مبني على متقدمه، دل على ذلك الاستقراء" [3] ثم فسر ذلك بقوله: " وذلك إنما يكون ببيان مجمل، أو تخصيص عموم، أو تقييد مطلق، أو تفصيل ما لم يفصل، أو تكميل ما لم يظهر تكميله" [4].

=صحته،وحتى لو تحقق هذا الأمر على الوجه الرضى – وهو بعيد – فإن أكثر ما أنزل في القرآن لم يقترن بسبب،بل نزل ابتداء غير مبني على سبب، كأكثر الآيات المشتملة على قصص الأمم السابقة مع أنبيائها، أو الأخبار الغيبية المستقبلة ، أو التشريعات التي نزلت ابتداء ، أو مشاهد يوم القيامة وأحوال النعيم والعذاب، وغير ذلك كثير .. كما سيأتي بيانه تفصيلا . ولكني هنا فقط أشير وألفت النظر إلى أن ما ذكره ابن حبيب قد انطلق من خلاله المستشرقون في تقسيم المرحلة المكية والمدنية في محاولات للتعرف على القرآن الكريم من خلال تسلسل هذه المراحل وتلك التقسيمات الزمنية في تفصيل سيأتي التنبيه عليه والإشارة إليه. وانظر : مباحث في علوم القرآن للدكتور صبحي الصالح صـ١٦٩ وغيره.

[2] البرهان في علوم القرآن للزركشي ج١/١٩٢.

---

[1] انظر : الإتقان للسيوطي ج١/٨، ٩. وأقول : وتكلم عن هذا العلم الزركشي وغيره وسيأتي

[2] الموافقات للشاطبي ج٣/٢٤٤، ٢٤٥.

[3] المصدر السابق.

[4] المصدر السابق.

وقد تبنى الإمام الشاطبي هذه القضية ــ التي صورها على النحو السابق ــ وأعطاها من ذات نفسه ذوقا عالي الجناب، وفهما واعيا ودقيقا لأسرار علوم التفسير، وصار بهذه النظرة الموضوعية والشاملة مصدرا من أهم مصادر علوم التفسير، لكل من جاءوا بعده، وخاصة تلك الطائفة المنتقاة من صفوة العلماء، والذين كانت لهم أدوار بارزة في بعث حركة التجديد في علم التفسير وما يتعلق به من علوم[1]. ولكي تتضح صورة هذه القضية أكثر، وتخرج من حيز النظرية المجردة إلى واقع التطبيق العملي، أو إمكانه أو مقاربته يطرح علينا الشاطبي مثالين للترتيب النزولي، أحدهما مكي، والثاني مدني، وإن كان ذلك من باب تنزيل المدني في الفهم على المكي، والمكي بعضه مع بعض، وكذلك المدني بعضه مع بعض، على حسب ترتيب ذلك كله في التنزيل – كما سبق – غير أنه في هذين الشاهدين اللذين أتى بهما كما سنعرف – واكتفى بذكرهما – لم يستقص ، بل لم يشر ولو على وجه الإجمال إلى شيء من هذا الترتيب النزولي للسور المكية والمدنية. وكأن ترتيبها النزولي أمر مقرر لا خلاف حوله، وذكر سورتين : إحداهما مكية، وهي سورة الأنعام، والأخرى مدنية، وهي سورة البقرة، بالإضافة إلى سورة المؤمنون، فقال: وأول شاهد على هذا أصل الشريعة، فإنها جاءت متممة لمكارم الأخلاق، ومصلحة لما أفسد قبل من ملة إبراهيم عليه السلام، ويليه تنزيل سورة الأنعام، فإنها نزلت مبينة لقواعد العقائد وأصول الدين... إلى أن قال : وإذا نظرت بالنظر المسوق في هذا الكتاب تبين به من قرب بيان لقواعد الشريعة الكلية، التي إذا انخرم منها كلى واحد انخرم نظام الشريعة، أو نقص منها أصلي كلي " .

ثم يقول عن الشاهد الثاني: " ثم لما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، كان من أول ما أنزل عليه سورة البقرة، وهي التي قررت قواعد التقوى المبنية على قواعد سورة الأنعام، فإنها بينت من أقسام أفعال المكلفين جملتها، وإن تبين في غيرها تفاصيل لها ... إلى أن قال : وما خرج عن المقرر فيها فبحكم التكميل، فغيرها من السور المدنية المتأخرة عنها، مبني عليها، كما كان غير الأنعام من المكي المتأخر عنها مبنياً عليها

(١) من أمثال القاسمي ، والإمام محمد عبده، والطاهر بن عاشور، والدكتور /محمد عبد الله دراز وغيرهم

.... ثم انتهى إلى هذه النتيجة، فيقول : وإذا تنزلت إلى سائر السور بعضها مع بعض في الترتيب وجدتها كذلك حذو القذة بالقذة ، فلا يغبين على الناظر في الكتاب هذا المعنى، فإنه من أسرار علوم التفسير، وعلى حسب المعرفة به تحصل له المعرفة بكلام ربه سبحانه... "[1].

ولكن كيف لنا بالوقوف على هذا الترتيب؟ وهل هو موجود بالفعل؟ وإذا كان موجودا فما قيمته، وما طرق إثباته، وما مدى صحة هذه الطرق، أو حسنها، أو ضعفها، أو وهائها، ثم أي درجة من درجات الإثبات تكفي في ثبوته والوقوف عليه، والقول به. ولو سلمنا بأنه قد صحت جميع طرقه ، فهل يمكن أو يجوز أن نرتب القرآن على حسب نزوله، أسوة بالترتيب العثماني؟ وما جدوى تفسيرنا للقرآن بحسب نزوله؟ وهل هذا ممكن؟ وإذا لم يكن ممكنا في جميع القرآن فهل يتحقق هذا في البعض، وما القيمة الحقيقية لهذا البعض؟ وبالجملة، فإن هذا الموضوع لم يأخذ حظه من عناية العلماء وكلفهم واهتمامهم بالقدر اللائق به، وعلى الوجه الذي يحسم مسائله، ويكشف الغموض الذي يكتنف جنباته، وبالصورة التي تتسم بالنضج الفكري، والتي تقوم على إثارة هذا الموضوع برمته من جديد، والوقوف على حقيقته، وعلى الآراء التي تصطرع حوله، ومعرفة أدلة كل رأي، ثم امتحان هذه الأدلة بالقدر الذي يكشف عن ضعفها أو قوتها، وزيفها أو أصالتها، حتى يتهيأ للرأي الصحيح من بينها، أو الراجح، أن يتبوأ مكانه الخليق به من بين هذه الآراء . ومن ثم يصبح ترجمة لهذا الموضوع وعنواناً عليه؛ خاصة وأن هذا الموضوع على وجه التحديد، عبر تاريخه الطويل، كان وما يزال حقلاً خصيباً لأهواء الضالين والزائغين من بعض فرق الروافض قديماً ، ومن المستشرقين والعلمانيين حديثا، كما سنعرف.

• • •

(١) الموافقات للشاطبي ج٣/٢٤٥.

" اليهود هم أول من أثار موضوع: الترتيب النزولي على جهة الطعن في القرآن الكريم، وتبعهم في ذلك النصارى والرافضة "

لقد شاع بين العلماء منذ زمن بعيد، أن أول من طعن على القرآن بفساد النظم والترتيب، هم الرافضة. وهذا حق في أنهم طعنوا بذلك، واشتهر عنهم ذلك وذاع، حتى عرفوا به، وصاروا في هذا مرجعا في ترديده، وإظهاره وإشاعته. ولكن الحقيقة المؤكدة أن مصدر هذا الطعن هم اليهود، وليس الشيعة كما كان يظن، يقول الباقلاني عن اليهود: وهم أول من سبق إلى الاحتجاج في الطعن على القرآن بهذا الضرب، فظن بعض الرافضة أنه حجة فيما قال، أو شبهة ينال بها باطلا، وأنى لهم بذلك"[1].

ولكن الرافضة تلقفوا هذا البهتان، وأوردوه في صورة شبهة، وقرروها ما وسعهم هذا التقرير، بل وزادوا عليها من فساد اعتقادهم ما أخرجها في هذه الصورة. قالوا : ومما يدل على تغيير القوم للقرآن، وإفسادهم تأليفه ونظمه، وجهلهم بترتيبه. اتفاقنا جميعاً على أن القرآن نزل مرتباً، ومكياً أولا ثم مدنيا. وإن الناسخ منه نزل بعد المنسوخ، والمنسوخ في الرتبة والتنزيل قبله، وإن القرآن أولاً نزل لم ينزل قبله شيء منه، وإذا ختم به لم ينزل بعده شيء منه، وإن أبا بكر وعمر وعثمان، ومن اتفق معهم على تأليف القرآن، خلطوا في هذا الباب، فقدموا المدني على المكي في التأليف، والله تعالى قد رتبه بعده، وجعلوا الناسخ باتفاق في كثير من المواضع قبل المنسوخ به، والله سبحانه قد أخبره عنه وأنزله بعده، ولم يتدئوا في المصحف بما ابتدأ الله بإنزاله، ولا جعلوا آخره ما ختمه به. وقد كان من حقهم والواجب عليهم أن يرتبوه كما رتبه تعالى في التنزيل والتقديم والتأخير، ولما لم يفعلوا ذلك دل ما صنعوه على جهلهم بتأليفه، أو قصدهم إلى التخليط والعناد، بإفساده وتأخير ما قدمه الله، وتقديم ما أخره" [2]..

وقالوا : " إن أبا بكر وعمر وعثمان والجماعة، فصلوا بين الكلام المتصل المتناسب، وعضوه حتى صار منبترا.. وقدموا المدني على المكي في الكتابة والرسم، والله تعالى - بزعمهم - قدم المكي على المدني في التأليف

[1] الانتصار للباقلاني ج٢/٥٢٠.

[2] الانتصار للباقلاني ج٢/٥١٣.

" الرد على مفتريات اليهود والنصارى والرافضة في تغيير المصحف وفساد نظم القرآن"

لا يمكن بحال أن نقرر الشبه التي أثارها الشيعة ضد القرآن الكريم في كل ما يتعلق به، بل ولا يمكن لنا بحال أن نستو في جوانب الرد في هذه الشبهة، التي بين أيدينا، في هذه العجالة التي اضطررنا إليها اضطراراً ؛ فإن بحث ذلك، ومعالجته على الوجه الذي يشفي ويقنع، يحتاج إلى سفر كبير، وهيهات أن يقوم به. وإنما نكتفي بالإشارة هنا عن التصريح، ونستسمح القارئ الكريم أن يحل الإيجاز محل التفصيل والإطناب، وإنما هو التنبيه فقط على مواطن الزلل، ومنابع وروده، والإدلال على وجه الصواب، وطريق الحق..

ولأن أصحاب هذه الشبهة، وأرباب هذا الطعن هم اليهود والنصارى، فوجب أن نلزمهما أولا، وقبل الشيعة، بما في التوراة والإنجيل من ذلك. فإن النصارى متفقون على أنه ليس أول الإنجيل، هو ما أنزله الله على عيسى، بل وأكثر الأناجيل التي بأيديهم أولها ليس من كلام الله، وإنما هو كلام عيسى، ووصف نفسه وسيرته، وذكر والترتيب"[1]. وعلل بعضهم ذلك بقوله: لأن القرآن لم يكن محفوظا على تاريخ نزوله وترتيبه، فيثبته القوم كذلك، وإنما كان متفرقا في الجماعة، ومحفوظا لهم على حسب طاقتهم وما ييسر لهم، فلم يمكنهم مع ذلك غير الذي صنعوه " [2].

والعجيب أن المستشرقين بدورهم قد تلقفوا هذه الشبهة، وصاغوها في الإطار ذاته، ولكن تحت مسميات عدة، وبعناوين مختلفة، قد ينخدع بها الأغرار، ولكنها في النهاية طعن صريح ومكشوف في تواتر القرآن الكريم، وفي إعجازه. وستأتي الإشارة إلى ذلك، عقب الرد بإيجاز على مفتريات اليهود والنصارى والرافضة .

[1] الانتصار للباقلاني ج١/١١٤.

[2] الانتصار للباقلاني ج١/٦٨.

تلامذته و دعوته. وإذا كان هذا حال الإنجيل أو الأناجيل في بداءتها، فكذلك الأمر بالنسبة إلى التوراة، فإن أول التوراة عند اليهود في التلاوة والرسم، ليس هو أول ما أنزل الله على موسى وخوطب به، لأن أول ما أنزل عليه هو: " فاخلع نعليك إنك بالواد المقدس طوى" [طه:١٢] وهو عندهم في التوراة، وليس هذا أول التوراة، كما هو معروف. فوجب بذلك القدح في كتابهم، وإن لم يجب هذا، سقط ما تعلقوا به.[١]

وأما ثانياً : وهو ما يتعلق بالشيعة، وتمسكهم بهذه الشبهة، فنقول: من المعلوم أن القرآن لم ينزل دفعة واحدة، وإنما نزل منجما على أجزاء ، مع فواصل زمنية متراخية بين تلك الأجزاء، وكان نزوله في تقدم بعض أجزائه وتأخر البعض الآخر، على ترتيب معروف يختلف عن ترتيبه التعبدي؛ لأن ترتيب تاريخ النزول كان منظورا فيه إلى مناسبة الظروف والوقائع، وهي مناسبة ترجع إلى ركن من أركان مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

وترتيب التلاوة أو الترتيب التعبدي، كان منظورا فيه إلى تسلسل المعاني، وتناسب أجزاء الكلام بعضها مع بعض، وذلك أيضا يرجع إلى ركن آخر من أركان مطابقة الكلام لمقتضى الحال. وكلا الترتيبين راجع إلى الوحي، وكلاهما وقع به التحدي والإعجاز، إلا أن ترتيب النزول مؤقت، زائل بزوال ملابساته من الوقائع والأزمنة والأمكنة. وأما الترتيب الثاني، وهو ترتيب التلاوة، فهو باق لأنه في ذات الكلام، يدركه كل واقف عليه من الأجيال المتعاقبة. بينما الترتيب التاريخي لا يدركه إلا شاهد العيان لتلك الملابسات من الجيل الذي كان معاصرا لنزول القرآن، وبعد انقراض هذا الجيل يحتاج الأمر إلى معرفة نقلية تصورية، وذلك بالرجوع إلى تواريخ نزول الآيات، ومحالها، والمناسبات التي جاءت فيها، وذلك للاستعانة على استيضاح المعاني المقصودة من التراكيب استعانة فقط.[٢]

إذا تقرر هذا فنقول : إن الصحابة لم يقدموا شيئا أخره الله، ولا أخروا شيئاً قدمه الله ، ولم يؤلفوه من ذات أنفسهم، بل بتوقيف كان لهم فيه[٣]. وأن رسول

---

(١) الانتصار للباقلاني ج٢/٥٢٠.

(٢) التفسير ورجاله تأليف : محمد الفاضل بن عاشور ص ١٠، ١١.

(٣) مقدمتان في علوم القرآن ص ـ٣٩.

الله صلى الله عليه وسلم سن جمع القرآن،وكتابته، وأمر بذلك[١]، وأملاه على كتبته. وأنه صلى الله عليه وسلم لم يمت حتى حفظ جميع القرآن جماعة من أصحابه[٢]، وحفظ الباقون منه جميعه متفرقا، وعرفوه وعلموا مواقعه ومواضعه، على وجه ما يعرف ذلك اليوم من ليس من الحفاظ لجميع القرآن[٣].

وأما قول الشيعة: إن الله أنزل المكي قبل المدني، والمنسوخ قبل الناسخ، وأنزل من القرآن أولاً لا شيء قبله، وأخر منه لا شيء بعده فصحيح، لا خلاف حوله. وأما قولهم: إن الله تعالى ورسوله رتباه وألفاه على سبيل ما أنزل عليه في التقديم والتأخير.فيرد عليهم الباقلاني بقوله: هذه دعوى مجردة، تعلمون يقيناً أننا وجميع فرق الأمة، ومعظم الشيعة المخالفين لكم في هذا الباب، والمقرين معنا بسلامة هذا المصحف من التحريف والتغيير والنقصان نخالفكم فيها[٤][٦]، وننسبكم نحن وجميع

---

(١) صحيح البخاري بشرح الكرماني : باب كاتب النبي صلى الله عليه وسلم من فضائل القرآن ج١٠/١٩.

(٢) صحيح البخاري بشرح الكرماني : باب القراء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من فضائل القرآن ج ١٦/١٩ ، وانظر: المرشد الوجيز لأبي شامة ص ٣٧-٤٢.

(٣) انظر : الأحرف السبعة للقرآن لأبي عمرو الداني بتحقيق الدكتور / عبد المهيمن طحان ص ٦١، ٦٢.

(٤) قول الباقلاني : معظم الشيعة المخالفين لكم، والمقرين معنا بسلامة المصحف من التحريف والتغيير .. هذا الكلام لا يخلو من نظر !! فإلى عصر الباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣هـ لم يقل أحد من علماء الشيعة بسلامة المصحف من التحريف سوى ابن بابويه القمي، أستاذ الفقيه " المفيد" الذي لقبوه بالصدوق المتوفى سنة ٣٨١هـ ولا سابق له في القوم ، كما أنه نفسه لم يستند إلى مصدر شيعي ثابت من رواية مأخوذة عن واحد من الأئمة الإثنى عشر. وتبعه في هذا الاعتقاد السيد المرتضى مؤلف نهج البلاغة ومرتبه المتوفى سنة ٤٣٦هـ -أي بعد وفاة الباقلاني- ،وثالثهم : أبو جعفر الطوسي تلميذ السيد المرتضى والشيخ المفيد المتوفى سنة ٤٦٠هـ فهؤلاء الثلاثة، لا رابع لهم طوال = الخمسة قرون الأولى في إنكار التحريف عن القرآن الكريم ، كما صرح بذلك علماء الشيعة ومحققوها . ثم جاء بعد هؤلاء الثلاثة، وقال بمقولتهم أبو علي الطبرسي ، صاحب تفسير " مجمع البيان" المتوفى سنة٥٤٨هـ. وحتى هؤلاء الأربعة ، لم يقولوا بهذا القول إلا تقية، كما صرح بذلك أحد كبراء الشيعة، وهو : السيد المعتمد الجليل الأواه، نعمت الله بن الفاضل المنتجب الأصيل السيد عبد الله الحسيني الموسوي الجزائري ، يقول : والظاهر أن هذا القول إنما صدر منهم لأجل مصالح كثيرة ، منها : سد باب الطعن عليهم.." .أهـ فالقول بتحريف القرآن وتغييره – من خلال الرجوع إلى ألفي حديث معتمدة عندهم ، وقد بلغت درجة التواتر في عقيدتهم ولديهم – يعتبر

من وافقكم إلى الكذب في إدعائها، فما الدليل إذا كان ذلك كذلك على صحة قولكم[1] ؟ فإن قالوا : باضطرار . عارضناكم بأننا مضطرون إلى العلم بأن

=من ضروريات مذهب التشيع وفي ذلك نقل النوري عن الجزائري صاحب " الأنوار النعمانية قوله :" إن الأصحاب قد أطبقوا على صحة الأخبار المستفيضة، بل المتواترة الدالة بصريحها على وقوع التحريف في القرآن " وقال أيضا : " إن الأخبار الدالة على ذلك تزيد على ألفي حديث" ودع عنك انقسامهم إلى طائفتين : طائفة تقول بالتحريف، والثانية تقول بنفيه، فإن ذلك من باب التقية والمداراة، مهما أعلنوا غير ذلك، كما تنطق بذلك كتبهم. انظر : الشيعة وتحريف القرآن . تأليف محمد مال الله ص ٥٧ وما بعدها ، الشيعة والقرآن تأليف : إحسان الهي ظهير صـ٥٨-٦٩، الميسر في علوم القرآن تأليف الدكتور عبد الرسول الغفار صـ٢٣٩ وما بعدها، مجمع البيان في تفسير القرآن لأبي علي الطبرسي ج١/١٥ والشيعة والسنة تأليف : إحسان إلهي ظهير ص ١٠٣ ـ ١١٧ وغيرها.

[1] سبق أن أوضحنا بالنقل عن الباقلاني أن الذي لقن الشيعة هذه الشبهة، هم اليهود والنصارى. ولكن أول من قال بتحريف القرآن من الشيعة، رجل يدعى : سليم بن قيس الهلالي، ويروي ذلك عنه : أبان ابن أبي عياش كثيراً. وسليم بن قيس هذا له كتاب يسمى " السقيفة "، وقد اختلف الإمامية على سليم هذا،فبعضهم اعترف بكتابه، وجعله أصلاً من أصولهم، وبعضهم أنكره ؛ لقوله بأن الأئمة ثلاثة عشر إماماً، فاضطروا إلى إخفائه، وكان هذا في القرن الأول الهجري، ثم تتابعت المؤلفات في ذلك ومن ذلك ما جاء في تفسير القمي، عن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لو أن الناس قرأوا القرآن كما أنزل ما اختلف اثنان" أهـ ، وكذلك ما جاء في تفسير العياشي: وقد جمع أمير المؤمنين عليه السلام القرآن المنزل من أوله إلى آخره ، ألفه بحسب ما وجب من تأليفه، فقدم المكي على المدني، والمنسوخ على الناسخ، ووضع كل شيء منه في محله.أ هـ وستأتي الإشارة إلى مصحف علي رضي الله عنه فانتظرها. وهو براء مما تقوله عليه الشيعة ونسبوه إليه، وإن كان رضي الله عنه في المحل الأسمى، والمكانة العظمى بين كبار الصحابة، فقد نقلوا عن ابن مسعود قوله: كنا نتحدث أن أقضى المدينة علي" . وقال ابن المسيب : ما كان أحد يقول: سلوني غير علي رضي الله عنه" . وقال ابن عباس : أعطى علي تسعة أعشار العلم، ووالله لقد شاركهم في العشر الباقي" وقال أيضا : إذا ثبت لنا الشيء عن علي لم نعدل إلى غيره" وسؤال كبار الصحابة له، ورجوعهم إلى فتاويه وأقواله في المواطن الكثيرة ، والمسائل المعضلات مشهور. ولكن كل أولئك يبرر نسبة هذا الكذب والافتراء إليه، ولا تلقي بالاً إلى أقاويل كثير من طوائف الشيعة عن سلامة المصحف من التغيير والتحريف، فإن ذلك من باب التقية والمخادعة وإن كان هذا الموضوع يحتاج إلى مزيد من التفصيل والتأصيل ولا تكفيه هذه العجالة ـ ويكفي أن نشير إلى بعض كتبهم، التي تطفح بالقول بالتحريف، وهذه الكتب معتبرة عندهم، وعليها معولهم في إثبات الأحكام الشرعية والآثار النبوية وغيرها، وهي مجرد إشارة عابرة إلى بعض مصادرهم ، دون الوقوف عندها، فضلاً عن دراستها ونقدها وتزييفها؛ فإن ذلك غرض وهدف نرجو الله أن يهيئ لنا من الوقت والجهد والتوفيق أن نبلغه؛ لننتصر فيه للحق،وندحر فيه الباطل، وإليك هذه الطائفة : ١ـ تفسير أبي الحسن القمي ٢ـ الكافي للكليني ٣ـ الاستغاثة لأبي القاسم الكوفي ٤ـ أوائل المقالات للشيخ المفيد ٥ـ حديقة الشيعة للأردبيلي ٦ـ الاحتجاج لأبي منصور أحمد بن علي الطبرسي ٧ـتفسير الكاشي ٨ـ مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول لمحمد بن باقر المجلسي٩ـ الأنوار النعمانية لنعمة الله

الجزائري ١٠ـ المقدمة الثانية لتفسير: مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار لأبي الحسن العاملي ١١ـ بيان السعادة في مقامات العبادة لسلطان محمد بن حيدر الخراساني ١٢ـ البرهان في تفسير القرآن للسيد هاشم بن سليمان البحراني ١٣ـ الميزان في تفسير القرآن للسيد محمد بن حسين الطبطبائي.١٤ـ فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب تأليف : الميرزا النوري الطبرسي. ألفه سنة١٢٩٢هـ، وحين طبع هذا الكتاب ثارت ضجة حوله، لأنهم كانوا لا يحبون أن تجمع أقوال أئمتهم وعلمائهم – في هذا الموضوع – في كتاب واحد، وموضع واحد، فيطلع عليه خصومهم، فيكون حجة عليهم ماثلة أمام الجميع، فهو بذلك قد خالف مسلكهم في التشكيك في صحة القرآن، والذي جعلوه محصورا بين خاصتهم، ومتفرقا في مئات من الكتب المعتبرة عندهم، دون أن يصنعوا صنيع النوري وبرغم ذلك استوقفني ما ذكره الدكتور علي السالوس وغيره، من أن مؤلف هذا الكتاب من غلاة الشيعة الإثنى عشرية، وكأن منهم معتدلون ومنهم غلاة، اللهم إلا إذا أراد أن بعضهم سافر فج، وبعضهم مخاتل يتوارى تقية!! وهذا هو الظاهر على الأقل مما أشرت إليه من هذه الكتب – وغيرها كثير – والتي تحوي بين جنباتها مئات الأخبار والآثار والأقوال التي تنسب إلى أئمتهم وإلى أهل البيت – زورا وبهتانا ، والتي تصرح بوقوع التحريف في القرآن، ولكن في الجانب المقابل نجد الكثير من الشيعة الإثنى عشرية وخاصة المتأخرين منهم، ينفون عن أنفسهم، بل ويبرءون ساحة أئمتهم . والذين وقعت الإشارة إلى كتبهم المصرحة بالتحريف، وإلى غيرهم من القول بالتحريف!! وهذا الموقف المضطرب أوقع العلماء في حيرة أثناء الحكم عليهم، هل يأخذوا بما ورد في كتبهم – أو كتب أكثرهم – أو يحكموا بما يصرحون به من نفي التحريف؟ ولذلك تجد أن آراء العلماء قد تعددت في هذه المسألة، واتخذت مناحي شتى، بين جامع لهم على القول بالتحريف، وبين ناف عنهم القول به، وبين قائل بالتفصيل. ولعله الأحوط والأقرب إلى الصواب . وبيان ذلك على وجه الجملة:

أولاً : الشيعة الزيدية جاء في البحر الزخار : القرآن هو الكلام المنزل للإعجاز بسورة منه، وما نقل آحاداً فليس بقرآن، للقطع بأن العادة تقضي التواتر في تفاصيل مثله. فمن زاد فيه أو نقص منه كفر" أ هـ . فهذه عقيدتهم في القرآن الكريم ومن مبادئهم أنهم يوجبون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر – تأثرا بالمعتزلة – ومن ثم لا يقولون بالتقية إلا ترخصا. ثانيا: الشيعة الإثنى عشرية فيقول أحد أقطابهم: أبو علي الطبرسي في مقدمة تفسيره "مجمع البيان" : ومن ذلك الكلام في زيادة القرآن ونقصانه، فإنه لا يليق بالتفسير. فأما الزيادة فيه فمجمع على بطلانه، وأما النقصان منه، فقد روى جماعة من أصحابنا، وقوم من حشوية العامة أن في القرآن تغييرا ونقصانا، والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه. وهو الذي نصره المرتضي، قدس الله روحه، واستوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء، في جواب المسائل الطرابلسيات. وذكر في مواضع، أن العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار... إلى أن قال : وجرى ذلك مجرى ما علم ضرورة .." أهـ ويدل على صحة معتقد المرتضى في تنزيه القرآن عن التحريف أن أحد علماء الهند الشيعة رد عليه في كتابه:" ضربة حيدرية" بقوله : فإن الحق أحق بالإتباع، ولم يكن السيد المرتضى معصوماً ، حتى يجب أن يطاع، فلو ثبت أنه يقول بعدم النقيصة مطلقاً ، لم يلزمنا إتباعه ولا خير فيه". وسواء قلنا : إن ذلك كله وارد على سبيل التقية، كما ذهب إليه البعض، أو أنه يحكي واقعا حقيقياً تصطرع حوله الآراء، وهذا هو الأقرب، لأننا مأمورون أن نأخذ الناس بظواهرهم. = = وهو المنهج الذي أخذ به نفسه الإمام الباقلاني في كتابه:" = الانتصار"ولم يطرد الحكم في طوائف الشيعة الإثنى عشرية، وإنما قسمهم إلى طوائف متعددة مؤالفة ومخالفة، غالية ومعتدلة فيقول مثلا – رداً على بعض طوائف الشيعة في قولهم بتغيير المصحف وإفساد نظم القرآن –: وفرق منهم أكثر منكم عددا وأصح سندا وأثبت رجالا وأوثق وأعدل من سائر من تروونه عنه، بل مخالفوكم الشيعة فقط في هذا المذهب أكثر منكم عددا وأوثق، وأقرب إلى الحق منكم، وأشد أنفة من

احتمال عار الكذب والبهتان من سائركم في نقلهم لتأليف القرآن ونظمه على ما هو به عن الرسول " اهـ. وبينما نرى الدكتور/ محمد حسين الذهبي يقول : أكثر الإمامية الإثنى عشرية يقولون : بأن القرآن وقع فيه التحريف بالزيادة والنقصان" نجد الشيخ محمد أبا زهرة يرى أن جميع المؤمنين من إخواننا الإمامية، قد ردوا الروايات المكذوبة والمدسوسة في كتب الاثنى عشرية، والتي نسبها الشيعة إلى الإمام الصادق، بل يذهب الشيخ أبو زهرة إلى أننا يجب أن نفتح صدورنا لذلك ونرحب به، خاصة بعد أننا نرى فيهم الآن من يتحررون من ربقة التعصب الشديد، ويريدون أن تكون آراؤهم مذهبا، ولا يكونوا طائفة، فنحن أمة واحدة اهـ. ولم ينته الكلام في هذا الموضوع على اقتضابه ووجازته، وسنشير إلى بعض ما فاتنا منه في مناسبته فانتظرها. انظر الشيعة الإمامية الإثنى عشرية في ميزان الإسلام تأليف : ربيع بن محمد السعودي ص٤٣وما بعدها وتفسير الصافي للفيض الكشاني ج٢٤/١، كتاب: السقيفة تأليف : سليم بن قيس [ط دار الفنون — بيروت سنة ١٩٨] ص ١٣٢، الميسر في علوم القرآن تأليف الدكتور عبد الرسول الغفار ص ١٣١- ١٣٤ ، الأئمة الاثنا عشر تأليف: شمس الدين محمد بن طولون تحقيق الدكتور/ صلاح الدين المنجد ص٥٠، ٥١ ، الشيعة والتشيع تأليف: إحسان إلهي ظهير ص ٣٢٥- ٣٣٠، الشيعة وتحريف القرآن تأليف محمد مال الله ص٥٧ وما بعدها، الخطوط العريضة تأليف : السيد محب الدين الخطيب ص٢٥، بين الشيعة والسنة" دراسة مقارنة في التفسير وأصوله" تأليف الدكتور علي السالوس ص١٥٢، ١٥٣، الشيعة والقرآن تأليف : إحسان إلهي ظهير ص٥٨وما بعدها ، مجمع البيان في تفسير القرآن تأليف : أبو علي الفضل الطبرسي ج٣١/١، ٣٢ ، البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار تأليف: أحمد بن يحيى المرتضى ج٩٦/١، ٩٧، ١٦٠، الانتصار للقرآن للباقلاني ج٥١٥/٢، الإمام زيد للشيخ محمد أبي زهرة ص٣٥٠، الإمام الصادق تأليف محمد أبو زهرةص٢٥٥-٢٥٩، الاتجاهات المنحرفة

الأمر على خلاف ما ادعيتموه. فإن قالوا : إنما نستدل على ذلك ، بأن الله لما أنزل المكي قبل المدني ، والمنسوخ قبل الناسخ، والأول منه قبل آخره، وجب أن يرتبه الله تعالى في التأليف والجمع على ما أنزله عليه، وأن يأمرهم بتقديم ما تقدم إنزاله في الرسم ، وتأخير ما أخر إنزاله عن المقدم؟ قيل لهم: ولكنا لا نعلم مع ذلك أنه يجب أن يرتبه في الرسم والتلاوة على ما أنزله فمجرد التنزيل لا يدل على وجوب الترتيب ، كما أن ذلك ليس من موجبات العقول، وإنما هو بحسب ما نعلم من تعلق مصالح المكلفين ... إلى أن يتساءل الباقلاني أيضا ويقول: وإن هم قالوا: إنما وجب أن يكون تأليف المنسوخ قبل الناسخ، والمكي قبل المدني؛ لأنه لو لم يفعل ذلك لظن سامع ذلك والمشاهد لهما، أنهما كذلك رتبا في التنزيل، وأن اعتقاد هذا جهل، والله لا يفعل ما يدعو إلى فعل الجهل ، ويكون شبهة في جواز اعتقاده؟ وأجاب عن ذلك بما حاصله : أن هذا الترتيب لا يستلزم ذلك ؛ لأن سامعه ورائيه مكتوبا كذلك ، يلزمه أن يسأل عن

في تفسير القرآن الكريم تأليف الدكتور/ محمد حسين الذهبي ص٥٣ والتفسير والمفسرون للدكتور محمد حسين الذهبي ج١٠٢/٣-١٠٥ وغير ذلك.

وقت التنزيل ، ويعرف التاريخ. وكذلك لا يلزم عقلا على تقدم الناسخ على المنسوخ، والمدني على المكي في التلاوة، أن يكون كذلك في التنزيل، ثم إن مصلحة العباد متعلقة بنظمه كذلك. فإن قالوا [١] : لسنا نقول : إن ذلك واجب على العقلاء إذا سمعوه، ولكنه مما يجوز أن يظهر ويتوهم. فيجب نفي هذا الظن. يقال لهم [٢]: وما أنكرتم من أنه لا يجوز ما وصفتم إنزال شيء من المحتمل المتشابه، الذي لا يعلم تأويله إلا الله

[١] ليعذرني القارئ الكريم أني أطلت النقل في هذا عن الباقلاني،فإني لا أعلم أحدا ممن سبق الباقلاني قد تصدى للشيعة، ونقض عليهم مطاعنهم وشبههم مثله؛ فإنه ربما كان غرضه الأول من وضع كتابه: الانتصار للقرآن . هو الرد عليهم ، مع استقصاء شبههم، وتعقبهم ما أمكن، وعلى الأقل فيما وقفنا عليه من تراث الأقدمين ، نعم هناك جهود سبقته في هذا، ولكنها لم تبلغ شأوه.

[٢] ربما كانت ردود الباقلاني هنا تقتصر على نفي الطعون عن القرآن في نظمه وترتيبه، ولم تتجاوز هذا إلى مناط الإعجاز في هذا الترتيب وذلك النظم، ومن أجل ذلك كان تقديمه في هذا الموطن- وإن لم نستوف جميع جوانبه مراعاة لتوخي الإيجاز — ضرورة تقديم التخلية على التحلية ، ولنؤرخ لهذه الشبهة ونقررها ونتعقبها بعدة ردود تعين على وضعها موضعها الصحيح؛ لأن هذه الشبهة كانت ذريعة لتطاول اليهود والنصارى على القرآن بالتحريف، وكانت تكأة للمستشرقين والعلمانيين في الطعن على القرآن، وقد لاقت بعض الرواج عند بعض المسلمين تحت نوافذ فتحها لهم المستشرقون، منها محاولة فهم القرآن عن طريق تاريخ نزوله

والراسخون في العلم، لأنه قد يظن ظان أن المراد به غير ما قصده الله وأراده، فيجهل بذلك ويعتقد فيه غير معناه، وقد قال الله تعالى: " فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة " [٣]. فيجب على اعتلالكم أن لا يترل متشابها ومجملا ومحتملا. وإن قالوا : قد نصب الله وأوضح الأدلة على مراده بالمجمل والمتشابه المحتمل . قيل لهم: وكذلك قد نصب الله وأوضح الأدلة، وبين البراهين على تقديم ما قدمه في التنزيل، وتأخير ما أخره، وحفظه على العباد ذلك بنقل ما نقله، وحفظ من حفظه وضبطه، وعمل المكي والمدني والناسخ والمنسوخ، وذكر أوقاته وأسبابه وأيامه وساعاته وأجهد نفسه في ذلك، ولم يخل بشيء منه، فلم يضر مع ذلك تقديم المدني على المكي، والناسخ على المنسوخ في الرسم والتأليف والتلاوة " [١].

[٣] آل عمران آية : ٧.

(١) الانتصار ج٥١٣/٢-٥٢٠.

"النصارى تحتج بالشيعة على تحريف القرآن، ورد ابن حزم عليهم ؟!! "

ما كنا نود أن ينشغل هذا البحث بهذه الاستطرادات عن قضيته الكبرى، التي أولاها زمامه، لولا حرصه الدءوب على ملاحقة هذه الشبهة- شبهة التحريف – ومتابعتها، ورصد خطواتها ومراحلها، حتى يتسنى لنا أن نحكم عليها بموضوعية وصدق.

تقدم أول هذا البحث، أن ذكرنا أن الشيعة تلقفوا هذه الشبهة من اليهود والنصارى، ليلبسوا عليهم دينهم، وقد قصدوا هذه الطائفة على وجه الخصوص ... لأنها الفرقة الأولى بل ربما الوحيدة المؤهلة نفسيا، لتلقي هذه الشبه وقبولها وتبنيها، بل واعتقادها وإذاعتها في الناس، والدفاع عنها، طالما كانت تخدم أغراضهم، وتحقق أهدافهم، وتدغدغ عواطفهم، مهما كانت خطورتها وعظمها، ولو عصفت بصحة القرآن وثبوته، أو مست الرسالة، وأفسدت عقيدة الألوهية جميعا، فإن كل أولئك يهون – معاذ الله – في سبيل التقاط شبهة لا تقوم على ساق، وتدع إلى جانبها أصح الأدلة في أقوى مواردها!! مهما كان النص الموجود، صريحا أو غير صريح، قرآنا أو سنة أو أثرا عن السلف، ومن هنا باتت عقيدة الشيعة حربا على الإسلام، ومدخلا – لا نرضاه – للطعن في صحة القرآن وتواتره من جانب النصارى وغيرهم !!

فقد كانت أسبانيا تحت سلطان المسلمين، وكان الإمام أبو محمد بن حزم (ت سنة ٤٥٦هـ) يتناظر مع قسها في نصوص كتبهم، ويقيم لهم الحجج على تحريفها، بل ضياع أصولها، فكان أولئك القسس يحتجون عليه، بأن الشيعة قرروا أن القرآن أيضا محرف[1]، وقول الشيعة بالتحريف ثابت عند ابن حزم، ولذلك يقول: ومن قول الإمامية كلها قديما وحديثا أن القرآن مبدل، زيد فيه ما ليس منه، ونقص منه كثير، وبدل منه كثير" [2].

ومن ثم كان حكم ابن حزم عليهم، يقول: وأما قولهم – يقصد القسس – في دعوى الروافض تبديل القرآن ؛ فإن الروافض ليسوا من المسلمين!! إنما هي فرق حدث أولها بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بخمس وعشرين سنة، وكان مبدؤها إجابة من خذله الله تعالى لدعوة من كاد للإسلام . . . " [3].

---

(١) الخطوط العريضة تأليف : السيد محب الدين الخطيب صـ١٨.

(٢) انظر الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ج٤/١٣٩.

(٣) الفصل لابن حزم ج٢/٦٥.

ويدلل ابن حزم على شناعة كذبهم على علي بن أبي طالب رضى الله عنه في نسبتهم القول إليه بتحريف القرآن، بقوله : ومما يبين كذب الروافض في ذلك، أن علي بن أبي طالب – الذي هو عند أكثرهم إله خالق، وعند بعضهم نبي ناطق، وعند سائرهم إمام معصوم، مفروضة طاعته – ولي الأمر وملك، فبقي خمسة أعوام وتسعة أشهر، خليفة مطاعا، ظاهر الأمر، ساكنا بالكوفة، مالكا للدنيا، حاشا الشام ومصر إلى الفرات، والقرآن يقرأ في المساجد، في كل مكان، وهو يؤم الناس به، والمصاحف [1]معه وبين يديه، فلو رأى فيه تبديلا كما تقول الرافضة وكان يقرهم على ذلك [2]، ثم ولى ابنه الحسن، وهو عندهم كأبيه، فجرى على ذلك، فكيف يسوغ لهؤلاء النوكي أن يقولوا : إن في المصحف حرفا زائدا أو ناقصا أو مبدلا مع هذا... إلى أن يقول: فلاح كذب الرافضة ببرهان لا محيد عنه". أهـ [3]

وبهذا ثبت أن هذه الشبهة بدأها اليهود ثم النصارى، وهم أحق بها وأهلها، وقد انتقلت عنهم إلى الشيعة، ثم عاد النصارى وطعنوا بها القرآن اتكاءً على أن الشيعة تقر التحريف في عقيدتها؛ ومن ثم كان رد ابن حزم عليهم، مشفوعا بالحكم الذي سبق بيانه [4].

---

(١) يعتقد الشيعة بوجود قرآنين، أحدهما عام معلوم، وهو المصحف العثماني، الذي بأيدي الناس الآن، والآخر خاص مكتوم، وعنه سورة الولاية، وهم يزعمون أنه موجود، أو كان موجودا عند أئمتهم من أهل البيت. وهم يعملون بالكلمة – أو الفتوى- التي أقروها على إمامهم على بن موسى الرضا، فقد جاء في كتاب الكافي للكليني ما نصه: روى عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن سليمان عن بعض أصحابه عن على بن موسى الرضا المتوفى سنة ٢٠٦هـ قال : وقلت له: جعلت فداك ، إنا نسمع الآيات في القرآن ، ليس هي عندنا كما نسمعها ولا نحسن أن نقرأها كما بلغنا = عنكم، فهل نأثم؟ فقال : لا ، اقرءوا كما تعلمتم، فسيجيئكم من يعلمكم"!! انظر الكافي للكليني طبعة سنة ١٢٧٨ بإيران صـ٢٨٩، الخطوط العريضة للسيد محب الدين الخطيب صـ١٣، ١٤.

(٢) وزاد الباقلاني : اتفاقنا والشيعة على أن عليا عليه السلام، كان يقرأه ويقرئ به ، وأنه حكمه أيام التحكيم من فاتحته إلى خاتمته وأقر من حكمه، بإحياء ما أحيا، وإماتة ما أماته، وأنه كان يحتج ويستدل به ورجع إليه. فوجب أن يكون – بذلك-نقله وتأليفه صحيحا ثابتا ، وأن يكون غير منقوص منه ولا مزيد فيه. ولا مرتب على غير الوجه الذي أمر – عليه السلام – بترتيبه عليه. لأنه لو كان فيه شيء من ذلك لسارع علي رضي الله عنه إلى إظهاره وإشهاره – لأن زمام الأمر بيده – ولكان تشدده فيه أعظم من تشدده في كل ما حارب ونابذ عليه. وقولهم : لقد فعل ذلك تقية وتحت غلبة: قول باطل، ودعوى لا برهان معها، وأي تقية تعاب عليه مع كثرة أجناده، ونصبه الحرب سجالا مع أهل البصرة وصفين ...الخ فثبت أن من مذهب على رضي الله عنه في اعتقاده، صحة مصحف الجماعة ،وسلامة نقله وتأليفه من التخليط والفساد مذهب سائر الأمة في وقته ومن حدث بعده . أهـ الانتصار للباقلاني ج١/١٣٠.

(٣) الفصل لابن حزم ج٢/٦٧.

(٤) وقد ذكر ابن حزم شناعات الشيعة، ورد عليهم في هذا في كتابه: الفصل ج ٤/١٣٧-١٤٤.

"المستشرقون وترتيب القرآن على تاريخ نزوله"

لا أعدك أن أوفي هذا الجانب حقه من البحث والنظر، على معنى أن أذكر كل ما قاله المستشرقون في هذا الموضوع، وأن أطرح أمامك كل تصوراتهم وتخطيطاتهم، والأغراض التي يهدفون إليها، والمناهج العلمية التي سلكوها لبلوغ هذه الأهداف؟ وهل بالفعل وصلوا إلى نتائج صالحة أو نافعة؟ وما حجم هذه النتائج إن كانت قد تحققت لهم بالفعل كما وكيفا؟ وهل تقاس إلى جانب الجهود التي بذلوها في استخلاصها؟ وهل تأثروا في هذه الأعمال بمناهج المسلمين، أو أنهم استبدلوا مناهج علماء الإسلام بمناهج جديدة خاصة بهم؟ وما نوع هذه المناهج؟ ولماذا كان هذا الولع الشديد والكلف العظيم منهم بهذا الموضوع على وجه الخصوص؟ ومتى بدأ اشتغالهم به؟ وما نوع هذا الاشتغال؟ هل كان إيمانا منهم بإعجاز القرآن لو كان مرتبا على تاريخ نزوله؟ أو أنه من قبيل المشاركة المعرفية، وإجراء بعض الأبحاث الجادة، بحياد وموضوعية ونزاهة بقصد الحصول على نتائج جديدة، كما حدث من بعضهم [1] ؟ أو أنها لأغراض أخرى لا تخفى على عاقل ؟.

كل هذه الأسئلة وغيرها تحتاج إلى إجابات شافية، ولكنها في الوقت نفسه لا يكفيها هذا الموضع المحدود، وإنما ينبغي أن تفرد ببحث مطول يناسبها، قد يقع في كتاب حافل، وهيهات إن قام به؟! . ولكننا هنا سنكتفي بالإشارة عن التصريح، وبالإيجاز مكان الإطناب، كما نعني هنا أيضاً بتحديد المقدمات، واستخلاص النتائج، والإشارة إلى مجمل هذه الأعمال دون الوقوف على تفاصيلها، والأهم في هذه المسألة التنبيه إلى آثارها في محيطنا العربي والإسلامي، وانعكاساتها على القرآن الكريم سلباً وإيجاباً. ولكن قبل أن نبدأ بعرض جهود المستشرقين في محاولاتهم ترتيب سور القرآن الكريم بحسب نزوله، يحسن بنا أن نضع بين يدي القارئ الكريم عدة أمور لا مندوحة عنها، ليكون على بصيرة من الخلفية الاستشراقية في هذا الموطن الخطير. وقد اخترت لها أن توضع في الصدر — وإن كان هذا موقعها بالفعل، أو ما يجب أن يكون — حتى نضعها في

(١) مثل موريس بوكاي والمستشرقة الألمانية : هونكه. وغيرهما .

موضعها اللائق بها، ونشير بهذا إلى حدودها المرسومة عندهم من أول الأمر، أو ما استقر في وجدانهم بداءة، دون نظر إلى مقولات المسلمين في هذا ، أو ما قام الدليل على صدقه وأصالته واستقلاله بنفسه ؟ ! . وهذه الأمور هي : ١— عقيدة المستشرقين عن القرآن الكريم، ومنهجهم في ترتيب سور القرآن بحسب نزوله، وآثار هذا المنهج ٢— أنواع المستشرقين، وصلة الاستشراق بالطعن على القرآن الكريم ٣— موقف المستشرقين من المصادر العربية والإسلامية .

"أولاً : عقيدة المستشرقين عن القرآن الكريم، ومنهجهم في ترتيب سور القرآن بحسب نزوله، وآثار هذا المنهج"

١— جاء في الموسوعة البريطانية : إن المستشرقين الذين قاموا بتحليل محتويات القرآن، استخلصوا بأن كثيراً من المادة القصصية من مصادر نصرانية ويهودية متأخرة، كما أن أوصاف يوم القيامة والجنة، هي موضوعات تتفق مع تعاليم الكنيسة السريانية المعاصرة. وأن الاعتماد على نقل هذه المعلومات، لم يكن اعتماداً حرفياً، بل أخذ من آثار شفهية [1] " فأصول القرآن هي التوارة والإنجيل، وقد قرر هذا جولد تسهر [2] وغيره.

٢— النص القرآني عند المستشرقين نص بشري. ويتكون هذا النص كما يقول بلاشير: إن النص القرآني في حاضره، لهو نتيجة إعداد، بدأ في حياة محمد صلى الله عليه وسلم، ثم استمر ذلك الإعداد بعد وفاته صلى الله عليه وسلم على يد الخلفاء، ثم الفقهاء والمفسرين، طوال قرنين تقريباً. وإن الظروف التي اكتنفت تكوين النص القرآني لهي غاية في الغرابة، فهي لم تحظ في كلها المتكامل بالمصادقة على أنها كتاب مقدس في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم [3] ".

٣— لا عبرة مطلقا بأسباب النزول، فهي متناقضة وملفقة ومكذوبة فلا يمكن بحال أن تجعل أساسا في أي جزئية من جزئياتها — فضلا عن جميع ما ورد فيها

(١) انظر : قضايا قرآنية في الموسوعة البريطانية للدكتور فضل حسن عباس ص ١٩٢ ، ١٩٣.

(٢) مذاهب التفسير الإسلامي تأليف : إجنتس جولد تسهر ص ١٠ وغيره.

(٣) تاريخ الأدب العربي تأليف الدكتور: ريجيس بلاشير ترجمة الدكتور إبراهيم الكيلاني ص ٢٣٦ وسيأتيك قريباً المزيد عن عقيدة المستشرقين عن القرآن الكريم ، ومصادره عندهم ..

مهما كانت صحتها – أصلا يعتد به في ترتيب نزول القرآن، يقول "كارادفو" – كاتب مادة التفسير في دائرة المعارف الإسلامية – : ويذهب النقاد المحدثون إلى أنه لا أمل في العثور على أخبار صحيحة عن أسباب نزول القرآن، وإذاعته في الناس" [١]. ويقول الدكتور صبحي الصالح: "ومن الغريب حقا أن يظن المستشرقون أن في وسعهم ترتيب القرآن زمنيا، وهم يجحدون كل أثر للرواية الصحيحة في هذا الترتيب. ولو كانوا يتشددون في الروايات فلا يقبلون منها إلا المسندة الصحيحة لهان الأمر. . على أن بين المستشرقين من حاول أن يبحث هذا الموضوع على صعيد لا يختلف كثيرا عن صعيدنا، كالأستاذ "غريم" الذي اعتمد على الروايات والأسانيد الإسلامية في ترتيب سور القرآن، ولكن يؤخذ عليه أمران: أما أحدهما: فعدم تمحيصه صحيح تلك الروايات وسقيمها، وعجزه كسائر المستشرقين عن هذا التمحيص. وأما الآخر: فهو تخليه عن المنهج الذي اشترطه على نفسه من احترام الروايات.." [٢]

٤– اعتمادهم في ترتيب السور على تسلسل الأحداث التاريخية، فأحداث السيرة النبوية وتواريخها عليها معولهم في هذه المحاولات[٣]، وأيضا غزوات الرسول صلى الله عليه وسلم، بالإضافة إلى أمور أخرى، بعضها يتعلق بنصوص القرآن الكريم ذاتها [٤].

٥– ترتيب المصحف الموجود الآن، لا يسلمون به؛ لأنه نتج – في زعمهم – عن تدخل الرسول في ترتيب آيات السور على غير ترتيبها في النزول. فلم يراع فيها تاريخ النزول. كما تدخل الصحابة في ترتيب السور على غير ترتيبها في النزول، فأدى ذلك كله إلى أن صار القرآن أوزاعا وأشتاتا، مقطع الأوصال، ولا ترابط بين موضوعاته، وذلك لعدم ترتيبه[٥].

٦– محاولة ترتيب سور القرآن على تاريخ نزوله، وفرضها، والعمل على إحياء الشبه القديمة – الخاصة بهذا الموضوع – وبخاصة مشروع الشيعة الإثنا عشرية – فيما يتعلق بالتحريف

---

[١] دائرة المعارف الإسلامية ج٥/٣٤٧.

[٢] مباحث في علوم القرآن للدكتور صبحي الصالح صـ١٩٣.

[٣] محمد في مكة تأليف : و. مونتجمري وات ترجمة الدكتور/ عبد الرحمن الشيخ صـ ١١ وما بعدها.

[٤] تاريخ الأدب العربي لبلاشير صـ٢٣٧ وما بعدها والمرجع السابق.

[٥] مدخل إلى القرآن الكريم تأليف الدكتور/ محمد عبد الله دراز صـ١١٨.

وفساد النظم– وإظهار أن هناك أخطاء في الترتيب ينبغي تصحيحها [١].

٧– طرقهم في ترتيب سور القرآن تتحرى من أول الأمر، أن تكون بعيدة عن مناهج علماء المسلمين في بحث هذا الموضوع، ولهم مناهج وطرق في هذا السبيل، ليست بريئة ولا مجردة عن الهوى في مجملها، وإن حملت معها أمارات جهل الاستشراق بالدين واللغة العربية وطبيعة القرآن الكريم، والبلاغة القرآنية في شتى صورها.

٨– ليس للمستشرقين في ترتيب سور القرآن فضل سبق في محاولاتهم التي بذلوها، وأمثلهم طريقة من تقفي آثار ابن حبيب النيسابوري في تقسيمه المكي والمدني إلى ثلاث مراحل – وقد سبق ذكره – دون الإشارة إليه، وبرغم ذلك لم يلحقه. بل إن محاولاتهم جميعا باءت بفشل ذريع، ولم يظهر منها إلا غمز القرآن بالتحريف !! كما ستعرف.

٩– اغترار بعض علماء المسلمين في العصر الحديث ببعض هذه المحاولات، في محاولة منه أن يفهم القرآن، أو أن يفسره متوخيا معرفة تاريخ نزوله آية آية ، وسورة سورة، حتى يكون أقرب ما يكون إلى عصر التنزيل، ومن هذا المنطلق يبدأ المستشرقون محاولاتهم في إعادة ترتيب سور القرآن الكريم .

. . .

[١] سيأتيك المزيد عن هذا المفهوم عند المستشرقين ، وسنوضح إن شاء الله ما الذي كانوا يهدفون إليه ، ويتوسلون إليه بالوسائل المختلفة!!

" ثانيا : أنواع المستشرقين ، وصلة الاستشراق بالطعن على القرآن الكريم "

قبل أن نتكلم عن مصادر المستشرقين في بحث هذه المسألة، ينبغي أن ننوه أولا إلى بعض الأمور التي لابد من مراعاتها قبل أن نشرع في عرض هذه المصادر، ربما تكون إضافة إلى ما سبق أن ذكرناه قبل هذا المبحث، كما أنها في الوقت ذاته تمهيد أو توطئة لعرض هذا الموضوع في إطار يتسم بالحيادية والموضوعية، ولا يجانف الإنصاف أو يجاوز الحق.

فنقول : إن المستشرقين فئتان : فئة منهم تستحق الاحترام والتقدير [٢] لما لها

---

[٢] بدأ الاستشراق وقد غلب عليه الهدف الديني ، وسار في اتجاهات ثلاثة: ١– محاربة الإسلام ٢– حماية النصارى من خطر الإسلام ٣– التبشير وتنصير المسلمين . وإلى جانب الهدف الديني كانت هناك أهداف أخرى أقل أهمية ،وهي :أهداف علمية وتجارية وسياسية، وإذا كانت أهداف الاستشراق ليست واحدة ، فإن المستشرقين أنفسهم لم يكونوا على درجة واحدة من الغلو والتعصب أو الإنصاف والاعتدال، كما أن منهم من له ميول تبشيرية، كذلك نجد منهم العلمانيين وهؤلاء ينقسمون إلى فئات مختلفة – وإن كانوا في جملتهم لا يتجاوزون الفئتين المشار إليهما في الصلب. ١– فريق من طلاب الأساطير والغرائب. ٢– فريق من المرتزقة المجندون في

من المآثر في نشر العلم والثقافة، وتسهيل الوصول إلى مؤلفات وأعمال، لو لم يبادروا إلى تحقيقها ودرسها، وفهرستها فهرسة كاملة، ونشرها، من مخطوطات، ومن أحاديث نبوية وتاريخ ولغة وآداب، وغيرها، لكانت ما تزال بعيدة عن النور. ناهيك بالمجلات المختصة، ولا تنس المؤتمرات الدولية التي ينظمونها ويعقدونها للبحث وتبادل الآراء، وكان من أثر ذلك كله أن تمكن المسلمون من الوقوف على هذه الأعمال النافعة بل وكذلك الأوربيون وغيرهم، ونتج عن ذلك أن الغرب صار يقدّر الحضارة العربية والإسلامية، ويستقي من مصادرها فيما يؤلف وينشر.

خدمة المصالح الغربية ٣- فريق من المتغطرسين والحاقدين على الإسلام ، والذين يجاهرون بعدائه من غير مواربة، وينضم إليهم الملحدون ، الذين ينالون من كل دين. ٤- فريق تعرض للإسلام باسم البحث العلمي ، ولكنهم انحرفوا عن جادة الصواب ، بالتشكيك والاعتماد على نقاط الضعف. ٥- فريق التزم الموضوعية والنزاهة العلمية ، وأدى ذلك ببعضهم إلى دخول الإسلام ٦- فريق توفر على دراسة اللغة العربية وفقهها والأدب العربي وغير ذلك وهم بحوث علمية قيمة. انظر : المستشرقون تأليف نجيب العقيقي ج٣/٦١٩ وما بعدها الاستشراق والمستشرقون تأليف الدكتور/ مصطفى السباعي ص٢٢، الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري تأليف الدكتور / محمود حمدي زقزوق صـ٨٤-٩١.

وأما الفئة الثانية - ومعظمهم من اليهود وممن يتعاطف معهم - فرغم إيمانهم بالدين الإسلامي، وعلومه، فراح يحاربها وينكر عليها أصالتها وأهميتها، وأثرها في تفكير المؤلفين الأوربيين أنفسهم وفي المنجزات الفكرية الحضارية[1]. ومن هذه الفئة انطلقت معظم الشبه التي تشكك في صحة القرآن الكريم، وتطعن في مصدره، ولغته، وإعجازه، ونشريعاته، بل وتناصبه العداء، وتتربص به في كل ما يتصل به. وسنشير إلى بعض هذه الطعون، وخاصة فيما يتصل بموضوعنا.

"ثالثا : موقف المستشرقين من المصادر العربية والإسلامية"

نلاحظ أن المستشرقين في دراساتهم للعلوم والمعارف الإسلامية يرجعون إلى المصادر الإسلامية، بل إلى أمهات الكتب العربية والإسلامية فيحدث ذلك في أنفسنا نوعاً من الثقة بما يقولون، وبما يتوصلون إليه في دراساتهم من نتائج ؟ والحقيقة أن أكثرهم أو جلهم حين يرجعون إلى هذه المصادر يتعمدون سوء

(١) انظر : المستشرقون وترجمة القرآن الكريم تأليف الدكتور / محمد صالح البنداق صـ ٩٢ - ٩٤.

النقل، وسوء الاقتباس، وسوء الاستشهاد ضاربين صفحاً عن مفهومات علمية، مثل الأمانة والدقة والتجرد. والموضوعية، وتراهم مع ذلك يحيلونك إلى هذه المصادر - ببياناتها الكاملة - فترجع إليها فلا تجد أثراً فيها للذي استشهدوا به، أو اقتبسوه منها. أو ربما تعود إليها فترى النص موجوداً وصحيحاً ، ولكنه مناقض ومخالف لما سيق له، أو ربما يتبين لك أن في الأمر تحريفاً أو تصحيفاً ، أو تراهم من وجه آخر يسعون إلى تفسير بعض المعلومات بما يؤمنون به هم، أو بما يريدونه هم، وليس من واقع النصوص، وخاصة ما له مساس بالثقافة والخلفية الفكرية والعلمية التي يتبناها المسلم في حياته ؟ وهم بهذا يحفرون فجوة بين المسلم وثقافته، ويتكئون في ذلك على إيناس المسلم برجوعهم إلى المصادر والكتب العربية والإسلامية[1] وقد خبرت حقيقة ذلك؟ !.

(١) انظر العديد من الأمثلة على ذلك في كتاب : الاستشراق والدراسات الإسلامية تأليف الدكتور/ علي ابن إبراهيم الحمد النملة ص ٨١ وما بعدها وغيره .

"مصادر المستشرقين في ترتيب سور القرآن على تاريخ نزوله"

المصدر الأول : ترجمة معاني القرآن الكريم : ـــ

" أنواع هذه الترجمة ، وحجمها ، وقيمتها العلمية ، وتوجهاتها، وآثارها "

عنى المستشرقون بترجمة معاني القرآن الكريم [2]، ووضعوا للترجمات مقدمات لهم، تحدثوا فيها عن القرآن الكريم من حيث طبيعته، ومصدره [3]،

(٢) بدأت فكرة ترجمة معاني القرآن الكريم في القرن الأول الهجري، ثم تمت ترجمة معاني القرآن إلى ما يربو على مائة وإحدى وعشرين لغة في أنحاء العالم : منها ثماني لغات أوروبية على الترتيب حسب عدد الترجمات هي : اللغة الألمانية (١٤) ترجمة، والإنجليزية(١٠) ترجمات، والإيطالية (١٠) ترجمات والروسية (١٠) ترجمات ، والفرنسية (٩) ترجمات، والأسبانية (٩) ترجمات ، واللاتينية (٧) ترجمات، والهولندية (٦) ترجمات. كما ترجمت معاني فاتحة الكتاب إلى ست وثلاثين لغة شرقية وغربية، انظر : الاستشراق للدكتور/ علي النملة صـ٨٨، الاستشراق للدكتور / محمود زقزوق صـ٧٧،٧٨، المستشرقون وترجمة القرآن الكريم للدكتور محمد صالح البنداق صـ١٩١ وما بعدها ، تاريخ القرآن لأبي عبد الله الزنجاني صـ٦٩.

(٣) يزعم المستشرقون أن مصادر القرآن ترجع إلى عدة حضارات وثقافات سابقة على النحو التالي ١- استعان بالمصادر الجاهلية في فكرة صلاة الجمعة، وصوم عاشوراء ، وتطييب البيت الحرام، وحظ الذكر في الميراث مثل حظ الأنثيين ، والتكبير والأشهر الحرم، والحج والعمرة ، ونتف الإبط ، وحلق العانة، =

كما تضمنت هذه المقدمات، أو بالأحرى هذه المداخل، التشهير بالإسلام والنبي والمسلمين والعرب، استناداً إلى المصادر اليهودية. وبذلك أعطوا للقارئ من بادئ الأمر تصوراتهم عن الإسلام التي لا تتفق في معظم الأحيان مع الحقائق الإسلامية، بل قد تصطدم مع هذه الحقائق اصطداماً جوهرياً [١].

رابعا : قبل أن نتحدث عن بقية مصادر المستشرقين في ترتيب سور القرآن ومن المعروف أن أول مصادرهم في هذا، هو القرآن الكريم، وهم يعتمدون في هذا على ترجمته – وسبق أن أشرنا إلى ذلك – ولكن الذي ننبه إليه هنا، أن هذه الترجمات التي اعتمدوا عليها كلها قاصرة عن أداء معاني القرآن، التي تؤديها عباراته العليا، وأسلوبه المعجز للبشر، ومن ثم يمكن أن نصف هذه الترجمات ونلاحظ عليها الآتي :–

" أ " – إلتزامهم بحرية الترجمة، بحيث تأتي الترجمة موافقة لأهوائهم، من حيث التصرف بالنصوص، عن طريق التقديم والتأخير والإهمال والتحوير وغير ذلك .

"ب" – إزاحة الآيات من مكانها التوقيفي، وذلك بقصد التضليل للقارئ، وعدم إحاطته بحقيقة النص القرآني، وكذلك بصحة المبادئ الإسلامية .

"ج" – إنما ترجموه ليحاربوه، ولذلك جاء في مقدمة الترجمة الأسبانية للقرآن الكريم، التي وضعها "موركيوندو أي أو أوكراتوندو" "القرآن مترجما بأمانة إلى الأسبانية، ومعلقا عليه، ومدحضا، طبقا للعقيدة والتعاليم المقدسة والأخلاق الكاملة للدين الكاثوليكي المقدس الرسولي الروماني" . لأنهم خافوا من انتشار الإسلام؛ ولذلك نشروا الترجمات المضللة، واستعملوا فيها لغة قديمة بائدة، وتدل على معاني مشبوهة أو تنطوي على اللمز والغمز، وكثيراً ما تكون الكلمة ذات معنيين ، وكثيرا ما تكون الترجمة بأسماء مستعارة أو بأحرف فقط [٢].

" د " – إعادة نشر ترجمات معينة كما فعل "ماراكسي" الذي جمع ترجمات تحمل الضغينة للإسلام ونشرها عام ١٦٩٨م ، وقد تصدى له المؤرخ والفيلسوف الفرنسي الكونت هنري دوبولنفيلييه، فهاجمه في العصر الحديث "ريجيس بلاشير" واتهمه بأنه: " نصب نفسه مدافعا عن الإسلام من أجل تحطيم خير الكاثوليكية " [٣]

"هـ" – ترجم القرآن "ريتشارد بل" ونشره في جزءين (١٩٣٧ – ١٩٣٩) في أدنبرة ببريطانيا ، غير أنه أعاد ترتيب السور والآيات على حسب النزول. وسيأتي تفصيل ذلك [٤].

وإذا كان القرآن الكريم هو مصدر المصادر، وينبغي أن يكون كذلك، فإن المستشرقين وإن بدءوا به كأول مصادرهم، إلا أنهم – وقد وقفت على عقيدتهم فيه – في محاولاتهم ترتيب سور القرآن لم يلجؤا إلى القرآن في ذلك باعتبار صعوبة تحديد الترتيب الزمني للأجزاء المختلفة فيه – أي ترتيبه حسب تاريخ النزول– وعدم وضوح كثير من النتائج المتعلقة بذلك؛ لأن القرآن نزل مفرقاً ومنجماً [٥]. هذا المنحى يمثل وجهة نظر كثير منهم، وإن كان بعضهم يلتمس أسباباً خارجية وأخرى داخلية في مسألة ترتيب السور، كما سيتضح ذلك أثناء الإشارة إلى محاولاتهم التي مارسوها.

= والوضوء والاغتسال، والختان وتقليم الأظافر .٢– استعان بمصادر الصابئة في مسألة الصلوات الخمس، والصلاة على الميت، وصيام شهر رمضان ، والقبلة، وتعظيم مكة المكرمة، وتحريم الميتة ولحم الخنزير، وتحريم الزواج من القرابات.٣– استعان بالمصادر الهندية والفارسية في المعلومات عن المعراج ، والجنة والحور والولدان والصراط. ٤– استعان بالمصادر اليهودية في المعلومات عن قصة هابيل وقابيل ، وقصة إبراهيم ، وقصة ملكة سبأ، وقصة يوسف عليه السلام. ٥– استعان بالمصادر النصرانية في قصة أهل الكهف وقصة مريم عليها السلام، وقصة طفولة المسيح عيسى ابن مريم عليه السلام. ٦– ويذهب المستشرق " لوت " إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم مدين بفكرة فواتح السور ، مثل : حم، طسم، وآلم.. الخ لتأثير أجنبي، ويرجع " لوت " أنه تأثير يهودي. ٧– وبالجملة يقول " جورج سيل " في مقدمة ترجمته الإنجليزية لمعاني القرآن، التي صدرت عام ١٧٣٦م ما يأتي : " أما أن محمداً كان في الحقيقة مؤلف القرآن والمخترع الرئيسي له فأمر لا يقبل الجدل، وإن كان من المرجح – مع ذلك – أن المعاونة التي حصل عليها من غيره في خطته هذه ، لم تكن معاونة يسيرة.."أهـ انظر : الإستشراق والتبشير وصلتهما بالإمبريالية العالمية تأليف : إبراهيم خليل أحمد صـ٦٧،٦٨، والإستشراق للدكتور على النملة صـ٨٩، ٩٠ ، نظرات إستشراقية في الإسلام تأليف الدكتور محمد غلاب صـ٤١،٤٢، الاستشراق للدكتور محمود حمدي زقزوق صـ١٠٠.

[١] انظر : المستشرقون وترجمة القرآن الكريم للدكتور البنداق صـ١٠٨، والاستشراق للدكتور النملة صـ٨٨، الإستشراق والخليفة الفكرية للصراع الحضاري للدكتور محمود زقزوق صـ٧٧.

[١] المستشرقون وترجمة القرآن الكريم للدكتور البنداق صـ١٠٠ – ١٠٦.

[٢] المصدر السابق.

[٣] محمد في مكة تأليف : وات ص ١٠

[٤] ربما نعتمد في مبحث المصادر – في الأغلب علي ما ذكره "وات" ، لأنه إنتفع بمحاولات المستشرقين الذين سبقوه ، ورجع إلي مصادرهم ، وأقر هذه المحاولات في الجملة ، وذكرها علي ترتيبها في كتابه : "محمد في مكة" صـ١٣٣ وما بعدها .

المصدر الثاني: الأحاديث النبوية، يقول "وات" عن هذا المصدر: وقد تناولنا الأحاديث النبوية في المرحلة المكية من ناحية المتن أو المحتوى، ولم نعر الإسناد أو سلسلة الرواة اهتماماً كبيراً !! . أما في المرحلة المدنية فإن دراسة الإسناد تساعد على تقييم الحديث، ومدى موثوقيته، كما تساعد على تقدير اتجاهاته – وأي فرق في أهمية الإسناد بين الفترة المكية أو المدنية ـــ ؟ ! والراوي الوحيد الذي تستحق رواياته الدراسة هو عروة بن الزبير ؟ ! [1].

المصدر الثالث : كتب السيرة والمغازي، وما فعله المستشرقون أنهم افترضوا صحة الخطوط العريضة كما وردت في السيرة النبوية، واستخدموها كإطار يدخلون فيه المادة القرآنية بقدر الامكان [2]. وأشهر من لجأ إلى هذه الطريقة هو "كيتاني" فقد بحث هذا الموضوع، وأنشأ قائمة التواريخ التالية :

١ـــ نزول الوحي (٦١٠م)

٢ ـــ بداية الدعوة الجهرية (٦١٣م)

٣ـــ دخول دار الأرقم (٦١٤م)

٤ ـــ الهجرة إلى الحبشة (٦١٥م)

٥ـــ بداية مقاطعة بني هاشم (٦١٦م) .

٦ ـــ نهاية المقاطعة، وفاة خديجة، وفاة أبي طالب، وذهاب الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الطائف(٦١٩م)

٧ـــ أول من أسلم من المدينة (٦٢٠م)

٨ـــ بيعة العقبة الأولى (٦٢١م)

٩ـــ بيعة العقبة الثانية والهجرة(٦٢٢م)...ثم الفترة المدنية..إلخ.

ويعلق وات على ذلك بقوله: وهذه التواريخ تعد دليلا كافيا لمعظم أغراض بحثنا [3]. برغم أنه قال قبل ذلك :

(١) أليس باقي الرواة لا يستحقون الدراسة؟ ولماذا عروة بن الزبير بالذات هو الذي يستحق الدراسة؟ هل لأن الأخبار المنسوبة إليه صادقة، وأخبار غيره مكذوبة؟ أو لأن المادة المنسوبة إليه ذات = = أهمية كبري ، بخلاف المنقولة عن غيره ؟ أو لأن هذا يتعلق بأمر يخدم أغراض الاستشراق ؟ وإذا كان الأخير هو الأرجح ، فعلى أي أساس يقوم ؟ هل بغرض محاربة الإسلام عن طريق التصديق بالبعض والتكذيب بالبعض ، وهذا يؤدي إلي التشكيك ، وينتهي إلي التكذيب بالجميع؟ أو أن هذا من باب عدم معرفة طبيعة الإسلام ، وطرق إثباته ، وتصوير الإسلام علي أنه يمثل المجتمعات الغربية في العصر الحديث ، ونظمها ، وطرق تفكيرها ، ودور المعارضة والحركات المناوئة والتركيز علي هذا الدور . أو غير ذلك. وجميعها يصلح رداً علي هذا التحكم !!.

(٢) محمد في مكة تأليف : وموتجمري وات ترجمة الدكتور / عبد الرحمن الشيخ ، وحسين عيسى صـــ٤٧.

(٣) المصدر السابق صـــ١٣٢ وانظر : دفاع عن القرآن ضد منتقديه للدكتور عبد الرحمن بدوي صـــ١١٧ وما بعدها .

ومسألة التواريخ ليست حيوية لفهم حياة محمد صلى الله عليه وسلم، ويمكن الحصول على القليل من حيث الترتيب الزمني للأحداث، بمحاولة التحقيق في روايات الكتاب المسلمين المعتمدين في الموضوع، سواء بالتحقيق في مضامين الروايات أو ظواهرها " [1].

ولعلك معي في أن الاعتماد على تواريخ الأحداث ـــ في هذا الموضوع ـــ قليل الجدوي ، من حيث صعوبة أو عسر تحديد هذه التواريخ في الأغلب الأعم منها، فقلما تجد تاريخا لحدث من الأحداث سلم من معارضة العلماء واختلافهم ، وأكثر ما يعتمد عليه في هذا الباب هو تاريخ الغزوات وبعض التشريعات في المدينة ـــ مثل: تحويل القبلة، وزكاة الفطر وزكاة الأموال، والصيام وغيره ـــ فإنه قل فيها الخلاف، وهي بدورها لا تعطي صورة كاملة للترتيب الزمني لآيات وسور القرآن الكريم، كما أنه ليس من أغراض الشارع ولا من مقاصده معرفة ذلك كله على وجه الدقة والتفصيل، ويكفي في هذا معرفة المكي والمدني، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، والتدرج في التشريع ، والعام والخاص . . . وما أشبه ، وسيأتي بيان ذلك في موضعه .

ولكن الذي فعله " ليون كيتاني" أنه حاول ترتيب أحداث السيرة النبوية عاما فعاما، وربط ترتيبه هذا بالآيات القرآنية، فكأنما جعل السيرة إطارا عاما، ثم راح يبحث عن الآيات أو السور التي تناسب كل واقعة أو حادثة أو ظرف اجتماعي، ووضعها مرتبطة بها [2]. وقد علمت نتيجة هذا العمل، وأنه لا يتمخض عنه نتائج ذات بال تصلح لإعادة ترتيب سور القرآن الكريم، كما يزعم أو يسعى إليها المستشرقون.

المصدر الرابع: كتب التاريخ العام . وهذا أمر بدهي لمن ترك القرآن الكريم مصدرا، واكتفى من السنة ببعض الروايات دون بعض ـــ بغض النظر عن صحة هذه الروايات أو ضعفها، فإن ذلك ليس بقيد عندهم ـــ ومن كتب الحديث قنع بصحيح البخاري ـــ كما فعل وات [3]ـــ ليس لأنه صحيح، وإنما لأنه مصدر معتمد عند المسلمين وترك ما عداه، وسبق أن ذكرنا كيفية رجوعهم إلى المصادر الإسلامية. بل والتعويل على

(١) المصدر السابق ومحمد في مكة تأليف : وات صـــ١٣١ .

(٢) محمد في مكة تأليف : وات صـــ١٣ .

(٣) المصدر السابق صـــ١٣ .

راوي واحد أو أكثر، كما ذكرنا في اعتمادهم على عروة بن الزبير، وإيثارهم له، وترك ما عداه [١]. وحق في رجوعهم إلى السيرة النبوية وكتب التاريخ والمغازي، وهم يعلمون أن مسألة تحديد تواريخ الأحداث فيها، أو في أكثرها، لا تسلم لهم بالرأي الواحد القاطع، مما يترتب عليه إحداث نوع من البلبلة والشك والارتياب في النتائج التي يتوصلون إليها. وهذا ما يهدف إليه هذا الفريق من المستشرقين ؛ وذلك لأن المستشرقين مهما بلغت بهم دقتهم العلمية غرباء عن هذه الأمة في دينها وحياتها ومواطن اعتزازها، وفي أعماقهم من رواسب العداوة بين الإسلام والاستعمار قديمه وحديثه، ما يؤدي بهم إلى الكثير من الشطط، والبعد عن مقتضى الحقيقة التزيهة [٢].

المصدر الخامس: كتب التفسير وكتب أسباب النزول [٣]، وليس معنى رجوعهم إلى كتب التفسير أو كتب أسباب النزول أنهم يأخذون عنها جميعا، بل في الواقع إنما ينتقون بعض الآراء من بعض التفاسير، لا من جميعها، وهذه الآراء في الغالب لا تقوم على ساق، ولا تستند إلى شبهة دليل فضلا عن دليل. وأما كتب أسباب النزول، فقد علمت — كما سبق — كيف يتعاملون مع روايات أسباب النزول، وكيف أنهم لا يتقيدون بالصحة أو الضعف، وإنما

(١) اختيار المستشرقين لعلم مثل عروة بن الزبير ، ليس لأنه — في نظرهم — ثقة وغيره ليس بثقة ، أو لأن ما نسب إليه أصح أو أهم من غيره ، فإن هذه الاعتبارات لا قيمة لها في نظرهم ، وإنما تم اختياره ، وتقديمه على غيره لما يلي : ١- موقعه من بيت أبي بكر الصديق ، فأمه أسماء وخالته = = عائشة ٢- وعروة أخ شقيق لعبد الله بن الزبير ، الذي بويع بالخلافة مناوئاً لخلفاء بني أمية ، وكان عروة مؤيداً له ثم غير موقفه بعد موت أخيه وتآلف مع بني أمية ٣- ارتباط عروة بظروف سياسية بعينها في الدولة الإسلامية ، فقد ارتبط بالمجموعة ذات النفوذ أبي بكر وعمر بن الخطاب وأبي عبيدة ، كما ارتبط بعد ذلك بمجموعة عائشة وطلحة والزبير في سنة ٣٦ هـ المناوئة لكل من علي ابن أبي طالب ومعاوية . ثم ارتبط عروة بالمجموعة ، التي كانت مسئولة عن مناوئة بني أمية سنة ٦٢هـ إلى سنة ٧٢ هـ ، وهي مجموعات ليست متماثلة في مواقفها !!! ٤- وأخيراً ، هو أول من جمع المواد المتناثرة عن حياة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهي جميعاً تخدم الأغراض الاستشراقية ، سواء بالتركيز على بعض الأعلام ، وتوهم أن هؤلاء معارضون أو مناوئون أو يعملون لمصلحة حزب ، مما يفقدهم المصداقية ، وهم براء من هذا التحريف أو الغرض على جمع مادة السيرة والتاريخ لهذا أصل عملهم . المصدر السابق .

(٢) انظر : الإسلام في الفكر الغربي (عرض ومناقشة) تأليف الدكتور محمود حمدي زقزوق صـ٥٨.

(٣) محمد في مكة لوات صـ١٠، ١١، ودفاع عن القرآن ضد منتقديه للدكتور عبد الرحمن بدوي صـ١١٧— ١١٩ .

ينساقون إلى تحقيق أغراض استشراقية لا تخفى على لبيب !! فضلا عن قلة اعتمادهم على روايات أسباب النزول وعدم قبول الأكثر منها، ولو كانت في الصحيحين !! [١] هذا ما أردنا ذكره هنا.

وبعد : فقد آن لنا أن ننتقل إلى الحديث عن محاولات بعض المستشرقين في ترتيب سور القرآن الكريم على حسب نزوله، بعد أن أسهبنا بذكر هذه الأمور إسهابا استغرق كل مداخل هذا الموضوع أو كاد، لما لم نر أحدا تقدمنا، تعرض إلى هذه المواطن، حتى صار ذلك ضرورة، وأصبح ذلك الإسهاب بمنزلة الإيجاز سواء بسواء ؟!.

" محاولات المستشرقين ترتيب سور القرآن الكريم على حسب نزوله وقيمتها العلمية "

أحسبك تظنني أن أقدم بين يديك الآن جماع محاولات المستشرقين هذه ضافية وافرة، وموثقة ومصورة، لا يغيب منها شئ، ومهورة بتوقيعات أصحابها، حتى يكون الحكم على شاهد لا غائب، وحتى تتسم بالموضوعية والحياد والنزاهة.. ولكن هذا يتحقق إذا كان غرض هذه المحاولات شريفا سلمناه ، أو أن تكون هذه المحاولات بكرا لم تطمث بقلم واحد من بني جلدتنا وأهل ملتنا كيف وقد سقنا قبل هذا صنيع ابن حبيب النيسابوري ، ومتابعة السيوطي له بالشرح والتفصيل في هذا. ولكن ربما كانت محاولات المستشرقين أكثر نضجا، وأقرب مصداقية، وأصلح منهجا، وأصدق نتيجة ؟ ! ولكن الحقيقة أن جميع هذه المحاولات باءت بفشل ذريع كما يقول الدكتور عبد الرحمن بدوي[٢]. كما أن هذه المحاولات قد جاء ذكرها تفصيلا في كتاب: محمد في مكة لمؤلفه "و.مونتجمري وات" [٣] وكتاب: " دفاع عن القرآن ضد منتقديه" للدكتور عبد الرحمن بدوي [٤]، وكتاب: "مباحث في علوم القرآن" للدكتور صبحي الصالح [٥]، وكتاب: " قضايا قرآنية في الموسوعة البريطانية " للدكتور فضل حسن عباس [٦]، و"تاريخ القرآن" لأبي عبد الله الزنجاني [٧] و" تاريخ الأدب العربي"

(١) محمد في مكة صـ١٣٥ .

(٢) دفاع عن لقرآن صـ١٠٩ .

(٣) صـ١٣٤ وما بعدها .

(٤) صـ١١٧ وما بعدها .

(٥) صـ١٦٩ وما بعدها .

(٦) صـ١٨٠ وما بعدها .

(٧) صـ٧٠، ٧١ والزنجاني إقتصر على محاولة نولدكه ، ولكن يلاحظ أن الزنجاني إعتمد خطة نولدكه ، وعلل ذلك بأنه لجأ إلى معالم زمنية محددة

لبلاشير [١] وغير ذلك مما لم نر معه أن نطيل ذيول هذا الموضوع بذكرها تفصيلا، وسنكتفي هنا بالإشارة فقط إلى هذه المحاولات.

قد ظهرت في أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر محاولات لترتيب سور القرآن، ودراسة مراحله التاريخية، منها:ـ

١ـ محاولة الباحث الألماني "تيودور. نولدكه" وذلك من خلال كتابه: "تاريخ القرآن" ، وقد نشر لأول مرة (١٨٦٠م) ، فقد وجد نولدكه أننا إذا درسنا الآيات الطوال وقارناها بالروايات التقليدية عن أسباب النزول ، وجدنا أن السور المجمع على نزولها أولاً تحوي آيات قصاراً ، والسور المجمع على نزولها آخراً تحوي آيات طوالا غالبا. وعلى هذا فإن نولدكه قدم فرضاً علمياً مؤداه، أننا نستطيع أن نحدد ما إذا كان النص القرآني الذي بين أيدينا نزل في المرحلة الأولى أو المتأخرة، بناء على طول الآيات أو قصرها. وبناء على هذا المعيار رتب نولدكه سور القرآن الكريم إلى أربع فترات زمنية : ثلاث مراحل مكية، ومرحلة مدنية. وقد قبل الباحثون الغربيون هذا التقسيم الذي قدمه نولدكه ، بشكل عام واعتبروه دليلاً لدراساتهم [٢]. يقول الدكتور صبحي الصالح: إن المستشرق نولدكه كان مقتنعاً بضرورة ترتيب القرآن زمنيا على غير الطريقة الإسلامية، وقد رسم لنفسه منهجاً جديداً تأثر به كثيرون فأصبح موضوع هذا الترتيب يشغل أذهان المستشرقين جميعا، ويعلقون عليه أخطر النتائج في عالم الدراسات القرآنية " [٣].

وإذا كانت محاولة نولدكه هي أول هذه المحاولات، وقد حظيت بقبول الغربيين، بل وجعلت أصلا لما جاء بعدها من محاولات أخرى، فأحرى بنا أن نتعقبها بالرد، ولو بكلمة يسيرة وموجزة .. فنقول: الرد على هذه المحاولة يأتي من طريقين: الأول : ترتيب السور على أساس من الطول والقصر خطأ بالاستقراء، فليس صحيحا أن ما نزل في النصف الثاني أي في المدينة كان أطول، ولذا وضع في أول القرآن. وأن ما نزل في النصف الأول أي في مكة، كان أقصر، ولذا وضع آخرا؛ فإن هناك سور مكية تعد من طوال السور، وذلك كسوريتي الأنعام والأعراف، بينما نجد سوراً مدنية قصيرة جداً كسورة النصر. وهناك سور مكية كثيرة أكثر طولاً من سور مدنية، فمثلاً سورة يونس وهود ويوسف وغيرها مكية. وسورة القتال والفتح والحجرات والمجادلة والحشر والممتحنة والصف والجمعة والمنافقون والتغابن والطلاق والتحريم سور مدنية، وهي لا شك أقصر من السور المكية السابقة .

الثاني: ويتعلق بقضية ترتيب سور القرآن، وهي قضية محل خلاف بين العلماء، وليست محل اتفاق. هل ثبت ترتيب السور بتوقيف عن المعصوم صلى الله عليه وسلم، أو كان محل اجتهاد، أو غير ذلك؟ كما سنعرض له بعد هذا المبحث. كما أن مسألة ترتيب السور على النحو الذي يذكره هذا المستشرق لا تسلم له ؟ فسورة الأنفال أقصر من سورة براءة، وسورة السجدة أقصر من سورة الأحزاب، وسورة الكوثر أقصر من المعوذتين، والأقصر في كل ما سبق تتقدم الأطول كما ترى.

ثم إن هناك سورا مدنية كسورة النور جاءت وسط سور مكية، كما أن سورا مكية جاءت وسط سور مدنية كسوريتي الأنعام والأعراف المكيتين جاءتا أثناء سور مدنية [١] .

٢ـ بعد محاولة نولدكه تأتي محاولة "هـ. جريم" في كتابه: محمد [مونستر ١٨٩٢م] . ومعيار ترتيبه يقوم على تطور الموضوعات في القرآن الكريم، مثل : التوحيد والبعث واليوم الآخر . . . الخ. وهو يركز خصوصا على العهد المدني، ويعتمد أساس ترتيب نولدكه. إلى ثلاث فترات في مكة، وواحدة في المدينة، ولكنه يختلف معه في التفاصيل [٢].

٣ـ محاولة المستشرق "وليام موير" في كتابه: "حياة محمد" ، وكتابه: "القرآن . تكوينه وتعاليمه" وفي هذه المحاولة يقسم "موير" السور المكية إلى خمس مراحل، والمدنية إلى مرحلة واحدة، ويختلف مع نولدكه في التفصيل، ثم إنه يجزم بتحديد ترتيب نزول السور، عكس

كالغزوات والحروب للعلم بتاريخها ، وكذلك لاختلاف لهجة القرآن وأسلوبه ، وهو دليل آخر . وإن جعل مصادره هي المصادر العربية ، وأخذ بترتيب أبي القاسم عمر عبد الكافي !! وقد علمت حقيقة ذلك كما سبق .

(١) صـ ٢٣١ وما بعدها .

(٢) محمد في مكة لوات صـ ١٣٤ دفاع عن القرآن للدكتور عبد الرحمن بدوي صـ ١١٧، ١١٨ .

(٣) مباحث في علوم القرآن للدكتور صبحي الصالح صـ ١٧٦ .

(١) وانظر : قضايا إسلامية في الموسوعة البريطانية للدكتور فضل حسن عباس صـ ٣٦، ٣٧ .

(٢) محمد في مكة لوات صـ ١٣٤ ، دفاع عن القرآن للدكتور عبد الرحمن بدوي صـ ١٢٢ ، قضايا إسلامية للدكتور / فضل عباس صـ ١٨٥، ١٨٦ ، وغيرها

نولدكه الذي يعترف أن هذا الترتيب تقريبي [١].

٤ــ محاولة "ريجيس بلاشير" يعتمد بلاشير في ترجمته للقرآن [باريس ١٩٤٩ ــ ١٩٥١] نفس ترتيب نولدكه وشفالي على اختلاف طفيف في التفصيل، ثم إن بلاشير يقوم بتقسيم بعض السور إلى أجزاء حسب تواريخ مختلفة دون إستناد إلى أسباب أو معلومات تاريخية ثابتة [٢].

٥ــ محاولة "ريتشارد بل" فقد درس قضية الترتيب التاريخي للقرآن في كتابه: "مقدمة في القرآن" في فصل خاص من هذا الكتاب تحت عنوان: "الترتيب التاريخي للقرآن" [ايدنبرج ١٩٥٣] استعرض فيه محاولات نولدكه واعتبرها الأكثر قبولا، وكذلك محاولة "وليام موير" ، و "جريم" ، و "هـ . هيرشفيلد" و"ريجيس بلاشير". وكان ريتشارد بل قد قام بترجمة القرآن الكريم، مع الدراسات الملحقة بالترجمة، بل إنه فعل شيئا آخر غير الترجمة. فقد أعاد ترتيب السور والآيات، مسلما إياها حسب النزول، الأول فالأول، وأعطى للآيات والسور ترقيما بالحروف كالآتي : ــ

١ــ أول ما نزل

٢ــ باكره ، أي من أول ما نزل بمكة، الحقبة القرآنية الأولى

٣ــ مكي بشكل عام

٤ــ آخر الحقبة المكية

٥ــ مدنية باكرة

٦ــ مدنية بشكل عام

٧ــ مرتبطة بغزوة بدر

٨ ــ مرتبطة بغزوة أحد

٩ــ حتى الحديبية

١٠ــ بعد الحديبية

١١ــ منسوخة

فقد حاول "بل" في ترجمته أن يقسم كل سورة إلى مكوناتها الأصلية، كما حاول أن يضع تاريخاً لبعض الآيات المنفصلة. ويعتبر "وات" أن هذا العمل نقطة البدء؛ لأنه دراسة أخرى عن تسلسل نزول القرآن. ولقد قبل "بل" المعيار الذي وضعه نولدكه كمعيار مضبوط ــ معيار طول الآيات أو قصرها ــ وإن كان من رأيه أن هذا المعيار في حاجة إلى بعض التعديل؛ ليتناسب مع

---

[١] دفاع عن القرآن للدكتور عبد الرحمن بدوي صـ١٢٣، ١٢٤ ومباحث في علوم القرآن للدكتور صبحي الصالح صـ١٧٦ .

[٢] المصدران السابقان وانظر : تاريخ الأدب العربي لبلاشير صـ٢٣٩ وما بعدها وللعلم فقد رجع بلاشير عن ترجمته تلك ، إدراكاً منه بعدم جدواها . انظر المستشرقون للدكتور / محمد البنداق صـ١١٥

آيات بعينها، بالنظر لمحتواها ــ أي المعاني الواردة فيها ــ ويبدو أن هذا العمل كان صحيحاً ، خاصة فيما يتعلق بالحقبة المدنية ــ وهذا كلام وات ــ لكن كثيراً من النتائج التي خلص بها "بل" من مباحثه تلك، ليست جميعاً مؤكدة طالما أن اختلاف وجهات النظر مسألة قائمة، بل إن "بل" نفسه اعترف بأنه من الممكن الشك في إمكانية ترتيب كامل للقرآن حسب النزول، بل ذهب إلى أبعد من ذلك وهو أن أفضل قرار يمكن اتخاذه ، هو عرض مبادئ عامة، ووضع تصور يمكن أن يدمج فيه نظم القرآن [١].

وهذا اعتراف صريح ومؤكد بفشل محاولته، بل وكل المحاولات السابقة، وهذا الفشل لا يجد أصحابه في إثره مرارة الإخفاق، ولا لذة المتعة الوجدانية والنفسية التي يجدها العلماء الباحثون عن الحقيقة ، سواء أصابوها أم أخطأوها، فإن سعادتهم ونشوتهم إنما تكون في البحث العلمي ذاته، فإن صادفتهم النتائج المرجوة تضاعف عندها فرحهم ، وإن لم يقفوا لها على أثر، عاد بهم ذلك إلى تكرار المحاولة من جديد بمنهج جديد وآليات أخرى ربما تكون أكثر نجاعة في تقريبهم إلى ما ينشدون، ويحركهم في ذلك كله فضل المحاولة وجدّها، ولذة البحث امتاعه ونشوته!! ولكن المستشرقين هنا برغم هذه المحاولات المضنية، والجهود الهائلة التي بذلوها في هذه المحاولات، وإن باءت جميعها بفشل ذريع!!الا يجدون في أنفسهم هذه المعاني الجميلة؟ فلماذا إذن أنفقوا هذه الجهود، وجشموا أنفسهم مقاساة تلك المتاعب والمصاعب ؟ !!

"الأهداف الخفية للمستشرقين وراء محاولاتهم ترتيب سور القرآن بحسب نزوله"

الحقيقة المؤكدة أن المستشرقين[٢] في هذا الميدان لم يأتوا بجديد

---

[١] محمد في مكة لوات صـ١٣٤، ١١، ١٠ ، وانظر المصادر السابقة .

[٢] يري الدكتور محمد غلاب أن المستشرقين ليسوا نوعاً واحداً حول حقيقة القرآن ، بل هم نوعان: نوع يري أن القرآن نظام عالمي واقعي موحي به ، وهو نظام حياة ، وأسلوبه ما يزال غضاً ، وقد تحدي الإنس والجن علي أن يأتوا بسورة من مثله فعجزوا . ومن هذا الفريق المستشرق الكبير ماسينيون، وليون، وديرمانجيم، وديزيريه بلاتشيه . والنوع الثاني ، غلب علي أصحابه في بحوثهم الأهواء الشخصية ، والأهداف السياسية ، والعصبيات الدينية ، وقد توصلوا إلي أن هذا الكتاب لا نظير له بما يشتمل عليه من مبادئ ، لو قدر لها لسادت الأرض كلها ، فاندفعوا في حربه والتحريض عليه حتى لا يسود . ا هـ ، انظر : نظرات إستشراقية في الإسلام للدكتور محمد غلاب صـ٣٠ــ٣٤ .

يعتدّ به، والجديد فقط إن كان ثمة جديد، أنهم خالفوا المنهج العلمي الصحيح الذي أنتهجه علماء المسلمين في معالجة هذا الموضوع، هذا المنهج الذي يستند إلى أدق المصادر وأصحها وأوثقها، ويرتب عليها النتائج العظيمة، التي تعضدها قواعد الإسلام ومبادؤه ومقرراته، والتي تتضافر جميعا على القول : بأن القرآن نص موحى به من الله، وليس من قول بشر، كما أنه معجز في نظمه وترتيبه بما يخلع عليه صفة القداسة ، وأنه لا يستطيع أن يأتي بهذا النظم ولا ذلك الترتيب ـــ ونقصد ترتيب الآيات، وإلا فترتيب السور مختلف فيه ـــ إنسان ولو كان الرسول صلى الله عليه وسلم نفسه وهو الموحى إليه. وأما المستشرقون فإنهم لا يعترفون للقرآن بأنه موحى به من الله ، وإنما هو من قول الرسول وأصحابه ـــ كما سبق ـــ وإن الأفكار والمعارف الواردة فيه إنما هي مقتبسة من ديانات وحضارات أخرى، وما الرسول إلا مبشر بها، وأن محيط تبشيره لا يمكن بحال أن يكون العالم بأسره، وإنما هو قاصر فقط على مجتمع الجزيرة العربية في حقبة خاصة مضت، وهي فترة عصر الرسالة، وعصر الخلفاء الراشدين فقط. وقد توسلوا إلى تثبيت هذه المفاهيم بما يأتي:

" أ "ـــ الإيمان بالمنهج التطوري في التفكير وكتابة التاريخ، بما في ذلك تاريخ العالم الإسلامي، وأن الأحداث لا يمكن أن تتحرك في فراغ، وإنما من خلال بيئة اجتماعية واقتصادية وسياسية، كما أنه لابد من البحث عن دافع أو وازع للحركة.

" ب "ـــ محاولة فهم الآيات القرآنية في ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأن ما استقر عليه الأمر من ترتيب السور والآيات في المصحف الشريف، فإنما طريقه التعبد فقط[1] !! وسيأتي أن هذا ليس آخر مطالبهم؟

ولأن مطامحهم ترمي إلى التشكيك في حقيقة القرآن، وأهدافهم تتجاوز مرحلة التشكيك إلى القول ببطلان حقيقته بكاملها ، بل وخلق جيل من المسلمين ينادي بهذه المفاهيم ، فقد سلكوا هذه المسالك :

١- القول بأن بعض الآيات ليست في مكانها من القرآن الكريم ، فقد أعلن بعض المستشرقين أن ثمة آيات أو كلمات ليست في مكانها بالقرآن الكريم ، وأنه ينبغي أن تكون في مكان آخر سابق أو

[1] محمد في مكة لوات صـ١٣ .

لاحق[1]، والهدف هنا واضح وهو تضليل القارئ وبلبلته ، وإزاحة الاعتقاد بأن الآيات ليست مرتبة بتوقيف من الله ، وكذلك حمل القارئ علي عدم إحاطته بحقيقة النص القرآني ، وبصحة المبادئ الإسلامية .

٢- القول بأن الخلفاء تلاعبوا بالقرآن ، بأن زادوا فيه أو أنقصوا من سور القرآن ، وحذفوا وبدلوا من نصوصه ما شاءوا[2].

٣- تأسيساً علي ما سبق ، وتقريراً له ، أعملوا اجتهادهم بوضع ترجمة للقرآن، بطريقة تسلسل الآيات حسب نزولها ، بحيث لا تأتي السور والآيات منتظمة ـــ كما ثبتت توقيفياً ـــ وكما هي معروفة منذ أيام النبي صلي الله عليه وسلم ، وكما هي ثابتة بالمصحف الشريف .

[1] المستشرقون وترجمة القرآن الكريم للدكتور / محمد صالح البنداق صـ ١٠٢ . وهل هذه الشبهة إلا واحدة من هذه الشبهات ، التي أثارها الشيعة قديماً ، وما ألف الباقلاني كتابه : الانتصار للقرآن إلا لدحض هذه الشبه . أنظر : الانتصار للقرآن للباقلاني ج١/ ٦٧ ، ج٢/ ٧٩٠ .

[2] المستشرقون وترجمة القرآن الكريم للدكتور البنداق صـ١٠٨ ، والانتصار للباقلاني ج١/ ٦٧ في رده علي هذه الشبهة بعينها !!

وقد تحقق لهم من هذا العمل ثلاثة أهداف :.

١- ناحية علمية تاريخية تفيد العلماء الغربيين ، بحيث يتابعون بهذه الطريقة تاريخ ومراحل وأسباب نزول القرآن .

٢- بلبلة القارئ المسلم ، بحيث لا يتفهم النصوص علي حقيقتها و طبيعتها.

٣- تشجيع فكرة إعادة ترتيب القرآن علي هذا الشكل بين العرب والمسلمين ، وما يؤول إليه ذلك من التشكيك بتوقيفية آيات القرآن وسوره ، بل وحملهم علي الشك في أن القرآن موحي به من الله ، وبنسبته إلي النبي علي أنه مؤلف هذا الكتاب[3].

" الثمار المرة لأعمال المستشرقين.. وتأليف المصحف الجديد ؟!! "

ومن الممكن أن نقول الآن : إن غاية الغايات ، وأعظم الأهداف التي ظل المستشرقون يعملون علي بلوغها هي : أن تسري محاولاتهم إلي بعض علماء المسلمين والمفكرين والمثقفين والكتاب، وأن يقوم هذا البعض بالترويج لهذه المحاولات ـــ بعد قناعتهم بها ـــ بل إلي أكثر من ذلك ، وهو إعادة ترتيب

[3] المستشرقون للدكتور البنداق صـ١٠٩، ١١٠

المصحف علي حسب نزوله . وجعله هو المصحف السائد بين المسلمين!!

وبالفعل قد تحقق لهم ـــ للأسف الشديد ـــ بعض ما يريدون . فقد وقعت مراسلات رسمية بين دار الإفتاء في الجمهورية اللبنانية ورابطة العالم الإسلامي ، حول محاولة إقدام أحد الكتاب علي نشر كتاب ، عرف عنه في "كراس" في بيروت (سنة١٩٥٤) بعنوان : "الكتاب النادر الفذ . ترتيب القرآن ، حسب التبليغ الإلهي" أعظم مشروع ديني قام به فيلسوف الشرق الأكبر : الميرزا باقر الملقب بإبراهيم ذي الروح العطرية ـــ دار البلاغ " !! ، وأطلق عليه هذه التسمية : "القرآن حسب التبليغ الإلهي".

للسيد محمد الباقر، وقد قام فريق كبير من علماء الحرمين الشريفين وغيرهم بالتنبيه إلي خطر هذا المصحف الجديد !! وبتوجيه الدعوة إلي سماحة مفتي لبنان للوقوف في وجه هذا المشروع المريب؟ وقد قامت دار الإفتاء بلبنان بواجبها نحو هذا العمل الشائن ، وقضت توجيهات سماحة المفتي الأكبر ـــ بلبنان ـــ بعدم الموافقة علي طبع هذا الكتاب في لبنان[1] !!

وإذا كان الإستشراق قد غزا هذا الفصيل من المسلمين في هذا الجانب ، فإن من تبني هذا المشروع وقام به إنما هو شيعي[2] ، والشيعة هم أول من اعتنق هذه الفكرة ـــ كما سبق ـــ وجاء المستشرقون فعملوا على إحياء المشروع الشيعي بمنهج جديد وآليات جديدة ـــ

---

(1) المصدر السابق صـــ ١١٠ ـــ ١١٤ .

(2) والشيعة كما سبق تقول بتحريف القرآن بالحذف والتغيير ، بإسقاط كلمات وآيات قد أنزلت ، وبتغيير ترتيب الكلمات والآيات ، بل إن أخبار التحريف مثل أخبار الإمامة والولاية متواترة ، صريحة بلا تأويل . وإن الباطنية من الشيعة يذهبون إلي أن القرآن من كلام الرسول صلي الله عليه وسلم ، وإن تركيب حروفه ومعانيه حصلت بالفيض من النفس الكلية إلي نفس النبي الجزئية ، فصاغ هذه الكلمات ، وليس بكلام الله في الحقيقة ، واستدلوا علي ذلك بقوله تعالي " إنه لقول رسول كريم" (التكوير آية:١٩) ويقولون : بأنه يجوز في الزيادة والنقصان وغير ذلك. ثم إننا سبق أن ذكرنا أن الشيعة يعتقدون بوجود قرآن غير هذا المصحف العثماني ، لأنهم يعتقدون بنقصانه وأن سورة الولاية قد سقطت منه مع غيرها . وقد نقل هذه السورة المكذوبة الساقطة نولدكه في كتابه : تاريخ القرآن نقلاً عن هذا القرآن الشيعي المزعوم؟!! . أنظر : الوشيعة في نقد عقائد الشيعة تأليف : موسي جار الله صـــ ١٠٤ ، بيان مذهب الباطنية وبطلانه تأليف : محمد بن الحسن الديلمي صـــ ٣٦ ، مشكاة الأنوار تأليف يحي بن حمزة العلوي صـــ ٢٠٩ ، الخطوط العريضة للسيد محب الدين الخطيب صـــ ١١ ـــ ١٤.

وهي جميعها ليست بذات قيمة تذكر كما سبق ـــ مع أن الفكرة ذاتها كما علمت قديمة!! ولكن العجب العجاب أن يتولى زمام هذه الفكرة واحد من كتّابنا المسلمين، وهو يوسف راشد ـــ وكان يعمل بوزارة العدل ـــ في رسالته المعنونة بالآتي : "رتبوا القرآن الكريم كما أنزله الله [1]!!

فهو يدعو الأمة الإسلامية بأسرها أن تتبنى هذا المشروع الكبير وترعاه وأن يكون الترتيب النزولي للقرآن الكريم بديلاً عن المصحف الشريف، الذي عليه عمل الأمة وإجماعها خلفا عن سلف، وقد تعقبه بالرد عليه الدكتور محمد عبد الله دراز، تحت عنوان:" النقد الفني لمشروع ترتيب القرآن الكريم حسب نزوله" [2]، وغيره من العلماء الغيورين على دينهم وكتابهم، كما سيأتي ..

وأقول : قبل أن نذكر آراء العلماء في هذه المسألة، يجدر بنا أن ننبه إلى بعض الأمور الهامة، حتى لا تضيع الحقائق، وتختلط الأوراق في هذا الموضوع الخطير؛

---

(1) كنوز الفرقان مديرها ورئيس تحريرها : علي محمد الضباع ج٤/ ٥٨ـــ ٦٢ .

(2) المصدر السابق ، وسوف نذكر رأي الدكتور محمد عبد الله دراز في هذا الموضوع إن شاء الله تعالي ضمن آراء علماء المسلمين فانتظره .

وذلك لأنني لم أجد من نبه إلى ذلك بالقدر الكافي، حين التعرض لهذه القضية، وأهم هذه الأمور هي : هل ترتيب نزول القرآن علم ؟ وإذا كان علماً فلماذا لم يهتم به العلماء على نحو اهتمامهم بالعلوم الأخرى من أمثاله ؟

" أهمية علم ترتيب نزول القرآن، وأهم المصنفات التي ألفت فيه، وأسباب انصراف العلماء عنه "

أولا : إن ترتيب نزول القرآن الكريم وهو من أهم علوم القرآن، ومن لم يعرفه ويميز بينه وبين غيره من العلوم، لا يحل له أن يتكلم في كتاب الله [3].

ثانيا : إن علم ترتيب نزول القرآن من أقدم العلوم الإسلامية، ومن أجلها على الإطلاق؛ لأن بعض العلوم لا تعرف إلا بمعرفته، مثل علم الناسخ والمنسوخ. فلابد من معرفة المتقدم نزولا، والمتأخر نزولا حتى نحكم بالنسخ؛ ولذلك نرى علماء الناسخ والمنسوخ مثل هبة الله بن سلامة، وأبا جعفر النحاس في كتابيهما "الناسخ والمنسوخ" وغيرهما ، قد اعتادا وخاصة هبة الله بن

---

(3) البرهان للزركشي ج١/ ١٩٢ ، والإتقان للسيوطي ج١/ ٨ وما بعدها .

سلامة، أن يبينا نوع السورة، سواء كانت مكية أو مدنية، أو أنها مكية إلا آيات فهي مدنية ، أو أنها مدنية إلا آيات منها فهي مكية ، وذلك قبل أن يشرعا في بيان الناسخ والمنسوخ. وكذلك لا تعرف كثير من الأحكام الشرعية وغيرها إلا بالوقوف على ترتيب نزول آيات القرآن الكريم وسوره. ومما يدل على قدم هذا العلم،ارتباطه الوثيق بعلم الناسخ والمنسوخ، وقد أوضحنا حاجة الناسخ والمنسوخ إليه، ومن المعروف أن علم النسخ من أقدم العلوم الإسلامية، وقد بدأ التأليف فيه بكتاب عطاء بن مسلم(ت:١١٥هـ) وقتادة بن دعامة(ت:١١٧هـ) بل إن قتادة ذيّل كتابه في النسخ بفصل عنوانه:"ذكر المدني من القرآن" [1].

ثالثاً : كان أبيَّ بن كعب من أعلم الصحابة بما نزل من القرآن — وهذا لا ينفي علم علي بن أبي طالب وابن مسعود بذلك — وقد تعلم عنه عبد الله بن عباس هذا العلم ، وقد جاء في طبقات ابن سعد : أخبرنا محمد بن عمر، حدثني قدامة بن موسى عن أبي سلمة الحضرمي، قال: سمعت ابن عباس يقول : كنت ألزم الأكابر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من المهاجرين والأنصار أسألهم عن مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم وما نزل من القرآن في ذلك، وكنت لا آتي أحداً إلا سُرَّ بإتياني لقربي من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجعلت أسأل أبيّ بن كعب يوما، وكان من الراسخين في العلم عما نزل من القرآن بالمدينة، فقال : نزل بها سبع وعشرون سورة، وسائرها بمكة"[2]. وقد أخذ عن ابن عباس هذا العلم مولاه عكرمة(ت١٠٥هـ) ووضع كتابا في نزول القرآن[3]. ولم يقتصر التأليف في هذا العلم على عكرمة، بل تعددت التآليف فيه وتنوعت، بين إفراده بتصنيف، أو بضمه إلى علم آخر متعلق

[1] انظر: كتاب الناسخ والنسوخ في كتاب الله تعالى عن قتادة بن دعامة السدوسي صـ٥٥ وما بعدها. وأقول : سيأتيك مزيد تفصيل وتأصيل لعلم : ترتيب نزول القرآن ، وبيان القدر أو المقدار الذي يمكن تحصيله من هذا العلم في ضبط ترتيب الآيات والسور نزولياً ، وميزان هذا الضبط ، وإيراد بعض الأمثلة على ذلك ، وكذلك ما لا يمكن تحصيله منه ، أو يستحيل تحقيقه ، وأسباب ذلك كله .. وذلك أثناء توضيحنا للنقطة الأولى التي أثارها أستاذنا الدكتور إبراهيم خليفة ، وهي خاصة بعلم ترتيب النزول . فانتظرها .

[2] الطبقات الكبرى لابن سعد ج٢/ ١٢٣، ١٢٤ .

[3] الفهرست لابن النديم صـ٥٧ .

به، كعلم الناسخ والمنسوخ، وبين جعله بابا أو فصلا في كتاب من كتب علوم القرآن أو غيرها.. فقد أفرده بالتأليف إلى جانب عكرمة، الحسن بن أبي الحسن — له كتاب في نزول القرآن[1] — والزهري (ت:١٢٤هـ) في كتابه:" تنزيل القرآن بمكة والمدينة" [2] وغيرها.

وأما من ضمه إلى علم آخر، فمثاله:" فضائل القرآن، وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة" لأبي عبد الله بن الضريس البجلي (ت"٢٩٤هـ)، وكذلك نجد بعض العلماء وخاصة القدماء يضمون لمصنفاتهم في الناسخ والمنسوخ بعض الفصول في ترتيب نزول القرآن، مثل : كتاب الناسخ والمنسوخ في كتاب الله تعالى تأليف : قتادة بن دعامة السدوسي، وكتاب الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم تأليف : أبي جعفر النحاس، وكتاب الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم تأليف : القاضي أبي بكر بن العربي. كما نلاحظ أن بعض العلماء قد خصوا هذا العلم بفصل أو باب في تآليفهم في علوم القرآن، كما صنع الزركشي في كتابه البرهان في علوم القرآن، والسخاوي في كتابه: جمال القراء، والسيوطي في كتابه: الإتقان في علوم القرآن، وغيرها، بالإضافة إلى ذكره في كتب الحديث ، مخصوصا بفصل أو بباب كما فعل البيهقي في كتابيه: دلائل النبوة وشعب الإيمان فضلا عن وروده في كتب ومباحث أخرى قديما وحديثا، إلا أننا نلاحظ مع ذلك بأن الاهتمام بهذا العلم قليل، بالنسبة إلى علوم أخرى، وربما رجعت أسباب ذلك إلى عدة أمور ، من بينها:

" أ " — أنه لم يرد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر صريح، أو غير صريح بترتيب القرآن بحسب نزوله، بل على العكس من ذلك، كان يقول : " ضعوا هذه الآية في الموضع الذي يذكر فيه كذا من سورة كذا" — وقد سبق — دون مراعاة لترتيب النزول في ذلك كله[3] . ويقول الباقلاني : لا نعتقد أن الرسول قد نصَّ لصحابته على ما نزل عليه من القرآن أولاً ، وما نزل منه آخراً، وعلى جميع مكية وسائر مدنية،ولا كان منه قول في ذلك ظاهراً جلياً لا

[1] الفهرست لابن النديم صـ٥٧ .

[2] مطبوع ضمن أربعة كتب في النسخ بتحقيق الدكتور / حاتم صالح الضامن .

[3] انظر : المجتمع المثالي كما تنظمه سورة النساء تأليف : محمد محمد المدني صـ١٨، ١٩ .

يحتمل التأويل، ولا ألزم الأمة حفظه والتدين به، ولا جعله أيضاً من نوافل دينهم، والدليل على ذلك أنه لو كان [نص على ذلك، وفرضه على الأمة][1] لوجب في مستقر العادة نقل ذلك وظهوره وحفظ الأمة له، وتأثيم من خالف المنصوص عليه في ذلك، وتخطئة من عدل عن الواجب عن معرفة ما فرض العلم به.."[2].

"ب" ــ لا شبهة على عاقل في حفظ الصحابة لما نزل من القرآن بمكة، ثم بالمدينة، والإحاطة بذلك، والأسباب والأحوال التي نزل فيها ولأجلها، كما أنه لابد في العادة من معرفة معظم العالم والشاعر والخطيب وأهل الحرص على حفظ كلامه، ومعرفة كتبه ومصنفاته من أن يعرفوا ما نظمه وصنفه أولاً وآخراً، وحال القرآن في ذلك أمثل، والحرص عليه أشد، غير أنه لم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك قول ولا نص، ولا قال أحد، ولا روى أنه جمعه، أو فرقة عظيمة منهم تقوم بهم الحجة، ولم يقل صلى الله عليه وسلم : اعلموا أن قدر ما أنزل عليَّ من القرآن بمكة هو كذا وكذا، وأن ما أنزل بالمدينة كذا وكذا، وفصله لهم وألزمهم معرفته، ولو كان ذلك منه لظهر وانتشر ــ كما قال الباقلاني ــ لكنه صلى الله عليه وسلم لم يؤمر فيه ، وإن وجب في بعضه على أهل العلم لمعرفة تاريخ الناسخ والمنسوخ ، وقد يعرف ذلك بغير نص الرسول عليه؛ ولذلك وقع الاختلاف بين الصحابة في بعض القرآن، هل هو مكي أو مدني، وترتب على ذلك أنه لا يلزم أن ينقل عن الصحابة نقلاً متواتراً ذكر المكي والمدني، وإن كان الاختلاف بين الصحابة في معرفة المكي من المدني قليلاً، ويبقى هذا القليل محلاً للضرب من الرأي والاجتهاد[3].

"ج" ــ الوارد في ترتيب نزول السور، والمنسوب إلى الصحابة والتابعين وتابعيهم ، فإن أكثره لا تصح نسبته إلى هؤلاء ــ وسيأتي بيان ذلك ــ وأما سائره وهو الباقي فصحيح، ولكنه لا يكفي لرسم صورة كاملة، بل ولا ناقصة لترتيب السور حسب نزولها تاريخياً ، فضلاً على أن يقتضي البتة ترتيباً ولا تعقيباً ، ومن ثم لا يترتب عليه القول بهذا الترتيب أو ذاك على الوجه الصحيح.

---

[1] ما بين المعقوفين من تصرفي باختصار لكلام الباقلاني ليتضح المعنى .

[2] الانتصار للباقلاني ج١/ ٢٣٧ .

[3] المصدر السابق ج١/ ٢٤٧، ٢٤٨ .

"آراء علماء المسلمين قديماً وحديثاً في الترتيب النزولي للقرآن الكريم"

أولاً بالرجوع إلى ما ورد في ترتيب نزول سور القرآن الكريم ، وهو كثير، لا نرى بنا حاجة كبيرة إلى الإطالة بذكره تفصيلاً ، ونكتفي هنا فقط بذكر ما تمس الحاجة إلى ذكره، مع الإشارة إلى ما ورد من ذلك تفصيلاً في مظانه ومواطن وجوده حتى يرجع إليه من شاء..

ونبدأ باستعراض ما سمح بذكره المقام هنا، ولتكن بداءتنا بما توفر لبعض الدراسات الجادة ، التي تناولت هذا الموضوع في محاولات لاستجلاء حقيقته، ثم الحكم عليه بناء على ما توفر لها من ذلك:

[١] ذكر الطاهر بن عاشور أن ترتيب نزول السور يستند إلى ثلاث روايات : إحداها : رواية مجاهد عن ابن عباس، والثانية : رواية عطاء الخراساني عن ابن عباس، والثالثة: لجابر بن زيد، ولا يكون إلا عن ابن عباس ، وهي التي اعتمدها الجعبري في منظومته التي سماها: "تقريب المأمول في ترتيب النزول"، وذكرها السيوطي في الإتقان، وهي التي جرينا عليها في تفسيرنا هذا "[1].

[٢] وأما أبو عبد الله الزنجاني فقد اختار قائمتين لترتيب نزول سور القرآن الكريم.

القائمة الأولى يقول عن مصادر ورودها : إعتمدت في ذلك على كتاب : "نظم الدرر في تناسب الآيات والسور" لمؤلفه : إبراهيم بن عمر البقاعي، وعلى كتاب : "الفهرست" لابن النديم، وكتاب أبي القاسم عمر بن محمد بن عبد الكافي كما ذكر، ونقل عنه الأستاذ نولدكه في كتابه :" تاريخ القرآن" . ثم ساق هذه القائمة من غير أن ينسبها إلى أحد من الصحابة أو التابعين[2]. وأقول : هذه القائمة هي نفس القائمة الواردة في بيانات كل سورة بالمصحف الشريف، المتداول الآن بأيدي المسلمين ــ على ما في هذا الترتيب النزولي من مآخذ وسقطات ــ بل ربما كان الترتيب الموجود ببيانات السور بالمصحف الشريف تلخيصاً لما ورد بتاريخ القرآن للزنجاني، والمصادر هي نفس المصادر إن لم تكن مصادر الزنجاني أكثر.!!

---

[1] انظر : التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ج١/ ٩٠ . والطاهر بن عاشور اقتصر هنا على ذكر مستند ترتيب نزول السور فقط ، دون الحكم على هذه الروايات التي أشار إليها .

[2] تاريخ القرآن تأليف أبي عبد الله الزنجاني صـ ٢٧ــ ٣٥

وأما القائمة الثانية في الترتيب النزولي التي اختارها الزنجاني فيقول عنها: على النظم الذي ذكره ابن النديم بإسناده، عن محمد بن نعمان بن بشير، نذكر قوله؛ لأنه سند قديم يعتمد عليه!! ــ وهل هذا يكفي لتقديمه أو اختياره، أم أن معيار الصحة أو عدمه هو الذي ينبغي أن يحكم في هذه القضية؟ ــ ولأن بين ما ذكره ــ أي ابن النديم ــ من الترتيب والترتيب المذكور ــ أي القائمة الأولى التي ذكرناها عنه ــ في كتاب إبراهيم بن عمر البقاعي، وكتاب أبي القاسم عمر بن محمد بن عبد الكافي، كما نقله عنه الأستاذ نولدكه، اختلاف يسير[1]" وأقول : وكأن الترتيب الأول "القائمة الأولى" صار أصلاً متفقاً عليه من الأمة. وقد تلقته بالقبول خلفاً عن سلف ؟ ! مع أن الضعف والوهاء يتخلل مفاصله وأطرافه، وقد رأيت أنه قد علل اختياره لهذا الترتيب؛ لأنه يضاهي الترتيب الأول، إلا أن بينهما اختلافا يسيرا، فضلا عن اختلاف استخدام حروف العطف، فالترتيب الأول بين السور استخدم فيه حرف الواو، وفي الترتيب الثاني استعمل " ثم ".

[٣] وأما محمد عزة دروزة في كتابه: التفسير الحديث، فقال : لقد أورد السيوطي في كتاب الإتقان : ترتيبات نزول للسور المكية والسور المدنية، منسوبة إلى جابر بن زيد والحسين وعكرمة وابن عباس، وترتيبا رابعا لم يذكر صاحبه ثم يقول : ولقد اطلعنا في مقدمة تفسير الخازن على ترتيب، وفي مقدمة تفسير مجمع البيان على ترتيب آخر، وفي المصحف الذي كتبه الخطاط الشهير بقدروغلي ــ والذي طبع بتصريح من وزارة الداخلية المصرية ، وإذن مشيخة المقارئ المصرية من قبل عبد الحميد أحمد حنفي ــ ترتيب آخر أشير إليه في رءوس السور. ثم يقول : وقد اعتمدنا الترتيب الذي جاء في مصحف الخطاط قدروغلي، وعلل ذلك بقوله : لأنه ذكر فيه أنه طبع تحت إشراف لجنة خاصة من ذوي العلم والوقوف حيث يتبادر إلى الذهن أن يكون قد أشير إلى ترتيب النزول فيه (السورة كذا نزلت بعد السورة كذا) بعد إطلاع اللجنة على مختلف الروايات والترجيح بينها "[2]. ثم ساق ما ورد في

[1] تاريخ القرآن للزنجاني صـ ٣٦ــ ٣٩ .

[2] التفسير الحديث تأليف : محمد عزة دروزة ج١/١١ــ ١٥ .

التعريف بالمصحف الشريف، الموجود بآخره. وأقول : وضح من هذا النقل أن عزة دروزة قد رضي بالترتيب النزولي الموجود بتعريف سور القرآن بالمصحف الشريف، وقدمه على الترتيبات السابقة ــ كما رضيه من قبل الزنجاني ــ بحجة عمل لجنة المصحف الشريف ومصادرها معروفة ــ سبق أن ذكرناها ــ وترجيحها بين الروايات المذكورة، ونحن بدورنا نتساءل أين هذه الترجيحات؟ وعلى أي معيار وقع هذا الترجيح ؟ والحقيقة أنه ليس ثمة دراسة حقيقية وجادة لهذه الترتيبات سندا أو متنا، ولو تحققت لانكشف الصبح لذي عينين في حقيقة هذه الترتيبات، ولم يسلم طريق من طرقها للآخذ به أو قائله، ولا هذه الطرق مجتمعة ولو على سبيل التوفيق بينها،والتسليم بقبول الأخذ بزيادة الثقة، مع قبول شهادة الطرق الأخرى، فإن كل أولئك ليعجز عن أن يقدم قائمة واحدة للترتيب النزولي تثبت على النقد.

وبرغم أن عزة دروزة وصف الترتيبات السبعة ــ التي ذكرها بأنها متخالفة من ناحية التقديم والتأخير، والمدني والمكي، وقال : إنه ليس في الإمكان تعيين ترتيب صحيح لنزول السور القرآنية جميعها، كما أنه ليس هناك ترتيب يثبت بكامله على النقد، أو يستند إلى أسانيد قوية ووثيقة" إلا أنه عاد وقال : ومع ذلك فإن هذا لا يعني أن الترتيبات المستندة إلى روايات قديمة، أو المنسوبة إلى أعلام الصحابة والتابعين غير صحيحة كلها أو أنها لا يصح التعويل عليها... إلى أن يقول : ومضامين سور عديدة مكية ومدنية تلهم أن كثيراً مما روى في ترتيب النزول صحيح، أو قريب من الصحة "[1] . وأقول : هذه مجرد دعوى تحتاج إلى إثبات؟!

[٤] وأما الدراسة التي قدمها الدكتور عبد الرحمن بدوي حول هذا الموضوع في كتابه: دفاع عن القرآن ضد منتقديه ، في الفصل العاشر، تحت عنوان : " فشل كل محاولة لترتيب زماني للقرآن"[2] . فقد أورد الدكتور عبد الرحمن بدوي عدة ترتيبات تنزلية لسور القرآن: نجملها في الآتي :

[1] التفسير الحديث تأليف محمد عزة دروزة ج١/١٢. وستأتيك محاولة محمد عزة دروزة في تفسيره المسمى بالتفسير الحديث ، وبيان قيمتها العلمية فانتظرها.

[2] انظر بالتفصيل : دفاع عن القرآن ضد منتقديه تأليف الدكتور عبد الرحمن بدوي صـ ١٠٩ وما بعدها .

(١) ترتيب ورد بالفهرست لابن النديم يرجع إلى الزهري عن محمد بن النعمان بن البشير.

(٢) ترتيب عمر بن محمد بن عبد الكافي(الخطوط،ليدن، رقم"٦٧٤ "فرنر)

(٣) قوائم الترتيب الموجودة في الإتقان للسيوطي.

(٤) ترتيب مسند إلى سعيد بن المسيب عن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(٥) الترتيب الموجود بالمصحف بطبعته الحكومية بمصر، والصادرة [سنة١٣٤٢هـ سنة١٩٢٤م] وهذا الترتيب موافق تماماً لقائمة ابن عبد الكافي، والتي أشرنا إليها سابقا [١].

وأقول : اقتصر عمل الدكتور عبد الرحمن بدوي على عرض هذه القوائم الترتيبية، التي أوردها، ثم قابل بين هذه الترتيبات من حيث الزيادة والنقصان، والمكي والمدني فقط، ثم عقب على عمل اللجنة بالمصحف الشريف في هذا الموضوع بقوله: نجد في خاتمة هذه الطبعة المصرية المؤلفين، وعلى رأسهم خلف الحسيني شيخ المقارئ المصرية، وهو يعترف صراحة ويقول:" وأخذ بيان مكيه ومدنيه من الكتب المذكورة، وكتاب أبي القاسم عمر بن محمد بن عبد الكافي،وكتب القراءات، والتفسير على خلاف في بعضها " إذاً فإنهم لم يبذلوا أي جهد شخصي في هذا المجال، حتى الإشارة " المذكورة بين قوسين على رأس كل سورة بعد ذكر رقمها" إلى الآيات المذكورة بعد ذلك في السور مأخوذة من "الاتقان" للسيوطي، ومن بعض التفاسير القرآنية الأخرى. وباختصار فإن عمل هذه اللجنة يفتقد كلية إلى التأصيل ، وهو خالص) [٢].

وخلص الدكتور بدوي إلى هذه النتيجة، قال : وفي النهاية يجدر بنا أن نتأمل ونتعلم هذا الدرس الجميل في التواضع، والذي بلغه لنا الزركشي:" لا غبار على الإختلاف بشأن بعض السور مكية هي أم مدنية، وأن يكون لذلك مردوده ودليله.." [٣]...

[٥] ثم كانت الدراسة الجادة والممتعة لأستاذنا العلامة الدكتور إبراهيم خليفة حول هذا الموضوع من خلال

[١] أي وحظيت برضا وقبول الزنجاني ودروزة وكذلك لجنة المصحف الشريف!!

[٢] دفاع عن القرآن للدكتور عبد الرحمن بدوي صـ١١٥ .

[٣] المصدر السابق صـ١٢٧ وانظر : البرهان في علوم القرآن للزركشي ج١/ ١٥١ ــ ٢٥٦ القاهرة.

كتابه : التفسير التحليلي لسورة النساء في المطلب السادس من مطالب سورة النساء، تحت عنوان :" ترتيب النزول"[١]. وهذه الدراسة – في نظري– من أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ، وذلك للأسباب الآتية :

(١) اعتمدت هذه الدراسة على ما أورده السيوطي في هذا الموضوع من أخبار وآثار منسوبة إلى بعض الصحابة والتابعين، بإعتبار أن السيوطي – كعادته– تقصي ما ورد في ذلك جميعه، أو ما يستحق أن يذكر، وكما صرح بذلك نفسه، كما أشارت هذه الدراسة إلى ما أورده الزركشي في ذلك.

(٢) هذه الدراسة ولأول مرة تقتحم هذا الموضوع، وتكسر بيضته، وتفض بكارته ، ثم تغشاه من كل جانب، على سمت فريد، وبمنهج علمي دقيق، قام بتحييد وتحرير الروايات الصحيحة، التي ليست محلا للنزاع، ولا تعلق بها كدليل للقائلين بترتيب سور القرآن بحسب نزوله، وإنما يستأنس بهذه الروايات ويستدل على ترتيب المصحف العثماني، وهو المصحف الإمام، الذي أجمع على ترتيبه الصحابة، وهو الترتيب المعروف، وليس ترتيبا بحسب نزول القرآن. ثم تناول سائر الروايات الأخرى، التي أوردها السيوطي في هذا الموضوع وأخضعها للدراسة والنقد الحصيف ، سواء من ناحية الأسانيد أو المتون، وبعد أن انكشف أمامه ضعف هذه الروايات سندا ومتنا، أقام أدلته من صحيح المنقول وصريح المعقول على فساد القول بترتيب القرآن ترتيبا نزوليا. وسنعرض بعضا من ذلك فيما يأتي في موضعه اللائق.

(٣) خلص إلى نتيجة قامت على دراسة مستفيضة لهذا الموضوع، وانتهت إلى: "وبالجملة فإن ترتيب السور من حيث النزول ، هو أمر معاكس لمنطق الواقع والمعقول والمنقول جميعا، لسبب يسير جدا، هو أنه غير كائن ولا يمكن أن يكون أصلا " [٢].أهـ.

ونظرا إلى أهمية هذه الدراسة وفائدتها العظيمة ، يجدر بنا أن نلم بأهم ما اشتملت عليه – ونحيل القارئ الكريم في معرفة تفاصيلها إلى مواضعها في مصدرها إذا شاء – ثم نضمن هذا تقييما شاملا لهذه الدراسة.

* * *

[١] انظر بالتفصيل : التفسير التحليلي لسورة النساء تأليف الدكتور إبراهيم عبد الرحمن خليفة صـ٤٧ وما بعدها .

[٢] التفسير التحليلي لسورة النساء لأستاذنا العلامة الدكتور إبراهيم خليفة صـ٨١ .

" عرض موجز ، وتقييم شامل لدراسة الدكتور إبراهيم عبد الرحمن خليفة لموضوع : ترتيب النزول"

وقد بدأ أستاذنا الدكتور إبراهيم خليفة بإبداء رؤيته لهذا الموضوع بإيجاز شديد حيث ذكر، أنه لم يأت في هذا الموضوع شيء عن رسول الله صلى الله عيه وسلم. كما لم يأت فيه شيء يعول عليه عن واحد من الصحابة ، أو أكثر، وإنما جاء فيه آثار لا تفيد هذا الترتيب لسببين :

الأول : جاءت فيه السور متعاطفة بواو العطف، التي هي موضوعة في العربية لمطلق الجمع، ولا تفيد المعية ولا الترتيب متعاقباً أو متراخياً ، وإنما يستفاد ذلك من قرائن خارجية مقالية أو حالية.

الثاني: جاء فيه آثار، ظاهرها المتبادر إفادة الترتيب ، لكون العاطف لبعض السور على بعض فيها، هو حرف "ثم" الذي يفيد الترتيب مع التراخي ، ولكن هذه الآثار بالغة الضعف سنداً ومتناً وعقلاً[1] .

ولكن هذا الإيجاز الشديد والمركز يعكس صورة هذه الدراسة في تفاصيلها وعمقها، ولكن كما وعدناك ، نكتفي هنا بذكر تلخيص لها، مع الإشارة فقط إلى الروايات التي تناولتها بالدرس والنقد – دون ذكر لهذه الروايات، مع الإحالة عليها، حتى لا يطول بذكرها البحث في غير طائل – ثم نعقب على ذلك بما نراه لأن يكون صالحاً. كأصل يرجع إليه في هذا الموضوع ، وما يحتاج منه للتحشية عليه لتوضيحه وكشف ما غمض فيه، حتى يلتحق بالقسم الأول في مرجعيته وفي توضيح فكرته وتحديدها.

وهاك تلخيص هذه الدراسة :

سبق أن ألمحنا أن هذه الدراسة اعتمدت على ما أورده السيوطي في ذلك من ترتيبات، حاءت بها الروايات . وبملاحظة هذه الروايات تبين الآتي:

١– أن الأثر الوحيد الموصول السند إلى صحابي، وهو ابن عباس، والذي شهد له الحافظ السيوطي نفسه بجودة الإسناد، هو أثر أبي جعفر النحاس، الذي أخرجه من طريق أبي حاتم السجستاني عن مجاهد قال : سألت ابن عباس عن ذلك "يعني ما سأله عنه أبو عمرو بن العلاء من تلخيص آي القرآن المدني من المكي" فقال : سورة الأنعام

[1] المصدر السابق صـ٤٧ .

نزلت بمكة ... إلخ[1]. إن هذا الأثر لا دلالة له على دعوى الترتيب النزولي البتة وذلك من وجهين : الأول، وعليه المعول الأكبر في هذا النفي: أن حديث هذا الأثر جارٍ على الترتيب المصحفي تماماً في جميع ما ذكر. غير أنه يدل في الوقت ذاته على أن ابن عباس لا يصح عنه إلا هذا الترتيب السابق، ولو كان ثمة ترتيباً آخر يتعلق بالنزول لذكره عقب هذا السؤال المباشر. وإذا كان الترتيب الذي صدر عن ابن عباس يواطئ مواطأة تامة الترتيب المصحفي ، فإن هذا الأمر بعينه ينطبق على مرسل أبي عبيد في فضائل القرآن عن علي بن أبي طلحة [2]، وكذلك على مرسل أبي بكر الأنباري عن قتادة [3]. ومعنى ذلك أن هذه الروايات الثلاث صارت بمعزل عن الاستدلال بها على الترتيب النزولي، وأنها باتت حيادية في هذا الشأن.

الثاني: أن الحرف العاطف في حديث ابن عباس، وفي مرسلي ابن أبي طلحة، وقتادة هو " الواو" ولا يصح أن تكون هذه الآثار دليلا على الترتيب المصحفي؛ لأن الواو لا تفيد الترتيب ولا المعية بحال، ولكن الترتيب المصحفي جاء بإجماع الصحابة، وقد ذكر ابن الحصار في قصيدته هذا الترتيب، فارجع إليه.

" الآثار الواردة بالإتقان للسيوطي وتدل على الترتيب النزولي"

لقد وردت آثار تدل بشكل أو بآخر على الترتيب النزولي، فما حقيقة هذه الآثار؟.

"مرسل صحيح يدل على الترتيب النزولي، فلماذا لم يحكم له؟"

لقد ورد أثر صح سنده عند البيهقي، حيث وثق البيهقي جميع رجاله، وهو خصوص مرسل عكرمة والحسن عند البيهقي في دلائل النبوة، قالا : أنزل الله من القرآن بمكة :" اقرأ باسم ربك " ... إلخ [4]. ولم يعتمد أستاذنا العلامة

[1] بالرجوع إلى كتاب الناسخ والمنسوخ في القرآن لأبي جعفر النحاس بتحقيق شعبان محمد إسماعيل — دار الفكر — لم نقف على هذا القائمة التفصيلية ، التي تناولت سور القرآن جميعه مكيه ومدنيه والتي أوردها السيوطي في إتقانه ج١/ ٩، ١٠ وذلك في أول سورة الأنعام ، وإنما قال : وما تقدم من السور — أي تقدم على الأنعام — فهن مدنيات ، أعني سورة البقرة وآل عمران والنساء والمائدة صـ١٦٧، ١٦٨ .

[2] فضائل القرآن تأليف ابي عبيد القاسم بن سلام الهروي صـ٣٦٥ .

[3] الوجيز في فضائل الكتاب العزيز للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي صـ١٩٥، ١٩٦ .

[4] دلائل النبوة للبيهقي ج٧/ ١٤٢– ١٤٤ .

هذا المرسل برغم توثيق البيهقي له؛ لأن الحرف العاطف لبعض السور على بعض الوارد في هذا الأثر هو "الواو" التي ليس من مفادها الترتيب أصلاً، كما أن هذا الأثر لا يفيد في أمثال هذه المقامات المهمة، ثم إن اختلاف العلماء في صفة المكية والمدنية بالنسبة للعديد من السور،ويدل على ذلك هذا الفصل الذي عقده السيوطي بعدها؛ لتحرير السور المختلف فيها، فليست هذه المسألة أمراً متفقاً عليه، كما جاء في هذا الأثر، كما أن " الواو" المستعملة في هذا الأثر، لا تقتضي ترتيباً ولا تعقيباً ،-كما سبق- وغاية ما هناك، أو ما تفيده " الواو" من المعنى : هو اجتماع السور المتعاطفة بهذا الحرف، في حكم النزول بمكة بالنسبة للمكي، أو بالمدينة بالنسبة للمدني، مع سرد السور كيف ما اتفق، ودون قصد البتة إلى ذلك الترتيب المدعي[1] .

" أثران يدلان على الترتيب النزولي للقرآن الكريم بحرف العطف : "ثم" المفيد للترتيب التراخوي ، فهل يصلحان للدلالة على هذا الترتيب؟ "

١- أثر ابن الضريس في فضائل القرآن عن ابن عباس، قال : كانت إذا أنزلت فاتحة الكتاب بمكة، كتبت بمكة، ثم يزيد الله فيها ما شاء، وكان أول ما أنزل من القرآن : "اقرأ باسم ربك" ، ثم "ن "، ثم " يأيها المزمل " ... الخ[2].

٢-والأثر الثاني لأبي بكر محمد بن الحارث بن أبيض في جزئه المشهور، عن جابربن يزيد – من علماء التابعين بالقرآن- قال : أول ما أنزل الله من القرآن بمكة : " اقرأ باسم ربك "، ثم "ن والقلم" ، ثم " يأيها المزمل " ... الخ. وقد اعتمد البرهان الجعبري على هذا الأثر في قصيدته التي سماها : تقريب المأمول في ترتيب النزول.

وقد ناقش أستاذنا العلامة هاتين الروايتين مناقشة استغرقت السند والمتن، وانتهى إلى القول بضعف السندين،

[1] التفسير التحليلي لسورة النساء للدكتور إبراهيم خليفة صـ ٦٠، ٦١ .

[2] فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة تأليف : ابي عبد الله محمد بن أيوب بن الضريس البجلي صـ ٣٣، ٣٤ .

وذكر وجوه هذا الضعف وأسبابه بالتفصيل[1] .

وأما من ناحية المتن، فقد لاحظ الاضطراب بين هذه الروايات، من حيث: ١- الزيادة والنقصان في ذكر السور.

٢- التقديم والتأخير في الترتيب.

٣- ومن حيث وصف المكية والمدنية. ومن ثم لا يصح التعويل عليها مجتمعة ولا منفردة، أما الإجتماع فظاهر للزوم، إما الجمع بين النقيضين في كل من التقديم والتأخير، والمكية والمدنية. وإما محاولة الجمع المتعسف بينها، بالحمل على القول بتكرار النزول، الذي هو خلاف الأصل، بل الذي نفاه فحول من المحققين، وللزوم جبر ما فيه النقصان بما فيه الزيادة مع كونها ليست زيادة ثقة، بل هي زيادة ضعف، فلا يقبل مثلها حتى يجبر.

وأما التفرد – وقد علمت حال كل من إسناد هذين الأثرين – فسيأتيك أن هذا الترتيب أو ذاك لا يقوى على النقد في جملته أو تفصيله.

كما أنه لا يجوز في عقل عاقل القول بتفريق الصفقة، حتى يؤخذ من الرواية شيء ويترك آخر، فيقال مثلا: نأخذ ثم" المفيدة للترتيب وندع غيرها، باعتبار أن أثر ابن أبيض عقب عليه السيوطي بقوله: قلت: هذا سياق غريب " والغرابة هي التفرد، وعدم المتابعة، ولكن هذه الرواية – كما سبق- ضعيفة من حيث السند كذلك، وإن كان لابد من تحكيم رواية في أخرى، فلتكن رواية " الواو" الصحيحة الإسناد، التي هي مرسل عكرمة والحسن عند البيهقي هو المحكمة، بحيث يبقى الإطلاق الذي هو مفاد " الواو" في هذه الرواية على إطلاقه، ولا يلتفت إلى تقييد هذا الإطلاق ألبتة بما في هاتين الروايتين الضعيفتين من مفاد " ثم" ، لأن التقييد زيادة ، وهي زيادة غير ثقة، فهي غير مقبولة.

كما أن هذا ليس من باب إعمال الدليلين خير من إعمال أحدهما، وإهمال الثاني – كما يقول علماء الأصول – لأن الثابت فقط، هو مرسل عكرمة والحسن، دون غيره[2] .

[1] التفسير التحليلي لسورة النساء للدكتور إبراهيم خليفة صـ ٤٨ وما بعدها .

[2] المصدر السابق صـ ٦١، ٦٢ .

"معارضة المتون الثلاثة للمنقول والمعقول"

ثم إن هذه المتون الثلاثة الصحيح منها مثل مرسل عكرمة والحسن، والضعيف مثل مرسلي ابن عباس عند ابن الضريس، وجابر بن زيد عند ابن أبيض جميعها تعارض المنقول والمعقول في ترتيبها، بل وفي حقيقتها، وسنكتفي هنا بإيراد إشارات فقط تغني عن التصريح من كلام أستاذنا العلامة، حتى لا نخرج عن إطار التلخيص الذي نتوخاه.

أولا : من ناحية المنقول ، حيث إن ما ورد في المتون الثلاثة، الفصل بين أول ما نزل وهي: " اقرأ باسم ربك" ، وبين " يأيها المدثر " بسورتين، هما على التوالي: " ن والقلم" و " يا أيها المزمل" . على حين أن حديث الشيخين ناطق بنزول " يا أيها المدثر بعد " إقرأ باسم ربك" وأنه لم يفصل بينهما شيء من القرآن... الخ[٢].

ثانيا : من ناحية المعقول ، ويمكن أن نجمل ذلك في نقطتين:

١- القرينة الحالية، المتمثلة في واقع أمر المصحف الإمام ، الذي أجمع عليه الكل، والذي لم يبال بترتيب النزول.

٢- قضية الترتيب لا تتم لصاحبها إلا إذا كان نزول نجوم سورة بأسرها متعاقبة ، ثم نزول نجوم سورة أخرى بأسرها كذلك في عقب الأولى، وهلم جرا [١].

وبعد أن قرر أستاذنا الدكتور ابراهيم خليفة هذه الأمور السابقة، وأخلصها حتى خلصت له أو كادت ، ذكر أموراً أربعة بدت له، أو ربما استقرأها كشبهات تعترض هذا الطرح الذي قدمه، وهذه الأمور الأربعة هي:

(١) أن سور القرآن الكريم إبان تنزله، كانت معروفة محددة المعالم له صلى الله عليه وسلم ولأصحابه، بدليل تسميته صلى الله عليه وسلم الثابتة عنه لبعض السور ، كفاتحة الكتاب والبقرة وآل عمران والنساء وغيرها. وبدليل النصوص العديدة المتضافرة كلها على أمره بوضع النجم الذي كان ينزل عليه في سورته المخصوصة، مع عدم اشتراط تكامل نجوم السورة، بل يكفي ولو نجم واحد يسير منها، ولا سيما إذا كان هذا النجم هو فاتحة السورة حسبما يفهم من قول ابن عباس عند ابن الضريس في فضائل القرآن :" كانت إذا أنزلت فاتحة الكتاب- أي أول السورة - بمكة، كتبت بمكة، ثم يزيد الله فيها ما شاء".

(١) التفسير التحليلي لسورة النساء للدكتور إبراهيم خليفة صـ ٦٨ .

(٢) انظر : فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني ج٨/ ٥٤٦ .

(٢) العلم بنزول بعض السور كاملة، كسورة براءة والفتح والنصر ، ولا يعسر مع هذه السور الترتيب بينها.

(٣) تصريح الصحابة أنفسهم بأولية بعض السور ، وآخرية بعضها من حيث النزول، كالذي جاء عن البراء بن عازب في حديث الشيخين وغيرهما عن آخرية براءة، وكالذي جاء عن عثمان عند الترمذي وغيره، من أولية الأنفال وآخرية براءة .

(٤) الانتفاع بهذا العلم - أي : ترتيب النزول - في معرفة الناسخ من المنسوخ، وكذلك في التعرف على ترتيب النزول تعرف على جانب عظيم من حكمة الله في تشريعه، والتدرج والرفق، وأن هذا لم يأت طفرة [١].

ثم تعقب أستاذنا العلامة هذه الأمور الأربعة بالرد والإنكار على القائلين بها أو المتشيعين لها إنكاراً مقروناً بالأدلة والبراهين الحاسمة ، التي تقطع بفساد قضية ترتيب سور القرآن الكريم بحسب نزولها ، ونحن نؤيده في جملة ذلك وتفصيله، بل ونرى أن هذه الدراسة هي حجر الزاوية لكل الدراسات السابقة واللاحقة - من غير غلو ولا إسراف- التي عالجت هذا الموضوع، ولكن ظل من سمات علمائنا الأعلام قديما وحديثا أن يستعملوا بعض العبارات المجملة، التي تحتاج إلى بيان ، أو بعض العبائر المقتضبة[٢] التي توحي ببعض التفصيل، أو الإكتفاء بالإشارة، ظناً منهم بفطنة القارئ ، ولكن مع تغير الأحوال ، واختلاف الثقافات، نرى أن نحشّي على كلام أستاذنا العلامة[٢] في بعض النقاط

(١) المصدر السابق صـ ٧٦، ٧٧ .

(٢) أستاذنا العلامة الدكتور إبراهيم خليفة من حبات العقد المذهبي ، الذي كان ينتظمه علماؤنا الأجلاء، والذي تزين بهم جيد ذلك الزمن الجميل الذي ولى ، ولمؤلفاته برغم قلتها نصيبا قدر عظيم ، وتستحق أن تدرس من جديد لتعرف مناهجها ، فيتعلمها ناشئة العلم ، ويستفيد منها المهتمون بالدراسات الإسلامية الجادة ، لما تحويه من كنوز معرفية نشأت عن تحقيقات علمية غاية في الدقة ، وبالغة في العمق ، لا تحفل بالأسماء ولكنها تخضع للحقيقة . وأقول : لقد تعودنا في غالب ما نكتب ونعلق علي كلام الآخرين ، إما أن نكون مادحين فقط ، وإما أن نكون قادحين وطاعنين وحسب ، ولكن الحق هو الذي ننشده ، وليس مع هؤلاء ولا مع أولئك . وقد كان في سنة علمائنا الأوائل التحشية والتقريرات والتعاليق على بعض المؤلفات الخاصة، التي تشد إليها الرحال ، كما فعل العلماء مع الكشاف للزمخشري ومن بينهم البيضاوي، وما صنعه العلماء أيضاً مع تفسير البيضاوي نفسه ، ولا تحسبن أن كل عصور الحواشي منحطة أو أن كل تعليق يسير في طريق الهوي مدحاً أو قدحاً ، ولقد رحمنا الحق فأتممنا به ، فهو منطلقنا وغايتنا فيما قصدنا إليه ، ثم عملنا على إحياء سنة قديمة - وهي التحشية - مع واحد - فيما نظن - من أهم المحققين في التفسير وعلوم القرآن في العصر الحديث !! .

القليلة. وهذه التحشية في الحقيقة ليست إضافة إلى هذه الدراسة الواعية من أي نوع، ولكنها قد تكون بياناً لمجمل، أو تفصيلاً لموجز، أو توضيحاً لمشكل، فهي إلى تقريب المفهوم أدنى منها إلى أي شئ آخر، كما سبق ؛ وذلك لأن هذه الدراسة قد استوفت الجوانب التي عرضت لها من هذه القضية بما لا مزيد عليه. وهذه النقاط هي : ١ــ علم ترتيب نزول القرآن

٢ــ جانب يتعلق بتسمية سور القرآن الكريم ٣ــ جانب يتعلق بما تفيده "واو" العطف. وهذه النقاط الثلاث أيضاً جاءت مستوفاة في هذه الدراسة في الجوانب التي عالجتها ، ولكنها كانت في حاجة إلى من يبرزها إلى القارئ الكريم ويكشفها بألطف عبارة، ويعني بتقريبها إلى ما تمليه من أحكام، وذلك من حيث التركيز على تحديد المواقف، وهذا يتعلق: بعلم ترتيب نزول القرآن. أو من حيث العموم والخصوص، وهذا يتعلق بتسمية سور القرآن الكريم، أو من حيث إجماع العلماء على مسألة ما أو اختلافهم حولها، مع اختيار الأرجح، وهذا يتعلق بما تفيده "واو" العطف. ولنبدأ بالنقطة الأولى، وهي: علم ترتيب نزول القرآن الكريم من حيث وجوده من الأصل أو عدم وجوده، وإذا كان موجوداً فهل كان يعرفه الصحابة أو قراء الصحابة، وإذا كانوا يعرفونه فلماذا لم يشع عنهم، ويتناقله التابعون وتابعوهم من بعدهم، وتتعدد الطرق الصحيحة إلى هذا العلم؟!.

النقطة الأولى: " علم ترتيب نزول القرآن، ومعرفة الصحابة وقرائهم به، والسبب في عدم إشاعته وانتشاره، وجهود العلماء في ضبطه، وقيمة هذا الضبط "

وأقول: علم ترتيب نزول القرآن قد أكثرنا الكلام عنه فيما سبق، وذكرنا أهميته، وأنه من أقدم العلوم الإسلامية، ومن أعظمها خطراً وشأناً، وقد نقلنا بعض أقوال العلماء في ذلك. ومن ذلك ما ذكره ابن حبيب النيسابوري في هذا الشأن عن هذا العلم، وتناقله عنه العلماء، ومنهم الزركشي والسيوطي وغيرهما. وكلام ابن حبيب هنا في غاية الوضوح والتحديد لهذا العلم. فقد اشتمل كلامه على اسم هذا العلم وبيان موضوعه، وفائدته وأهميته، فيقول: " من أشرف علوم القرآن: علم نزوله وجهاته، وترتيب ما نزل بمكة ابتداءا ، ووسطاً، وانتهاءا ، وترتيب ما نزل بالمدينة كذلك ... الخ " [1] وأقول : وقد فهمه العلماء

[1] البرهان للزركشي ج١/١٩٣ ــ ١٩٤.

وسبق أن أوردنا هذا . كما ذكرنا جانباً من المؤلفات والمصنفات في هذا العلم، كما لم ينكر هذا العلم أحد من العلماء قديماً وحديثاً – فيما أرى – بل هو من أجل العلوم الإسلامية وأدقها وأقدمها، وهو يتميز عن علم معرفة المكي والمدني، وعلم أسباب النزول، وذلك بموضوعه، وهو ترتيب النزول أولا بأول ، بحسب تاريخ النزول ، أي ترتيب ما نزل بمكة ابتداءا ، ووسطا ، وانتهاءا . وترتيب ما نزل بالمدينة ابتداءا ، ووسطاً ، وانتهاءا. كما تميز بأمور أخرى ذكرها العلماء ، لا نرى بنا حاجة إلى الإطالة بها في هذا الموضع، ولكن يبقى أمران، هما اللذان تسببا في انصراف كثير من العلماء عن هذا العلم ، ولكن مع عدم الإنكار عليه كعلم، أو إنكاره البتة، بمعنى أنه لا يوجد علم يسمى بعلم : ترتيب نزول القرآن بحسب تاريخ نزوله، فإن ذلك غير كائن ، وهذان الأمران هما :

الأول : ذكر الباقلاني أن السلف والخلف كانوا على معرفة بجملة القرآن وتفصيله، وأوله وآخره، ومكيه ومدنيه، والأحوال التي خرج عليها، والأسباب التي نزل لأجلها، ولكن يختلف الأمر هنا كثيرا بين موضوعين:

١– الموضوع الأول ، وهو أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد ألزم الأمة نظم سور القرآن، وترتيب كلماته وحروفه على وجه مخصوص، وحد مرسوم أخذ عليهم لزومه ومنعهم من تغييره والعدول عنه.

٢– الموضوع الثاني، هو ترتيب سور القرآن بحسب تاريخ النزول، وهذا النوع لم ينص الرسول صلى الله عليه وسلم لصحابته عليه، ولا على ما نزل عليه من القرآن أولا، ولا ما نزل منه آخراً، ولا على جميع مكيه وسائر مدنيه، ولا كان منه قول في ذلك ظاهرا جليا لا يحتمل التأويل، ولا ألزم الأمة حفظه والتدين به، وإنما عدل صلى الله عليه وسلم عن ذلك – أي ترتيب السور بحسب تنزلها – لأنه مما لم يؤمر فيه، ولم يجعل الله تعالى علم ذلك من فرائض الأمة، وإن وجب في بعضه على أهل العلم مع معرفة تاريخ الناسخ والمنسوخ ؛ ليعرف الحكم الذي ضمنها [1].

[1] يلاحظ أن السيوطي كان ينتقي في النقل عن الباقلاني هنا في أكثر من موضع ، ومن الممكن ملاحظة الفرق بالمقارنة بين نقل السيوطي عن الباقلاني وما تراه

وكذلك الصحابة لما لم يعتقدوا أن من فرائض التابعين ومن بعدهم معرفة تفصيل جميع المكي والمدني، لم تتوفر الدواعي علي إخبارهم به ، ومواصلة ذكره علي أسماعهم ، وإن كان قد ذكره منهم القراء ومن انتصب لذلك لمن أقرأه القرآن، إذا سئل عن الآية والسورة ، غير أن ذلك لم يقع وقوعاً ظاهراً منتشراً[1].

الثاني : والأمر الثاني يتمثل في كثرة الوارد في ترتيب السور بحسب تاريخ نزولها[2]، مع قلة الصحيح منه ، بل ندرته ، ومهما حسن ظنك بهذه التراتيب أو القوائم الواردة في ذلك ، فلن تسلم لك قائمة واحدة علي النقد

من نقلي عن الباقلاني بالرجوع إلي الأصل ، وأري أن هذا يمثل رأي السيوطي مدعوماً بما ينقله عن الباقلاني . انظر : الإتقان للسيوطي ج١/ ٩ وقارن بالإنتصار للباقلاني ج١/ ٢٤٧ وما قبلها .

(١) الانتصار للباقلاني ج١/ ٢٤٦ وما بعدها .

(٢) ويكفي أن أشير هنا فقط إلي مظان ورود هذه الترتيبات أو القوائم أو الروايات التي جاءت بهذه الترتيبات أو القوائم. وإن أحدث هذه المصادر أو المراجع مناحي شتي، في عرض هذا الموضوع : فمنها ما قنع بإيراد الترتيب الزولي للعهد المدني ، ومنها ما أورد المكي والمدني معاً ، ومنها ما جاء برواية واحدة ، ومنها ما أتي برواييتن أو ثلاث ، ومنها ما أوعب جلّ الروايات الواردة في هذا ثم تنوعت طرق معالجتها لهذا الموضوع ، الأمر الذي يمثل مادة هذا العلم ومصدره وإليك إشارة إلي مصادر هذا الأمر ومراجعه ، حتى يستعين بها من يتصدي لهذا الموضوع من جديد ، ومن زاوية أخري فربما ينكشف له ما لم يتحقق لهذه الدراسة التي كانت تطمح إلي إفراده بتصنيف مستقل وما زالت ... وسنكتفي بذكر اسم الكتاب والجزء والصفحة ونترك ذكر باقي البيانات إلي قائمة المصادر والمراجع آخر الكتاب : ١- البرهان في علوم القرآن للزركشي ج١/١٩٣ ، ١٩٤.

٢- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ج١/ ٩ـ ٢٦. ٣- دلائل النبوة للبيهقي ج٧/١٤٢ـ ١٤٤.

٤- الفهرست لابن النديم ص٣٧وما بعدها. ٥- تفسير الخازن ج١/ ٩، ١٠ . ٦- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزأبادي ج١/٩٧ـ ٩٩ . ٧- جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي ج١/ ٧ـ٩. ٨- مقدمة كتاب المباني صـ٩ـ ١٥.

٩- الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس ص١٦٧ ، ١٦٨.

١٠- الناسخ والمنسوخ لأبي بكر بن العربي ١/٩- ١٣ . ١١- الطبقات الكبرى لابن سعد ج٢/١٢٣، ١٢٤. ١٢- فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة لابن الضريس البجلي ص٣٣، ٣٤.

١٣- فضائل القرآن لأبي عبيد صـ٣٦٥. ١٤- كتاب تنزيل القرآن بمكة والمدينة للزهري ص٢٩ـ٣٤ ١٥- الناسخ والمنسوخ في كتاب الله تعالي لقتادة بن دعامة السدوسي ص٥٥ . ١٦- تاريخ يعقوبي ج٢/٣٣، ٣٤، ٤٣ ، ٤٤. ١٧- الانتصار للقرآن لأبي بكر الباقلاني ج١/٢٤٨، ٢٤٩ . ١٨- الوجيز في فضائل الكتاب العزيز للقرطبي ص١٩٥ ، ١٩٦. ١٩- تاريخ القرآن لأبي عبد الله الزنجاني ص٤٧ ـ ٥٧. ٢٠- النظم الفني في القرآن تأليف عبد المتعال الصعيدي ص٩ـ ٢٧. ٢١- دفاع عن القرآن ضد منتقديه للدكتور عبد الرحمن بدوي ص١١١ـ ١١٧. ٢٢- تاريخ المصحف الشريف تأليف عبد الفتاح القاضي ص٦ وما بعدها .

٢٣- التفسير الحديث تأليف : محمد عزة دروزة ج١/١٣ـ ١٦ ، وغير ذلك كثير .

في سندها أو متنها، بل لا تمني نفسك أن تظفر بما يدل علي ترتيب ما نزل فقط بالمدينة ؟!، يقول ابن العربي، بعد أن نقل رواية تنسب إلي محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الباقر : "هذا الذي قاله الراوي لا سبيل إلي علمه ، وفيها ما صح فساده ، وليتنا علمنا ما نزل بالمدينة ، فكيف بنا أن نعلم ترتيب النزول واحدة بعد أخري؟ هذا ما لا سبيل لمعرفته إلي أحد" [1]. ولكن ابن العربي يقول أيضاً : "ومعرفة المدني من المكي أمر عسير، لم تبلغ إليه معرفة العلماء علي التحقيق ، ولا ثبت فيه النقل علي الصحيح ، وإنما أراد الله أن يكون كذلك في سبيل الاحتمال حتى تختلف بالمجتهدين الأحوال " ثم قال : وأمثل ما تحصل لي في ذلك ما أورده علي خلافه[2] "، ثم ساق بعض الروايات في ترتيب سور القرآن .

ونقول : من الممكن الآن أن نفهم ما ورد مما يفيد صعوبة أو عسر هذا الترتيب جزئياً أو كلياً ، مما هو صالح وصحيح في هذا الشأن في ضوء ما سبق ، مع إمكانه في نفسه ، ومن ذلك ما أخرجه ابن الضريس عن ابن سيرين قال : قلت لعكرمة : ألفوه كما أنزل الأول فالأول ؟ فقال عكرمة : لو "اجتمع الإنس والجن علي أن يؤلفوه ذلك التأليف ما استطاعوا . قال محمد : وأراه صادقاً[3]. وأقول : لم يقل : لا يجوز، وإنما قال : ما استطاعوا . وفرق كبير بين الأمرين كما علمت ! ولذلك قال محمد محمد المدني ، ولكن هذا لا يمنع الباحثين من أن يسترشدوا بتاريخ النزول ، وأسباب النزول ، توصلاً إلي ما يفيد الحقيقة في مختلف بحوثهم ، فإن في معرفة هذا علماً كثيراً ، وفوائد جمة ، وكشفاً عن الكثير من الأسرار التشريعية والاجتماعية والتاريخية ، وتوجيهاً إلي الربط بين ذلك وما يستمد من القرآن الكريم من عبر . ولذلك عني العلماء بتسجيل ما يروي من أسباب النزول وترتيبه عناية فائقة ، لا ليحاول المسلمون تغيير الترتيب المصحفي ، أو الوقوف بالأحكام والمعاني عند الحوادث التي نزلت فيها الآيات ، ولكن ليستعينوا بذلك ويعينوا علي فهم الكتاب الكريم ، وتيسير هدايته للآخرين " [4].

---

(١) الناسخ والمنسوخ لابن العربي ج١/١١ .

(٢) المصدر السابق ١/٩ .

(٣) انظر: فضائل القرآن لابن الضريس صـ٣٥، ٣٦.

(٤) انظر : المجتمع المثالي كما تنظمه سورة النساء تأليف : محمد محمد المدني صـ١٧ـ١٩ .

وكذلك الأمر بالنسبة لما ذكره ابن وهب في جامعه ، قال : سمعت سليمان بن بلال يقول : سمعت ربيعة يسأل : لم قدمت البقرة وآل عمران ، وقد نزل قبلهما بضع وثمانون سورة، وإنما نزلتا بالمدينة؟ فقال ربيعة: قد قدمتا، وألف القرآن علي علم ممن ألفه، وقد اجتمعوا علي العلم بذلك فهذا مما ينتهي إليه ولا نسأل عنه[1].

وأقول : إن ما ذكره ابن وهب هو التوجه الإسلامي ، وهو الذي توفرت عليه الهمم، وهو الذي حظى بالإجماع، واستقر عليه عمل الأمة، وسار على منواله المصحف الإمام، وهو المصحف العثماني، الذي جمع المسلمين حوله، على اختلاف طوائفهم وفرقهم ومذاهبهم وأعراقهم، ولا يعرفون لهم بل ولا يدينون بشئ آخر يختلف عنه في قليل ولا كثير، شكلاً أو مضمونًا . ولكننا مع ذلك نختلف مع ما ذكره ابن وهب من قول ربيعة: " فهذا مما ينتهي إليه ولا نسأل عنه" ونقول: كيف لا يسئل عنه، وقد انطوى على علوم ومعارف وأسرار وحكم لا تنتهي، وإعجاز وبلاغة لا تباري؟ وهل كان بوسعنا أن نقف على فساد محاولة ترتيب القرآن بحسب نزوله إلا بوقوفنا على أفانين الإعجاز التي نطقت من خلال نظمه وترتيبه؟! ولذلك يقول القرطبي : ومما يدل على أنه لا يجب إثباته في المصاحف على تاريخ نزوله، ما صح وثبت أن الآيات كانت تنزل بالمدينة، فتوضع في السورة المكية، ألا ترى قول عائشة "رضى الله عنها": "وما نزلت سورة البقرة والنساء إلا وأنا عنده"[2] تعني بالمدينة، وقد قدمنا في المصحف على ما نزل قبلهما من القرآن بمكة، ولو ألفوه على تاريخ النزول لوجب أن ينتقض ترتيب آيات السور[3]. فالمحظور أن يستبدل الترتيب المصحفي بالترتيب القائم على مراعاة تاريخ النزول، بحيث أن يحل محله ، وأن يوضع مكانه، يقول أبو بكر الأنباري – بعد أن روى الأثر الوارد عن قتادة في ترتيب سور القرآن بما يوافق مصحف عثمان – : "فمن عمل على ترك الأثر، والإعراض عن الإجماع، ونظم السور على منازلها بمكة والمدينة، لم يدر أين تقع الفاتحة؛ لاختلاف الناس في موضع

(١) الوجيز في فضائل الكتاب العزيز للإمام أبي عبد الله القرطبي صـ١٨٩ ، ١٩٠ .

(٢) سيأتي تخريج هذا الحديث .

(٣) الوجيز في فضائل الكتاب العزيز للقرطبي ص ١٩١

نزولها، ويضطر إلى تأخير الآية التي في رأس خمس وثلاثين ومائتين من البقرة إلى رأس الأربعين، ومن أفسد نظم القرآن فقد كفر به ، وردّ على محمد صلى الله عليه وسلم ما حكاه عن ربه تعالى[1].

وأما غير ذلك من حيث مراعاة تاريخ النزول، وتتبع أسباب النزول ، والقرائن والدلائل والسياقات المعينة على ذلك والكاشفة له؛ لمعرفة الأحكام الشرعية، والناسخ والمنسوخ، والعام والخاص، والمطلق والمقيد وغير ذلك، فهذا طريق المحققين من المفسرين، وكذلك الفقهاء والعلماء، فإن تاريخ النزول من أهم مفاتيح التفسير وأعظمها على الإطلاق يقول الإمام الشاطبي ما ملخصه: المدني من السور ينبغي أن يكون متزلاً في الفهم على المكي، وكذلك المكي بعضه مع بعض. والمدني بعضه مع بعض على حسب ترتيبه في التنزيل، وإلا لم يصح، والدليل على ذلك ، أن معنى الخطاب المدني في الغالب مبني على المكي، كما أن المتأخر من كل واحد منهما مبني على متقدمه، دل على ذلك الاستقراء . وذلك إنما يكون ببيان مجمل، أو تخصيص عموم، أو تقييد مطلق، أو تفصيل ما لم يفصل، أو تكميل ما لم يظهر تكميله . . . ثم استدل على صحة هذا بأدلة كثيرة: منها، أن أصل الشريعة جاءت متممة لمكارم الأخلاق، ومصلحة لما أفسد قبل من ملة إبراهيم عليه السلام. ثم ذكر أمثلة لذلك بسورة الأنعام وهي مكية، وقد بينت القواعد الشرعية الكلية، وبسورة البقرة، وهي أول سورة مدنية، وقد قررت قواعد التقوى المبنية على قواعد سورة الأنعام. ثم ذكر أن السور المدنية المتأخرة عنها مبني عليها، كما كان غير الأنعام من المكي المتأخر عنها مبنيًا عليها. وإذا تنزلت إلى سائر السور بعضها مع بعض في الترتيب وجدتها كذلك ... فلا يغيبن على الناظر في كتاب الله هذا المعنى، فإنه من أسرار علوم التفسير، وعلى حسب المعرفة به تحصل له المعرفة بكلام ربه سبحانه وتعالى . . . ولا يتم هذا الأمر إلا بمشاركة السنة النبوية للكتاب العزيز، فللسنة هنا مدخل؛ لأنها مبينة للكتاب، فلا تقع في التفسير إلا على وفقه، وبحسب المعرفة بالتقديم والتأخير يحصل بيان الناسخ من المنسوخ في الحديث، كما يتبين ذلك في القرآن أيضا . وربما يقع في الأحاديث أشياء تقررت قبل تقرير كثير من المشروعات، فيأتي فيها

(١) المصدر السابق ص ١٩١ ، ١٩٢

فيها إطلاقات أو عمومات ربما أوهمت، ففهم منها، ما يفهم منها — أيضا — لو وردت بعد تقرير تلك المشروعات..فاعتبار الترتيب في النزول مفيد في فهم الكتاب والسنة. أهـ[1].

وبرغم ما ذكره الإمام الشاطبي من أهمية علم ترتيب النزول، إلا أننا نؤكد مرة أخرى على وجود القليل منه، الذي تتوفر فيه شروط الصحة والقبول، ويبقى الكثير منه، الذي يفتقر إلى ذلك؛ ومن ثم لا يعول على هذا القسم الضعيف في فهم القرآن الكريم، أو معرفة الأحكام الشرعية، أو غير ذلك مما يناسبه . ولكني أقول: ربما لو تهيأ لنا بالنقل الصحيح عن ابن مسعود أو علي بن أبي طالب رضى الله عنهما بيان تاريخ نزول سور القرآن الكريم، إذن لبلغنا الثريا، وانكشف الصبح لذي عينين ، خاصة وأنه قد نقل عن كليهما معرفتهما التامة بمكان وزمان نزول آيات القرآن الكريم وسوره، بل وإحاطتهما الكاملة بالأشخاص والموضوعات والأحداث ، التي تسببت في نزول كثير من نجوم القرآن .. فقد أخرج الحافظ أبو نعيم الأصبهاني من طريق أبي بكر بن عياش عن نصير بن سليمان الأحمسي عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال: "والله ما نزلت آية إلا وقد علمت ، فيم أنزلت، وأين نزلت؛ إن ربي وهب لي قلبًا عقولاً ولسانًا سؤولاً "[2].

وروى الإمام البخاري في كتاب — فضائل القرآن — في صحيحه عن مسروق قال : قال عبد الله بن مسعود "رضى الله عنه" : "والله الذي لا إله غيره، ما نزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين نزلت، ولا نزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيمن نزلت ،ولو أعلم أحدًا أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه"[3]. وهذا يوحي بظاهره أنهما كانا على دراية تامة بعلم نزول القرآن الكريم.

وبعيدًا عن تشكك بعض المعاصرين في إفادة هذا الاستنتاج، وعدم تصوره

---

(١) انظر : الموافقات في أصول الأحكام لأبي إسحاق إبراهيم الشاطبي ج٣ /٢٤٤ — ٢٤٦

(٢) انظر : حلية الأولياء وطبقات الأصفياء للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني [دار الكتب العلمية — بيروت — ط أولى سنة ١٤٠٩ هـ سنة ١٩٨٨م] ج١ /٦٧ ، ٦٨ وانظر : الإتقان للسيوطي ج١٨٧/٢

(٣) فتح الباري لابن حجر ج ٤٧/٩ . ثم قارن ما ذكره علي بن أبي طالب في قوله : "وأنا أعلم فيم أنزلت" بقول ابن مسعود : " فيمن نزلت " يجتمع لديك العلم بنزول الآيات في الأشخاص والأحداث. راجع : مباحث في علوم القرآن للدكتور صبحي الصالح " حاشية " ص ١٣٢ .

عقلاً [1] إلا أننا نقول: على كل حال لم يتوفر لنا ما توفر لهذين الصحابيين، ويكفي ما رواه البخاري من طريق حفص بن عمر عن شقيق بن سلمة قال: "خطبنا عبد الله بن مسعود فقال: والله لقد أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم بضعًا وسبعين سورة، والله لقد علم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أني من أعلمهم بكتاب الله ، وما أنا بخيرهم. قال شقيق: فجلست في الحلق أسمع ما يقولون، فما سمعت رادًا يقول غير ذلك " [2]. وفي قول عبد الله بن مسعود: " بضعًا وسبعين سورة " زاد عاصم عن بدر عن عبد الله بن مسعود: " وأخذت بقية القرآن عن أصحابه" [3]. هذا ، فضلا عما ورد في ذلك عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه، وكذا سائر الصحابة الذين عاصروا التنزيل ، وشاهدوا الوحي، وعاشوا الأحداث والوقائع التي بشأنها نزلت آيات القرآن ونجومه، بل ما نزل القرآن إلا فيهم ، أو في من يعرفونه من الأشخاص، أو يعرفونهم من الطوائف الأخرى. وما كانت بيوتهم ومنازلهم وجبالهم ووهادهم وأسفارهم وطرقهم ومياههم وأشجارهم ومساجدهم إلا منازل للوحي، ومهابط للتنزيل، لم يغب عنهم منه شئ في جلتهم، يقول تعالى : ﴿ فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ [4]. كيف وهم يعرفون آياته كما يعرفون أبناءهم ، فيمن أنزلت ؟ وفيم أنزلت؟ وأين أنزلت؟ ولم أنزلت؟ وإن تفاوتت مداركهم في الفهم، وكانوا يحرصون على ذلك أشد الحرص، ويطلبون علم ذلك — فيما غاب عنهم — عند الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو عند بعض الصحابة ممن حضر هذه الواقعة أو تلك ، أو عند من نزلت فيه أو فيهم هذه الآية أو تلك الآيات . . . وما قصة عمر بن الخطاب رضى الله عنه مع اليهود ببعيدة، فقد أخرج البخاري بسنده عن طارق بن شهاب : { قالت اليهود لعمر: إنكم تقرءون آية لو نزلت فينا لاتخذناها عيدًا ، فقال عمر: إني لأعلم حيث أنزلت، وأين نزلت، وأين رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أنزلت:يوم عرفة،وإنا والله بعرفة.قال سفيان :

---

(١) تشكك الدكتور/ صبحي الصالح في مدلول هذين الأثرين الواردين عن علي بن أبي طالب وابن مسعود رضى الله عنهما ، وقال ما مفاده : ينبغي ألا يؤخذ هذا بمعناه الحرفي، فهذا يتخرج على سبيل المبالغة ، أو باعتبار ما عند باقي الصحابة من معرفة أسباب النزول، أو بأن الرواة قد تزيدوا في نقل هذا عنهما !! انظر : مباحث في علوم القرآن للدكتور صبحي الصالح ص ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٢) فتح الباري لابن حجر ج ٦٦٣/٨

(٣) فتح الباري لابن حجر ج ٨/ ٦٦٥

(٤) التوبة آية : ١٢٢

وأشك كان يوم الجمعة أم لا{اليوم أكملت لكم دينكم}[١].

ولكن أين نحن الآن من ذلك كله ؟ ! ولا يغرنك ما بوّب له السيوطي في كتابه : " التحبير" تحت عنوان : "النوع الرابع عشر" : [ما عرف تاريخ نزوله، عامًا ، وشهرًا ، ويومًا ، وساعة] . فإن السيوطي لم يتجاوز به الأربعة والأربعين موضعًا [٢]. ثم إن هذه المواضع لا تسلم له جميعها، وكذا لا تواطئ ما عنون له مواطأة تامة. وأين هذه المواضع القليلة من باقي آيات القرآن الكريم وسوره ؟ !

وقد صنف الدكتور محمد محمد خليفة كتابًا بعنوان : " مع نزول القرآن" وأخلصه لأماكن نزول القرآن، وزمان نزوله، وأول ما نزل منه وآخر ما نزل، وأسباب النزول. ومع ذلك لم يتجاوز به ما ذكره الزركشي والسيوطي في هذا السبيل، وأورد طائفة من الآيات والسور التي عرف الصحابة مكان نزولها، ورواها الرواة عنهم بالسند، دون التعرض لزمان نزولها وحصرها في ثلاثة وعشرين موضعًا[٣].

ثم أورد طائفة أخرى من السور والآيات جعلها تحت عنوان: "زمان النزول" وحصرها أيضًا في ستة عشر موضعًا. وبرغم أن المورد والعنوان كانا يقتضيان معرفة الزمان وتحديده، إلا أنه قصرها على ما نزل منها ليلاً وما نزل نهارًا — وإن كان أكثر ما نزل من القرآن كان نهارًا — وما نزل صيفًا وما نزل شتاءً . . . إلى غير ذلك[٤].

ولا تعجب من هذا فإن السيوطي نفسه عقد فصلاً في كتابه: "الإتقان" تحت عنوان : "فصل في تحرير السور المختلف فيها" أي التي لم يقع عليها اتفاق بين العلماء في كونها مكية أو مدنية؟ فذكر في هذا الفصل اثنتين وثلاثين سورة مختلفًا فيها[٥]. فكيف بك وبالآيات؟ ولكن العجب كل العجب مما صنعه محمد عزة دروزة في كتابه : "التفسير الحديث" [وسور القرآن مرتبة في هذا الكتاب على حسب النزول] . .

(١) فتح الباري لابن حجر ج ٨ / ١١٩.

(٢) انظر : التحبير في علم التفسير للسيوطي تحقيق الدكتور/ فتحي عبد القادر فريد [دار المنار — القاهرة ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م] ص ٩٧ — ١٠٦

(٣) انظر : مع نزول القرآن تأليف الدكتور/ محمد محمد خليفة ص ١٣ ، ١٤

(٤) المصدر السابق ص ١٥ — ١٧ .

(٥) الإتقان للسيوطي ج١ / ١٢ — ١٤.

[محمد عزة دروزة يفسر القرآن الكريم على حسب نزوله دوافعه إلى هذا العمل ، ومنهجه فيه ، ونقده]

أولا : الدافع إلى هذا العمل :-

بعد أن صنف محمد عزة دروزة كتبه الثلاثة وهي : "عصر النبي صلى الله عليه وسلم" ، و "سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم من القرآن " و "الدستور القرآني في شئون الحياة". وهي دراسات قرآنية في المقام الأول ، تتغيا بيان منهج القرآن الكريم في هذه الموضوعات الثلاثة ، كما اعتبرها من جانب آخر فصولاً من موضوعات القرآن الكريم المتعددة، ومن ثم انبثقت في نفسه فكرة كتابة تفسير شامل، يقول دروزة : " بقصد عرض القرآن بكامله، بعد أن عرضناه فصولاً حسب موضوعاته في الكتب الثلاثة — التي سبق أن ذكرناها — نظهر فيه حكمة التنزيل ، ومبادئ القرآن ومتناولاته عامة، بأسلوب وترتيب حديثين، متجاوبين مع الرغبة الشديدة الملموسة عند كثير من شبابنا، الذين يتذمرون من الأسلوب التقليدي ويعرضون عنه، مما أدى إلى إنبتات الصلة بينهم وبين كتاب دينهم المقدس، ويدعو إلى الأسف والقلق" [١].

(١) انظر:التفسير الحديث تأليف محمد عزة دروزة ج١ /٥

ثانيا : منهجه في كتابه " التفسير الحديث" : -

لا أريد أن أستقصي أو أن أستقرئ منهج عزة دروزة في كتابه: التفسير الحديث بالمعنى الدقيق والتفصيلي للمنهج؛ لأن عزة دروزة كشف عن منهجه بإفاضة واستغراق في مقدمة كتابه[٢] هذا، فلا نريد أن نطيل هذا المبحث بذكره هنا — وإن كان في الحقيقة يحتاج إلى أن يستأثر بدراسة مستقلة، تضعه موضعه الصحيح، ولا تنفع معه هذه العجالة — وإنما نخص منه ما يهمنا في موضوع : ترتيب السور بحسب نزولها، والذي جعله إطار بحثه، ورتب سور القرآن على أساسه، واستفتي العلماء على ما أنجز منه ؟ !

فنقول: أقام تفسيره على عدة محاور، تتضافر جميعًا على صناعة العرض الذي قدمه في هذا العمل، ويمكن أن نوجز منهجه في هذه النقاط الآتية : —

أولا : لقد اعتاد المتابعون لحركة التفسير، وخاصة فيما يتعلق بتفسير القرآن الكريم كله، أن يرتب المؤلف سور القرآن كما جاءت في المصحف العثماني، وهو المصحف الإمام، الذي

(٢) المصدر السابق ج١ /٦ — ٨

أجمع الصحابة عليه، واتفق عليه السلف والخلف، وتلقته الأمة بأسرها بالقبول، ولكن مؤلف التفسير الحديث عدل عن ذلك في تفسيره، باعتبار أن المصحف شئ، وأن التفسير له شئ آخر. فترتيب المصحف له قدسية لا تمس. وأما التفسير فليس مصحفًا ، وإنما هو عمل فنّي أو علمي، كما أنه يصح أن تستقل كل سورة بالتفسير؛ ومن ثم رتب سور القرآن في تفسيره ولكن على أساس تاريخ نزول سور القرآن الكريم ، وأقول : ولكن هي القضية التي لم تجد لها حلاً عند الأقدمين أو المعاصرين يحسم مواضع الخلاف حولها؛ لقلة ما ورد فيها من صحيح، ويبقى الكثير منها محلاً لاجتهاد العلماء، وتجاذب الآراء، ومثارًا للنزاع ومعتركًا للأقران على غلبة الظنون، وليس طلبًا لبرد اليقين، أو سعيًا إلى حقيقة مؤكدة !!

ولكن أنى لمحمد عزة دروزة أن يأتي بهذه المسألة من أطرافها، وأن يمسك بمعاقدها ومفاصلها، وأن يجمعها تامة كاملة، ووافرة ضافية، من أول سورة في القرآن إلى آخر سورة منه، ثم يرتب هذه السور بحسب تاريخ نزولها، بلا تردد ولا ورود خلاف في ذلك، ولا تقل: وأي عيب في ذلك، أو أي ضير في ذلك الترتيب؟ وقد سبق أن جاءت روايات بهذا الترتيب أو ذاك أوردها العلماء ــ وقد ذكرنا بعضها فيما سبق ــ ؟ فنقول: إن هذه الروايات على ما بها من صحة أو ضعف أو وهاء، وعلى إصابتها المطلوب أو بعدها عنه شئ، وما ذكره دروزة شئ آخر، وذلك لأن هذه الروايات منسوبة إلى بعض الصحابة أو التابعين، سواء صحت هذه النسبة أو لم تصح، ولكن ما أورده دروزة هنا مبني على التلفيق كما سنرى، وفرق بين من أحالك وبين من تكفل لك؟

ثم إن القول بترتيب النزول بحسب التاريخ ليس عملاً فنيًا ولا علميًا بالمفهوم الذي قدمه، وإنما ينبغي أن يراعي أمراً آخر على جانب عظيم من الأهمية لا أدري كيف غاب عن المؤلف ذاته، وكيف غاب أيضًا عن هذين العالمين الجهبذين اللذين أجازا هذا العمل وصدقا عليه[1]، وهو كما أن القرآن الكريم معجز في ترتيب سوره وآياته، فهو بالقدر ذاته معجز بحسب تاريخ نزول السور والآيات، وإن اختلف الغرض في

(١) وأقصد : سماحة الشيخ أبا اليسر عابدين مفتي سورية والشيخ عبد الفتاح أبا غدة اللذين باركا هذا العمل وصدقا عليه، وسيأتي ذكر رأييهما في هذا الموضوع .

كل منهما ، كل بحسبه كما سيأتي بيان ذلك في موضعه.

ثانيا: يقول دروزة : لقد رأينا أن نجعل ترتيب التفسير وفق ترتيب نزول السورة، بحيث تكون أولى السور المفسرة سورة العلق، ثم القلم، ثم المزمل إلى أن تنتهي السور المكية، ثم سورة البقرة فسورة الأنفال إلى أن تنتهي السور المدنية؛ لأننا رأينا هذا يتسق مع المنهج الذي اعتقدنا أنه الأفضل لفهم القرآن وخدمته. إذ بذلك يمكن متابعة السيرة النبوية زمنًا بعد زمن، كما يمكن متابعة أطوار التنزيل ومراحله بشكل أوضح وأدق، وبهذا وذاك يندمج القارئ في جو نزول القرآن ، وجو ظروفه ومناسباته ومداه، ومفهوماته، وتتجلى له حكمة التنزيل [1].

وأقول: هذا الترتيب الذي ذكره هو الترتيب الذي جاء في مصحف الخطاط قد روغلي ــ الذي أشرنا إليه سابقًا ــ ولأنه ذكر فيه : أنه طبع تحت إشراف لجنة خاصة من ذوي العلم . . . إلخ [2]. ولكن هل التزم دروزة بهذا الترتيب على ما به من مآخذ وتناقض

(١) التفسير الحديث لدروزة ج١ / ٨.

(٢) المصدر السابق ج١/١٢ ، ١٣.

وضعف ووهاء وتساقط ؟ الحقيقة أنه لم يلتزم به التزامًا كاملاً، بل أدخل عليه بعض التعديلات، يقول عن ذلك : لقد رأينا مع ذلك أن نخالف ترتيب هذا المصحف بعض الشئ. هناك رواية معزوة إلى ابن عباس ومجاهد تذكر أن سورة الفاتحة أول ما أنزل من القرآن[3]؛ ولذلك رأينا أن تكون فاتحة التفسير أيضًا. وهناك أربع سور ذكر المصحف الذي اعتمدناه أنها مدنية، وهي الزلزلة والإنسان والرحمن والرعد، في حين أن مضمونها وأسلوبها مشابهان كل المشابهة للسور المكية دون السور المدنية، وأن هناك روايات تذكر أنها مكية؛ ولذلك فسّرناها في عداد السور المكية [4] " ثم يقول: " وهناك سور يمكن أن يلهم مضمونها أنها نزلت قبل سور متقدمة عليها في الترتيب، أو بعد سور متأخرة عنها، فلم نشأ الإخلال بترتيبها، واكتفينا بالتنبيه إلى ذلك في مقدمة كل سورة منها " [5].

(٣) التفسير الحديث لدروزة ج١/١٦

(٤) المصدر السابق ج١/١٦ وهل مجرد المشابهة يكفي في الحكم بمكية السورة أو مدنيتها ؟ دون اعتبار لجوانب أخرى من أهمها تتبع ما صح نقله عن الصحابة والتابعين في ذلك ؟ !

(٥) المصدر السابق ج١/١٦.

وأقول : لماذا قدّم سورة الفاتحة؟ هل لأنها أول سورة نزلت كاملة؟ نعم قدمها لذلك كما صرح بنفسه [١]، ولكن لماذا أقرّ ترتيب السور الأربع الأول[٢] بكاملها في تفسيره، وقدمها في الترتيب على غيرها، برغم أنها ليست كذلك إلا بالنسبة لمطالعها فقط على أحسن تقدير، وكما صرح بنفسه [٣] ةوما بعد هذه المطالع لا يمكن أن يكون نزل إلا بعد نزول سور وفصول من غيرها؟ ونقول: هل لأنه لا يتصور أن يكون الترتيب النزولي بين نجوم السور وفصولها مجديًا ، وإن كان هو المقدور عليه بالفعل في ضوء النصوص الصحيحة التي تميز المتقدم من المتأخر، وتعين لهذا الترتيب أسبابه؟ هذا بالفعل ما سار عليه في ترتيبه في جميع سور القرآن . ولكننا نتساءل مرة أخرى، هل هو ترتيب بين مطالع السور أو ترتيب بين سور القرآن؟ وإذا كان ترتيبًا بين سور القرآن، فأي ترتيب هذا ؟ وقد علمنا أنه ليس للتاريخ فيه دخل إلا ما كان منه في مطالع السور، وثبت بالخبر أو الأثر الصحيح، وأنى له ذلك في جميع مطالع سور القرآن، التي نزلت منجمة ؟ ! ولكننا رأيناه ــ كما سبق ــ يعول على مضامين السور، وأساليبها؛ ليحكم بمكيتها أو مدنيتها، وكذلك تاريخ نزولها؟ مع أنه لم يقدم لنا الضوابط والركائز، التي على أساسها يمكن أن يبنى هذا التصور؟ ولكن برغم ذلك نقول: ربما غلبت على السورة موضوعات العقيدة واليوم الآخر، والقصص القرآني، فيظن من لا خبرة عنده أن هذه السورة مكية ، والحقيقة أنها سورة مدنية، وإنما جيئ بهذه الأمور لتؤكد له حكمًا شرعيًا مصدره من الإله الواحد، ثم تذكر صفاته ذاتًا وأفعالاً ، ثم تبين له أن المرجع والمصير إلى الله؛ ليجازيه على التزام هذا الحكم جزاءً وفاقًا ، ثم تضرب له الأمثال بأخبار الأمم السابقة ، كيف كان عاقبتها حين أحسنت أو أساءت، ونضرب لذلك مثالاً بسورة التغابن [٤] وغيرها. فإذا قال : إنه يستعين بالسيرة النبوية ــ كما سبق ــ في تحديد زمان نزول السور؟ قلنا: إن هذا لا يجديه إلا في القليل من أخبار الغزوات،وما أشبه، وليس في كل سور القرآن وآياته كما هو معروف.

ثالثا : ذكر دروزة منهجه التفصيلي في هذه الدراسة، وهو في الحقيقة لا يحمل الجديد الذي يمكن أن يقدمه في هذا الموضوع الهام، بل على الجملة لم ينتفع بكل ما كتب في هذا الموضوع ممن سبقوه، ولم يبذل الجهد المطلوب في هذا المعترك المائج لالتقاط بعض دُرره، وذلك باستخدام أدواته الحقيقية من كتب التفسير على اختلافها، وكتب الحديث وكتب الجرح والتعديل وغيرها، ولكنه كان عالة على غيره في استخلاص النتائج التي توصل إليها، وبنى عليها ترتيبه، وربما كان له عذره لما امتحن فيه من عدم الاستقرار والأمن[١]. وإن كان له فضل المحاولة، وإخلاص النية في خدمة كتاب ربه ، وتذليل الطرق إلى فهمه، وتجلية حكمه وأسراره .

---

(١) المصدر السابق ج١ /١٦

(٢) السور الأربع الأول من غير سورة الفاتحة التي قدمها على جميع سور القرآن في تفسيره برغم أنها ليست أول سورة نزلت في القرآن على الراجح من أقوال العلماء ، إلا باعتبار نزولها كاملة ، وهذه السور هي: العلق ، القلم، المزمل ، والمدثر .

(٣) السابق ج١/١٦.

(٤) انظر : كتابنا : تفسير سورة الطلاق ص ٦١ .

(١) وأقول : لقد امتحن محمد عزة دروزة بالسجن أكثر من مرة ، واضطهد حتى خرج من بلده دمشق ورحل إلى تركيا من (١٩٤١ ــ ١٩٤٥م) وهي تقدر بمدة خمسين شهرا ، كتب فيها مسوّدة هذا التفسير ، ثم عاد إلى دمشق فقام على مراجعته وتبييضه حتى أعده للطباعة ثم طبعه ، وهذا القلق والاضطراب وعدم الاستقرار كان له مردوده على هذا العمل ، الذي كان يستوجب جملة من العوامل المساعدة ، من بينها إن لم يكن أهمها : الاستقرار والأمن وراحة البال

[بين ترتيب القرآن في المصحف ، وترتيب النزول]

من المعروف أن القرآن لم ينزل دفعة واحدة ، وإنما كان نزوله في فترة زادت على العشرين عامًا ، فكان ينزل منجمًا على أجزاء، مع فواصل زمنية متعاقبة أو متراخية بين تلك الأجزاء، وكان نزوله على ترتيب معروف يختلف عن ترتيب المصحف؛ لأن ترتيب تاريخ النزول كان منظورًا فيه إلى مناسبة الظروف والوقائع، مناسبة تلحظ مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

وترتيب التلاوة ، كان منظورًا فيه إلى تسلسل المعاني، وتناسب أجزاء الكلام بعضها مع بعض، وذلك أيضًا يرجع إلى مطابقة الكلام لمقتضى الحال. وكلا الترتيبين راجع إلى الوحي، وكلاهما وقع به التحدي والإعجاز. غير أن ترتيب النزول مؤقت زائل ــ كما يقول الفاضل بن عاشور ــ بزوال ملابساته من الوقائع والأزمنة والأمكنة. وأما ترتيب التلاوة فباق ؛ لأنه في ذات الكلام، يدركه كل واقف عليه. بينما الترتيب التاريخي لا يدركه إلا شاهد العيان لتلك الملابسات من الجيل الذي كان معاصرًا لنزول القرآن، ممن كانت لهم تلك الملابسات دلائل وقرائن على ما أريد من المعاني التي استفادوها من التراكيب القرآنية [٢] ..

---

(٢) التفسير ورجاله تأليف : محمد الفاضل بن عاشور ص ١٠ ، ١١ .

[طرق الوصول إلى ما صح من ترتيب النزول]

سبق أن قدمنا جوانب من هذه الطرق، ومن المصادر التي أوردتها، ومن العلماء الذين اعتنوا بها، وقدروا أهميتها وخطرها، ووضعوا علم ترتيب النزول موضعه اللائق به، وأكدوا على أنه المدخل الحقيقي لفهم أسرار التنزيل الحكيم .

ولما كان انقراض شهود العيان من الصحابة الذين كانوا معاصرين لنزول الوحي محتاجًا إلى معرفة تلك الملابسات، التي هي دلائل وقرائن على ما أريد من المعاني، فكان لا مناص في ذلك من الرجوع إلى ما ورد عنهم للوقوف على حقائق هذا الموضوع، وطرق الوصول إليه. وإليك أهم هذه الطرق :

أولا : يبدو أن السيدة عائشة رضى الله عنها كانت على جانب عظيم من معرفة حكمة التشريع وأسراره من خلال ترتيب النزول. ويتضح ذلك فيما أخرجه البخاري من طريق إبراهيم بن موسى أن ابن جريج أخبرهم قائلا: وأخبرني يوسف ابن ماهك : قال: إني عند عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها إذ جاءها عراقي، فقال: أي الكفن خير؟ قالت: ويحك وما يضرك، قال : يا أم المؤمنين أريني مصحفك، قالت: لم؟ قال: لعلي أؤلف القرآن عليه، فإنه يقرأ غير مؤلف . قالت: وما يضرك أيه قرأت قبل، إنما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار، حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام، ولو نزل أول شئ لا تشربوا الخمر لقالوا: لا ندع الخمر أبدًا، ولو نزل لا تزنوا لقالوا: لا ندع الزنا أبدًا ، لقد نزل بمكة على محمد صلى الله عليه وسلم وإني لجارية ألعب: { بل الساعة موعدهم والساعة أدهى وأمر}. وما نزلت سورة البقرة والنساء إلا وأنا عنده. قال: فأخرجت له المصحف، فأمليت عليه آي السور) [1]. والذي يتعلق بموضوعنا من قول عائشة رضى الله عنها هنا ، هو قولها: " إنما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار . . إلخ " وما قبل هذا مما يتعلق بترتيب سور القرآن وغيره، فموضعه في مبحث ترتيب سور القرآن الآتي بيانه بعد ذلك، ولكن الظاهر من قول عائشة عن أول ما نزل من القرآن، من المفصل: سورة فيها ذكر الجنة والنار؟

---

[1] فتح الباري لابن حجر ج٨/٦٥٥.

الصحيح من أقوال العلماء [1] بل ومن حديث عائشة نفسها، الوارد في البخاري ومسلم، عن عروة من طريق الزهري أنه: "إقرأ باسم ربك" [2] وليس المدثر؟ وأجاب الحافظ ابن حجر عن ذلك بقوله: فلعل "من" مقدرة أي من أول ما نزل، أو المراد سورة المدثر، فإنما أول ما نزل بعد فترة الوحي، وفي آخرها ذكر الجنة والنار. فلعل آخرها نزل قبل نزول بقية سورة اقرأ ، فإن الذي نزل أولاً من اقرأ، خمس آيات فقط" [3]. وأما الكرماني فيقول: قلت: ذكر الجنة والنار في المدثر صريح قال تعالى:{ وما أدراك ما سقر} [4] وقال:{في جنات يتساءلون}[5] وأما في سورة اقرأ فيلزم ذكرهما حيث قال:{ إن كذب وتولى}[6] وقال: { سندع الزبانية} [7]وقال: { أن كان على الهدى }[8] وبنحو هذا قال القسطلاني[9]وبدر الدين العيني [10].

وقول عائشة : "حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام . . . إلخ " أشارت بذلك إلى الحكمة الإلهية في ترتيب التنزيل ، وأن أول ما نزل من القرآن الدعاء إلى التوحيد، والتبشير للمؤمن بالجنة والعاصي بالنار. وأشارت بقولها:

" لقد نزل بمكة. . ." إلى تقوية ما ظهر لها من حكمة ترتيب التنزيل[11].

ولقد عقد الإمام البخاري في صحيحه في كتاب : فضائل القرآن، عددًا من الأبواب تتعلق بالقرآن الكريم، ومن بينها: باب: كيف نزل الوحي، وأول ما نزل ، وهو أول أبواب هذا الكتاب، وكذلك الباب السادس وهو : تأليف القرآن . وهذان البابان لهما تعلق شديد بموضوع ترتيب التنزيل عمومًا ، ولكننا نخص من الباب الأول ما يتعلق بكيفية

---

[1] انظر : صحيح البخاري بشرح الكرماني ج١٨/١٦٩ ـــ ١٧١ ، البرهان للزركشي ج١/٢٠٧، جمال القراء للسخاوي ج١/٦، ٧ ، والإتقان ج١/٢٥.

[2] فتح الباري لابن حجر ج٨/٥٤٦ ، صحيح مسلم بشرح النووي ج١/١٩٩.

[3] فتح الباري لابن حجر ج٨/٥٤٦.

[4] المدثر آية : ٢٧.

[5] المدثر : ٤٠.

[6] العلق آية : ١٣.

[7] العلق آية : ١٨.

[8] صحيح البخاري بشرح الكرماني ج١٩/١٣. والعلق آية : ١١.

[9] انظر : إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ج٧/٤٥٣.

[10] عمدة القارئ شرح صحيح البخاري ج٢/٢٢

[11] فتح الباري لابن حجر ج٨/٦٥٧.

النـــزول، وحكمته، وأسرار الترتيب في نزول القرآن منجمًا .

١ــ فقد أخرج البخاري عن ابـــن شهاب قال: " أخبرني أنس بـــن مالـــك رضى الله عنه، أن الله تعالى تـــابع علـــى رسوله صلى الله عليه وسلم قبل وفاتـــه، حتى توفاه أكثر ما كان الوحي، ثم توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدُ "[1] . وهذا الذي وقع أخيرًا على خلاف ما وقع أولاً ، فإن الوحي في أول البعثة فتر فترة ثم كثر، وفي أثناء النـــزول بمكة، لم ينـــزل من السور الطوال إلا القليـــل ، ثم بعد الهجرة نزلت الســـور الطـــوال المشتملة على غالب الأحكـــام، إلا أنـــه كان الزمن الأخير من الحياة النبوية أكثر الأزمنة نزولاً ؛ وسبب ذلك أن الوفـــود بعد فتح مكة كثروا، وكثر سؤالهم عـــن الأحكام؛فكثر النـــزول بسبب ذلك[2].

٢ــ وحديث سفيان الثوري عنـــد البخاري : " اشتكى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقم ليلة أو ليلتين، فأتته امرأة فقالت: يا محمد ما أرى شيطانك إلا قد تركـــك ، فـــأنزل الله عـــز وجـــل: { والضحى والليل إذا سجى، ما ودعك ربك وما قلى}[3].

وصلة هذا الحديث بما نحن فيه، أن تأخير النـــزول كـــان يحـــدث لحكمة تقتضي ذلك؛ فكان التـــنزيل يقع على أنحاء شتى، تارة يتتابع وتـــارة يتراخى، ولكن كان في إنزال القرآن مفرقًا وجوه من الحكمة نلخصها في الآتي :

(أ) ــ تسهيل حفظه؛ لأنه لـــو نزل جملة واحدة لشق عليهم حفظه.

(ب) ــ ما يستلزمه من الشرف والعناية به؛ لكثرة تردد رسول ربه إليه، يعلمه بأحكام ما يقع له، وأجوبـــة مـــا يسأل عنه من أحكام وحوادث.

(ج) ــ أنه أنزل علـــى ســـبعة أحرف، ولو نزل دفعة واحدة لشق بيانها في العادة

(د) ــ أن الله قدر أن ينسخ من أحكامه ما شاء، فكان إنزالـــه مفرقًـــا لينفصل الناسخ من المنسوخ، إلى غـــير ذلك من هذه الحكم[4].

٣ــ الباب الســـادس مـــن أبـــواب كتاب: فضائل القـــرآن للبخـــاري في صحيحه، وترجمته: تأليف القرآن، وهـــو

---

[1] فتح الباري ج ٦٢٤/٨ ، إرشاد الساري للقسطلاني ج٤٤٥/٧.

[2] انظر : المصدرين السابقين .

[3] فتح الباري لابن حجر ج٦٥٥/٨.

[4] فتح الباري لابن حجر ج٦٢٥/٨.

عنوان يوحي بمجمل موضـــوعه، وهـــو ترتيب بنية القرآن الكـــريم، ســـواء في سوره أو آياته، وكلماته وحروفه، وسواء أيضا كان هذا التأليف أو الترتيب بـــين السور باعتبار تاريخ النزول، أو باعتبـــار ما استقر عليه إجماع الأمـــة مـــن هـــذا الترتيب العثمـــاني. وســـبق أن ذكرنـــا حديث عائشة مع العراقـــي في تـــأليف القرآن، وهناك أحاديث أخرى في الباب تؤكد على جانب الترتيب وتدعمـــه، لا أريد أن أطيل بذكرها فى هذا الموضوع، ولكني حرصت هنا على أن أنقل تصريحًا للحافظ ابن حجر لا يخلو من دلالة ذات مغزى، يقول ابن حجر: "وقـــد ضـــبط النقلة ترتيب نزول السور، ولم يضـــبطوا مـــن ترتيـــب نـــزول الآيـــــات إلا قلـــيلاً"[1]. ولقد ضرب ابـــن حجـــر لضبط ترتيب نزول الســـور مـــثلاً بمـــا أخرجه ابن الضريس في فضائل القـــرآن من طريق عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه عن ابن عباس: أن الذي نزل بالمدينة : البقرة ثم الأنفـــال ثم الأحـــزاب . . . إلـــخ[2]. ولكن يلاحظ على مـــا أورده ابن حجر من هذه الرواية عدة أمور، نوجزها في التالي:

أولا : أن ابن حجر اقتصر علـــى هذه الرواية فقط من بين سائر الروايات الأخرى.

ثانيا : أن ابن حجر اكتفى ــ من هذه الرواية ــ بترتيب ما نزل بالمدينـــة فقط، دون ما نزل بمكة أيضًا .

ثالثا : بالمقارنة بين ما أورده ابـــن حجر من هذه الرواية ــ في قسمه المدني الذي اقتصر عليه ــ وبـــين مـــا أورده السيوطي من هذه الرواية ، وما جاء في الأصل، وهو : كتاب : فضائل القـــرآن لابن الضريس . يتـــبين لنـــا : أن نقـــل السيوطي لهذه الرواية مطابق لمـــا ورد في فضائل القرآن لابن الضريس ، وأما نقل ابن حجر، فقد سقط منه بعض الســـور، ووقع فيه تقديم وتأخير في الترتيب لبعض السور[3].

رابعا : اقتصر تعقيب ابن حجـــر على أثر ابن الضريس في قوله: وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث أنـــس: أن سورة الكوثر مدنيـــة. فهـــو المعتمـــد. واختلف في: الفاتحة والرحمن والمطففـــين

---

[1] فتح الباري لابن حجر ج٦٢٥/٨.

[2] المصدر السابق ج٦٥٧/٨

[3] انظر : فتح الباري لابـــن حجـــر ج٦٥٧/٨ ، وقارن بفضائل القرآن لابن الضـــريس ص ٣٣ ، ٣٤ والإتقان للسيوطي ج١٠/١، ١١.

وإذا زلزلت والعاديات والقدر وأرأيت والإخلاص والمعوذتين. وكذا اختلف مما تقدم في : الصف والجمعة والتغابن.[١] .

خامسا: سبق أن ذكرنا أثر ابن الضريس، وحكمنا عليه بالضعف، وذكرنا أسباب ذلك، سواء في سنده أو متنه[٢] مما لا يجدي معه أن يذكره أو أن يخصه ابن حجر هنا كمثال لضبط النقلة لترتيب نزول سور القرآن ، ولكن هذا لا يمنع أن أصل فكرة ترتيب النزول في نفسها صحيحة، وتلاقي قبولاً عند العلماء كما يفهم من كلام ابن حجر.

سادسا: ذكر ابن حجر جملة من الآيات نزلت بعد الهجرة، فهي بالمصطلح الراجح عند العلماء مدنية، وهذه الآيات من سور مكية نزلت قبل الهجرة، وهذه السور هي: الأعراف ويونس وهود والنحل والإسراء والكهف ومريم والحج والفرقان والشعراء والقصص والعنكبوت ولقمان و " آلم " السجدة وسبأ والزمر والمؤمن والشورى والجاثية والأحقاف وق والنجم والرحمن والواقعة و "ن والقلم" والمرسلات. ثم يقول: فهذا ما نزل من آيات من سور تقدم نزولها بمكة. وقد بيّن ذلك حديث ابن عباس عن عثمان قال: " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرًا ما ينزل عليه الآيات فيقول : ضعوها في السورة التي يذكر فيها كذا "[٣]. وأما عكس ذلك، وهو نزول شئ من سورة بمكة تأخر نزول تلك السورة إلى المدينة فلم أره إلا نادرًا[٤].

وكذا قال البيهقي في دلائل النبوة : في بعض السور التي نزلت بمكة آيات نزلت بالمدينة، فألحقت بها[٥]. وأما ابن الحصار فقال: كل نوع من المكي والمدني منه آيات مستثناة إلا أن من الناس من اعتمد الاستثناء على الاجتهاد دون النقل[٦] ـ وفي الباب السابع من كتاب: فضائل القرآن ، وعنوانه: كان جبريل يعرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم . للبخاري في صحيحه ، حديث مسروق عن عائشة رضى الله عنها عن فاطمة : "أسر إلىّ النبي صلى

---

(١) فتح الباري لابن حجر ج٨/٦٥٧.

(٢) اذكر تفصيل الحكم عليه في التفسير التحليلي لسورة النساء لأستاذنا الدكتور إبراهيم عبد الرحمن خليفة ص ٦٣ .

(٣) فتح الباري لابن حجر ج٨/٦٥٧ ، ٦٥٨ .

(٤) المصدر السابق ج٨/٦٥٨.

(٥) دلائل النبوة للبيهقي ج٧/١٤٤.

(٦) الإتقان للسيوطي ج١/١٤.

الله عليه وسلم أن جبريل كان يعارضني بالقرآن كل سنة، وإنه عارضني العام مرتين، ولا أراه إلا حضر أجلي "[١].

فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يعارض بالقرآن جبريل في كل سنة، يقول ابن حجر ـ وتابعه القسطلاني ـ : فالذي يظهر أنه عارضه به هكذا على هذا الترتيب ، وبه جزم ابن الأنباري ، وفيه نظر، بل الذي يظهر أنه كان يعارضه به على ترتيب النزول[٢].

ثالثاً : من كل ما سبق يتأكد وجود هذا العلم، وتتضح أهميته، وتنكشف أماكن تواجده، وتظهر طرق الوصول إليه، والانتفاع بالصحيح المتيسر منه، ولكننا نزيد هذه الطرق وضوحًا فنقول: ينبغي الرجوع إلى تواريخ نزول الآيات ومحالها، والمناسبات التي جاءت فيها، وذلك يتم بتعيين تاريخها، ومحلها، وتصوير الحادثة التي اتصلت بها، وهو ما يعرف بأسباب النزول، وكذلك الاستعانة بعلوم أثرية تتصل بعلم الحديث وعلم السيرة، وترجع إلى ضبط تواريخ النزول، وعلاقات تلك التواريخ بمواقف من حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، ومواقعها من نسبة بعضها لبعض بالتقدم والتأخر، ومواقعها من تفاصيل الأحوال العامة والخاصة التي اتصلت بها[٣]. إلى غير ذلك من الطرق الموصلة إلى ترتيب النزول،والتي سنزيدها توضيحًا وبيانًا وتحديدًا في نهاية هذا الموضوع ..

[النقلة وضبط تاريخ نزول السور والآيات]

" أولاً : النقلة وضبط تاريخ نزول سور القرآن الكريم" : ـ

فنقول: كل ما تقدم كان في سياق الحديث عن علم ترتيب النزول، وهو أعم من أن يكون ضبطًا للسور أو الآيات بحسب تاريخ نزولها، إلا أننا رأينا إقبال العلماء واهتمامهم يتضافر على ضبط السور بحسب تاريخ نزولها، عكس ضبط الآيات، فلم يضبطوا منها إلا قليلاً، والسبب في ذلك على ما يبدو أن ضبط السور أيسر من ضبط الآيات؛ لأن ضبط السور لا يستلزم نزول كل نجوم السورة حتى توضع في الموضع الذي يناسبها بعد سورة أخرى تقدمت عليها

---

(١) فتح الباري لابن حجر ج٨/٦٥٩.

(٢) فتح الباري لابن حجر ج٨/٦٥٨ ، ٦٥٩ ، لطائف الإشارات لفنون القراءات للإمام شهاب الدين القسطلاني بتحقيق: عامر السيد عثمان والدكتور/ عبد الصبور شاهين [المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م] ج١ /٣٠ ، ٣١ .

(٣) التفسير ورجاله للفاضل بن عاشور ص ١١ ، ١٢.

نزولاً ، أو قبل سورة تأخرت عنها بهذا المقياس، ويكفي نزول صدرها أو جزء من أجزائها يصح معه أن يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " ضعوا هذه الآية أو الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا" ــ كما سبق ــ وسيأتي تحقيق هذا في النقطة الثانية ، وقد ساعدهم على ذلك اتفاق العلماء على نوع سور القرآن الكريم بين مكية ومدنية في ثنتين وثمانين سورة بلا خلاف، وقد اقتصر الخلاف على سائر سور القرآن ، وتقع في ثنتين وثلاثين سورة فقط [١]. وربما كان أقل من ذلك كما سبق لابن حجر[٢]. وكما يقول الباقلاني: وإن كان الاختلاف زائلاً عنهم ــ أي عن الصحابة ــ في جلّه وكثيره[٣]. ولما لم يكن الرسول صلى الله عليه وسلم قد فصّل المكي والمدني، ولم يؤمر بذلك، إلا أن النقلة استرشدوا في ذلك بما نقل عن الصحابة، وما تيسر لهم من مثل هذه الأخبار، ومن ذلك: قول ابن مسعود: في بني إسرائيل والكهف ومريم وطه والأنبياء : إنهن من العتاق

(١) وقد سبق بيان ذلك نقلا عن السيوطي في الإتقان ج١/١٢ ، ١٣.
(٢) فتح الباري ج٨/٦٥٨.
(٣) الانتصار للباقلاني ج١/٢٤٨.

الأول، وهن من تلادي" [٤]. وحديث البراء ، قال : تعلمت "سبح اسم ربك الأعلى" قبل أن يقدم النبي صلى الله عليه وسلم[٥] " . في أمثالها، مثل ما روى عن أم عامر الأشهلية رضى الله عنها قالت: قرأت قبل أن يقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة للهجرة إحدى وعشرين سورة. قلت وما هن؟ قالت: سورة طه وعبس وتولى . . . إلخ " [٦].

بالإضافة إلى ما رجحه العلماء من أول ما نزل، وآخر ما نزل من سور القرآن الكريم، وغير ذلك.

" ثانياً : النقلة وضبط تاريخ نزول الآيات " : ■

وأما بالنسبة لضبط تاريخ نزول الآيات فإن الأمر فيها أشق وأعسر من ضبط السور ــ على خلاف ما يظن أن العكس هو الصحيح ــ والسبب في ذلك يرجع إلى الآتي فيما يتبادر لي.

١ــ إنه صحّ وثبت أنه لا رأي لهم ولا عمل ولا اجتهاد في ترتيب آيات سور القرآن الكريم ــ وقد تقدم ما يدل على ذلك ــ عكس ترتيب السور، فإنه محل خلاف ــ كما سيأتي ــ وإن وقع

(٤) فتح الباري لابن حجر ج٨/٦٥٥.
(٥) فتح الباري لابن حجر ج٨/٦٥٥.
(٦) الناسخ والمنسوخ لابن العربي ج٢/١١.

الاتفاق بل والإجماع من الصحابة على هذا الترتيب الموجود بالمصحف الإمام .

٢ــ إن الله سبحانه وتعالى قدم في السورة الواحدة إثبات المنسوخ على الناسخ،وأنه صلى الله عليه وسلم كانت تنزل عليه الآيات بعد الهجرة، فيأمر بإثباتها في سور مكية، وأنه لم يراع صلى الله عليه وسلم في إثبات آيات السور تاريخ نزولها[١].والدليل على ذلك ما روى الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال: حدثني أبي بن كعب قال: ربما نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم الصدر من السور فأكتبها، ثم ينزل عليه فيقول:" يا أبيّ اكتب هذه في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا "، وربما نزل عليه فأقف حتى أنظر ما يقول حتى يحدّث إليّ فيقول: " تلك الآيات ضعها في سورة كذا وكذا " [٢]. قال الباقلاني: وهذا تصريح بأنه كان يلحق ما يتأخر نزوله بما دون ما يليه،وكان أبيّ قد علم أن إثباته على تاريخ نزوله باطل غير واجب، ولولا ذلك لم يكن ليوقفه، وانتظار أمر الرسول بأن يثبتها معنى" [٣].

(١) الانتصار للباقلاني ج١/٢٨٣ وما بعدها .
(٢) السنن الكبرى للنسائي ج٥/١٠ ، كتاب فضائل القرآن برقم (٨٠٠٧) ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ج١/٢٠٢.
(٣) الانتصار للباقلاني ج١/٢٩١.

٣ــ إن ضبط تاريخ نزول السور ممكن ومتيسر[١]، ولقد روى أنه كان عند عبد الله بن الزبير مصحف، فيه القرآن على نظمه وتاريخه الذي أنزل عليه وألف. ولكن هذا من روايات الآحاد، ولم يثبت أن أحدًا رأى هذا المصحف، ولو ثبت لم يدل تأليفه على أنه مما أمر به الرسول؛ قال الباقلاني : لأن للناس آراء في التأليف، فلعل مؤلف ذلك المصحف رأى أن يجمع سوره على تاريخ نزوله المكي منها ثم المدني، وإن لم يمكنه ذلك في آيات السور . . " [٢].

[مصحف عليّ بين الحقيقة والخيال]

وأما مصحف علي بن أبي طالب رضى الله عنه، فقد جعل أوله: "اقرأ باسم ربك الذي خلق" فيما رواه عنه الزبير بن عبد الله بن الزبير عن زياد الأخرم قال: مررت على محمد بن عمر بن عليّ فقال: ألا أريك يا زياد مصحف علي قال: فأراه فإذا أوله: " اقرأ باسم

(١) ولا يعني هذا أن ضبط تاريخ نزول الآيات غير ممكن ، بل هو ممكن ولكن لم يتحصل للعلماء منه إلا القليل ــ كما سبق ــ عكس ضبط تاريخ نزول السور ؛ لفروق بينهما في الوسائل والغايات ، والنتائج والمقدمات، ذكرنا بعضها، ونذكر سائرها تباعًا بعون الله تعالى . .
(٢) الانتصار للباقلاني ج١/٢٨٨.

ربك الذي خلق"[١]. وقال الحافظ ابن حجر : ويقال: إن مصحف عليّ كان على ترتيب النزول، أوله : اقرأ ثم المدثر ثم ن والقلم ثم المزمل ثم تبت ثم التكوير ثم سبح وهكذا إلى آخر المكي ثم المدني" [٢]. وعن محمد بن سيرين قال: بلغني أن عليًا ــ كرم الله وجهه ــ كتبه على تنزيله، ولو أصيب ذلك الكتاب لوجد فيه علم كثير"[٣].

ولكن ابن النديم في الفهرست يقول: قال ابن المنادي: حدثني الحسن بن العباس قال: أخبرت عن عبد الرحمن بن أبي حماد عن الحكم بن ظهير السدوسي عن عبد خير عن علي عليه السلام : أنه رأى من الناس طيرة عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فأقسم أنه لا يضع عن ظهره رداءه حتى يجمع القرآن ، فجلس في بيته ثلاثة أيام حتى جمع القرآن، فهو أول مصحف جمع فيه القرآن من قلبه، وكان المصحف عند أهل جعفر. ورأيت أنا في زماننا عند أبي يعلي حمزة الحسني رحمه الله مصحفًا قد سقط منه أوراق بخط علي بن أبي طالب، يتوارثه بنو حسن على مر الزمان.." [٤].

ثم جاء أبو عبد الله الزنجاني وقال: ورأيت في شهر ذي الحجة سنة ١٣٥٣هـ في دار الكتب العلوية في النجف مصحفًا بالخط الكوفي، كتب على آخره. كتبه علي بن أبي طالب في سنة أربعين من الهجرة " [٥] ! ! .

وهذا الاستطراد التاريخي ربما يكون مقبولاً بوجود مصحف كتبه علي بن أبي طالب يعبر عن رأيه هو، وباجتهاد منه، وكان قبل العرضة الأخيرة، وكان هذا

---

(١) المصدر السابق ج١/٢٧٨.

(٢) فتح الباري لابن حجر ج٨/٦٥٦. وانظر : إرشاد الساري للقسطلاني ج٧/٤٥٤ ، الإتقان للسيوطي ج١/٥٨

(٣) انظر : سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي تأليف : عبد الملك حسين بن عبد الملك الشافعي ج٢/٣٣٣. ويقول السيوطي : وأخرجه ابن أشتة في المصاحف من وجه آخر عن ابن سيرين ، وفيه : أنه كتب في مصحفه الناسخ والمنسوخ ، وأن ابن سيرين قال: تطلبت ذلك الكتاب وكتبت فيه إلى المدينة فلم أقدر عليه . أهـ الإتقان ج١/٥٨.

(٤) الفهرست ص ٤١ ، ٤٢ .

(٥) تاريخ القرآن للزنجاني ص ٤٦. ولكن بعض الباحثين المعاصرين يذكر أنه وقف على هذا المصحف ووصفه بأنه مصحف قديم محفوظ في مشهد الإمام ــ علي رضى الله عنه ــ في النجف . وأنه مكتوب على رق ، وبخط كوفي بمداد أسود وفيه نقط الإعراب بالحمرة وعدد أوراقه (٣٠٩) وأبعاده (١٩ سم X ٥ر١٢ سم تقريباً) وفي الورقة الأخيرة منه ، كتب بخط مختلف عن المصحف الأصل، أنه بخط الإمام عليّ سنة ٤٠ هـ. وتغاير الخط هذا موجب للريب وأنواع الظنون، فليس بعيداً أن تكون هذه الجملة الأخيرة مدخولة. أ.هـ انظر: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية تأليف: غانم قدوري الحمد ص ١٩٤.

المصحف مرتبًة سوره على تأريخ نزولها، ثم احتفظ به بعض أشياعه، ولم يحرق فيما حرقه عثمان رضى الله عنه من المصاحف التي خالفت مصحفه الذي أجمعت عليه الأمة [٣] ــ وإن كان هذا يخالف الواقع كما سنعرف ــ وإن كنا لم نره ، أو بالأحرى لو كان موجودًا لكان شائعًا وذائعًا ومتداولاً ، ولو على سبيل ما خلّفه الأقدمون من تراث علمي، ولا تكفي فيه رواية الواحد أو الاثنين ، وما الذي يدعوهم إلى كتمانه أو إخفائه ؟ ولكن من غير المقبول أو المعقول ما يتناقله بعض الشيعة الإمامية من أن عليًا رضى الله عنه هو أول من جمع القرآن أولاً زمن الرسول صلى الله عليه وسلم ، ثم جمعه ثانيًا بُعيْد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم [١]. ولو أن الأمر اقتصر عند الشيعة على هذا المصحف الذي كتبه علي بن أبي طالب على تاريخ نزول سور القرآن ، إذن لهان الخطب؛ لأن ذلك يحقق أمورًا عظيمة وجليلة، منها: الإقرار للمصحف العثماني وهو المصحف الإمام بمجموع سوره وآياته وكلماته وحروفه، والاعتراف بصحته وأنه خلو من الزيادة أو النقصان، وإن كان تأليفه وترتيبه على

---

(٣) وإن كان هذا لا يخدم قضية الشيعة التي تبنوها، وعملوا لها طويلاً ، وذلك لأنهم يعتقدون أن القرآن : هو تعبير محمد عن المعارف التي فاضت عليه من العقل، الذي هو المراد باسم جبريل. ويسمى كلام الله مجازًا ، فإنه مركب من جهته، وإنما الفائض عليه من الله بواسطة جبريل بسيط لا تركيب فيه، وهو باطن لا ظهور له. وكلام النبي وعبارته عنه ظاهر لا بطون له. ويزعمون أن هذه = القوة القدسية الفائضة على النبي لا تستكمل في أول حلولها، كما لا تستكمل النطفة الحالّة في الرحم إلا بعد تسعة أشهر ، فكذلك هذه القوة : كما لها في أن تنتقل من الرسول الناطق إلى الأساس الصامت. وهكذا تنتقل إلى أشخاص بعضهم بعد بعض فيكمل في السابع. وقد اتفقت كلمتهم على إبطال الرأي ، والدعوة إلى التعلم من الإمام المعصوم. ومعنى قولهم: الناطق والأساس والصامت : أن النبي الناطق، أي شريعته ناسخة لما قبله. ومعنى الصامت : أن يكون قائمًا على ما أسسه غيره. ولكل نبي سوس . والسوس : هو الباب إلى علم النبي في حياته ، والوصيّ بعد وفاته . كما نشير إلى أن الأئمة ــ عندهم ــ تدور أحكامهم على سبعة ، كأيام الأسبوع والسموات السبع والكواكب السبعة. وقالوا : يعد إسماعيل محمد بن إسماعيل السابع التام ، وإنما تم دور السبعة به ، ثم ابتدئ منه بالأئمة المستورين . وأما النقباء ــ نقباء الأئمة وهم دونهم ــ فتدور أحكامهم على اثني عشر وهم يستدلون على ذلك بالبروج الإثنى عشر ، والشهور الإثنى عشر، ونقباء بني إسرائيل إثنى عشر. وفي ظهر الإنسان اثنتا عشرة خرزة، إشارة إلى حجج الإمام القائم الإثنى عشر . ولا يشكلن عليك هذا العدد وسبب تسمية الشيعة الإثنى عشرية بذلك ، فلهذا أسباب أخرى فارجع إليها في مظانها. انظر: فضائح الباطنية تأليف : أبي حامد الغزالي بتحقيق الدكتور/ عبد الرحمن بدوي ص ٤٠ ــ ٤٣ ، الشيعة والتشيع تأليف: إحسان إلهي ظهير ص ٢٣٢ ، ٢٦٩ ، دولة الإسماعيلية في إيران للدكتور/ محمد السعيد جمال الدين ص ٢٥ ــ ٢٧.

(١) انظر : الميسر في علوم القرآن تأليف الدكتور/ عبد الرسول الغفار ص ١٣٤.

خلاف ما عليه مصحف علي في ذلك، ومنها: وحدة المسلمين من سنة وشيعة خلف نص واحد، وهو القرآن الكريم ؟!

ولكن بعض الشيعة لا يعترفون بمصحف عليّ رضى الله عنه على الوصف الذي ذكرنا ، والذي جاء ذكره ووصفه في مصادر أو مراجع سنية أو شيعية أيضًا، مثل: الفهرست لابن النديم أو الانتصار للباقلاني أو الإتقان للسيوطي أو تاريخ اليعقوبي أو تاريخ القرآن للزنجاني أو غيرها . .

[موقف عليّ من مصحف عثمان]

ولكن الحقيقة التي لا تقبل النزاع أن موقف علي بن أبي طالب من مصحف عثمان لا يقل عن أي موقف لكبار الصحابة من النصرة والتأييد، والرضا التام والقبول الحسن لهذا العمل الجليل ، الذي قمع الفتنة في مهدها، ووحد كلمة المسلمين ، وحظى بإجماعهم ، وآية ذلك أن عليًا رضى الله عنه يعترف أولاً لأبي بكر الصديق بأنه أول من جمع القرآن ، وليس عليًا كما يقول الشيعة . حدث سفيان عن السدي عن عبد خير قال : سمعت عليًا يقول: " أعظم الناس أجرًا في المصاحف أبو بكر ، رحمة الله على أبي بكر، هو أول من جمع بين اللوحين" [1].

ثم يعترف عليّ رضى الله عنه مرة أخرى لعثمان رضى الله عنه بجمعه الناس على مصحف واحد، بعد مشورة جميع الصحابة وموافقتهم، وليس عن رأي استبد به ، ثم ألزم الجميع العمل به أو حملهم على اعتقاده، فقد أخرج ابن أبي داود بإسناد صحيح من طريق سويد بن غفلة قال: " قال علي: لا تقولوا في عثمان إلا خيرًا . فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأ منّا . قال: ما تقولون في هذه القراءة؟ فقد بلغني أن بعضهم يقول: إن قراءتي خير من قراءتك ، وهذا يكاد أن يكون كفرًا ، قلنا: فما ترى ؟ قال: أرى أن نجمع الناس على مصحف واحد، فلا تكون فرقة ولا اختلاف . قلنا فنعم ما رأيت [2] " . ثم نذكر هذا الاعتراف ذاته عن مرجع شيعي ، ذكر الزنجاني في كتابه : "تاريخ القرآن" قال: وفي كلام ابن طاوس — رحمه الله — في كتاب: "سعد السعود": أن عثمان عاد وجمع المصحف برأي عليّ تأييدًا لما ذكره الشهرستاني في مقدمة

---

(١) المصاحف تأليف : عبد الله بن أبي داود السجستاني ج١ / ٥ .

(٢) فتح الباري لابن حجر ج٨/٦٣٥.

تفسيره برواية سويد بن علقمة قال: سمعت علي بن أبي طالب عليه السلام يقول : أيها الناس ، الله الله إياكم والغلوّ في أمر عثمان، وقولكم : حرّاق المصاحف، فوالله ما حرقها إلا عن ملأ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، جمعنا وقال: ما تقولون في هذه القراءة التي اختلف الناس فيها . يلقى الرجل الرجل فيقول : قراءتي خير من قراءتك وهذا يجر إلى الكفر، فقلنا بالرأي ، قال: أريد أن أجمع الناس على مصحف واحد، فإنكم إن اختلفتم اليوم كان من بعدكم أشد اختلافًا . فقلنا : نعم ما رأيت . . . إلخ " [1]

ولعل هذا الذي أوردناه يكفي في الرد على الشيعة في تمسكهم بهذا المصحف الذي كتبه علي رضى الله عنه، ولكن أي مصحف هذا ؟ هذا الذي نعرفه، ونعرف بدءه وختامه، وعدد سوره وآياته، وإن خالف طريقة غيره من سائر المصاحف الأخرى في مسألة واحدة معلومة للجميع، وظاهرة ظهور هذا المصحف وسائر مصاحف الصحابة، وهي أنه رتب سوره على تاريخ نزولها، وهو عمل كان ينظر إليه في حينه على أنه اجتهاد من صاحبه، وطريقة في فهم القرآن الكريم. وكان لهم في هذا الأمر متسع ، من ناحية ترتيب سور القرآن ، وغير ذلك كما سيأتي ونلاحظ هنا اختلاف ترتيب مصاحف الصحابة — الذين كانت لهم مصاحف — مثل مصحف ابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب وعائشة وحفصة وعليّ وغيرهم [2]، وكذلك اختلفت قراءاتهم بحسب اختلاف الأحرف السبعة في ذلك ، والتي نزل بها القرآن. كما أن بعضهم كان يضمّن مصحفه شيئًا آخر غير القرآن ، من منسوخ التلاوة أو التفسير أو غير ذلك مما دعت إليه الحاجة ، وذلك لأمور: من بينها :

أولا : لم يصدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر ولا نهي في شأن ترتيب السور، ولا ترجيح حرف من أحرف القرآن التي نزل بها على حرف آخر، ولا تجريد المصاحف مما ليس بقرآن، وإنما فقط ألزمهم صلى الله عليه وسلم الاتباع في ترتيب الآيات في سورها، سواء في القراءة أو الكتابة ، فكانوا يلتزمون هذا الترتيب الصادر عن

---

(١) تاريخ القرآن للزنجاني ص ٤٦.

(٢) راجع الانتصار للباقلاني ج١/٢٧٨ ، ٢٧٩ وغير ذلك من المراجع للتعرف على ترتيب مصاحف الصحابة.

توقيف، لا دخل فيه مطلقًا لاجتهاد ولا رأي، دون أن يشذ واحد منهم عنه.

ثانيا : كان عمل الصحابة ــ في هذا الوقت ــ يخضع لعدة ظروف ومتغيرات فرضها الواقع وحاجة العصر، من بينها: اشتغال بعضهم بالغزوات والحروب، وبعضهم بالأسفار والتجارة، أو بغير ذلك ، الأمر الذي ترتب عليه نزول بعض الآيات أثناء غيابهم ، أو بعض السور، أو نزول آيات ناسخة لآيات سبق نزولها، كانوا قد دونوها في مصاحفهم وبقيت مكتوبة كما هي ؛ لأن ما أنزل بعد لم يتوصلوا إليه، أو أنه لم يصلهم للأسباب التي ذكرنا . كما أن بعضهم كان يسأل عن معنى غمض عليه في آية ، فربما كتب هذا المعنى على هامش هذه الآية، ليس على أنه قرآن وإنما على أنه تفسير يرجع إليه إن احتاجه . كما كان لاختلاف لهجات القبائل دور كبير ــ وقتئذ ــ في اختلاف القراءات ، وكان لا مندوحة من التمهيد بفترة بعينها لهذا الاختلاف ، من باب التيسير عليهم في القراءة، حتى يزول هذا الاختلاف أو تزول أسبابه .

قال ابن قتيبة : فكان من تيسيره، أن أمره بأن يقرئ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم ، فالهذليّ يقرأ : "عَتَى حين" يريد "حتى حين" [1] ؛ لأنه هكذا يلفظ بها ويستعملها . والأسدي يقرأ : تعْلمون وتِعْلم و " تِسْود وجوه" [2] والتميمي يهمز، والقرشي لا يهمز . . ولو أن كل فريق من هؤلاء ، أمر أن يزول عن لغته ، وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئًا وكهلاً، لاشتد ذلك عليه ، وعظمت المحنة فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للسان، وقطع للعادة، فأراد الله برحمته ولطفه، أن يجعل لهم متسعًا في اللغات، ومتصرفًا في الحركات، كتيسيره عليهم في الدين . . " [3]. وكما يقول أبو شامة : " ولاختلاف لغاتهم في حفظهم على ما كان أبيح لهم من قراءته على سبعة أحرف.. فلما ولى عثمان وخيف عليهم الفساد من اختلافهم في قراءاتهم لاختلاف لغاتهم، حملهم عثمان على ذلك اللفظ الذي جمعه زيد في زمن أبي بكر.. "[4].

---

[1] المؤمنون آية : ٥٤ والصافات آية : ١٧٤ ، ١٧٨ ، والذاريات آية : ٤٣ .

[2] آل عمران : ١٠٦.

[3] انظر : تأويل مشكل القرآن لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ص ٣٩ ، ٤٠.

[4] المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة المقدسي ص ٧٠.

وبالجملة فإن مصحف علي رضى الله عنه الذي نعرفه، وأقول: نعرفه؛ لأن الشيعة يقولون بمصحف آخر، وبأشياء أخرى، لم تظهر ويعرفها الناس، وظلت قاصرة عليهم ــ وسنعرض لها بإيجاز بعد ــ فمصحف عليّ هذا لا يعدو أن يكون عملاً فرديًا شأنه في ذلك شأن غيره من سائر مصاحف الصحابة، التي أحرقها عثمان بمحضر الصحابة ومشهدهم، لا يستثنى منها واحدًا ، دون نكير عليه من أحد من الصحابة ــ إلا ما كان من ابن مسعود وسيأتي ــ يقول ابن العربي: وأما جمع القرآن ، فتلك حسنته العظمى ــ يريد عثمان ــ وخصلته الكبرى، وإن كان وجدها كاملة، ولكنه أظهرها ورد الناس إليها، وحسم مادة الخلاف فيها، وكان نفوذ وعد الله بحفظ القرآن على يديه .. وأما ما روى أنه حرقها ــ أي المصاحف الأخرى أو الصحف ــ أو خرقها ــ بالحاء المهملة أو الخاء المعجمة وكلاهما جائز ــ إذ كان في بقائها فساد، أو كان فيها ما ليس من القرآن ، أو ما نسخ منه، أو على غير نظمه، وقد سلم في ذلك الصحابة كلهم، إلا ما روى عن ابن مسعود .. وأراد ابن مسعود أن يؤخذ بمصحفه ، فأكرهه عثمان على دفع مصحفه، ومحا رسومه، فلم تثبت له قراءة أبدًا . . " [1].

وقد أيّد عليّ صنيع عثمان في المصاحف وقال: "لو وليت مثل الذي ولى ، لصنعت مثل الذي صنع" [2]. وفي رواية : " يرحم الله عثمان، لو كنت أنا لصنعت في المصاحف ما صنع عثمان"[3].

وحينما تولى علي بن أبي طالب الخلافة أقر مصحف عثمان برسمه وتلاوته في جميع أمصار ولايته . وبذلك انعقد إجماع المسلمين في الصدر الأول على صحة وتقبل ما فعله أبو بكر وعمر وعثمان، بل نقل بعض علماء الشيعة هذا الإجماع على لسان علي بن أبي طالب رضى الله عنه ــ كما سبق ــ حتى ظهر " لحاق الشيطان" في عهد الإمام زيد وابن أخيه جعفر الصادق رحمهما الله، وافترى قوله في كتابه:"الإمامة" إن الله لم ينزل في القرآن قوله:" ثاني اثنين إذ هما في الغار" الآية" [4]، وابتدع أن الإمامة معهود بها إلى أشخاص بأعينهم، وأن آية الوصية لعليّ كانت في القرآن ، ولكن

---

[1] انظر : العواصم من القواصم للقاضي أبي بكر بن العربي بتحقيق الدكتور/ عمار طالبي ص ٢٨١ ــ ٢٨٦.

[2] السنن الكبرى للبيهقي ج٢/٤٢.

[3] المرشد الوجيز لأبي شامة ص ٥٤.

[4] التوبة آية : ٤٠.

عثمان محاها، وقد أنكر عليه أقواله كل من الإمامين زيد وجعفر الصادق[١].

[الشيعة ومصحف عليّ]

ولكننا وجدنا أن ثلاثة ألفاظ تتردد في كتب الشيعة، وكل لفظ منها يعبر عن شئ ما ــ كما يقول الدكتور عبد الصبور شاهين ــ مكنون في مكان ما، مع شخص ما، هو الإمام المنتظر، وسوف ينكشف سر هذه المجاهيل في وقت ما.

فهم يقررون أن لديهم صحيفة أسموها "الجامعة" "صحيفة طولها سبعون ذراعًا: بذراع رسول الله صلى الله عليه وسلم وإملائه، وخط علي عليه السلام بيمينه، فيها كل حلال وحرام، وكل شئ يحتاج إليه الناس، حتى الأرش في الخدش"[٢]. ولديهم أيضًا الجفر. ولكن ما حقيقته: "هو جلد ثور مملوء علمًا"[٣]. بالإضافة إلى مصحف عليّ، وهو غير هذا المصحف الذي ينسبه إليه العلماء. فإنهم يعتقدون أنه "كان لأمير المؤمنين عليه السلام قرآن مخصوص، جمعه بنفسه بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعرضه على القوم فأعرضوا عنه، فحجبه عن أعينهم. وكان عند ولده عليهم السلام، يتوارثه إمام عن إمام، وهو عند الحجة، عجل الله فرجه، يظهر للناس بعد ظهوره، ويأمرهم بقراءته، وهو مخالف لهذا القرآن الموجود. من حيث التأليف وترتيب السور والآيات، بل الكلمات، ومن جهة الزيادة والنقيصة.. وكان ترتيبه على حسب النزول، وجعل المكي أولاً ثم المدني"[٤] "وقدمت فيه الآيات المنسوخة على الناسخة"[٥]. ويروي الكليني في الكافي عن الصادق: أن القرآن الذي نزل به جبريل على محمد سبعة آلاف آية، والتي بأيدينا منها "٦٢٦٣ آية فقط" والباقي مخزونة عند أهل البيت فيما جمعه عليّ. وأن القائم يخرج المصحف الذي كتبه عليّ.

---

(١) انظر: حوار مع الشيعة حول الخلفاء الراشدين وبني أمية تأليف: عبد المتعال الجبري ص ١٢٠

(٢) فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب لمحدث الشيعة النوري الطبرسي ص١٠٨، والاحتجاج للطبرسي ج١/١٤٥ ــ ١٥٤، تاريخ القرآن للدكتور/ عبد الصبور شاهين ص ١٦٤.

(٣) فصل الخطاب لحسين بن محمد تقي النوري الطبرسي ص ١٠٨، تاريخ آداب اللغة العربية للرافعي ٢/١٢٤.

(٤) المصدر السابق ص ٩٧، ٩٨

(٥) والمحكم والمتشابه، والوعد والوعيد، وكان ثمانية عشر ألف آية. أهـ أنظر: المصدر السابق ص ٢٤، وانظر: تفسير العياشي ج١/١٣.

وأن المصحف غاب بغيبة الإمام[١]. إلى غير ذلك من هذه الأوهام والدعاوى، التي تفتقر إلى شبهة للالتفات إليها، فضلاً عن دليل أو أدلة حتى تقوم على سوقها؟!!.

وما دعانا إلى الاستطراد بذكر ذلك إلا لنقدم دليلاً آخر على تناقض هذه المعتقدات، ووهاء الأخبار التي نقلتها سندًا ومتنا، فضلاً عن إلقاء بعض الضوء على هذا الجانب المظلم من جوانب معتقدات الشيعة ــ التي تحتاج إلى وقفات ــ وله تعلق ــ ولو بأوهى من خيط العنكبوت ــ بموضوع: ضبط ترتيب تاريخ سور القرآن وآياته، مع تمسكهم بشبهة المغايرة في هذا الترتيب؛ للطعن بها على تحريف القرآن الكريم؟!

وإن ظلت معتقداتهم لا تتوقف عند الثلاثة التي ذكرناها، وهي: الجامعة، والجفر، ومصحف عليّ، بل لك أن تزيد أمرًا رابعًا وهو: مصحف فاطمة؟ ولكن ما مصحف فاطمة؟ جاء في كتاب: "الكافي" الذي هو عند الإمامية بمنزلة صحيح البخاري عند أهل السنة: عن أبي بصير قال: دخلت على أبي عبد الله (جعفر الصادق).. قال جعفر: وإن عندنا لمصحف فاطمة عليها السلام، قال: قلت: وما مصحف فاطمة؟ قال: مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد.."[٢]؟!!.

ولكن ما علاقة هذه الأربعة بعضها ببعض؟ هل بعضها أصول والباقي شروح؟ فالجامعة والجفر يدخلان في باب التفسير لمصحف عليّ؟ ومصحف فاطمة هل هو أصل كما يتبادر من اسمه، وكما صرح الكليني ــ لما سبق ــ أو أنه مجرد تفسير كتبته فاطمة رضى الله عنها بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يقول الشيعة الآن[٣]؟ ولكن لنا أن نتساءل متى كتبته وقد ماتت عقبه صلى الله عليه وسلم بستة أشهر أو ثمانية أشهر على أكثر تقدير عند المؤرخين؟ وأدوات الكتابة لم تكن متيسرة بالقدر الذي يساعدها على إنجاز هذا العمل الضخم في هذه المدة الوجيزة؟ ولكن ــ وهذا هو الأهم ــ أين هذه الكتب أو الصحف أو المصاحف أو التفاسير الآن؟

---

(١) انظر: إتحاف ذوي النجابة بما في القرآن والسنة من فضائل الصحابة تأليف: محمد العربي بن التباني السطيفي المغربي ص ٨٣، وانظر في هذا أيضا: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ٢٧ ومقدمة ابن خلدون ج٣/١١٠٩ وغير ذلك.

(٢) الكافي للكليني ص ٢٣٨.

(٣) حوار مع الشيعة تأليف عبد المتعال الجبري ص ١٢٢.

إنها في غيب مكنون ، أشبه ما يكون بالأساطير والخرافات لا نضيع أوقاتنا بذكرها !! .

ولكن بقيت مسألة هي أعلق بموضوعنا من هذا السرد العقدي عند الشيعة، وهي في نفسها مشكلة، وتتعلق بموضوع مصحف عليّ الذي عرفناه، وذكره العلماء ضمن مصاحف الصحابة، وهو يتفق معها في وضع الآيات وترتيبها، وكذلك عددها وعدد السور، ما خلا مسألة ترتيب السور، فإنه رتبها بحسب تاريخ نزولها ـ كما سبق ذكر ذلك أكثر من مرة ـ فقد ذكر اليعقوبي في تاريخه قال: وروى بعضهم أن علي بن أبي طالب كان جمعه لما قبض رسول الله وأتى به يحمله على جمل، فقال: هذا القرآن قد جمعته ، وكان قد جزأه سبعة أجزاء: فالجزء الأول: البقرة وسورة يوسف والعنكبوت والروم . . . إلخ. والجزء الثاني : آل عمران وهود والحج . . . إلخ . والجزء الثالث : النساء والنحل والمؤمنون . . . إلخ . والجزء الرابع : المائدة ويونس ومريم . . . إلخ . والجزء الخامس: الأنعام وسبحان واقترب . . . إلخ . والجزء السادس : الأعراف وإبراهيم والكهف . . . إلخ . والجزء السابع : الأنفال وبراءة وطه . . . إلخ[1] . وأقول : قام هذا التقسيم إلى هذه الأجزاء السبعة، ليس على أي أساس إلا بالرجوع فقط إلى عدد آيات كل جزء، فكل جزء من هذه الأجزاء السبعة عدد آياته : ثمانمائة وست وثمانون آية فقط، دون اعتبار لشئ آخر[2] .

وهذا الترتيب أو التقسيم غريب على مصحف عليّ ، والذي اشتهر عنه أنه رتّب مصحفه على تاريخ النزول ـ كما سبق ـ ويقول بعض العلماء : فالحق أن هذا الترتيب ليس لعليّ ، وإنما هو ترتيب ابن عباس[3] . وترتيب مصحف ابن عباس جاء في كتاب سعد السعود لابن طاووس ، وقد نقله عن محمد بن عبد الكريم الشهرستاني في مقدمة تفسيره : "مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار"[4] وجاء ترتيبه على تاريخ النزول، وهو في الحقيقة لعليّ ، وليس لابن عباس، وإن كان ابن عباس تلميذًا لعلي في هذا، ويؤيد هذا أيضًا أنه جاء في مقدمة كتاب المباني "ترتيب لمصحف عليّ رضى الله عنه، وقد جاء على تاريخ النزول[5] ، وليس كما ذكره اليعقوبي في تاريخه.

(١) تاريخ اليعقوبي ج٢/١٣٥ ، ١٣٦.

(٢) وانظر : المصدر السابق ج٢/١٣٦.

(٣) راجع : النظم الفني في القرآن تأليف : عبد المتعال الصعيدي ص ٢١ ، ٢٢ .

(٤) تاريخ القرآن للزنجاني ص ٥٤ وانظر : تاريخ المصحف الشريف تأليف عبد الفتاح القاضي ص ٢٣

(٥) مقدمة كتاب المباني ص ١٣ ـ ١٦.

"معيار ضبط الترتيب النزولي لسور القرآن الكريم"

ونخلص من هذا كله إلى القول بإمكانية ضبط تاريخ ترتيب نزول سور القرآن ، وبعيدًا عن الحكم على هذا الضبط بالصحة أو عدمها، فإن بعض مصاحف الصحابة كانت مرتبة هذا الترتيب، كما سبق ذكره ، وأن بعض العلماء قاموا بنقل هذا الترتيب النزولي[6] ـ وقد ذكرنا ذلك ـ مما

تيسر لهم من النقل عن التابعين أو بعض الصحابة ، وأن معرفة السور المكية من السور المدنية كان مسألة متفقًا عليها بين الصحابة في أكثر سور القرآن ، ويبقى القليل منها محلاً للاجتهاد ـ وسبق توضيح ذلك ـ كما وقع التنبيه من خلال بعض الأحاديث أو الآثار إلى الفترات الزمنية التي نزلت فيها بعض سور القرآن، سواء كانت مكية أو مدنية، أو كان ذلك من خلال الحوادث والنوازل والأسباب، التي واكبها نزول هذه السور، أو كانت أسبابًا في نزولها. كما كان للأحداث التاريخية، وخاصة الغزوات دخل عظيم في معرفة تاريخ نزول بعض سور القرآن، مثل : آل عمران والأنفال والتوبة والأحزاب والحشر والممتحنة وغير ذلك، كما كان لموضوعات القرآن الكريم وقصصه وتشريعاته وأحكامه مدخل كبير في

(٦) وسبق أن أوردنا محاولة محمد عزة دروزة في كتابه : التفسير الحديث ، وذكرنا بإيجاز منهجه فيه ، ونقدنا هذا العمل. وبقي هنا أن نشير مجرد إشارة ـ إلى محاولة أخرى قام بها الدكتور أسعد = = أحمد علي في كتابه : "تفسير القرآن المرتب منهج اليسر التربوي" [طبع بدار السوال للطباعة والنشر بدمشق سنة ١٩٧٩م ط أولى] وهي محاولة تستهدف ترتيب سور القرآن الكريم بحسب تاريخ نزولها . وقد سلك في هذا منهجًا يقوم على اليسر التربوي، قوامه ستة مستويات في كل منها تفسير تسع عشرة سورة ، وقد تتبع فيه " تفاصيل السيرة النبوية، وتدرج نزول آيات القرآن على النبي بدءًا بالآيات الأولى من سورة العلق، وانتهاء بسورة النصر، مرورًا بما بينهما من السور وفق تاريخ نزولها" . وإذا كان المنهج يتغيًا اليسر التربوي كما يزعم مؤلف هذا العمل، فهذا تبرير ضعيف لتغيير الترتيب المجمع عليه، والمنقول إلينا بالتواتر جيلاً بعد جيل، كما أن هذا المنهج يتداخل مع سائر المناهج الأخرى، التي اقتحمت هذا الموضوع سواء في مصادرها الضعيفة أو نتائجها الهزيلة تحت تبريرات واهية ومضللة لا اعتبار لها في نظر الشارع ، كما يقول أبو طالب المكي عن ترتيب مصحف ابن مسعود ، وكان على غير ترتيب مصحف عثمان ـ وإن لم يرتب على تاريخ النزول ـ يقول : وروينا عن ابن مسعود: أنه سبع القرآن في سبع ليال ، فكان يقرأ في كل ليلة بسبعه . إلا أن تأليفه على غير ترتيب مصحفنا هذا فلم يذكره ، لأن الاعتبار لا يتبين به . أهـ انظر : قوت القلوب تأليف أبي طالب المكي بتحقيق الدكتور محمود إبراهيم محمد الرضواني ج١/١٣٨ وانظر : البرهان في ترتيب سور القرآن لأبي جعفر بن الزبير دراسة وتحقيق / محمد شعباني ص ٦٦.

تحديد نوع السورة ، ومعرفة المرحلة الزمنية التي نزلت فيها، مثل : الإسراء والكهف ومريم وطه، ومثل: المائدة والفتح والنصر، إلى غير ذلك كثير مما لا نريد أن نطيل بذكره هنا . . وسنذكر بعون الله ــ في النقطة الثانية ــ مزيدا من الكلام عن معيار هذا الترتيب ، والذي على أساسه وقع هذا الضبط لتاريخ ترتيب نزول سور القرآن الكريم.

[ما يجمع بين الترتيب المصحفي والترتيب النزولي وما يفرق بينهما]

لا يخلو كلا الترتيبين ، ترتيب المصحف أو الترتيب النزولي، من حكم وأسرار، بل من بلاغة وإعجاز، وإن كان لكل منهما وجهته وميدانه، ولكن يجمعهما الإعجاز كل في ميدانه ، وكذلك براعة الاستهلال في كلا الترتيبين :

فإذا كان ترتيب التلاوة قد بدأ بسورة الفاتحة، وسورة الفاتحة بالنسبة إلى سائر سور القرآن، كالفهرس لموضوعات القرآن، أو العنوان المترجم عنه بما في القرآن، وهي تشتمل على علوم القرآن كما قرر الزمخشري ، وذلك لأنها تحتوي على الثناء على الله بما هو أهله، وعلى التعبد، والأمر والنهي، وعلى الوعد والوعيد، وآيات القرآن لا تخرج عن هذه الأمور[1]. لأن المقصود من القرآن كله كما يقول الفخر الرازي أمور أربعة: الإلهيات، والمعاد، والنبوات، وإثبات القضاء والقدر، وهي المقصد الأعظم من القرآن[2]. أو لأنها مشتملة على الحكم النظرية ، والأحكام العملية، التي هي سلوك الصراط المستقيم، والإطلاع على مراتب السعداء ومنازل الأشقياء[3]. أو هي كما قال الطيبي: مشتملة على أربعة أنواع من العلوم، التي هي مناط الدين: علم الأصول، وعلم الفروع، وعلم الأخلاق وعلم القصص والإخبار عن الأمم السالفة[4]، وقال: وجميع القرآن تفصيل لما أجملته الفاتحة[5]. وذكر الغزالي أن مقاصد القرآن ستة ، ثلاثة مهمة، وثلاثة تتمة، وقد اشتملت الفاتحة على ذلك[6]. وقيل غير ذلك [7].

(١) تفسير الكشاف للزمخشري ج٢٣/١
(٢) تفسير الفخر الرازي ج٦٥/١
(٣) تفسير البيضاوي ج٣٥/١.
(٤) روح المعاني للألوسي ج٣٦/١
(٥) ترتيب سور القرآن للسيوطي بتحقيق الدكتور السيد الجميلي ص ٣٨.
(٦) خواص القرآن الكريم للغزالي ص ٣٧.
(٧) انظر : تفسير ابن كثير في هذا ج٣٠/١، ٣١. وغيره .

وأما ما يخص الترتيب النزولي، فقد بدأ بصدر سورة "اقرأ باسم ربك ــ إلى قوله : ما لم يعلم "[1] وهذا القدر من هذه السورة هو الذي نزل أولاً ــ كما سبق ــ وأما بقية السورة فإنما نزل بعد ذلك ــ أي بعد نزول سورة المدثر ــ والحكمة في هذه الأولية ، كما يقول ابن حجر، : أن هذه الآيات الخمس اشتملت على مقاصد القرآن: ففيها براعة الاستهلال ، وهي جديرة أن تسمى عنوان القرآن ؛ لأن عنوان الكتاب يجمع مقاصده بعبارة وجيزة في أوله . وبيان كونها اشتملت على مقاصد القرآن؛ أنها تنحصر في علوم التوحيد والأحكام والأخبار، وقد اشتملت على الأمر بالقراءة ، والبداءة فيها ببسم الله ، وفي هذه الإشارة إلى الأحكام، وفيها ما يتعلق بتوحيد الرب، وإثبات ذاته. وصفاته من صفة ذات وصفة فعل، وفي هذا إشارة إلى أصول الدين، وفيها ما يتعلق بالأخبار من قوله:"علم الإنسان ما لم يعلم"[2].

وإذا كان الترتيبان قد اتفقا في البدء، فإنهما يختلفان في الأهداف والغايات والنتائج، بل ويتفاوتان في الوسائل الموصلة إلى كل ذلك، وإن كان الترتيبان لكتاب واحد ، هو القرآن الكريم؟ !!

[الإعجاز الترتيبي للقرآن الكريم بكل أنواعه]

وحقًا ما رأينا ولا سمعنا بكتاب يعطيك من مراحل تأليفه وتسويده منهجًا عالميًا ، ومنه في نهاية تبييضه وإخراجه منهجًا عالميًا آخر، وفي عرضه لموضوعاته وتشريعاته منهجًا ثالثًا عالميًا ، لا يقل روعة أو إعجازًا عن المنهجين السابقين ، لا تجد هذا مطلقًا في أي كتاب سماوي آخر سوى القرآن الكريم ، كما أنك غير ملاقيه في جميع أدبيات العالم أجمع، في أي حضارة من الحضارات، التي تستغني بهذه الأدبيات العظيمة!! .

وتتضح هذه المناهج الثلاثة في تفاوتها وطريقة عملها، وفي وسائلها ومقاصدها ، وفي مقدماتها ونتائجها كما يظهر في هذا العرض الموجز :

أولا : الترتيب النزولي منهج لتأسيس دعوة ، وأسلوب إقناع بعقيدة، وطريقة تبشير وإنذار، ودحض كامل لمنطق الإلحاد. والترتيب النزولي أنجح وسيلة في دعوة أهل الإلحاد ومن لم يدخل في الإسلام بعد.

(١) العلق : الآيات : ١ ــ ٥.
(٢) فتح الباري لابن حجر ج٥٨٩/٨ ، ٥٩٠.

ثانيا: الترتيب المصحفي : أسلوب حياة، وبناء حضارة ، ودستور للعالم كله في كل تشريعاته ونظمه وقوانينه ومطالبه، وقد أحكم ترتيبه من هذه الوجهة ليكون هداية للمؤمنين . وهذا الترتيب وإن كان صالحًا لمخاطبة من آمن ومن لم يؤمن، ويحمل بين جوانحه وسائل إقناع من لم يؤمن ، إلا أنه مع من آمن أهدى وأقوم سبيلا، فإنه أسلوب حياة، ووسيلة بناء لأمة ، ودافع لقيام حضارة ، والقرآن في كلا الترتيبين نبع لا يغيض من الأسرار والعلوم [1].

ثالثا : الترتيب الموضوعي ، وعن هذا الترتيب والترتيب المصحفي، وما يستخلص منهما وما يترتب عليهما يقول الشاطبي : إن الكلام المنظور فيه تارة يكون واحدًا بكل اعتبار بمعنى أنه أنزل في قضية واحدة ، طالت أو قصرت، وعليه أكثر سور المفصل، وتارة يكون متعددًا في الاعتبار، بمعنى أنه أنزل في قضايا متعددة، كسورة البقرة، وآل عمران، والنساء وأشباهها، ولا علينا أنزلت السورة بكمالها دفعة واحدة أم نزلت شيئًا بعد شئ " ثم يقول : وهذا القسم — وهو متعدد القضايا — له اعتباران : اعتبار من جهة تعدد القضايا فتكون كل قضية مختصة بنظرها، ومن هنالك يلتمس الفقه على وجه ظاهر" وكذلك الحال في التماس الفقه والعلم أيضًا من القسم الأول، وهو : ما أنزل في قضية واحدة، فيشترك مع القسم الثاني في هذا . ثم يذكر الشاطبي الحكمة من ترتيب ما تعددت قضاياه — وهو يعني هنا ترتيب آيات السورة — أو ترتيب النازل في موضوع واحد ، لأن الجميع وحيٌ من عند الله ، فيقول: واعتبار من جهة النظم الذي وجدنا عليه السورة، إذ هو ترتيب بالوحي لا مدخل فيه لآراء الرجال، ويشترك معه أيضًا القسم الأول ؛ لأنه نظم ألقى بالوحي، وكلاهما لا يلتمس منه فقه على وجه ظاهر، وإنما يلتمس منه ظهور بعض أوجه الإعجاز[2] " .

وهذا الموضوع موضوع ترتيب القرآن بوجوهه الثلاثة يستحق من القائمين على الدراسات القرآنية الجادة توجيه عنايتهم نحو دراسته دراسة مقارنة بين ترتيبات القرآن الثلاثة وهي: الترتيب المصحفي والترتيب النزولي والترتيب

---

(١) انظر : عظمة القرآن تأليف : عبد القادر عطا ص ١٣١ ، ١٣٢.

(٢) الموافقات للشاطبي ج٣/٢٤٩ ، ٢٥٠.

الموضوعي، فبين الترتيبات الثلاثة برزخ يخرج منه اللؤلؤ والمرجان من العلوم والمعارف والأسرار لمن مخّض هذه البينيات ، ولكن للأسف لم نجد في القديم ولا في الحديث من تصدى لهذا الموضوع برغم خطره وعظيم فائدته ، كما لم نجد أيضًا أحدًا من النظار قديمًا أو حديثًا تعرض لنوع من المقارنة بين الترتيب المصحفي والترتيب النزولي على أقل تقدير، لاستخلاص ما بينهما من علوم ومعارف، وحكم وأسرار ، اللهم إلا محاولة متواضعة قام بها بعض الكتّاب المعاصرين [1] واقتصرت على أربع سور فقط ترجح ترتيبها نزوليا [2] ، ولم يطرق إلى سائر سور القرآن . كما نلفت النظر — على الأقل — إلى أن العلماء قد توفروا على دراسة أسرار الترتيب المصحفي، ونشأ عن ذلك علم يعرف بعلم المناسبات، وهذا العلم عنى عناية فائقة بالمناسبات بشتى صورها، سواء بين الآيات أو السور، أو غير ذلك، مناسبات عامة أو خاصة، جلية أو خفية، ولكن كل ذلك كان وفق الترتيب المصحفي. أما أسرار ترتيب النزول فلا نعلم أحدًا تعرض له في كتاب، إلاّ قليلاً في كتب الأصول[3]. برغم أن كل أولئك أنزل بوحي من عند الله ، ويمثل إعجازًا في كل صوره، تستحيل معارضته أو مقاربته، فضلاً عن مطاولته..

[ضبط ترتيب تاريخ نزول الآيات، وأثره في معرفة الأحكام الشرعية]

سبق أن ذكرنا ما قاله ابن حجر: من أن النقلة لم يضبطوا من ترتيب نزول الآيات إلا قليلاً ، برغم أن ترتيب نزول الآيات يترتب عليه معرفة الناسخ من المنسوخ، والخاص من العام، وغير ذلك، ومعرفة كل ذلك يرسخ الأقدام في معرفة الأحكام الشرعية الصحيحة ، بالإضافة إلى الإلمام بحكمة التشريع ، وتدرجه، ومراعاة مقتضى الحال، زمانًا

---

(١) وهو المرحوم عبد القادر أحمد عطا في كتابه : عظمة القرآن ص ١٣٢ — ١٤٦ وكذلك في مقدمة تحقيقه لكتاب: تناسق الدرر في تناسب السور للسيوطي ص ١٣ وما بعدها ، وإن كنا نسجل هنا أن ما في كتابه: عظمة القرآن وكذلك مقدمته على تناسق الدرر واحدًا باللفظ والمعنى !!.

(٢) السابق نفسه ، وإن لاقت دعوة عبد القادر عطا رواجًا متواضعًا للغاية عند محقق كتاب : ترتيب سور القرآن للسيوطي بتحقيق الدكتور سيد الجميلي في مقدمته على الكتاب ، وإن لم يصرح باسمه ص ١٠ وما بعدها . وإن كان عبد القادر عطا نفسه مسبوقاً في ذلك بما قدمه عبد الكريم الخطيب وسيأتي الحديث عن ذلك تفصيلياً فانتظره .

(٣) عظمة القرآن تأليف : عبد القادر عطا ص ١٣٩.

ومكانًا ، ومراحله ، وغير ذلك مما يطول ذكره. ولكن تبقى معرفة الأحكام الشرعية من أعظم الأمور، أو القطب الأعظم لآثار ترتيب نزول الآيات ، مع مراعاة صعوبة هذا الترتيب كما سبق ، وسنكتفي بذكر أربعة أمثلة لهذا الترتيب النزولي لآيات القرآن الكريم والتي ترتب عليها معرفة بعض الأحكام الشرعية وهي محاولة متواضعة مني، وإليك هذه الأمثلة :

المثال الأول : حكم المتوفى عنها زوجها وهي حامل فإن عدتها بوضع الحمل، ولو لم تمكث بعده سوى لحظة. وهذا الحكم الشرعي مستفاد من معرفة ترتيب نزول آية سورة الطلاق{ وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن} [1] بعد نزول آية البقرة: { والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجًا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرًا } [2] . فقد أخرج أبو داود وابن أبي حاتم من طريق مسروق قال: بلغ ابن مسعود أن عليًا يقول : تعتد آخر الأجلين، فقال: من شاء لاعنته أن التي في النساء القصرى أنزلت بعد سورة البقرة ، ثم قرأ : {وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن } [3] . ويقول ابن حجر: ــ تعليقًا على كلام ابن مسعود بعد أورد قوله في صحيح البخاري: " أتجعلون عليها التغليظ ولا تجعلون عليها الرخصة ؟ لنزلت سورة النساء القصري بعد الطولى " {وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن } [4] ــ يقول: ومراد ابن مسعود، إن كان هناك نسخ فالمتأخر هو الناسخ، وإلا فالتحقيق أن لا نسخ هناك ، بل عموم آية البقرة مخصوص بآية الطلاق" [5] وهذا هو الحق. وإذا كان عليّ رضى الله عنه كان يرى أنها تعتد بأبعد الأجلين، وقد شاركه هذا الرأي ابن عباس، فكان يرى أيضًا أن عليها أن تتربص بأبعد الأجلين من الوضع أو أربعة أشهر وعشرا، للجمع بين الآيتين ، يقول الحافظ ابن كثير: وهذا مأخذ جيد، ومسلك قوي لولا ما ثبت به السنة في حديث سبيعة الأسلمية، المخرج في الصحيحين من غير وجه، وفيه: " فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته عن ذلك فأفتاني بأني قد حللت حين وضعت حملي، وأمرني

(١) الطلاق آية : ٤

(٢) البقرة آية : ٢٣٤ .

(٣) سنن أبي داود ج٢/٢٩٣ ،

(٤) فتح الباري ج٨/٥٢٢.

(٥) فتح الباري لابن حجر ج٨/٥٢٤.

بالتزويج إن بدا لي" [1]. وورد أن ابن عباس رجع عن قوله هذا .

قال ابن عبد البر: وقد روى أن ابن عباس رجع إلى حديث سبيعة، يعني لما احتج عليه به قال: ويصحح ذلك عنه، أن أصحابه أفتوا بحديث سبيعة، كما هو قول أهل العلم قاطبة [2].

المثال الثاني: هل لقاتل العمد توبة ؟ قال الجمهور: التوبة تأتي على كل ذنب فكل ذنب يمكن التوبة منه وتقبل وقالت طائفة: لا توبة للقاتل، وهذا مذهب ابن عباس المعروف عنه، وإحدى الروايتين عن أحمد.وقد ناظر ابن عباس في ذلك أصحابه، فقالوا: أليس قد قال الله تعالى في سورة الفرقان: {ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق} إلى أن قال: { إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحا فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفورًا رحيمًا }؟ فقال: كانت هذه الآية في الجاهلية . وذلك أن ناسًا من أهل الشرك كانوا قد قتلوا وزنوا. فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالوا: إن الذي تدعو إليه لحسن، لو تخبرنا أن لما عملناه كفارة، فنزل: {والذين لا يدعون مع الله إلهًا آخر . . . الآية }[3]. فهذه في أولئك[4].

وأما التي في سورة النساء، وهي قوله تعالى: { ومن يقتل مؤمنًا متعمدًا فجزاؤه جهنم خالدًا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابًا عظيمًا }[5] فالرجل إذا عرف الإسلام وشرائعه ، ثم قتل ، فجزاءه جهنم. وقال زيد بن ثابت: لما نزلت التي في الفرقان { والذين لا يدعون مع الله إلهًا آخر. . . الآية} عجبنا من لينها، فلبثنا سبعة أشهر، ثم نزلت الغليظة بعد الملينة، فنسخت الليّنة" وأراد بالغليظة : هذه الآية التي في سورة النساء، وبالليّنة : آية الفرقان . قال ابن عباس: آية الفرقان مكية، وآية النساء مدنية، نزلت ولم ينسخها شئ " [6]. وهذا الرأي روى عن ابن عباس من طرق كثيرة، وممن ذهب إلى أنه لا توبة للقاتل من السلف: زيد بن ثابت وأبو هريرة وعبد الله بن عمرو وأبو سلمة بن عبد الرحمن وعبيد بن عمير والحسن وقتادة والضحاك بن مزاحم.

(١) اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان وضعه : محمد فؤاد عبد الباقي ج١/٣٩٢.

(٢) تفسير ابن كثير ج١/٢٨٤ ، ٢٨٥

(٣) الفرقان آية : ٦٨.

(٤) مدارج السالكين بين منازل " إياك نعبد وإياك نستعين" لابن القيم ج١/٤٢٤.

(٥) النساء آية : ٩٣.

(٦) مدارج السالكين لابن القيم ج١/٤٢٤.

ولكن الجمهور من سلف الأمة وخلفها على أن القاتل له توبة فيما بينه وبين الله عز وجل، فإن تاب وأناب، وخشع وخضع، وعمل عملاً صالحًا بدل الله سيئاته حسنات، وعوض المقتول من ظلامته وأرضاه عن ظلامته. وأما آية الفرقان {والذين لا يدعون مع الله إلهًا آخر. . . الآية } فهذا خبر لا يجوز نسخه، وحمله على المشركين، وحمل آية النساء {ومن يقتل مؤمنًا متعمدًا . . } على المؤمنين خلاف الظاهر، ويحتاج حمله إلى دليل. وقد قال تعالى: { قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعًا }[1] فهذه الآية عامة في جميع الذنوب من كفر وشرك وشك ونفاق وقتل وفسق وغير ذلك في كل من تاب، تاب الله عليه. وقد قال تعالى أيضًا : {إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء }[2] فهذه الآية أيضًا عامة في جميع الذنوب ما عدا الشرك، وهي مذكورة في سورة النساء بعد آية:{ ومن يقتل مؤمنًا متعمدًا . . } وقبلها أيضًا [3]؛ لتقوية الرجاء. وأما آية : {ومن يقتل مؤمنا متعمدًا } الآية. فقد قال أبو هريرة وجماعة من السلف: هذا جزاؤه إن جوزي عليه. وكذا كل وعيد على ذنب، لكن قد يكون كذلك معارض من أعمال صالحة تمنع وصول ذلك الجزاء إليه على قولي أصحاب الموازنة والإحباط . يقول ابن كثير: وهذا أحسن ما يسلك في باب الوعيد[4]. وبتقدير دخول القاتل في النار — سواء على قول ابن عباس ومن وافقه أم على قول الجمهور حيث لا عمل صالحًا ينجو به — فليس بمخلد فيها أبدًا ، بل الخلود: هو المكث الطويل [5]. وباختصار فإن الإمام النووي قال عن رأي ابن عباس: هذا هو المشهور عنه، وروى عنه أن للقاتل العمد توبة وجواز المغفرة له لقوله تعالى: { ومن يعمل سوءًا أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفورًا رحيمًا}[6] وهذه الرواية الثانية — أي أن للقاتل العمد توبة — هي مذهب جميع أهل السنة والصحابة والتابعين ومن بعدهم. وما روى عن بعض السلف مما يخالف هذا محمول على التغليظ والتحذير من القتل والتوربة في

[1] الزمر آية : ٥٣.
[2] النساء آية : ١١٦.
[3] النساء آية : ٤٨. وهي قوله : " إن الله لا يغفر أن يشرك به ... الآية ".
[4] تفسير ابن كثير ج١/٥٣٧.
[5] تفسير ابن كثير ج١/٥٣٧.
[6] النساء آية : ١١٠.

المنع منه، وليس في هذه الآية التي احتج بها ابن عباس تصريح بأنه يخلد، وإنما فيها أنه جزاؤه، ولا يلزم منه أنه يجازي"[1].

ونقول : وقد سلك الحافظ ابن حجر مسلكا آخر في الروايات الواردة عن ابن عباس في هذا ، فيقول: وحاصل ما في هذه الروايات أن ابن عباس كان تارة يجعل الآيتين — أي آية الفرقان وآية النساء — في محل واحد؛ فلذلك يجزم بنسخ إحداهما، وتارة يجعل محلهما مختلفًا . ويمكن الجمع بين كلاميه بأن عموم التي في الفرقان خص منها مباشرة المؤمن القاتل متعمدًا ، وكثير من السلف يطلقون النسخ على التخصيص وهذا أولى من حمل كلامه على التناقض ، وأولى من دعوى أنه قال بالنسخ ثم رجع عنه" [2].وللواحدي والفخر الرازي كلام طويل في آية النساء، وحاصله: أن الواحدي لا يرتضي أقوال العلماء في هذه الآية، من القول بالتخصيص أو المعارضة أو الإضمار وقال: إن اللفظ لا يدل على شئ من ذلك، والذي اعتمده في ذلك وجهين: الأول: إجماع المفسرين على أن الآية نزلت في كافر قتل مؤمنًا ، ثم ذكر القصة. والثاني: أن قوله: {فجزاؤه جهنم }معناه الاستقبال، أي أنه سيجزى بجهنم، وهذا وعيد . قال : وخلف الوعيد كرم، وعندنا أنه يجوز أن يخلف الله وعيد المؤمنين، وساق ما وقع بين عمرو بن عبيد وأبي عمرو بن العلاء فقال: جاء عمرو بن عبيد إلى أبي عمرو بن العلاء فقال: يا أبا عمرو ، يخلف الله ما وعد ؟ قال: لا ، قال: أفرأيت من أوعده الله على عمل عقابًا، أيخلف الله وعده فيه؟ فقال أبو عمرو بن العلاء: من العجمة أتيت يا أبا عثمان؟ إن الوعد غير الوعيد، إن العرب لا تعد عارًا ولا خلفًا ، أن تعد شرًا ثم لا تفعله، ترى ذلك كرمًا وفضلاً، وإنما الخلف أن تعد خيرًا ثم لا تفعله. ثم استشهد على ذلك بما وقع في شعر العرب، وما كانت تقضي به عاداتها [3].

وقد تعقبه الفخر الرازي بما حاصله: أن الوجهين اللذين اعتمدهما الواحدي فاسدان من وجوه، ومنها: أنه ثبت في أصول الفقه أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فإذا ثبت أن اللفظ الدال على الاستغراق حاصل،

[1] صحيح مسلم بشرح النووي ج١٨/١٥٩
[2] فتح الباري للحافظ ابن حجر ج٨/٣٥٤.
[3] الوسيط في تفسير القرآن المجيد للواحدي ج٢/٩٥ وما بعدها وانظر : تفسير الفخر الرازي ج١٠/٢٤٤.

فتروله في حق الكفار لا يقدح في ذلك العموم. ومنها: أنه ثبت في أصول الفقه: أن ترتيب الحكم على الوصف المناسب له يدل على كونه ذلك الوصف علة لذلك الحكم، وبهذا الطريق عرفنا أن قوله: " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما} [١]، وقوله: { الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما} [٢] الموجب للقطع هو السرقة، والموجب للجلد هو الزنا، فكذا ههنا وجب أن يكون الموجب لهذا الوعيد، هو هذا القتل العمد. ومنها : فساد الوجه الثاني — الذي اعتمده الواحدي — لأن الوعيد قسم من أقسام الخبر، فإذا جوز على الله الخلف فيه، فقد جوز الكذب على الله . . إلى غير ذلك مما أورده الرازي على كلام الواحدي [٣]، وإن كانت ردود الرازي نفسها لا تخلو من نظر؟ ! ولكنه انتهى في النهاية إلى أن الآية مخصوصة ، وأنه إذا وقع القتل والعدوان ثم تاب عنه،فإنه لا يحصل فيه هذا الوعيد.أهـ[٤].

كما أن الواحدي انتهى إلى القول بأن مذهب أهل السنة: أن قاتل المؤمن عمدًا له توبة. وأما ما روى عن ابن عباس وغيره من السلف، أنهم قالوا: لا توبة للقاتل، فإن الأولى لأهل الفتوى سلوك سبيل التغليظ، سيما في القتل، يدل على ذلك ما روى : أن سفيان سئل عن عقوبة القاتل قال: كان أهل العلم إذا سئلوا قالوا: لا توبة له، وإذا ابتلى الرجل قالوا له: تب[٥]". وأخرج الواحدي عن عطاء عن ابن عباس: أن رجلاً سأله: ألقاتل المؤمن توبة؟ فقال: لا . وسأله آخر: ألقاتل المؤمن توبة؟ فقال: نعم، فقيل له: قلت لذلك: لا توبة لك، ولذلك: لك توبة . قال: جاءني ذلك ولم يكن قتل، فقلت: لا توبة لك لكي لا يقتل، وجاءني هذا وقد قتل، فقلت: لك توبة لكي لا يلقي بيده إلى التهلكة"[٦].

أهـ وقد وفّى هذه المسألة حقها من النظر العلامة ابن القيم، وذكر الوجوه التي ذكرها العلماء في بيان المراد من هذه الآية، ثم أورد متعلقات بعض الفرق الإسلامية بوعيدية هذه الآية مثل المعتزلة أو الخوارج أو نفاة عموميات الألفاظ، إلى غير ذلك [٧]. كما أن أبا

(١) المائدة آية : ٣٨.
(٢) النور آية : ٢
(٣) تفسير الفخر الرازي ج١٠/٢٤٤ ، ٢٤٥.
(٤) المصدر السابق ج١٠/٢٤٦.
(٥) الوسيط للواحدي ج٢/٩٨ ، ٩٩.
(٦) المصدر السابق ج٢/٩٩
(٧) راجع : مدارج السالكين لابن القيم ج١/٤٢٤ — ٤٣١

العباس أحمد بن حجر الهيتمي استوعب أحكام هذه الآية، بعد عرض آراء العلماء في هذا، وقد تكفل بالرد على الفخر الرازي مما رمى به الواحدي من تضعيف في أقواله واختياراته [١].

ونخلص من هذا كله في هذا الشاهد أو المثال إلى أن معرفة تاريخ آية الفرقان وآية النساء، أن آية الفرقان أنزلت قبل آية النساء بسبعة أشهر — كما مر — ساعد على معرفة هذا الحكم الشرعي على أي صورة، ولو بالانتقال من اللين إلى الغلظة ، أو من الأخف إلى الأثقل؛ لأن في هذا حماية للأنفس، وهذا من الضروريات الخمس التي حافظ عليها كل دين .

المثال الثالث : الحج أم الجهاد أيهما أفضل؟ وقبل أن نجيب عن ذلك من خلال القول بترتيب نزول الآيات ينبغي أن ننبه إلى بعض الأمور: منها أنني سأقتصر في هذا المثال والذي يليه على الإيجاز — نسبياً — دون الإطناب بعد ما بسطنا القول في المثالين السابقين. ومنها: أن هذا المثال ربما لا تجده على هذا النحو — الذي سنذكره — في كتب التفسير،

(١) انظر : الزواجر عن اقتراف الكبائر لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر المكي الهيتمي ج٢/١٤٥ — ١٥٤.

والتي عنيت بإشكالات آية التوبة — وسنذكرها — وأوردت أسباب نزولها ، ولم تتطرق البتة إلى هذا الترتيب من قريب أو من بعيد، عكس المثالين السابقين . ومنها: أن هذا الترتيب يعتبر فهمًا جديدًا لآية التوبة — كما سيأتي — ، كما يساعد على إزالة الإشكالات الواردة في الآية الكريمة، والتي استغرقت جهود المفسرين دون طائل يذكر في هذا..

يقول تعالى: {أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستوون عند الله والله لا يهدي القوم الظالمين . الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله وأولئك هم الفائزون . يبشرهم ربهم برحمة منه ورضوان وجنات لهم فيها نعيم مقيم. خالدين فيها أبدًا إن الله عنده أجر عظيم } [التوبة الآيات : ١٩ — ٢٢] .

[غرضنا من هذا النص الكريم]

ليس لنا تعلق بتفسير هذا النص، ولا بترجيح رأي مفسر على رأي مفسر آخر في إشكالات هذا النص، ولكن اهتمامنا فقط ينصب على تاريخ نزول قوله تعالى : { أجعلتم سقاية الحاج . . . الآية } ، ولكي نقترب من تاريخ نزول

٢ــ قال الفريابي: حدثنا إسرائيل أنبأنا سعيد عن مسروق عن أبي الضحى قال: أول ما نزل من براءة: {انفروا خفافًا وثقالاً}[١] ثم نزل أولها، ثم نزل آخرها. وأخرج ابن أشتة في كتاب المصاحف عن أبي مالك قال: كان أول براءة {انفروا خفافًا وثقالاً} سنوات ، ثم براءة أول السورة فألفت بها أربعون آية [٢].

٣ــ صحّ نزول قوله تعالى : { وإن خفتم عيلة . . إلى آخر الآية"[٣] نزلت بعد نزول أول الآية،وذلك بعض آية [٤].

٤ــ قوله تعالى: { إنما الصدقات للفقراء . . . الآية" [٥]فإنما نزلت سنة تسع، وقد فرضت الزكاة قبلها في أوائل الهجرة [٦].

٥ــ روى عبد الله بن أحمد في زوائد المسند وابن مردويه عن أبيّ : أنهم جمعوا القرآن في خلافة أبي بكر، وكان رجال يكتبون فلما انتهوا إلى هذه الآية من سورة براءة: { ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم بأنهم قوم لا يفقهون} [٧]ظنوا أن هذا آخر ما نزل من القرآن فقال لهم أبيّ بن كعب إن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أقرأني بعدها آيتين : {لقد جاءكم رسول من أنفسكم} إلى قوله : {وهو رب العرش العظيم} وقال: هذا آخر ما نزل من القرآن . . . [٨].

وذكره الحاكم أيضا في المستدرك عن أبي بن كعب [٩].

٦ــ أخرج البخاري في صحيحه ــ باب : " وأذان من الله ورسوله . . . إلى : وبشر الذين كفروا بعذاب أليم } بسنده عن أبي هريرة من طريق حميد بن عبد الرحمن ، أن أبا هريرة قال: " بعثني أبو بكر رضى الله عنه في تلك الحجة في المؤذنين بعثهم يوم النحر، يؤذنون بمنى أن لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان. قال حميد: ثم أردف النبي صلى الله عليه وسلم بعليّ بن أبي طالب، فأمره أن يؤذن ببراءة . قال أبو هريرة : فأذن معنا عليّ في أهل منى يوم النحر ببراءة، وأن لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان" [١٠].

---

[١] المصدر السابق ج١/٢٦.

[٢] الإتقان للسيوطي ج١/٢٦.

[٣] التوبة آية : ٢٨.

[٤] الإتقان للسيوطي ج١/٤٢ ، ٤٣.، أسباب النزول للسيوطي ص ١٣٨ ، ١٣٩.

[٥] التوبة آية : ٦٠.

[٦] الإتقان للسيوطي ج١/٣٧.

[٧] التوبة آية : ١٢٧.

[٨] الإتقان للسيوطي ج١/٢٧.

[٩] المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري ج٢/٣٣٨.

[١٠] فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر ج٨/١٦٨.

قال الحافظ ابن حجر في شرحه لهذا الحديث: وفي قوله: يؤذن ببراءة تجوز؛ لأنه أمر أن يؤذن ببضع وثلاثين آية منتهاها عند قوله تعالى : { ولو كره المشركون} فروى الطبري من طريق أبي معشر عن محمد بن كعب وغيره قال: " بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر أميرًا على الحج سنة تسع ، وبعث عليًا بثلاثين أو أربعين آية من براءة"[١]وروى الطبري من طريق أبي الضهباء قال: سألت عليًا عن يوم الحج الأكبر فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا بكر يقيم للناس الحج، وبعثني بعده بأربعين آية من براءة ، حتى أتى عرفة فخطب ثم التفت إليّ فقال: يا علي قم فأدّ رسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقمت فقرأت أربعين آية من أول براءة . . " [٢].

ووقع في حديث يعلي عند أحمد: " لما نزلت عشر آيات من براءة، بعث بها النبي صلى الله عليه وسلم مع أبي بكر ليقرأها على أهل مكة، ثم دعاني فقال: أدرك أبا بكر فحيثما لقيته، فخذ منه الكتاب، فرجع أبو بكر فقال: يا رسول الله نزل فيّ شئ ؟ فقال: لا ، إلا أنه لن يؤدي ــ أو لكن جبريل قال لا يؤدي ــ عنك إلا أنت أو رجل منك" قال ابن حجر: وأما قوله : عشر آيات ، فالمراد أولها: { إنما المشركون نجس }[٣].

ثالثا : ما يخص قوله تعالى:{ أجعلتم سقاية الحاج . . . الآية}:

١ــ أسباب نزول هذه الآية الكريمة :

لقد ورد في أسباب نزولها ستة أقوال، وقبل أن نذكرها نود أن نشير إلى أن

هذه الأقوال على كثرتها لا تخرج عن أمرين اثنين وهما: إما المفاضلة بين المؤمنين

---

[١] فتح الباري لابن حجر ج٨/١٧٠ وانظر: جامع البيان في تفسير القرآن للإمام أبي جعفر محمد ابن جرير الطبري ج١٠/٤٤.

[٢] فتح الباري لابن حجر ج٨/١٧٠، جامع البيان لابن جرير الطبري ج١٠/٤٩.

[٣] فتح الباري لابن حجر ج٨/١٧١.

والمشركين في الأعمال التي ذكرتها الآية، وإما أن هذه المفاضلة واقعة بين المؤمنين في درجات هذه الأعمال المذكورة، وهاك هذه الأقوال:

القول الأول: قال الوليد بن مسلم حدثني معاوية بن سلام عن جده أبي سلام الأسود عن النعمان بن بشير الأنصاري قال: " كنت عند منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفر من أصحابه فقال رجل منهم : ما أبالي أن لا أعمل لله عملاً بعد الإسلام إلا أن أسقي الحاج . وقال آخر: بل عمارة المسجد الحرام. وقال آخر : بل الجهاد في سبيل الله خير مما قلتم ، فزجرهم عمر بن الخطاب رضى الله عنه، وقال: لا ترفعوا أصواتكم عند منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يوم الجمعة، ولكن إذا صليت الجمعة دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتيته فيما اختلفتم فيه. قال : ففعل ، فأنزل الله عز وجل: {أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام — إلى قوله : {والله لا يهدي القوم الظالمين } . رواه مسلم في صحيحه وأبو داود وابن جرير — وهذا لفظه — وابن مردويه وابن أبي حاتم وابن حيان في صحيحه [1].

القول الثاني : أخرج ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: " قال العباس بن عبد المطلب حين أسر يوم بدر: لئن كنتم سبقتمونا بالإسلام والهجرة والجهاد ، لقد كنا نعمر المسجد الحرام، ونسقي الحاج، ونفك العاني، فأنزل الله تعالى : { أجعلتم سقاية الحاج . . . الآية " [2].

القول الثالث : أخرج ابن جرير عن محمد بن كعب القرظي، وقال الحسن والشعبي: " نزلت الآية في عليّ والعباس وطلحة بن شيبة، وذلك أنهم افتخروا، فقال طلحة: أنا صاحب البيت بيدي مفتاحه، وإليّ ثياب بيته، وقال العباس : أنا صاحب السقاية والقائم عليها، وقال عليّ : ما أدري ما تقولان، لقد صليت ستة أشهر قبل الناس، وأنا صاحب الجهاد فأنزل الله هذه الآية " [3].

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب : الإمارة ، باب : فضل الشهادة في سبيل الله ج١٤٩٩/٣، وأخرجه الطبري في تفسيره ج٦٧/١٠ ، ٦٨ ، وأخرجه أحمد في المسند ج٢٦٩/٤، وأخرجه البغوي في التفسير ج٢٧٥/٢ وعزاه ابن كثير في التفسير لابن أبي حاتم وابن مردويه ج٣٤٢/٢ .

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم الرازي تحقيق : أسعد محمد الطيب ج١٧٦٨/٦

(٣) تفسير ابن جرير الطبري ج٦٨/١٠ ، زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي ج٢٧٩/٣.

القول الرابع: وقال ابن سيرين ومرة الهمذاني: قال عليّ للعباس: ألا تهاجر، ألا تلحق بالنبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال: ألستُ في أفضل من الهجرة؟ ألست أسقي حاج بيت الله ، وأعمر المسجد الحرام،فنزلت هذه الآية[1].

القول الخامس: قال عبد الرزاق أخبرنا معمر عن عمرو عن الحسن قال: نزلت في عليّ وعباس وعثمان وشيبة، تكلموا في ذلك، فقال العباس : ما أراني إلا أني تارك سقايتنا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أقيموا على سقايتكم فإن لكم فيها خيرا " . ورواه محمد بن ثور عن معمر عن الحسن ، فذكر نحوه [2].

القول السادس : ذكر ابن جرير الطبري عن ابن عباس: أن المشركين قالوا: عمارة بيت الله ، وقيام على السقاية خير ممن آمن وجاهد، وكانوا يفتخرون بالحرم من أجل أنهم أهله، فنزلت هذه الآية، ورواه عطية العوفي عن ابن عباس[3].

---

(١) زاد المسير لابن الجوزي ج٢٧٩/٣ ، أسباب النزول للواحدي ص ١٣٩ ، ١٤٠ ، وأسباب النزول للسيوطي ص ١٣٨.

(٢) انظر المصادر السابقة .

(٣) تفسير ابن جرير الطبري ج٦٨/١٠.

وبالنظر إلى هذه الأقوال الستة التي أوردناها كأسباب لنزول هذه الآية الكريمة نجد أن حديث النعمان بن بشير الوارد في صحيح مسلم وغيره يكتسب حظوة التقدم نظرًا إلى صحة سنده ومتنه أكثر من غيره، وحتى إن بعض كتب أسباب النزول لم تذكر سواه[4]، وأن بعض المفسرين لم يعتمد غيره، ومن ذلك : قول رشيد رضا: والمعتمد من هذه الروايات حديث النعمان ؛ لصحة سنده، وموافقة متنه لما دلت عليه الآيات من كون موضوعها في المفاضلة أو المساواة بين خدمة البيت وحجاجه وبين الإيمان والجهاد بالمال والنفس والهجرة، وهي أشق العبادات [5]. وكذلك قول الطاهر بن عاشور: وأحسن ما روى في سبب نزول هذه الآية : ما رواه الطبري والواحدي ، عن النعمان بن بشير [6]. ؟ !

ولكن مساق حديث النعمان بن بشير يقتضي أنها إنما نزلت عند اختلاف المسلمين في الأفضل من هذه الأعمال

---

(٤) انظر: على سبيل المثال: فتح الرحمن في أسباب نزول القرآن للدكتور/ محمد سالم محيسن ص٨٨.

(٥) تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار تأليف: محمد رشيد رضا ج٢١٦/١٠.

(٦) التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ج١٤٣/١٠.

كما يقول القرطبي، وحينئذ لا يليق أن يقال لهم في آخر الآية:{ والله لا يهدي القوم الظالمين} فتعين الإشكال، يقول القرطبي: وإزالته بأن يقال : إن بعض الرواة تسامح في قوله: فأنزل الله الآية . وإنما قرأ النبي صلى الله عليه وسلم الآية على عمر، حين سأله، فظن الراوي أنها نزلت حينئذ .

واستدل بها النبي صلى الله عليه وسلم على أن الجهاد أفضل مما قال أولئك الذين سمعهم عمر، فاستفتى لهم، فتلا عليه ما قد كان أنزل عليه، لا أنها نزلت في هؤلاء [1]. فكأن حديث النعمان بن بشير ليس سببًا في نزول هذه الآية ؛ لأن هذه الآية كانت بالفعل قد أنزلت قبل ذلك كما صرح القرطبي . ولذلك قال ابن كثير قبل أن يعرض طرق حديث النعمان بن بشير : وقد ورد في تفسير هذه الآية حديث مرفوع، فلابد من ذكره هنا . . . ثم ساق طرق هذا الحديث . وكان ابن كثير قد أورد قبل ذلك أسباب نزول هذه الآية ، فلما وصل إلى هذا الحديث قال ما ذكرناه عنه [2].

ويؤكد على هذه الحقيقة أيضًا القاسمي، فيقول بعد أن يعرض قول ابن عباس : إن المشركين قالوا : عمارة بيت الله ، وقيام على السقاية ، خير ممن آمن . . . وحديث النعمان بن بشير — السابق ذكره — يقول عنه القاسمي : قال بعضهم: فظاهر هذه الرواية — يقصد حديث النعمان بن بشير — أن المفاضلة كانت بين بعض المسلمين المؤثرين للسقاية والعمارة على الهجرة والجهاد ونظائرهما ، ونزلت الآية في ذلك، مع أن الرواية السالفة عن ابن عباس — وقد ذكرناها — تنافيه . وكذا تخصيص ذكر الإيمان بجانب المشبه به ، وكذا وصفهم بالظلم لأجل تسويتهم المذكورة. وأقول : — والقول للقاسمي — : لا منافاة ، وظاهر النظم الكريم فيما قاله ابن عباس لا يرتاب فيه . وقول النعمان: "فأنزل الله" بمعنى أن مثل هذا التحاور نزل فيه فيصل متقدم، وهو هذه الآية ، لا بمعنى أنه كان سببًا لنزولها. ثم يقول: وهذا الاستعمال — أي فأنزل الله — شائع بين السلف، ومن لم يتفطن له تتناقض عنده الروايات ، ويحار في المخرج ، فافهم ذلك وتفطن له ؟ ! [3].

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج٨/٥٩

(٢) تفسير ابن كثير ج٢/٣٤٢

(٣) تفسير القاسمي ج٨/١٤٩.

وأقول : إذا تقرر هذا ، وتبين أن حديث النعمان بن بشير ليس سببًا في نزول هذه الآية فما سبب نزولها إذن من بين الأسباب التي ذكرناها؟ وعلى أي أساس يحق لنا أن نختار من بينها سببًا واحدًا ، ولو على سبيل الترجيح، إن كان ذلك لازمًا ؟ ومن الممكن أن نجيب عن ذلك هنا؛ لأن هذا يتعلق بغرضنا وموضوعنا الذي نتوخاه . ولكن هل هذه الأسباب التي ذكرناها، هي جميعًا أسباب بالفعل لنزول هذه الآية ؟ أم أنها أو بعضها وجوه في بيان معنى الآية ؟ ولكن هذا لا يتحقق لنا الإجابة عليه بالطريقة التي يرضى عنها التحقيق العلمي بمعناه الدقيق؛ وذلك لأننا لم نكلف بهذا الجانب من طبيعة ونوعية هذا البحث هنا، وكذلك يعتبر إطالة في غير طائل يعود على الناحية التاريخية التي تمس موضوع ترتيب نزول الآيات القرآنية، التي هي موضع شغلنا.

ونبدأ ذلك بذكر بعض الملاحظات العامة والخاصة، سواء فيما يتعلق بأسباب نزول الآية على وجه العموم ، أو بسبب واحد منها — نرى رجحانه — على وجه الخصوص :

أولا : نلاحظ أن العباس بن عبد المطلب ذكر في أكثر الروايات الواردة في أسباب نزول هذه الآية ، وكطرف في هذه الواقعات .

ثانيا : ويلاحظ أيضا أن جميع الروايات الواردة في أسباب النزول خالية من تحديد زمان نزول هذه الآية ، عدا رواية ابن عباس من طريق علي بن أبي طلحة، فهي الرواية الوحيدة التي عينت هذا التوقيت، كما جاء فيها : " حين أسر يوم بدر" أي العباس بن عبد المطلب [1].

(١) العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يكنى أبا الفضل . مولده : ولد قبل رسول الله بسنتين . وقال ابن سعد وغيره : بثلاث سنين. وأما ما ذكره الزركلي في هذا، وهو أنه ولد سنة "٥١ ق.هـ" ففير دقيق. وقال ابن عبد البر: أسلم العباس قبل فتح خيبر، وكان يكتم إسلامه بإذن الرسول كما قال الخزرجي. قال ابن حجر: ما وقع في رواية الواقدي أنه قد أسلم قبل بدر ليس بصحيح؛ لأنه شهد بدرًا مع المشركين، وأسر فيمن أسر، ثم فودي، وأظهر إسلامه يوم الفتح ، وعداده في المكيين . وفاته : توفي سنة اثنتين وثلاثين وقيل: سنة ثلاث أو أربع. وقال ابن سعد : عن ثمان وثمانين سنة . أهـ انظر : الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبد البر ج٢/٣٥٨ وما بعدها ، الطبقات الكبرى لابن سعد ج١/٤ وما بعدها، خلاصة تهذيب الكمال في أسماء الرجال لصفي الدين الخزرجي ص١٨٩ ، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ٢/٢٧١، تهذيب التهذيب لابن حجر ج٥/١٢٢ ، ١٢٣ ، الأعلام لخير الدين الزركلي ج٣/٢٦٢.

ثالثا : رواية عطية العوفي عن ابن عباس والتي ذكرها ابن جرير ، فيها إبهام وعموم ، مثل : "إن المشركين قالوا : عمارة بيت الله . . . " . وأما رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ففيها التصريح والتشخيص مثل:" قال العباس بن عبد المطلب حين أسر يوم بدر. .." .

رابعا : نرى أن رواية ابن عباس من طريق علي بن أبي طلحة ترجح سائر الروايات لعدة اعتبارات ، من بينها :

١ــ أن علماء الأصول قرروا ترجيح خبر صاحب القصة أو المباشر لها؛ لأنه أعرف بالقضية وأعلم بها من غيره، بل وأكثر اهتمامًا بأمره [١]. فما رواه ابن عباس عن أبيه يرجح ما رواه عنه غيره؛ نظرًا لقربه منه ، واهتمامه به ، وعلمه بشأنه أكثر من غيره .

٢ــ كما أن علي بن أبي طلحة كما قال عنه ابن حجر: صدوق[٢]، وذكره ابن حبان في الثقات [٣] ، وقال النسائي: ليس به بأس[٤]. ولكن علي بن أبي طلحة لم يلق ابن عباس [٥]. أفلا يعتبر إرساله هذا جرحًا في روايته ؟ قال السيوطي : قال قوم: لم يسمع ابن أبي طلحة من ابن عباس التفسير ، وإنما أخذه عن مجاهد أو سعيد بن جبير ــ وأقول : كلاهما ثقة ــ ، قال ابن حجر: بعد أن عرفت الواسطة، وهو ثقة، فلا ضير في ذلك" [٦].

وأقول : وقال ابن حجر أيضًا : ومن طريق معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وعلي صدوق، لم يلق ابن عباس، ولكنه إنما حمل عن ثقات أصحابه فلذلك كان البخاري وابن أبي حاتم وغيرهما يعتمدون على هذه النسخة" [٧].

---

(١) انظر : الإحكام للآمدي ج٣٢٧/٤، والمستصفى للغزالي ج٣٩٦/٢ ، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٤٢٣ ، وإرشاد الفحول للشوكاني ص ٢٧٧ وغير ذلك . وانظر: منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي للدكتور عبد المجيد محمد إسماعيل السوسوة ص ٣٧١.

(٢) العجاب في بيان الأسباب لابن حجر ج٢٠٧/١.

(٣) كتاب الثقات لابن حبان البستي ج٢١١/٧

(٤) خلاصة تهذيب الكمال للخزرجي ص ٢٧٥.

(٥) وقال الخليلي : وأجمع الحفاظ على أن ابن أبي طلحة لم يسمعه من ابن عباس. أهـ يقصد : تفسير معاوية بن صالح قاضي الأندلس عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وقد رواه الكبار عن أبي صالح كاتب الليث عن معاوية . انظر : الإرشاد في معرفة علماء الحديث تأليف: الخليل بن عبد الله بن الخليل الخليلي القزويني ص ٩٦ .

(٦) الإتقان للسيوطي ج١٨٨/٢ ، نقلاً عن ابن حجر.

(٧) العجاب في بيان الأسباب لابن حجر ج٢٠٦/١ ، ٢٠٧ وغيره.

وقد استقر الأمر على أن هذا الطريق من أحسن الطرق وأجودها عن ابن عباس [١]. وأقول: إذا تقرر ترجيح هذه الرواية، وهي رواية ابن أبي طلحة عن ابن عباس والتي تصرح بأن العباس بن عبد المطلب قال ما قال: حين أسر في غزوة بدر، أفادنا هذا زمانية نزول هذه الآية، وأنها أنزلت في هذا الوقت ، والعباس بن عبد المطلب ما يزال قيد الأسر في المدينة لم يبرحها بعد .

[كيفية استخلاص الحكم الشرعي الصحيح من خلال الترتيب النزولي للآيات]

تقرر نزول آية التوبة ــ كما سبق ــ عقب غزوة بدر مباشرة في العام الثاني الهجري ، وقد دلت هذه الآية الكريمة على أن التطوع بالجهاد أفضل من التطوع بعمارة المسجد الحرام وسقاية الحاج، وقد عضد معنى هذه الآية حديث أبي هريرة الوارد في الصحيحين : "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أي العمل أفضل ؟ فقال: إيمان بالله ورسوله، قيل : ثم ماذا ؟ قال: الجهاد في سبيل الله ، قيل: ثم ماذا ؟ قال: حج مبرور " [٢].

وهذه الأعمال الثلاثة التي جاء ذكرها في هذا الحديث ترجع في الحقيقة إلى عملين : أحدهما، الإيمان بالله ورسوله، وهو التصديق الجازم بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، كما فسر النبي صلى الله عليه وسلم الإيمان بذلك في سؤال جبريل ، وفي غيره من الأحاديث . وثانيهما : الجهاد في سبيل الله . وقد جمع الله بين هذين الأصلين في مواضع من كتابه، كقوله تعالى : { يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم . تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم } الآية [٣]. وفي قوله : {إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون } [٤].

والجهاد نوعان: أفضلهما، جهاد المؤمن بعدوه الكافر وقتاله في سبيل الله ، وهو وظيفة الرسل وأتباعهم، وبه تصير كلمة الله هي العليا، كما قال تعالى:

---

(١) الإتقان للسيوطي ج١٨٨/٢.

(٢) انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ج١٠٧/١، صحيح مسلم بشرح النووي ج٧٤/٢ . وانظر : اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان وضعه : محمد فؤاد عبد الباقي ج٢٧/١.

(٣) الصف الآيتان : ١٠ ، ١١.

(٤) الحجرات آية : ١٥

{وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله} [١].

والنوع الثاني: جهاد النفس في طاعة الله ، وأعظم مجاهدة النفس على طاعة الله ، عمارة بيوته بالذكر والطاعة قال الله تعالى: {إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله }[٢]. وقال تعالى: { في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال. رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله } الآية [٣].

والنوع الأول أفضل من الثاني؛ قال تعالى: {أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر} الآية [٤]، وعلى مثل هذا يحمل حديث أبي هريرة رضى الله عنه، فإن الجهاد أفضل من الحج المتطوع به، وهو من متعلقات عمارة المسجد الحرام. ولكن يبدو أن هذا الحكم الشرعي كان في السابق؛ فإن فرض الحج تأخر عند كثير من العلماء إلى السنة التاسعة من الهجرة[٥].

ولكن قبل أن نوفي هذا "المفصل" حقه من البحث والنظر، يجدر بنا أن نحرر معنى آية التوبة : { أجعلتم سقاية الحاج . . . } ومعنى حديث أبي هريرة الوارد في الصحيحين وغيرهما ليتواءم المعنيان ويتسقا في إطار واحد، يصلح بعدها أو عندها أن يشملهما حكم شرعي واحد؛ لأنهما بالفعل يتواردان على هذا الحكم، وإن بدا غير ذلك في ظاهر الأمر عند تلاوة الآية ، أو قراءة الحديث ؛ تلاوة أو قراءة لا تتجاوز الألفاظ إلى مدلولاتها الظاهرة أو الخفية، وما تستلزمه هذه الألفاظ . وبيان ذلك : أن حديث أبي هريرة رضى الله عنه دل على أن أفضل الأعمال بعد الجهاد في سبيل الله جنس

---

[١] الأنفال آية : ٣٩

[٢] التوبة آية : ١٨

[٣] النور الآيتان : ٣٦ ، ٣٧.

[٤] التوبة آية : ١٩

[٥] لطائف المعارف للحافظ ابن رجب ص ٢٣٩ ـ ٢٤١ وحول بحث مسألة تحديد توقيت السنة التي فرض فيها الحج؟ وهل كان ذلك في السنة السادسة أو التاسعة للهجرة أو غيرها ، سنراه محققا منضبطا ـ إن شاء الله ـ بساير آيات القرآن الكريم في يسر وانسجام، وتدل عليه أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولا يخالف القواعد التي نص عليها العلماء من أهل الأصول والفقه والتفسير ، وذلك في كتابنا : " الحج والعمرة قبل الإسلام في ضوء القرآن والسنة" وسواء كان فرض الحج في السنة السادسة أو التاسعة فإن ذلك لا يترتب عليه حكم مخالف لما توخيناه كما سنرى .

عمارة المساجد بذكر الله وطاعته ، فيدخل في ذلك الصلاة والذكر، والتلاوة والاعتكاف وتعليم العلم النافع واستماعه، وأفضل من ذلك عمارة أفضل المساجد وأشرفها، وهو المسجد الحرام بالزيارة والطواف؛ فلهذا خصه بالذكر وجعل قصده للحج أفضل الأعمال بعد الجهاد.وقد خرجه ابن المنذر،ولفظه:"ثم حج مبرور أو عمرة"[١].

ويقول الحافظ ابن رجب: ولعل النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا الكلام ـ يقصد حديث أبي هريرة السابق ـ قبل أن يفرض الحج بالكلية، فكان حينئذ تطوعًا ، وقد قيل: إن الجهاد كان في أول الإسلام فرض عين فلا إشكال في هذا على تقديمه على الحج قبل افتراضه، فأما بعد أن صار الجهاد فرض كفاية، والحج فرض عين، فإن الحج المفترض حينئذ يكون أفضل من الجهاد، قال عبد الله بن عمرو بن العاص : حجة قبل الغزو أفضل من عشر غزوات ، وغزوة بعد حجة أفضل من عشر حجات" [٢].

سبق أن ذكرنا قول ابن رجب في ترجيح فرض العين على فرض الكفاية ـ وهو رأي الأكثرين من أهل العلم ـ وأورد الطحاوي حديث عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما ، قال: أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل، فقال: إني أريد الجهاد . فقال: "أحي أبواك" ؟ قال : نعم . قال: ففيهما فجاهد" [٣]. قال الطحاوي : فقال قوم: وكيف يكون رجل في سعة من ترك الجهاد قبال على أبويه، وقال الله تعالى: {إلا يعذبكم عذابًا أليمًا} [٤]ولا يكون هذا الوعيد إلا في مفروض، وقد وجدنا الحجة المفروضة ، لا يقطع عنها لزوم الأبوين ، من وجد السبيل إليها؟ فكان جوابنا له في ذلك : أن الذي تلاه علينا من الوعيد في الجهاد هو على مفروض كما ذكر، غير أنه فرض عام يقوم به الخاص، عن من سواه من أهله، كغسل موتانا، وكصلاتنا عليهم، وكمواراتنا

---

[١] لطائف المعارف لابن رجب ص ٢٤٣

[٢] المصدر السابق ص ٢٤٢

[٣] انظر : شرح مشكل الآثار تأليف : أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي تحقيق وضبط وتخريج للأحاديث مع التعليق لشعيب الأرنؤوط ج ٣٦٣/٥.

[٤] التوبة آية : ٣٩.

إياهم في قبورهم، كل ذلك فرض علينا، ومن قام به منّا ، سقط به الفرض عن بقيتنا، ولو تركناه جميعًا ، لكنا من أهل الوعيد الذي تُلِيَ علينا. وكان فرض الحج من الفرض العام الذي لا يقوم به بعض الناس عن بعض، فكان الذي كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، للذي جاءه يسأله عن الجهاد، الذي يقوم به غيره عنه؛ لأنه إذا فعل ذلك، سقط الفرضان جميعًا عنه؛ لأن أحدهما سقط بفعله إياه عنه، وسقط الآخر عنه بفعل غيره إياه من المسلمين عنه، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يسقط به عنه فرضان ، وترك ما إذا فعله، سقط عنه فرض واحد، وكذلك أمر غيره صلى الله عليه وسلم مما يدخل في هذا المعنى[1].

وسيأتي ما يؤكد هذا، ومن أقوال العلماء. ولكن للإمام الجويني رأي آخر خالف به العلماء، وهو القول بأفضلية فرض الكفاية على فرض العين ، يقول الإمام الجويني في هذا : الذي أراه أن القيام بما هو من فروض الكفايات أحرى بإحراز الدرجات، وأعلى في فنون القربات من فرائض الأعيان ؛ فإن ما تعيّن على المتعبد المكلف، لو تركه ولم يقابل أمر الشارع فيه بالارتسام ، اختص المأثم به ، ولو أقامه فهو المثاب. ولو فرض تعطيل فرض من فروض الكفايات، لعمّ المأثم على الكافة على اختلاف الرتب والدرجات، فالقائم به كاف نفسه وكافة المخاطبين الحرج والعقاب، وآمل أفضل الثواب، ولا يهون قدر من يحل محل المسلمين أجمعين في القيام لهم من مهمات الدين ، ثم ما يقضي عليه بأنه من فروض الكفايات، قد يتعين على بعض الناس في بعض الأوقات "[2].

وأقول : وقد توسع الإمام الغزالي في ذكر فروض الكفاية ، وقسمها إلى شرعية وغير شرعية، وقال: أما فرض الكفاية ، فهو: كل علم لا يستغني عنه في قوام أمور الدنيا، وذكر منها الطب والحساب، بل إن أصول الصناعات كالفلاحة والحياكة والسياسة وغيرها من فروض الكفايات، التي لو خلا البلد عمن يقوم بها حرج أهل البلد ، وإذا قام بها واحد كفى ، وسقط الفرض عن الآخرين[3]. وما ذكره الغزالي هو المشهور عند العلماء. وقد وافقه أبو عبد

---

[1] شرح مشكل الآثار للطحاوي ج٥/٣٦٦.

[2] انظر : الغياثي غياث الأمم في التياث الظلم تأليف : إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني ص ١٦٠ ، ١٦١.

[3] انظر : إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي ج١/١٧ وما بعدها .

الله الخوارزمي في بعض ما ذكره ، وقال في " مبيد الهموم" : فرض الكفاية ما يجب على كل الخليقة، إلا أنه إذا قام به البعض سقط عن الآخرين؛ لدفع الحرج، كالجهاد والأمر بالمعروف وتجهيز الموتى والفتوى والقضاء والإمامة . . إلى غير ذلك[1]. إلا أن ابن القيم يرى أن هذا التوسع في فروض الكفايات — بالإشارة إلى ما ذكره الغزالي وغيره — من باب الهوس والخبط، ويقول: إن فرض الكفاية كفرض العين في تعلقه بعموم المكلفين، وإنما يخالفه في سقوطه بفعل البعض، فلا فرض إلا ما فرضه الله تعالى ورسوله، فيا سبحان الله هل فرض الله على كل مسلم أن يكون طبيبًا حجامًا مهندسًا . . . . فليس وجوبها عامًا على كل أحد ولا في كل وقت، وإنما يجب وجوب الوسائل في بعض الأزمان وعلى بعض الأشخاص بخلاف الفرض الذي يعم وجوبه كل أحد، وهو علم الإيمان وشرائع الإسلام ، فهذا هو الواجب، وأما ما عداه، فإن توقفت معرفته عليه، فهو من باب ما لا يتم الواجب إلا به ، ويكون الواجب منه القدر الموصل إليه "[2]. وأقول : وإن كنت أرجح الرأي الأول لحاجة الأمة إليه ، وقضاء مصالح المسلمين به[3]، إلا أنه يتبقى أن فرض العين مقدم على فرض الكفاية، وإن كان الأخير يتعدى نفعه إلى الغير، ولكن تبقى إشكالية حديث أبي هريرة السابق المتمثلة في الترتيب الوارد فيه، والقاضي بتقديم الجهاد، وهو فرض كفاية على الحج، وهو فرض عين، وقد استخدم في هذا الترتيب حرف العطف "ثم" الدال على الترتيب مع التراخي، وهذا هو الأنسب بهذا المقام، المسوق لترتيب أفضل الأعمال ، وبيان درجاتها؟ ونقول: من الممكن أن نفض هذا الإشكال بالبيان التالي : —

أولا : لم ينفرد حديث أبي هريرة ببيان أفضل الأعمال ، بل هناك أحاديث أخرى في هذا الباب ، تكفل الإمام النووي بجمعها وإيرادها في هذا الموضع،

---

[1] انظر : إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين للعلامة : السيد محمد بن محمد الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى ج١/١٤٤ ، ١٤٥.

[2] إتحاف السادة المتقين للزبيدي ج١/١٤٥

[3] وأقول : حينما تنبهت الأمة الإسلامية إلى أهمية فروض الكفاية ، وقامت بها على الوجه اللائق والمرضى ، وتوسعت فيها وذلك على النحو الذي وجدناه في الحضارة الإسلامية الزاهية إبّان مجدها وازدهارها ، الذي بهر العالم ، وأخذ بيده قرابة الألف عام، بل إن هذه الحضارة قد انتشلت الغرب والعالم من دياجير الجهل والظلام والتخلف طوال هذه المدة حتى وضعت قدميها على أعتاب الحضارة الحديثة ، لما فعل المسلمون ذلك سادوا ورادوا كما رأينا ، ولما أهملوا هذا الجانب صار أمر الأمة الإسلامية إلى ما نعانيه الآن !! .

ونكتفي هنا بالإشارة إليها . فإذا كان حديث أبي هريرة جعل أفضل الأعمال : الإيمان بالله ثم الجهاد ثم الحج . فإن حديث أبي ذر ، ذكر : الإيمان والجهاد، وفي حديث ابن مسعود: الصلاة ثم بر الوالدين ثم الجهاد، وفي حديث عبد الله بن عمرو: "أي الإسلام خير؟ قال : تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف"، وفي حديث أبي موسى وعبد الله بن عمرو: " أي المسلمين خير؟ قال : من سلم المسلمون من لسانه ويده"، وصح في حديث عثمان : " خيركم من تعلم القرآن وعلمه" ، وأمثال هذا في الصحيح كثيرة [١].

ثانيا: يمكن الجمع بين هذه الأحاديث المختلفة أو المشكلة على هذه الوجوه:

الأول : ذكر الإمام أبو عبد الله الحليمي عن شيخه أبي بكر القفال الشاشي الكبير أنه يجمع بينها بوجهين : أحدهما : أن ذلك اختلاف جواب جرى على حسب اختلاف الأحوال والأشخاص، واستشهد في ذلك بأخبار منها : عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :" حجة لمن لم يحج أفضل من أربعين غزوة ، وغزوة لمن حج أفضل من أربعين حجة " [٢]. وأقول : قال القاضي عياض: وإنما اختلفت الأجوبة في هذه الأحاديث؛ لاختلاف الأحوال،وأعلم كل قوم بما تهم الحاجة إليه، وترك ما لم تدع حاجتهم إليه، أو مما كان علمه السائل ، قبل فأعلم بما تدعو الحاجة إليه، أو بما لم يكمله بعد من دعائم الإسلام ، ولا بلغه علمه [٣] " . وقال ابن بطال : ألا تراه قد أسقط ذكر الصلاة والزكاة والصيام من جوابه للسائل: أي العمل أفضل ؟ وهي آكد من الجهاد والحج، وإنما ترك ذلك لعلمه أنهم كانوا يعرفون ذلك ويعملون به، فأعلمهم ما لم يكن في علمهم حتى تمت دعائم الإسلام [٤] ". وقال العيني : قد يكون للمتأهل للجهاد، الجهاد في حقه أولى من الصلاة وغيرها ، وقد يكون له أبوان لو تركهما لضاعا؛ فيكون برهما أفضل؛ لقوله عليه السلام :

---

[١] صحيح مسلم بشرح النووي ج٢/٧٧.

[٢] المصدر السابق ج٢/٧٧.

[٣] انظر : شرح صحيح مسلم للقاضي عياض المسمى : إكمال المعلم بفوائد مسلم للإمام أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض بن موسى بن عياض اليحصبي تحقيق الدكتور/ يحيى إسماعيل ج١/٣٤٧

[٤] انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك ج١/٧٩، ٨٠.

" ففيهما فجاهد" [١]، وقد يكون الجهاد أفضل من سائر الأعمال عند استيلاء الكفار على بلاد المسلمين" [٢].

الثاني: قال الحليمي : الوجه الثاني : أنه يكون المراد من أفضل الأعمال كذا أو من خيرها أو من خيركم من فعل كذا، فحذفت "من" وهي مراده . وعلى هذا الوجه يكون الإيمان أفضلها مطلقا، والباقيات متساوية في كونها من أفضل الأعمال، ثم يعرف فضل بعضها على بعض بدلائل تدل عليها، وتختلف باختلاف الأحوال والأشخاص"[٣] .وأقول : كيف جعل الإيمان أفضل الأعمال وقد فرق بين الإيمان والأعمال في الكتاب وفي أحاديث أخر، والإيمان غير العمل في عرف الكلام؟ قال القاضي عياض: أطلق اسم الإيمان مجردا على التوحيد وعمل القلب، والإسلام على النطق وعمل الجوارح، وأطلق الشرع في غير موضع الإيمان على العمل. وقد تقدم أن حقيقة الإيمان مجرد التصديق المطابق للقول والعقد، وتمامه بتصديق العمل بالجوارح، فلهذا أجمعوا أنه لا يكون مؤمن تام الإيمان إلا باعتقاد وقول وعمل... وإذا كان هكذا من الارتباط والاشتراط صلح إطلاق اسم الإيمان على جميعها ، وعلى بعضها من عقد أو قول أو عمل" [٤]. وقال ابن بطال : التصديق هو أول منازل الإيمان، ويوجب للمصدق الدخول فيه، لأن الله فرض على عباده فرائض، وشرع شرائع، لا يقبل تصديق من جحدها، ولم يرض من عباده المؤمنين بالتصديق والإقرار دون العمل، هذا مذهب جماعة أهل السنة أن الإيمان قول وعمل ، قال أبو عبيد: وهو قول مالك والثوري والأوزاعي، ومن بعدهم من أرباب العلم والسنة، الذين كانوا مصابيح الهدي وأئمة الدين من أهل الحجاز والعراق والشام وغيرهم"[٥]. وقال الحافظ ابن رجب: وأما حديث أبي هريرة : فهو يدل على أن الإيمان بالله ورسوله عمل؛ لأنه جعله أفضل الأعمال... ولهذا عطف على هذا الإيمان " الجهاد" ثم "الحج" وهما مما يدخل في اسم الإيمان المطلق، لكن الإيمان بالله أخص من الإيمان المطلق. فالظاهر أنه إنما يراد بهما الشهادتان مع التصديق بهما، فإذا سمى

---

[١] سبق تخريج هذا الحديث.

[٢] انظر: عمدة القارئ شرح صحيح البخاري للإمام بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني ج١/١٨٩.

[٣] صحيح مسلم بشرح النووي ج٢/٧٧ ، ٧٨.

[٤] شرح صحيح مسلم للقاضي عياض ج ١/٣٤٦ ، ٣٤٧.

[٥] شرح صحيح البخاري لابن بطال ج١/٧٨ ، ٧٩.

الشهادتين عملا، دل على أن قول اللسان عمل " [١].

الثالث : جاء في بعض هذه الروايات أفضلها كذا ثم كذا ، بحرف العطف "ثم" وهي موضوعة للترتيب؟ والجواب عن ذلك أن "ثم" هنا للترتيب في الذكر. كما قال تعالى:" وما أدراك ما العقبة فك رقبة أو إطعام في يوم ذي مسغبة. يتيما ذا مقربة. أو مسكينا ذا متربة. ثم كان من الذين آمنوا " [٢].

الرابع: كيف قدم الجهاد – في حديث أبي هريرة– على الحج ، مع أن الحج من أركان الإسلام ، والجهاد فرض كفاية على القول بأن ثم للترتيب مع التراخي؟

وأجاب الحافظ ابن حجر عن ذلك بإجابتين : الأولى: أن نفع الحج قاصر غالبًا ، ونفع الجهاد متعد غالبًا " [٣].

وأقول : هذا لا يتصور إلا إذا تساويا في الفرضية. ويقول في الثانية : " أو كان ذلك حيث كان الجهاد فرض عين، ووقوعه فرض عين إذ ذاك متكرر، فكان أهم منه فقدم" [٤]وأقول : وحينما كان الجهاد فرض عين كان الحج لم يفرض بعد، وكان وقوعه إذ ذاك نفلاً ، فلا يقع بينهم التساوي، وإذا تعارض الجهاد في حالة تعيينه وصيرورته فرض عين مع الحج، الذي هو من أركان الإسلام، قدم الجهاد؛ لتعدي نفعه إلى الغير، وتكرر فرضيته ، بخلاف الحج ففرضه يتحقق بوقوعه مرة واحدة؛ ولذلك جاء في حديث أبي هريرة، ذكر الجهاد معرفًا ، والإيمان والحج منكرًا ؛ لأن الإيمان والحج لا يتكرر وجوبهما بخلاف الجهاد فإنه قد يتكرر[٥]. ويقول العيني: إن الجهاد قد يتعين كسائر فروض الكفاية، وإذا لم يتعين لم يقع إلا فرض كفاية، وأما الحج فالواجب منه حجة واحدة، وما زاد نفل. فإن قابلت واجب الحج بمتعين الجهاد كان الجهاد أفضل لهذا الحديث، ولأنه شارك الحج في الفرضية، وزاد بكونه نفعًا متعديًا إلى سائر الأمة، وبكونه ذبًا عن بيضة الإسلام " [٦]. والعيني هنا

---

[١] انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ زين الدين أبي الفرج ابن رجب الحنبلي بتحقيق : محمود بن شعبان بن عبد المقصود وآخرين ج١/ ٣٧.

[٢] البلد الآيات : ١٢ ــ ١٧ وانظر : عمدة القارئ للعيني ج١/١٨٨ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ج٢/٧٨ .

[٣] فتح الباري لابن حجر ج١/١٠٧

[٤] المصدر السابق نفسه .

[٥] لطائف المعارف لابن رجب ص ٢٤٢ وانظر: صحيح مسلم بشرح النووي ج٢/٧٨، عمدة القارئ للعيني ج١/١٨٨، وفتح الباري لابن حجر ج١/١٠٧

[٦] عمدة القارئ للعيني ج١/١٨٩.

يقرر أن حديث أبي هريرة وارد في الجهاد المتعين؛ ولذلك فضله وقدمه على الحج، ومراده أن " ثم" جاءت ليس للترتيب في الذكر ، وإنما لبيان الأفضلية حسبما يفهم من الترتيب والتراخي المأخوذ من العطف بثم. وأما الجهاد الذي هو فرض الكفاية فيتقدم عليه ويفضله الحج الذي هو فرض العين ؛ ولذلك يقول الإمام النووي نقلاً عن صاحب التحرير: والصحيح أنه محمول على الجهاد في وقت الزحف الملجئ والنفير العام، فإنه حينئذ يجب الجهاد على الجميع وإذا كان هكذا فالجهاد أولى بالتحريض والتقديم من الحج، لما في الجهاد من المصلحة العامة للمسلمين، مع أنه متعين متضيق في هذا الحال بخلاف الحج" [١]. وفي هذا الإطار يسوق الحافظ ابن رجب رأيًا آخر، يوائم به بين حديث أبي هريرة، وآية التوبة: { أجعلتم سقاية الحاج . . . } على وجه العموم، بين ذلك وبين عروض وصف زائد على الحج ككونه مفروضًا ومتعينًا ، يقول ابن رجب: " وقد يكون المراد بحديث أبي هريرة رضى الله عنه، أن جنس الجهاد أشرف من جنس الحج، فإن عرض وصف للحج يمتاز به على الجهاد وهو كونه فرض عين، صار ذلك الحج المخصوص أفضل من الجهاد وإلا فالجهاد أفضل"[٢].

ونخلص من هذا كله إلى الحكم الشرعي الآتي: أن الجهاد إذا تعين كان أفضل من الحج ولو كان فرضًا؛ لأنهما تساويا في الفرضية، وزاد الجهاد بأن نفعه يتعدى إلى الغير، وأن وقته متضيق بخلاف الحج وخاصة على رأى من يقول: بأن الحج مفروض على التراخي، لا على الفور. وأما إذا كان الحج مفروضًا وقورن بالجهاد الذي هو فرض كفاية، قدم الحج على فرض الكفاية ؛ لأن فرض الكفاية يسقط بقيام البعض به، كما أن الجهاد أفضل من نفل الحج ولو كان فرض كفاية. وأن الجهاد في أول الإسلام كان فرض عين[٣]، وأن الحج لم يفرض إلا بعد ذلك في السنة التاسعة أو السادسة من الهجرة على خلاف بين العلماء، وأن وقوعه قبل فرضيته كان على سبيل النفل، فلا يقارن حينئذ بالجهاد المتعين، الذي أشارت إليه آية

---

[١] صحيح مسلم بشرح النووي ج٢/٧٨.

[٢] لطائف المعارف لابن رجب ص ٢٤٢ ، ٢٤٣ وانظر : المعتصر من المختصر من مشكل الآثار لأبي المحاسن يوسف بن موسى الحنفي ج١/٢٠٥ ، ٢٠٦.

[٣] لطائف المعارف لابن رجب صـ٢٤٢، فتح الباري لأبن حجر ج١/١٠٧.

التوبة : ﴿ أجعلتم سقاية الحاج....﴾ ، كما لا تقارن بالجهاد المذكور من باب أولى ما نصت عليه هذه الآية الكريمة، وهو من لوازم الحج. قال القاضي عياض: قدم في حديث أبي هريرة فضل الجهاد على الحج؛ لأنه كان في أول الإسلام، ومحاربة أعدائه، والجد في إظهاره "[1].

المثال الرابع: " قيام الليل بين الفرضية والتطوع " .

والحكم الشرعي هنا: أن قيام الليل صار تطوعًا بعد أن كان فريضة في أول الإسلام، وهذا الحكم مستفاد مما دلت عليه سورة المزمل في أولها وآخرها، في قوله تعالى: ﴿ يا أيها المزمل . قم الليل إلا قليلاً . نصفه أو انقص منه قليلاً. أو زد عليه ورتل القرآن ترتيلاً. ﴾[2] وقد دل هذا النص بظاهره على فرض قيام الليل في حق النبي صلى الله عليه وسلم صراحة، وفي حق الأمة بطريق الالتزام. ويقول تعالى في آخر هذه السورة : ﴿ إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه وطائفة من الذين معك والله يقدر الليل والنهار .علم أن لن تحصوه فتاب عليكم فاقرءوا ما تيسر من القرآن . علم أن سيكون منكم مرضى ﴾ الآية[3]. وهذه الآية دلت بظاهرها على تخفيف الحكم المتقدم في أول السورة، فصار قيام الليل تطوعًا بعد فرضيته . وتقدر الفترة بين نزول أول سورة المزمل وآخرها بمقدار حول كامل، أي إثنى عشر شهرًا حسبما ورد عن عائشة رضى الله عنها، أو ثمانية أشهر كما جاء في رواية أخرى عنها، وقيل : غير ذلك كما سيأتي.

ولكن قبل أن ندلل على صحة هذا الرأى أو رجحانه، نود أن نشير إلى أن هناك آراء أخرى لا يسعنا إغفالها أو التغاضي عنها في هذه المسألة، ولكننا لا يمكننا في الوقت نفسه في هذه العجالة أن نقرر كل الآراء الواردة في هذا الموضوع، وأن نذكر دليل كل رأى، فضلاً عن تقييمها، وبيان مأخذها ومآخذها؛ فإن هذا مطلب يفوت حاجة هذا الموضع، ومن ثم نكتفي بالإشارة إليها، والتنبيه عليها هنا قدر المستطاع:

---

(١) شرح صحيح مسلم للقاضي عياض ج٣٤٧/١.

(٢) المزمل الآيات :١- ٤.

(٣) المزمل آية :٢٠.

" **مجمل الآراء في قيام الليل** " :

اختلف العلماء في الأمر الوارد في قوله تعالى: ﴿ قم الليل ﴾[1] هل هو واجب أو مندوب؟ فعلى القول بالندب، فهو ثابت غير منسوخ. وأما على القول بالوجوب ، ففيه ثلاثة أقوال : أحدها: أنه فرض على النبي صلى الله عليه وسلم وحده، ولم يزل فرضًا عليه حتى توفى. الثاني: أنه فرض عليه وعلى أمته، فقاموا حتى انتفخت أقدامهم ، ثم نسخ بقوله في آخر السورة : ﴿ إن ربك يعلم أنك تقوم ... الآية ﴾[2] وصار تطوعًا، وهذا قول عائشة وابن عباس وغيرهما، وهو الراجح، وسيأتي بيان ذلك. الثالث: أنه فرض عليه صلى الله عليه وسلم وعلى أمته، وهو ثابت غير منسوخ، ولكن ليس الليل كله إلا ما تيسر منه ، وهو مذهب الحسن وابن سيرين[3].

بيان الآراء في قيام الليل، وبيان مأخذها بإيجاز ، مع ذكر الرأي الراجح منها، مقرونًا بأدلته : ــ

سبق أن ذكرنا اختلاف العلماء في حكم قيام الليل هل هو واجب أو مندوب؟

فذهب بعضهم إلى أنه مندوب، والغريب أن ابن عطية[4] والثعالبي[5] جعلا هذا البعض هم جمهور أهل العلم، وأن هذا الأمر بقيام الليل كان على جهة الندب منذ كان، لم يفرض قط. وقد احتج أصحاب هذا الرأي بالآتي :

الأول: ظاهر الأمر في قوله تعالى: ﴿ قم الليل ﴾ يفيد الندب، قالوا: لأنا رأينا أوامر الله تعالى تارة تفيد الندب، وتارة تفيد الإيجاب، فلابد من جعلها مفيدة للقدر المشترك بين الصورتين، دفعًا للإشتراك والمجاز، وما ذاك إلا ترجيح جانب الفعل على جانب الترك، وأما جواز الترك فإنه ثابت بمقتضى الأصل، فلما حصل الرجحان بمقتضى الأمر، وحصل جواز الترك بمقتضى الأصل، كان ذلك هو المندوب[6]

---

(١) المزمل آية : ٢

(٢) المزمل آية : ٢٠.

(٣) انظر : تفسير ابن جزي للإمام محمد بن احمد جزي الكلبي ص ٨٠٢.

(٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ج١٤٥/١٦

(٥) الجواهر الحسان في تفسير القرآن للإمام عبد الرحمن الثعالبي حققه وخرج أحاديثه ووثق أصوله: أبو محمد الغماري الإدريسي الحسني ج٣٩٦/٣.

(٦) انظر: تفسير الفخر الرازي ج١٧١/٣٠، ١٧٢، وتفسير آيات الأحكام للشيخ محمد على السايس صـ١٨٩، ١٩٠.

وللرد على ذلك نقول: للأمر صيغة " إفعل" تدل بمجردها على كونها أمرًا، إذا تعرّت عن القرائن، وهذا قول الجمهور[١]، كما هنا في قوله : " قم". ويقول المازري: إن الواجب ينبغي أن ينظر إلى الخاصية التي يميز بها عن بقية الأحكام، وذلك بما يتعلق بفعله من المدح والثواب، لكنه يشاركه المندوب إليه في هذا، فيجب النظر إلى خاصية تفرق بينه وبين الندب، فتجدها أمرًا يتعلق بالترك، وذلك أن الواجب يذم ويعاقب على تركه، والندب لاذم في تركه ولا عقاب"[٢]. وهنا قد تضمنت سورة المزمل من الوعيد ما لا يخفى .

الثاني: واستدلوا أيضًا بقوله تعالى: ﴿ ومن الليل فتهجد به نافلة لك﴾[٣]فبيّن أن التهجد نافلة له لا فرض. وأجاب ابن عباس عن ذلك، بأن المعنى: زيادة وجوب عليك[٤]. الثالث : لو كان واجبًا على الرسول صلى الله عليه وسلم لوجب على أمته، وورود النسخ على خلاف الأصل. ونقول: ذكر السيوطي في الخصائص الكبرى، أن قيام الليل واجب على النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو من خصائصه[٥]. الرابع : تمسكوا بقوله تعالى: ﴿ نصفه أو انقص منه قليلاً أو زد عليه ﴾[٦]قالوا: فوّض ذلك إلى رأي المكلف، وما كان كذلك لا يكون واجبًا. يقول القرطبي: والدلائل تقوي أن قيامه كان حتمًا وفرضًا؛ وذلك أن الندب والحض لا يقع على بعض الليل دون بعض؛ لأن قيامه ليس مخصوصًا به وقتًا دون وقت[٧]. كما أن التخيير لا ينافي القول بالفرضية، ولا يبعد في العقل أن يقول : أوجبت عليك قيام الليل، فأما تقديره بالقلة والكثرة فذاك مفوض إليك[٨]. فثبت بهذا وغيره أن هذا الأمر ليس للندب، وإنما هو للوجوب. واختلف أيضًا : هل كان فرضًا على النبي صلى الله عليه وسلم وحده، وهو قول سعيد بن جبير؛ لتوجه الخطاب إليه خاصة ، وسبق أن أوردنا

---

[١] انظر : نزهة الخاطر العاطر لعبد القادر بن أحمد بن مصطفى بدران الدومي الدمشقي شرح كتاب : روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة المقدسي ج٢/٥٦ وغيره.

[٢] إيضاح المحصول من برهان الأصول للإمام أبي عبد الله محمد بن على المازري دراسة وتحقيق الدكتور/ عمار الطالبي صـ٢٣٧.

[٣] الإسراء آية : ٧٩.

[٤] تفسير الفخر الرازي ج٣٠/١٧٢.

[٥] المصدر السابق وانظر : الخصائص الكبرى للإمام جلال الدين السيوطي ج٢/٢٢٩.

[٦] المزمل الآيتان : ٣ ، ٤ .

[٧] الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج١٩/٢٣، ٢٤.

[٨] تفسير الفخر الرازي ج ١٧٢/٣٠ وانظر : روح المعاني للألوسي ج ١٣٩/١٥.

عن السيوطي أن ذلك من خصائصه: ولأن الله تعالى يقول: ﴿ واتبعوه لعلكم تهتدون ﴾[١] وكذلك فإن الخطاب الخاص بالرسول صلى الله عليه وسلم مثل قوله: ﴿ يا أيها المزمل﴾ ليس بعام للأمة عند بعض العلماء. فإن عمّ فبدليل خارجي، وقال أبو حنيفة وأحمد: هو عام للأمة ظاهرًا، فيحمل عليه إلا بدليل خارجي يصرف عنه ويوجب تخصيصه به.[٢]وإذا نظرنا إلى النص الذي معنا ألفينا أنه برغم توجه الخطاب إلى النبي في قوله : ﴿ قم الليل﴾ إلا أنه تعالى قال بعد ذلك : ﴿ وطائفة من الذين معك والله يقدر الليل والنهار علم أن لن تحصوه فتاب عليكم ﴾ مما يدل على أن الأمر يشمله صلى الله عليه وسلم وأمته معًا[٣]، فهو من باب : خطاب الخاص والمراد به العموم[٤][٣] ولا يعكر على هذا الاستدلال أن " من " في قوله: ﴿ وطائفة من الذين معك ﴾ جعلها بعضهم للتبعيض[٥]. وللرد على ذلك يكون بأحد احتمالين : الأول: أنه كان منهم من يقوم في بيته، ومنهم من يقوم معه، فيمكن إذ ذاك الفرضية في حق الجميع. الثاني: أن تكون "من" بيانية، وليست للتبعيض[٦].

وورد عن ابن عباس أن قيام الليل كان فريضة على النبي صلى الله عليه وسلم، وعلى الأنبياء قبله[٧]. وسبق الرد على ذلك.

وبالجملة فالقول الراجح بل والصحيح عند كثير من العلماء : هو أن قيام الليل كان فريضة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أمته، المفهوم من الأمر به طليعة هذه السورة ، منسوخ بالآية الأخيرة منها، كما سنعرف ذلك. وقد ذهب إلى ذلك كثير من السلف، وهو رأى عائشة وابن عباس ومجاهد وقتادة وعكرمة والحسن وسعيد ابن جبير وأبي عبد الرحمن السلمي وغيرهم.

وقد استدل أصحاب هذا الرأي بما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه في

---

[١] الأعراف آية :١٥٨. وانظر : تفسير القرطبي ج١٩/٢٤ وتفسير الفخر الرازي ج٣٠/١٧٢.

[٢] إيضاح المحصول من برهان الأصول تأليف أبي عبد الله محمد بن على المازري صـ٢٨٨ وإذا أردت حقيقة القول في هذه المسألة، متضمنة أقوال العلماء، مقرونة بأدلتهم ، فارجع إلى كتابنا : تفسير سورة الطلاق" مبحث: يا أيها النبي" .

[٣] روح المعاني للألوسي ج١٥/١٣٩، أنظر تفسير آيات الأحكام للسايس ج٤صـ١٩٠، ١٩١.

[٤] الإتقان للسيوطي ج٢/٣٣.

[٣]

[٥] البحر المحيط لأبي حيان ج٨/٣٦٧.

[٦] روح المعاني للألوسي ج١٥/١٤٠.

[٧] تفسير القرطبي ج١٩/٢٤.

حديث طويل عن قتادة عن زرارة أن سعد بن هشام بن عامر أراد أن يغزو في سبيل الله ، فقدم المدينة ... فأتى ابن عباس فسأله عن وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ابن عباس: ألا أدلك على أعلم أهل الأرض بوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من ؟ قال: عائشة، فأتها فاسألها ثم ائتني فأخبرني بردها عليك ... فقلت : يا أم المؤمنين أنبئيني عن خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت: ألست تقرأ القرآن ؟ قلت : بلى، قالت : فإن خلق نبي الله صلى الله عليه وسلم كان القرآن ، قال : فهممت أن أقوم ولا أسأل أحدًا عن شئ حتى أموت ثم بدا لي فقلت: أنبئيني عن قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: ألست تقرأ "ياأيها المزمل" قلت: بلى، قالت: فإن الله عز وجل افترض قيام الليل في أول هذه السورة ، فقام نبي الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه حولاً وأمسك الله خاتمتها اثنى عشر شهرًا في السماء، حتى أنزل الله في آخر هذه السورة التخفيف، فصار قيام الليل تطوعًا بعد فريضة...الحديث بطوله "[1]. وقد علق الإمام النووي على قولها: " فصار قيام الليل تطوعًا بعد فريضة" بقوله: هذا ظاهره أنه صار تطوعًا في حق رسول الله صلى الله عليه وسلم والأمة. فأما الأمة فهو تطوع في حقهم بالإجماع، وأما النبي صلى الله عليه وسلم فاختلفوا في نسخه في حقه، والأصح عندنا نسخه ، وأما ما حكاه القاضي عياض-من بعض السلف، أنه يجب على الأمة من قيام الليل ما يقع عليه الاسم ، ولو قدر حلب شاة، فغلط ومردود بإجماع من قبله مع النصوص الصحيحة، أنه لا واجب إلا الصلوات الخمس[2] وقد استغنى البخاري عن إيراد هذا الحديث ــ حديث عائشة ــ لكونه على غير شرطه ، بما أخرجه عن أنس، فإن فيه:" ولا تشاء أن تراه من الليل نائمًا إلا رأيته" . وقد روى محمد بن نصر في قيام الليل من طريق سماك الحنفي عن ابن عباس شاهدًا لحديث عائشة في أن بين الإيجاب والنسخ سنة ، وكذا أخرجه عن

---

[1] صحيح مسلم بشرح النووي ج٦/٢٥ - ٢٨وانظر : جامع البيان للطبري ج١٢/٧٨ الدر المنثور للسيوطي ج٦/٤٤٠-٤٤٨، تفسير القرطبي ج١٩/٢٣، تفسير الفخر الرازي ج٣٠/١٧١. تفسير القاسمي ج١٦/٣٢٤، ٣٢٥ ، روح المعاني للألوسي ج١٥/١٣٩، ١٤٠.

[2] صحيح مسلم بشرح النووي ج٦/٢٦، ٢٧.

أبي عبد الرحمن السلمي والحسن وعكرمة وقتادة بأسانيد صحيحة عنهم، ومقتضى ذلك أن النسخ وقع بمكة، لأن الإيجاب متقدم على فرض الخمس ليلة الإسراء، وكانت قبل الهجرة بأكثر من سنة على الصحيح. وحكى الشافعي عن بعض أهل العلم : أن آخر السورة نسخ افتراض قيام الليل إلا ما تيسر منه؛ لقوله ﴿ فاقرأوا ما تيسر منه ﴾ ثم نسخ فرض ذلك بالصلوات الخمس" [1].

والذي يهمنا هنا هو تحديد الفترة بين نزول أول المزمل، والقاضي بفرضية قيام الليل ، وبين نزول آخر المزمل، والذي جاء ناسخًا لهذا الحكم، وتخفيفه من الفرض إلى التطوع. وسبق أن أوردنا حديث عائشة وغيره، والذي ينص صراحة على أن هذه المدة هي حول كامل، وهذا بطبيعته يؤكد على أن سورة المزمل بكاملها مكية، وأن حالة النسخ تمت بمكة، فقد أخرج الحاكم عن عائشة قالت: لما نزلت: ﴿ يا أيها المزمل قم الليل إلا قليلاً ﴾ قاموا سنة حتى ورمت أقدامهم فأنزلت: ﴿فاقرءوا ما تيسر منه﴾ [2]. وأخرج ابن جرير مثله عن ابن عباس وغيره [3]. وإن كان القول بمكية هذه السورة ليس محل اتفاق بين العلماء، فقد ذهب إلى القول بمكية السورة كلها، كل من : الحسن وعكرمة وعطاء وجابر [4]. وأخرج ابن الضريس وابن مردويه والبيهقي عن ابن عباس قال: نزلت ﴿ يا أيها المزمل ﴾ بمكة. وأخرج ابن مردويه عن ابن الزبير مثله [5]. وقال ابن عباس وقتادة: هي مكية إلا آيتين منها: ﴿ واصبر على ما يقولون ﴾ والتي تليها[6] وحكى في البحر عن الجمهور أنها مكية إلا قوله : ﴿ إن ربك يعلم ... إلى آخرها ﴾ [7]وتعقبه السيوطي بقوله: ويرده ما

---

[1] فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر ج٣/٢٨.

[2] المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري ج٢/٥٠٤، ٥٠٥.

[3] جامع البيان لابن جرير الطبري ج١٢/٧٩، ٨٠.

[4] انظر: روح المعاني للألوسي ج١٥/١٢٥ وقد نقله عنه الخطيب الشربيني دون تصريح راجع : تفسير السراج المنير للخطيب الشربيني ج٤/٤١١، وانظر : الفتوحات الإلهية للجمل ج٤/٤٢٦، وقال ابن عطية: هي مكية كلها في قول المهدوي وجماعة .أهـ المحرر الوجيز لابن عطية ج١٦/١٤٤.

[5] الدر المنثور للسيوطي ج٦/٤٤٠.

[6] النكت والعيون للماوردي ج٦/١٢٤ وانظر : روح المعاني للألوسي ج١٥/١٢٥.

[7] البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت:٧٥٤هـ) وقد نقله عنه الألوسي في روح المعاني ج١٥/١٢٥ولكن قول الجمهور هذا قد حكاه قبله

أخرجه الحاكم عن عائشة : أن ذلك نزل بعد نزول صدر السورة بسنة، وذلك حين فرض قيام الليل في أول الإسلام قبل فرض الصلوات الخمس [١]، وقد تعقب الحافظ ابن حجر سائر الروايات التي تقضي بمدنية الآية الناسخة في سورة المزمل، وحكم عليها بالضعف وقال: هو مخالف لما عليه الأكثر من أن السورة كلها مكية " [٢].

وبقى أن نقول: إن حديث عائشة — الوارد في صحيح مسلم وغيره — الذي يصرح بمقدار المدة بين الناسخ والمنسوخ في سورة المزمل، وهي سنة كاملة، فإنه قد ورد عن عائشة أيضًا ما أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم، أنهم مكثوا بذلك ثمانية أشهر[٣]. وحكى الماوردي عنها قولاً ثالثًا ، وهو ستة عشر شهرًا [٤].

وأنت خبير بأن ما ورد عنها مما تقدم في صحيح مسلم مقدم على غيره.

ابن عطية الأندلسي (ت: ٥٤٦هـ) انظر : المحرر الوجيز ج١٦/١٤٤.

[١] الإتقا ن للسيوطي ج١/١٣.

[٢] فتح الباري لابن حجر ج٣/٢٨.

[٣] جامع البيان لابن جرير الطبري ج١٢/٧٩، تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن أبي حاتم الرازي ج١٠/٣٣٨٠.

[٤] النكت والعيون للماوردي ج٦/١٢٥.

وكذلك ورد عن ابن عباس وقتادة والحسن وعكرمة وأبي عبد الرحمن السلمي أن هذه المدة، هي حول كامل[٥]وإن كان ورد عن قتادة أيضا أنه دام عامين . وعلى ما قال سعيد بن جبير: عشر سنين [٦]، وقد علمت ما في هذا.

والخلاصة أن ترتيب نزول الآيات — كما رأيت — برغم ما فيه من فوائد عظيمة، وما يتمخض عنه من أسرار جليلة تعين على معرفة الناسخ من المنسوخ، وما يتبع ذلك من الوقوف على الأحكام الشرعية الصحيحة ، وغير ذلك، إلا أن النقلة لم يولوه العناية والرعاية التي نالها ترتيب نزول السور — على ما فيه — وربما كان من أسباب ذلك، أن السنة النبوية قد تكفلت ببيان ذلك، كما أنه لم يرد عن الشارع الأمر بذلك، إلا ما تمس الحاجة إليه، فضلاً عما فيه من عسر ومشقة، لا يتمخض عنها في الأعم ما يرضى الطموح في الوصول إلى التحديد المطلوب ، إلا إذا كان ذلك على وجه التقريب، ودع

---

[٥] انظر : المصادر الثلاثة السابقة وغيرها والدر المنثور للسيوطي .

[٦] المحرر الوجيز لابن عطية ج١٦/١٤٥، النكت والعيون للماوردي ج٦/١٢٥.

عنك معرفة اليوم أو الساعة أو نحو ذلك إلا في آيات معدودات؛ ومن ثم لم ينقل عن العلماء في هذا الجانب إلا قليلاً ، كما سبق.

ولكن كل ذلك، فضلاً عما ذكرناه في ترتيب نزول السور لا يقدح بحال في وجود علم ترتيب النزول، كما لا يقدح في وجوده أيضًا ما يتبادر مما ذكره أستاذنا العلامة الدكتور إبراهيم خليفة حين قال: وأما رابعًا : فمبناه بأسره على مغالطة، فإن جميع ما ذكرتم من الحكمة لا يتوقف شئ منه على خصوص العلم بترتيب السور من حيث النزول، الذي فيه الكلام، ولا هو محتاج إلى ذلك العلم، ولا إلى أصله الذي هو ثبوت هذه القضية في نفسها البتة. بل إن احتاج، فإنما يحتاج إلى العلم بترتيب نجوم القرآن ... وشتان ما بين الأمرين، وهذا العلم المحتاج إليه، والذي نقول به ولا ننكره ، يمكن تحصيله من الإحاطة بأسباب النزول، ونص من حضر الوحى، وشهد وقائع التنزيل على التاريخ العام ككونه مكيًا أو مدنيًا، أو الخاص ، ككونه في غزوة كذا صراحة أو حكمًا، كقولهم : نسخت آية كذا آية كذا. نقول: هذا هو العلم المحتاج إليه. فأما ما تدعون فوق ذلك من العلم بترتيب السور ذاتها .. فلا " [١]

وأقول : ربما يفهم من هذا أن أستاذنا العلامة ينكر هذا العلم إنكارًا تامًا ، ويعترف فقط بترتيب نزول نجوم القرآن ، ولكن إذا تأملنا عباراته بعين فاحصة، رأينا إنكاره ينصب على عدم الاحتياج ، وكذلك ضعف أو وهاء كثير من الروايات التي قام على أساسها، كما أنه لا يتوقف على معرفته حكم شرعي، باعتبار أنه لم يرد أن سورة نسخت سورة أخرى. وبالطبع فإن ذلك بعد العرضة الأخيرة، وإلا فإن بعض السور قد نسخت بكاملها، كما نرى في بعض مصاحف الصحابة، وإن كان ذلك من أخبار الآحاد [٢]. بل إن أستاذنا العلامة يعترف لهذا العلم بالوجود، ولكن في حدود رسمها في قوله: وأما ثانيًا: فإن القول بالترتيب لا يتم لصاحبه بالنسبة لأمثال هذه السور، إلا إذا استطاع إثبات أن ما نزل قبل السورة من هذه السور كان هو الآخر سورة قد تكاملت نجومها أو أكثرها على أقل

---

[١] التفسير التحليلي لسورة النساء للدكتور /إبراهيم خليفة صـ٨٠.

[٢] ارجع في تفصيل هذا إلى فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي صـ٣١٨، ٣١٩. الانتصار للقرآن للباقلاني ج١/٤٠٥، ٤٠٦، الإتقان للسيوطي ج٢/٢٥.

تقدير" [١] وهذا النقل عن أستاذنا هو ما سوف نعالجه في النقطة الثانية، بعد هذا مباشرة، ولكن نأخذ منها تعليق أستاذنا على هذا في قوله : فإنا نقول: فإنه إنما يحتاج إلى نحو ما ذكرنا من نحو العلم بالمكي والمدني .. الخ [٢]" ونقول: فكأن الاحتياج إلى ذلك العلم موجود، ولو في معرفة المكي من المدني، والوقوف على حقيقة المكي والمدني في سور القرآن الكريم نوع من الترتيب في النزول، تنبني عليه كثير من الحقائق، فموضوعات المكي غير المدني، وخصائص المكي غيرها في المدني، وأساليب الخطاب في المكي تختلف عنها أساليبه في المدني، ومعرفة المكي من المدني تعين على فهم بعض الأحكام الشرعية، وتتبع مراحلها في تدرجها واقناعاتها، وما يمليه تغير الزمان، واختلاف المكان، وتحيّن السياق المناسب، والجو العام الموائ والملائم في موضوعات لها تعلق بالأنفس شديد، وارتباط بالواقع والحياة العامة بما يشبه العرف العام السائد، فضلاً عن المألوف والموروث من عادات وتقاليد [٣]، وسبق أن ذكرنا حديث عائشة الذي يعبر عن سلوك القرآن في معالجة هذا الجانب " لو نزل أول ما نزل لا تشربوا الخمر لقالوا : لا ندع الخمر أبدًا ، ولو قال: لا تزنوا ، لقالوا :لا ندع الزنا أبدًا ..."

---

[١] التفسير التحليلي لأستاذنا الدكتور / إبراهيم خليفة صـ٧٩.

[٢] المصدر السابق صـ٨٠.

[٣] ينبغي التفريق بين أمرين في التشريع الإسلامي، بين تأخير البيان لوقت الحاجة، وبين التدرج في التشريع كما ينبغي ملاحظة الفرق بين النوعين من أنواع القضايا التي عالجها الإسلام بتشريعاته، النوع الأول: قضايا لها جذور وأعماق سواء في أنفس الأفراد كعادات شعورية أو المجتمع على شكل تقليد اجتماعي، أو عرف دولي. النوع الثاني: قضايا سطحية تنزلق إلى نفس الفرد أو إلى الجماعة فتفسد عليها فطرتها النقية ، فهي جريمة في الحياة الإنسانية مثل القتل والسرقة والغصب وأكل أموال الناس بالباطل ، وجميع أنواع الغش في المعاملات، وكذلك الزنا، وما أشبه، فإن هذا النوع من القضايا، قد عالجه التشريع الإسلامي بالحسم والتحريم مرة واحدة تحريما قاطعا، دون مراعاة مطلقا للتدرج في التحريم وإن أخر بعضها في التحريم لوقت الحاجة، مراعاة للظروف، وطلبا لامتثال الأمر. وأما النوع الأول فقد سلك به التشريع مسلك التدرج: مثل : الخمر والميسر – وهي عادات شعورية، وأمراض نفسية – ومثل استرقاق الأسرى ، وهي تقاليد اجتماعية وأعراف دولية ، وتحتاج إلى هذه المرانة حتى تتخلص منها ، وعلى هذا يفهم حديث عائشة المشار إليه بعد.. وكل هذا كما ترى يحتاج إلى معرفة توقيت التحريم في النوع الثاني ، وتوقيت أدوار التدرج في النوع الأول ومعرفة الآيات الواردة في النوعين . وتوقيت نزولها؛ للإعانة على معرفة ما يتصل بالنوعين من الأحكام الشرعية. انظر: معالم الشريعة الإسلامية للدكتور صبحي الصالح صـ١٣٥-١٤١ وغيره.

[١] والذي يساعد على معرفة ذلك، هو الوقوف على المكي والمدني، كما أن المطلوب لا يتجاوز ذلك إلا بمقدار ترتيب مراحل المكي والمدني كما أشرنا إليه في صدر هذا البحث، وكما نقلناه عن ابن حبيب النيسابوري، وهو الذي تجرى عليه المحاولات، وتبذل فيه الجهود. فهذا ما يتعلق بهذه النقطة. وبقيت نقطتان أثارهما أستاذنا العلامة وهما: لا يصح إطلاق اسم السورة العام أو الخاص إلا بعد نزولها كاملة أو على الأعم الأغلب من نجومها على أقل تقدير؟ الثانية: التعبير بالواو أو ثم هل يصلح دليلاً على ترتيب نزول السور؟...

* * *

[١] سبق تخريج هذا الحديث .

[النقطة الثانية]

[هل نزول نجم من السورة أو صدرها كاف في تسميتها باسمها العام أو الخاص ؟]

سبق أن ذكرنا أن أستاذنا العلامة الدكتور إبراهيم خليفة قد أثار عدة نقاط في معرض رده على القائلين بالترتيب النزولي، للتدليل على استحالة هذا الموضوع عقلاً، بعد أن قرر فضيلته بعدم إمكانه نقلاً، وكان أستاذنا العلامة قد عالج هذا الموضوع برمته، وتناول أسانيده ومتونه بالتصحيح والتضعيف، والتحقيق والتمحيص والترجيح – وقد ذكرنا ذلك في حينه – ولكن كان توقفنا عند ثلاث نقاط فقط من جملة المعقول والمنقول، التي استدل بها أستاذنا على استحالة الترتيب النزولي عقلاً، وعدم إمكانه نقلاً. وهذه النقاط – كما سبق – هي:

١- علم ترتيب نزول القرآن نفسه من حيث وجوده أو عدم وجوده.

٢- صحة إطلاق اسم السورة الخاص أو عنوانها العام لا يتحقق إلا بتمام نزولها أو أغلبها الأعم على أقل تقدير.

٣- حرف العطف "الواو" وضعها في العربية ليس إلا لمطلق الجمع، ولا تفيد المعية ولا الترتيب البتة.

وكنا قد أشرنا سلفاً إلى أن توقفنا عند هذه النقاط بالذات، لا يعني سوى التحشية عليها، وتوضيح بعض العبارات الغامضة فيها، والتي قد توحي بظاهرها بنوع من المفاهيم قد تتعارض مع نظرة أستاذنا إلى هذا الموضوع أو ذاك، كما أن هذه النقاط بالذات على درجة عالية من الأهمية والخطر، ومن ثم كان عملنا مع هذه النقاط ، بالإضافة إلى ما سبق، وهو تحديد المفهوم بالنسبة إلى النقطة الأولى، وأما النقطة الثانية، فتندرج في باب العام والخاص أي تنطبق على البعض دون البعض وستأتي. وأما النقطة الثالثة، فتتعلق بكون "واو" العطف لا تفيد الترتيب ولا المعية البتة بحكم وضعها في اللغة العربية، وهل هذا محل اتفاق بين العلماء أو من المسائل المختلف فيها، والأخذ بالرأي الراجح؟.

ولما كنا قد فرغنا من النقطة الأولى، المتعلقة بعلم ترتيب نزول القرآن، وأوضحنا أن هذا العلم موجود، وقد اعترف بوجوده العلماء، ووضعوا فيه المؤلفات والمصنفات، وأن مجال تطبيقه كماً وكيفاً فقط هو موضع الخلاف بين العلماء، مع اتفاقهم جميعاً على القدر اليسير المشترك منه بينهم، وهو ترتيب المدني منه على المكي، بالإضافة إلى ترتيب المكي على المكي النازل قبله، وترتيب المدني على المدني المتقدم عليه نزولاً، فضلاً عن معرفة المتقدم منه على المتأخر من الناسخ والمنسوخ، وما يتبع ذلك من معرفة التدرج التشريعي الوارد في القرآن الكريم، إلى ما يشبه ذلك. غير أنه قد آن لنا أن نعلق على النقطة الثانية بما يضعها الموضع اللائق بها، و أن نوضح هذه المسألة بما يعين على تحقق الفائدة منها. يقول أستاذنا العلامة في هذه النقطة: " لا نسلم أن مجرد النجم وإن يكن صغيراً، هو الذي كان يعطي يومئذ السورة المقدر ائتلافها فيما بعد من عدة نجوم، عنوانها العام واسمها الخاص. وليس في تسميته صلى الله عليه وسلم لبعض السور، ولا لأمره بوضع النجم المعين في سورته المخصوصة دلالة على هذا المدعي من قريب أو بعيد، بل الأقرب إلى منطق المعقول والأليق بصحة الإطلاق، أن يكون هذا منه صلى الله عليه وسلم عند نزول معظم السورة. ذلك بأن الأصل في الإطلاق، هو أن يقال الشيء على تمام جملته، فإذا لم يكن ذلك لسبب أو لآخر كما هو الفرض هنا، كان الأغلب الأعم والأقرب إلى أصل الوضع وصحة الإطلاق، أن يقال الشيء على معظمه، وما يقال على أقله إلا في النذر اليسير... إلخ" [1].

وأقول : يمكن تلخيص المنقول عن أستاذنا العلامة هنا في أمرين:

الأمر الأول : أن مسألة إعطاء السورة القرآنية اسمها الخاص وعنوانها العام منوط بتمام نزول نجومها، أو أغلبها على أقل تقدير، حتى يصح هذا الإطلاق، ويستوي في ذلك أن يكون اسم السورة جاء بتوقيف أو اجتهاد. وهذا هو الغالب الذي تنبني عليه هذه القاعدة.

الأمر الثاني : أن القليل من سور القرآن ربما خالف هذه القاعدة لسبب أو لآخر. ولكنه لا يخرم هذه القاعدة السابقة.

بمعنى آخر، أن وضع اللغة في صحة الإطلاق، هو المعيار في هذا، وهو الذي يحكم هذه المسألة. ولكن الحقيقة أن أستاذنا العلامة له كلام طويل، ومتعدد الجوانب في مبحث أسماء سور القرآن، وأسرار التسمية، وما جاء منها بتوقيف أو اجتهاد، إلى غير ذلك [2]. ولكننا هنا

---

[1] التفسير التحليلي لسورة النساء تأليف الدكتور إبراهيم عبد الرحمن خليفة صـ ٧٨.

[2] المصدر السابق صـ ٤-٣٥ ، وانظر: بحث بعنوان: اسم السورة يمثل روحها العام للأستاذ الدكتور إبراهيم عبد الرحمن خليفة- حولية كلية أصول الدين- العدد التاسع.

[3] انظر: من بلاغة القرآن تأليف الدكتور أحمد أحمد بدوي صـ ١٧٥.

[4] المدخل إلى فهم القرآن الكريم تأليف الدكتور محمود محمد غطاس صـ ٥ وما بعدها.

فقط سنتناول هذه الجزئية التي بين أيدينا بالتوضيح ـ وبإيجاز ـ لتعلقها الوثيق بموضوع الترتيب النزولي لسور القرآن، وهو موضوعنا، فنقول: قسم القرآن الكريم سوراً، سميت كل منها باسم خاص، أخذ من بعض ما عالجته السورة من المعاني، أو مما تتحدث عنه من إنسان أو حيوان أو غيرهما أو من بعض كلماتها. ويقول الدكتور أحمد بدوي: والسورة القرآنية قد تكون ذات موضوع واحد تتحدث عنه، ولا تتجاوزه إلى سواه. مثل كثير من قصار السور، كسورة النبأ والنازعات والانشقاق، وكلها تتحدث عن اليوم الآخر ـ وكذلك ـ الهُمَزة والفيل وقريش، وهي تتحدث عن عقاب من يعيب الناس، وما حدث لأصحاب الفيل، وما أنعم الله به على قريش من نعمة الألفة. وقد تتناول السورة أغراضاً شتى، مثل معظم سور القرآن [3].

وأقول: لقد ذكرنا في موضع آخر[4]: أن العلماء قد اختلفوا في حقيقة تسمية سور

القرآن الكريم، فمن قائل بالتوقيف في جميع السور، ومن قائل بالاجتهاد، ومن قائل: بأن بعض أسماء السور قد ثبتت بالتوقيف، وأن بعضها الآخر قد جاء بالاجتهاد. وذكرنا ـ في هذا ـ قول الإمام الزركشي:ـ وهو أنه: "ينبغي البحث عن تعداد الأسامي، هل هو توقيفي أو بما يظهر من المناسبات؟ فإن كان الثاني، فلن يعدم الفطن أن يستخرج من كل سورة معاني كثيرة تقتضي اشتقاق أسمائها، وهو بعيد[١] ".

ثم ذكر الزركشي : "خاتمة أخرى في اختصاص كل سورة بما سميت" فقال: "ينبغي النظر في وجه اختصاص كل سورة بما سميت به، ولاشك أن العرب تراعى في الكثير من المسميات أخذ أسمائها من نادر أو مستغرب، يكون في الشيء من خلق أو صفة تخصه، أو تكون معه أحكم أو أكثر أو أسبق لإدراك الرائي للمسمى. ويسمون الجملة من الكلام أو القصيدة الطويلة بما هو أشهر فيها، وعلى ذلك جرت أسماء سور الكتاب العزيز[٢] ". وأقول: المتبادر من كلام الزركشي أنه يفرق بين حالتين: الأولى: في تعدد أسماء السورة، وفي هذه الحالة ترجع إلى معاني السورة التي تدل على هذا الاسم أو ذاك. الثانية، وهي في اختصاص كل سورة بما سميت، وأسماء سور القرآن في هذه الحالة جرت على عادة العرب في تسمية الأشياء. ومن ذلك كما قال الجاحظ: إن الله جل وعز، قد أضاف ست سور من كتابه إلى أشكال من أجناس الحيوان الثلاثة: منها مما يسمونه البهيمة، وهي: سورة البقرة وسورة الأنعام وسورة الفيل. وثلاثة منها مما يعدون: اثنتين من الهمج وواحدة من الحشرات[٣]. ثم يذكر حكمة الله في ذلك، فيقول: فلو كان موقع ذكر هذه البهائم، وهذه الحشرات والهمج من الحكمة والتدبير موقعها من قلوب الذين لا يعتبرون ولا يفكرون ولا يميزون، لما أضاف هذه السور العظام الخطيرة، والشريفة الجليلة إلى هذه الأمور المحقرة، ولأمر ما وضعها في هذا المكان، ونوه بأسمائها هذا التنويه[٤]".

وأقول أيضاً: إذا كان الزركشي قد قال عن الرأي الثاني، وهو الاجتهاد، بأنه

---

(١) البرهان في علوم القرآن للزركشي جـ ١/٢٧٠.

(٢) المصدر السابق ج١/٢٧٠.

(٣) يشير بالهمج إلى سورتي : النحل والعنكبوت، وبالحشرات إلى سورة النمل.

(٤) الحيوان للجاحظ بتحقيق وشرح عبد السلام هارون جـ ٥/٥٢٤، ٥٢٥.

بعيد، فإن السيوطي أيضاً قد تبنى الرأي الأول القائل بالتوقيف في جميع أسماء سور القرآن حتى قال: "وقد ثبتت جميع أسماء السور بالتوقيف من الأحاديث والآثار، ولولا خشية الإطالة لبينت ذلك"[١]. وأقول: ليته أطال علينا، وجاء بالأحاديث والآثار الصحيحة أو الحسنة التي تثبت جميع أسماء سور القرآن، وليس عليه من لوم ولا مؤاخذة، ولكنه لم يفعل، برغم أنه بحث هذا الموضوع في كتبه الثلاثة: "الإتقان في علوم القرآن"[٢] و"التحبير في علم التفسير"[٣] و"معترك الأقران في إعجاز القرآن"[٤] بل وفي غيرها[٥]. ولكن أغلب الظن أن هذا أقرب إلى التمني منه إلى الواقع الملموس، ولعله تأثر في هذا بما ذكره ابن جرير الطبري في مقدمة تفسيره، فقد عنون الطبري لأسماء سور القرآن بهذا العنوان: " لسور القرآن الكريم أسماء سماها بها رسول الله صلى الله عليه وسلم" ولكنه لم يذكر تحت هذا العنوان سوى حديثين:الأول: بسنده عن واثلة بن الأسقع، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أعطيت مكان التوراة الطوال السبع، وأعطيت مكان الزبور المئين، وأعطيت مكان الإنجيل المثاني،وفضلت بالمفصل". والثاني: بسنده أيضاً عن يزيد الفارسي قال: حدثني ابن عباس قال قلت لعثمان بن عفان: ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني، وإلى براءة وهي من المئين، فقرنتم بينهما... الحديث بطوله[٦]. ثم قال ابن جرير الطبري: وبمثل ما جاءت به الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أسماء سور القرآن الكريم جاء شعر الشعراء، فقال بعضهم: حلفت بالسبع اللواتي طولت.. وبمئين بعدها قد أمئيت... الخ. ولم يأت هو الآخر بما عنون له[٧]. ولكن الطاهر بن عاشور قال في هذا: والظاهر أن الصحابة سموا بما حفظوه عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو أخذوا لها أشهر الأسماء التي كان الناس يعرفونها بها ولو كانت غير مأثورة. فقد سمى ابن مسعود القنوت: سورة الخلع والخنع، فتعين أن

---

(١) الإتقان للسيوطي جـ ١/٥٢١ .

(٢) الإتقان جـ ١/٥٢ وما بعدها.

(٣) التحبير في علم التفسير صـ ٣٦٩ وما بعدها.

(٤) معترك الأقران في إعجاز القرآن جـ ٢/٢٧٦ وما بعدها.

(٥) مثل الدر المنثور، وغيره.

(٦) هذا الحديث قد سبق القول فيه، وهو ضعيف جداً، بل يمكن أن يقال : لا أصل له؛ لأن إسناده يدور على يزيد الفارسي، وقد ذكره البخاري في الضعفاء. وانظر: مسند الإمام أحمد بتعليق أحمد شاكر جـ ١/٣٢٩.

(٧) جامع البيان في تفسير القرآن تأليف أبي جعفر محمد بن جرير الطبري جـ ١/٣٤، ٣٥.

تكون التسمية من وضعه. وقد اشتهرت تسمية بعض السور في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وسمعها وأقرها، وذلك يكفي في تصحيح التسمية. ثم قال: وأعلم أن أسماء السور إما أن تكون بأوصافها مثل الفاتحة وسورة يوسف وسورة البقرة، وإما بالإضافة إلى ما كان ذكره فيها أو في نحو سورة هود وسورة إبراهيم، وإما بالإضافة لكلمات تقع في السورة نحو سورة براءة وسورة حم السجدة وسورة فاطر... وانتهى إلى أن أسماء السور قد جعلت لها من عهد نزول الوحي، وأن المقصود من التسمية: هو تيسير المراجعة والمذاكرة، وقد دل على ذلك حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول إذا نزلت الآية: "ضعوها في السورة التي يذكر فيها كذا[1]". وأن فائدة التسمية: أن تكون بما يميز السورة عن غيرها [2]. كما أن الباقلاني في معرض رده على من يقول: إن عثمان رضى الله عنه ظن أن سورة براءة من الأنفال لشبه قصتها بقصتها، وذلك أخذاً من حديث ابن عباس ـ المتقدم ـ الذي قال فيه: قلت لعثمان بن عفان: ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني وإلى براءة وهي من المئين فقرنتم بينها.."، يقول الباقلاني: ويدل على ذلك أيضاً أن عثمان قد قال: وعلم أن كل واحدة من السورتين لها اسم يخصها، وعلم تعرف به.." [3].

وقول عثمان رضي الله عنه: "اسم يخصها، وعلم تعرف به" يدل على ما قلنا آنفاً، من أن لكل سورة اسماً خاصاً وعنواناً عاماً يميزها عن غيرها من سائر السور. وأقول: ولعل هذا وغيره هو الذي حدا بصاحبي كتاب: " الواضح في علوم القرآن" إلى القول بأنه: " لقد ثبت لنا من نصوص السنة وانعقاد الإجماع، أن ترتيب الآيات في السور توقيفي، وهذا يجعلنا نجزم بأن تسمية سور القرآن البالغ عدد(١١٤) سورة توقيفي أيضاً، إذ لا يمكننا تصور وقوع الترتيب من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بعد ذكر اسم السورة، وتحديد الموضع الذي توضع فيه الآية " [4]. ونحن نتسائل بدورنا، وهل كل سور القرآن نزلت مفرقة،ألم تنزل سور قرآ نية جملة واحدة من غير تفريق ؟ ولكن الدكتور موسى

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: تفسير التحرير والتنوير تأليف: محمد الطاهر بن عاشور جـ١/ ٩٠، ٩١.

(٣) الانتصار للباقلاني جـ ١/ ٢٨٢.

(٤) انظر: الواضح في علوم القرآن تأليف الدكتور مصطفى ديب بغا، محي الدين مستو صـ ٧٧، ٧٨.

شاهين لاشين قال: "والتحقيق أنه لم يثبت جميع الأسامي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما الثابت بعض الأسامي عنه صلى الله عليه وسلم، وبعضها عن الصحابة أو التابعين... ثم يقول: والذي ينبغي التزامه هو المحافظة على الاسم الوارد، وعدم تغييره فإن في فتح باب جواز التسمية إهداراً لكيان السورة، وما اشتهرت به، وتعمية للجلي الواضح، ووضعه في ثوب من الجهل والخفاء، مما لا يليق وعظمة سور القرآن" [1] وبعيداً عما قال الشيخ محمد الغزالي في هذا، فقد قال: " أرفض خداع العناوين؛ إن أسماء السور القرآنية شيء غير موضوعاته. الموضوعات متشعبة مستفيضة، أما الأسماء فذات دلالات جزئية. خذ مثلاً سورة البقرة. إن قضية بني إسرائيل مع البقرة التي أمروا بذبحها، لا تستغرق نصف صفحة من صفحات السورة التي تزيد عن الأربعين، والسورة بعدئذ بحر متلاطم من التاريخ والتشريع والحكمة والأدب، وكذلك سورة النساء، إن شئون الأسرة فيها محدودة. أما السورة نفسها، ففيها التركيبة الإجتماعية التي تلحظ على العالم أجمع في شتى أقطاره" [2]. وأقول: ربما كان هذا ينطبق على بعض السور، التي تكون أسماؤها قد ثبتت بالتوقيف، وأن الغرض منها مجرد التمييز بينها وبين غيرها [3]. ولكن ذلك لا يتناول سائر سور القرآن الأخرى، أو ألقاب السور وعناوينها العامة. وربما كان ما سبق سائغاً وله ما يبرره، وخاصة إذا كانت التسمية قد جاءت عن توقيف، ومن طرق صحيحة أو حسنة. أما وقد ثبت بالتحقيق العلمي أن بعض أسماء السور كان طريق إثباتها بالتوقيف، وأن بعضها الآخر جاء عن طريق الاجتهاد . وإن اختلف هذا البعض أو ذاك قلة أو كثرة. وسبق أن نقلنا عن الزركشي، أن العرب كانت تراعي في الكثير من المسميات أخذ أسمائها من نادر أو مستغرب... إلى آخر ما ذكر. ومن ذلك ما ذكره ابن قتيبة قال: وإن كان العرب كذلك تسمى

---

(١) اللآلئ الحسان في علوم القرآن تأليف الدكتور/موسى شاهين لاشين صـ ٣٨، ٣٩.

(٢) انظر: نحو تفسير موضوعي لسور القرآن الكريم. الأجزاء العشرة الأولى تأليف: محمد الغزالي صـ ٧٠. وللحق نقول: إن محاولة المغفور له الشيخ محمد الغزالي في هذا التفسير الموضوعي للأجزاء العشرة الأولى من القرآن الكريم لم ترتفع إلى مستوى الطموح الذي كنا ننشده منها، وربما لم يخلصها من وقته الثمين الذي كان ينفقه في سبيل الدعوة الإسلامية، بما يعين على إظهارها في = = صورة تناسب باقي أعماله الجليلة الأخرى، التي خدم بها القرآن والسنة والدعوة الإسلامية، فرحمه الله رحمة واسعة..

(٣) سيأتيك توضيح هذه المسألة قريباً فانتظرها.

الشيء باسم غيره، إذا كان مجاوراً له، أو كان منه بسبب" [١].

ولكن الأستاذ محمد المبارك قال: إن العرب يذهبون حين التسمية إلى أخص صفات المسمى وأبرزها، أو إلى عمله الأساس ووظيفته، أكثر من ذهابهم إلى ظاهره وشكله الخارجي أو تركيب أجزائه[٢]". وإذا كان الاسم في الحقيقة قد وضع ـ كما يقول المرزوقي ـ لتعريف المسمى به، وليكون علماً له دون غيره، فيقوم مقام الإشارة إليه عند غيبته. أو لاشتماله عليه، ويسمى هذا الضرب لقباً" [٣]. وإذا كان للسور أسماء وألقاب فهل كانت السورة تستحق اسمها أو لقبها بمجرد نزول صدرها، أو بعض نجومها أم أن ذلك لا يتصور إلا إذا نزلت بتمامها، أو على الأقل أكثر نجومها حتى يصح هذا الإطلاق؟ ولكن قبل أن نستطرد في ذكر هذه المسألة، وفي كشف غموضها، ينبغي أن نذكر عدة أمور هي محل اتفاق بين العلماء : ـ

أولها: أن بعض سور القرآن نزل مفرقاً، وأن سائرها نزل جمعاً [٤]. وما نزل مفرقاً كان غالب سور القرآن [٥]

ثانيها: الثابت من السنة النبوية الصحيحة في نزول نجوم السور، أنه لا يلتزم غالباً عدم نزول نجوم سورة جديدة حتى تتكامل نجوم السورة السابقة عليها، بل ربما ظلت كثير من سور القرآن مفتوحة فترات تطول أو تقصر، كآية الصيف في سور النساء، وآيات الربا والدين في سورة البقرة وغيرها، فإنما آخر الآيات نزولاً: دون نظر إلى ختام سورة وابتداء أخرى [٦].

ثالثها: أنه ليس بلازم ـ في السور المفرقة نزولاً ـ أن يكون صدر السورة هو أول ما ينزل منها[٧]، بل الملاحظ في

---

[١] انظر: أدب الكتاب لأبن قتيبة صـ٢١.

[٢] انظر: فقه اللغة وخصائص العربية تأليف: محمد المبارك صـ٣٠٢-٣٠٦.

[٣] الأزمنة والأمكنة تأليف: أبي علي المرزوقي الأصفهاني صـ١١٩، ١٢٠.

[٤] ومن أمثلته: سورة الفاتحة والإخلاص والكوثر وتبت ولم يكن والنصر والمعوذتين والصف وغيرها. الإتقان جـ١/٣٧، التحبير في علم التفسير للسيوطي صـ١١٣، ١١٤.

[٥] انظر: الإتقان للسيوطي جـ ١/٣٧.

[٦] وكذلك قوله: "واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله.. الآية " [البقرة آية: ٢٨١] آخر آية نزلت في القرآن على الراجح، إلى غير ذلك انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد صـ٣٦٩، الانتصار للباقلاني جـ١/٢٤٤، ٢٤٥، البرهان في علوم القرآن للزركشي جـ١/٢٠٩، الإتقان للسيوطي جـ١/٢٦، ٢٧.

[٧] أقول: إذا كان أول نجم في بعض السور مثل: سورة اقرأ أو المدثر والمزمل وغيرها، كان يمثل صدر هذه السور، فإن الكثير من سور القرآن ظل لا يمثل الكثير من سور القرآن، أن النجوم الأولى نزولاً من هذه السور لم تكن هي صدر هذه السور، وإن كانت هذه النجوم في ترتيبها النزولي هي الأولى في هذه السورة أو تلك.

وفي ضوء هذه المفاهيم السابقة، يمكننا أن نحكم على هذه القضية التي طرحها المرحوم سيد قطب، في أول تفسيره لسورة البقرة ـ قال: "وأن المعول عليه في ترتيب السور من حيث النزول، هو سبق نزول أوائلها لا جميعها" [١]. فهو يعتبر هنا أن السورة تعتبر سورة بمجرد نزول أولها فقط، ولا يشترط نزول جميعها أو أكثرها، وأن نزول باقيها تابع لصدرها. ويترتب على نزول أولها: أن تسمى، وأن يعرف موضعها من حيث الترتيب النزولي. وأقول: هذا يتحقق وينطبق على بعض السور التي سبق نزول أوائلها على باقيها، وقد عرفت أسماؤها من هذه

ذلك، فإن أول ما نزل من سورة آل عمران قوله تعالى : "هذا بيان للناس وهدى وموعظة للمتقين" [آية : ١٣٨] وإن أول ما نزل من سورة براءة قوله : " لقد نصركم الله في مواطن كثيرة" [آية:٢٥] وغير ذلك كثير. انظر : الإتقان للسيوطي جـ١/٢٦، تفسير ابن كثير جـ١/٣٤٩، جمال القراء للسخاوي جـ١/١٠، البرهان للزركشي جـ١/٢٠٧، ٢٠٨.

[١] في ظلال القرآن تأليف: سيد قطب جـ١/٢٧.

الأوائل، وهذا ما نجده في سورة العلق والمدثر والمزمل، وما أشبه. ولكنه لا ينطبق على جميع سور القرآن. ولا علاقة لهذا بما ورد عن ابن عباس فيما أخرجه عنه ابن الضريس في فضائل القرآن، يقول ابن عباس: فكانت إذا نزلت فاتحة سورة بمكة فكتبت بمكة، ثم يزيد الله فيها ما يشاء" [٢]؛ لأن الوارد عن ابن عباس محمول على نوع السورة من حيث القول بمكيتها أو مدنيتها.

والتفسير الحرفي لقول ابن عباس، يفيد بأن مجرد نزول فاتحة السورة بمكة أو المدينة، هو وحده الذي يمنح هذه السورة أو تلك صفة المكية أو المدنية. وقول ابن عباس هذا أيضاً أحد الأقوال في تعريف المكي والمدني لسور القرآن الكريم ولكنه ليس أرجح الأقوال، وإنما أرجحها أن ما نزل قبل الهجرة فهو مكي، وأن ما نزل بعد الهجرة فهو مدني، وسواء نزل بمكة أو المدينة أو غيرهما. قال الزرقاني: واعلم أن وصف السورة بأنها مكية أو مدنية يكون تبعاً لما يغلب عليها، أو تبعاً لفاتحتها، فقد ورد أنه إذ نزلت فاتحة سورة بمكة مثلا كتبت مكية ثم يزيد الله فيها ما يشاء. ثم قال: ولعل

---

[٢] فضائل القرآن لابن الضريس صـ٣٣.

الأنسب بالاصطلاح المشهور في معنى المكي والمدني أن يقال: إذا نزلت فاتحة سورة قبل الهجرة كتبت مكية، وإذا نزلت فاتحة سورة بعد الهجرة كتبت مدنية،ثم يذكر المستثنى من تلك السور"[١].

ولقد أكد الحافظ ابن حجر على هذا المعنى فقال: فلا يلزم من نزول آية أو آيات من سورة طويلة بمكة، إذا نزل معظمها بالمدينة أن تكون مكية، بل الأرجح أن جميع ما نزل بعد الهجرة معدود من المدني[٢] ". فنزول غالب السورة قبل الهجرة أو بعد الهجرة، هو الذي يحدد القول بمكيتها أو مدنيتها على التعريف الراجح والمشهور للمكي والمدني.

ولكن يبقى السؤال السابق، الذي ما يزال يطرح نفسه، ولا يجد له جواباً شافياً، وهو: قد علمنا بما ثبت لنا مما ورد في السنة النبوية الصحيحة، أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يقول: "ضعوا هذا في السورة التي يذكر فيها كذا " [٣]. ومما رواه الإمام أحمد عن عثمان بن أبي العاص قال: كنت جالساً عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ شخص ببصره ثم صوبه ثم قال: " أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية هذا الموضع من السورة: "إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى" [٤]إلى آخرها" [٥].

فهل كان الرسول صلى الله عليه وسلم لا يشير إلى اسم السورة، أو إلى ما يميزها عن غيرها، التي أمر بوضع هذه الآية أو الآيات في مكان معين ما فيها، إلا بعد وضوح معالم هذه السورة، أو نزول أكثر آياتها على أقل تقدير، حتى يصح هذا الإطلاق؟ وأقول: ربما نكون قد أجبنا عن جزء من هذا السؤال الكبير عند حديثنا عن القضية التي طرحها سيد قطب سلفاً، ونقول أيضاً: نرى في هذا السياق، أن الزهري روى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال: حدثني أبي بن كعب قال: ربما نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم الصدر من السور فأكتبها، ثم يترل عليه فيقول: "يا أبي اكتب هذه في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا "، وربما نزل عليه فأقف حتى أنظر ما يقول، حتى يحدث إلى

(١) مناهل العرفان للزرقاني جـ١/١٦٤.

(٢) فتح الباري لابن حجر جـ٨/٦٥٧، وانظر: الإتقان للسيوطي جـ١/١٢.

(٣) فتح الباري لابن حجر جـ٩/٢٢.

(٤) النحل آية: ٩٠.

(٥) المسند للإمام أحمد جـ٤/٢١٨.

فيقول: " تلك الآيات ضعها في سورة كذا وكذا " [١]. ولعل هذا وغيره هو الذي مهد للدكتور محمد عبد الله دراز إلى أن يقول: وكانت الآية الكبرى في أمر هذا التأليف القرآني أنه كان يتم في كل نجم فور نزوله، فكان يوضع هذا النجم تواً في سورة ما، وفي مكان ما من تلك السورة، وكذلك كان يفعل بسائر النجوم، فتفرق فور نزولها على السور مما يدل قطعاً على أنه كانت هناك خطة مرسومة ونظام سابق محدود، لا لكل سورة وحدها، بل لمجموعة السور كلها"[٢]. ويقول الدكتور دراز في موضع آخر عن ذات الموضوع: "إن السنة تؤكد لنا هذا الافتراض الغريب وتؤيده، فالواقع أنه فور نزول الوحي على الرسول صلى الله عليه وسلم كان كل جزء منه صغيراً أو كبيراً يوضع في السور التي لم تكن قد اكتملت بعد، وفي مكان محدد من السورة، وفي موضع رقمي من آياتها، وفي ترتيب لم يكن دائماً هو الترتيب التاريخي.. من السور المفتوحة، وكأن القرآن كان قطعاً متفرقة ومرقمة من بناء قديم، كان يراد إعادة بنائه في مكان آخر على نفس هيئته السابقة" [٣]. وأقول : لو صح هذا القول، لكانت أسماء السور كترتيب آيات القرآن الكريم سواء بسواء كلاهما صادر عن الوحي، وطريق إثباته النقل الصحيح عن المعصوم صلى الله عليه وسلم، أو ممن تلقى عنه ذلك من الصحابة رضي الله عنهم. والحق أن الكثير من الشواهد السابقة وغيرها تؤيد هذا الرأي وتعززه، ويمكن تصوره على النحو التالي: فقد روى من قول ابن عباس: "كان جبريل إذا أتى النبي صلى الله عليه وسلم "ببسم الله الرحمن الرحيم" علم أنها قد ختمت سورة، فاستقبل الأخرى". وجاء في قول ابن عباس أيضاً: "كان المسلمون لا يعرفون انقضاء السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم فيعلمون أن السورة قد انقضت"[٤]. ونقول: ومعنى ذلك، أن

(١) رواه النسائي في السنن الكبرى بتحقيق عبد الغفار سليمان البغدادي وسيد كردي حسن [دار الكتب العلمية بيروت- ط أولى سنة ١٤١١هـ] جـ٥/١٠ كتاب: فضائل القرآن برقم (٨٠٠٧) والطحاوي في شرح معاني الآثار جـ١/٢٠٢.

(٢) انظر: مجلة كنوز الفرقان جـ٤/١١٨.

(٣) مدخل إلى القرآن الكريم تأليف الدكتور محمد عبد الله دراز صـ١٢٠، ١٢١.

(٤) الانتصار للباقلاني ج١/٢٥٦ ، وأخرجه أبو داود في سننه [١/٤٩٩] كتاب : الصلاة ـ باب من

بداءة السورة ونهايتها كانت معلومة عندهم بنـــزول "بســم الله الــرحمن الرحيم" فنــزولها يدل على نهاية سورة، وبداءة سورة جديدة. وبناء على ذلــك فلابد من تقدير أحد هذه الفروض الآتية:ـــ

الأول : ربما كان النجم الأول في السورة الجديدة، يحمل معه عنوان هــذه السورة واسمها وعلامات تميزها، وخاصة إذا كان نجما كــبيراً، أو كــان يمثــل صدرها. وقد ذكرنا سلفاً أمثلة لــذلك، فإذا نزل نجم جديد في هذه السورة بعد النجم الأول قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "ضعوا هذه الآية أو الآيــات في سورة كذا، في الموضع الذي يذكر فيــه كذا"وذلك في السورة التي قد عرف اسمها

الثاني : وربما كان النجم الأول في السورة الجديدة، كان خلواً من ذلك. اللهم إلا ما يكون من بعــض ملامــح سورة جديدة، فإن لكل سورة من سور القرآن ما يميزها عن غيرها مــن ســائر السور الأخرى، من حيث المبنى والمعنى ـ في أمور كثيرة لا نطيل بذكرها ـ فإذا نزل نجم جديد من هذه السورة، قــال الرسول صلى الله عليه وســلم: ضــعوا هذه الآية أو الآيات في الســورة الــتي يذكر فيها كذا وكذا في موضع كــذا. وخاصة في السورة التي جاءت لتعــالج موضوعاً واحداً، وقد اكتسبت اسمها من هذا الموضوع، وكان نزول النجم الأول منها، أو النجوم الأولى، لا يمثل قوام هذا الموضوع أو أبرز سماته وأركانه، فكانت الإشارة إلى ما يميز بنية الســورة، لا إلى اسمها أو عنوانها الذي لم يكتمل بناؤه.

إلا أن اسم السورة ظــل في كــل الأحوال مترجماً عن مقصودها؛ لأن اسم كل شيء ـ كما يقول البقاعي ـ تظهــر المناسبة بينه وبين مسمّاه[1]، عنوانه الدال

جهر بها عن ابن عباس قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه " بســم الله الرحمن الرحيم " وقد صحح ابن كثير في تفســيره (١٧/١) إسناد أبي داود هذا . وقد أخرجه الحاكم في المستدرك (٢٣١/١ ــ ٢٣٢) من طريق سفيان عــن عمرو بن دينار به بلفظ " كان النبي صلى الله عليــه وسلم لا يعلم ختم السورة حتى تــنزل " بســم الله الرحمن الرحيم " ثم قال : حديث صحيح على شــرط الشيخين ولم يخرجاه ، وقال الذهبي : هــذا ثابــت . وأخرجه البزار في مسنده (٤٠/٣) ولفظه " كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف خاتمة السورة حتى تنزل " بسم الله الرحمن الرحيم " فإذا نزل " بسم الله الرحمن الرحيم " علم أن السورة قد ختمت واســتقبلت أو ابتدأت سورة أخرى " . و انظر : الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة " بسم الله الرحمن الــرحيم " من الاختلاف للإمام أبي عمرو يوسف ابن عبد الــبر ص ١٦٢ .

[1] ذكر الشيخ عبد الحميد طهمــاز- في مقدمــة تفسيره لسورة الكهف- أن الدافع له لاختيار عنوان: " العواصم من الفتن" في سورة الكهف أمران: اسم

إجمالاً على تفصيل ما فيه، وذلــك هــو الذي أنبأ به آدم عليه الصلاة والســلام عند العرض على الملائكة. ومقصود كل سورة هاد إلى تناسبها فاذكر المقصود من كل سورة، وأطبق بينه وبين اسمها " [1].

وإذا كان لكل سورة من سور القــرآن اسم يخصها ويميزها عن غيرهــا، ســواء ثبت هذا الاسم بتوقيف أو جاء باجتهاد، إلا أن لكل سورة مــع ذلــك موضــعاً واحداً، أو أكثر من موضوع من بينــها موضوع واحد، ظل هو الذي يمثل محور هذه السورة، وروحها العــام، وســائرة الموضوعات الأخرى باتت تقــدم لهــذا الموضوع، أو تمهد له، أو تدلل عليه، أو تربط بين عناصره أو تستنتج منه. ويحق لهذا الموضوع أو ذاك أن يكون عنوانــاً عاماً للسورة، ولا يصح إطــلاق هــذا العنوان العام في هذه الحالة إلا على تمام المعنون له أو أكثره على أقل تقدير؟!

* * *

[هل التعبير بواو العطف أو بثم يصلح دليلاً في قضية الترتيب النزولي لسور القرآن الكريم؟]

قال أســتاذنا العلامــة الــدكتور إبراهيم خليفة في هذه النقطة: " إن أصح هذه الآثار المشتملة على ما يدعي مــن ترتيب النــزول، من حيث الإسناد، هو مرسل عكرمة والحسن عند البيهقــي في دلائل النبوة، حيث وثق البيهقي هنالك جميع رجاله، حسبما تقدم لك من نقلنــا عن الحافظ السيوطي. والحرف العاطف لبعض السور على بعض في هذا الأثــر، هو (الواو) التي ليس من مفادها الترتيب أصلاً. وما سوى هذا الأثر ممــا حــرف العطف فيه الأصــل في وضــعه إفــادة الترتيب التراخوي (ثم)، فأثران: أحدهما: أثر ابن ضريس في فضــائله عــن ابــن عباس. والآخر: أثر أبي بكر محمــد بــن الحارث بن أبيض عن جابر بن زيد، من علماء التابعين بالقرآن. وكلا الأثــرين ضعيف" [2]. وقال أيضاً عن الــواو وثم،

السورة، فالقضايا التي عرضت في السورة إذا اعتنقها الإنسان ، كانت كالملاذ له والملجأ من الفتن والضلال، فقد أوى إلى كهف. الثاني : حديث الرسول : بأن من قرأ عشر آيات من أولها، كانت له عصمة من الدجال. أي أوى إلى كهف . (انظر: العواصم من الفتن تأليف : عبد الحميد محمود طهماز صــ٩ وما بعدها.

[1] نظم الدرر للبقاعي ج١٨/١، ١٩؛ وانظر: بحث بعنوان : اسم السورة يمثل روحها العــام للــدكتور/ إبراهيم عبد الرحمن خليفة صــ٢٦. حوليــة كليــة أصول الدين – العدد التاسع.

[2] التفسير التحليلي لسورة النساء للدكتور إبراهيم عبد الرحمن خليفة صــ٦٢. وأقول وقــد ســبق أن عزونا هذه الآثار إلى مصادرها الحقيقيــة، في دلائــل النبوة للبيهقي، وفضائل القــرآن لابــن الضــريس، والإتقان للسيوطي في أثر جابر بن زيد خاصة،

وما تفيده كل منهما بحسب وضعهما في اللغة: " بل قصارى ما جاء فيه – أي ترتيب نزول السور– إما آثار ليس من مفادها مثل هذا الترتيب أصلاً، لكون السور قد جاءت فيها متعاطفة بواو العطف، التي هي موضوعة في العربية لمطلق الجمع، وليس من مفادها البتة لا المعية ولا الترتيب، لا متعاقباً ولا متراخياً، وإنما يستفاد – أي ذلك– فيما ذكر فيه الواو من القرائن الخارجية المقالية أو الحالية. وإما آثار، ظاهرها المتبادر منها إفادة الترتيب؛ ولكن هذه الآثار بالغة الضعف.. [1]"...

وأقول: الملاحظ هنا في هذا النقل أمران: الأول: أن أستاذنا العلامة لم يأخذ بمرسل عكرمة والحسن عند البيهقي في دلائل النبوة، برغم صحته – كما سبق– لأن هذا الترتيب قد عطفت السور فيه بحرف العطف (الواو) وهو لا يفيد الترتيب بأي نوع البتة ولا المعية. الثاني: أنه رد الأثرين الواردين عن ابن عباس و عن جابر بن زيد برغم وجود الحرف العاطف (ثم) المفيد للترتيب والتراخي؛ لأن الأثرين ضعيفان سنداً ومتناً. فالحاصل أن الصحة أو الضعف في السند، وأيضاً الصحة أو الفساد في المتن، وكذلك مفادات حرفي العطف "الواو" و " ثم" مما تفيده "الواو" من مطلق الجمع لا غير، وما تفيده " ثم" من الترتيب والتراخي بحكم وضعهما في اللغة، صارت _هذه الأمور _ قيداً لابد من مراعاتها، بل هي الأصل في قبول هذه الآثار أو ردها. وأقول: قيد الصحة أو الضعف في السند، وكذا الصحة أو الفساد في المتن، وأيضاً الترتيب والتراخي الذي تفيده "ثم"، هي جميعاً محل اتفاق بين العلماء وصار من نافلة القول بعدئذ بأن نذكر ثمة رواية أخرى عن ابن عباس في ترتيب سور القرآن بحسب نزوله وقد جمع في هذه الرواية بين حرفي العطف "الواو" و" ثم"، بما يعني عدم ملاحظة ما تفيده الواو أو ثم من معاني العطف ومطلق الجمع في الواو، أو الترتيب والتراخي في ثم. فقد روى كريب _مولى ابن عباس_ عن ابن عباس رضي الله عنه، أنه قال: وجدنا في كتاب ابن عباس _وكان الكتاب عند كريب_ أول ما نزل من القرآن بمكة: اقرأ باسم ربك، والليل إذا يغشى، ون والقلم، ويا أيها المزمل، ويا أيها المدثر، وتبت يدا أبي لهب، وإذا الشمس كورت، والأعلى، والضحى، وألم نشرح، والعصر،

[1] المصدر السابق صـ٤٧.

والعاديات، والكوثر، والتكاثر، والكافرون، والفيل، ثم الفلق، ثم الناس، ثم قل هو الله أحد، ثم النجم... الخ[1] ".

ولكن هذه الرواية كسابقتها عن ابن عباس، بالغة الضعف سنداً ومتناً؛ ومن ثم لا يترتب عليها حكم. فهذه الرواية _لما سبق_ لا تثنينا عن القول بأن مفادات حرفي العطف "الواو" و" ثم" مقصودة ومرادة، وتصلح دليلاً على صحة أو فساد المطلوب، إثباته أو نفيه. ولكن إذا كانت " ثم" تحظى باتفاق العلماء على أن وضعها في العربية تفيد الترتيب والتراخي، فهل حرف العطف "الواو" قد اتفق العلماء كذلك على أن وضعه في العربية لا يفيد إلا مطلق الجمع، وليس من مفاده البتة الترتيب بأي نوع ولا المعية ؟ وأقول: الحقيقة أن الوارد عن علماء النحو واللغة في هذه المسألة لا يشعرك بهذا النوع من الاتفاق، الذي توفر للقيود السابقة من صحة السند والمتن، والترتيب والتراخي المستفاد من " ثم". وأما "الواو" فلم تتفق كلمتهم على أن الواو ليس من مفادها إلا مطلق الجمع، وأنها لا تفيد الترتيب ولا المعية بأي نوع، وفي كل الأحوال، فما حقيقة اختلافهم في ذلك، وما ثمرة هذا الاختلاف، وهل يترتب على ذلك الاختلاف إنشاء حكم جديد، أو تغيير حكم سابق، وما منهج القرآن الكريم في العطف بـ "الواو" ؟.

ونقول: هذه الأسئلة ونحوها، لا نستطيع هنا أن نوفيها حقها من البحث والنظر والتحقيق العلمي الرصين الذي يقنع ويشفي، وذلك لسببين: الأول: أن الأحق بالإجابة عنها هم أرباب هذه الصناعة النحوية واللغوية، فهم أهلها، والأجدر بها، والقائمون عليها، كما أنها بهم أشبه من غيرهم. والثاني: أن طبيعة هذا البحث لا تقتضي التعلق بمثل هذه الدقائق اللغوية والنحوية، على هذا النحو من الاستطراد المرغوب عنه هنا. ولكن لما كانت طلبتنا هنا أن نوضح حقيقة القول بأن الواو لمطلق الجمع من غير إفادة الترتيب، ليس هو الرأي الأوحد في هذه المسألة، فكان من الضروري أن نشير إلى بقية الآراء الأخرى أو إلى أهمها على الأقل، مع تقريرها، وملاحظة ما يسندها من أدلة من المنقول والمعقول، ثم المقارنة بينها، وترجيح ما تقويه الأدلة منها، مع

[1] الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم للقاضي أبي بكر بن العربي بتحقيق الدكتور عبد الكبير العلوي المدغري [مكتبة الثقافة الدينية_ القاهرة سنة ١٤١٣هـ سنة ١٩٩٢م] ج٢/٩-١٤.

الإشارة أيضاً إلى منهج القرآن الكريم في العطف بـ "الواو". وأقول: ربما كان توقفنا عند هذه النقطة بالذات راجعاً إلى عدة أمور: من بينها:

أولاً: أن الأثر الصحيح والوحيد الوارد في هذا السياق، هو الأثر الذي أخرجه البيهقي في دلائل النبوة عن عكرمة والحسن. وقد جاء العطف فيه بحرف الواو.

ثانياً: إن أحداً ممن تناول هذه القضية _فيما نعلم_ لم يسبق أستاذنا العلامة في الاستدلال بدلالات حروف العطف على صحة أو فساد الترتيب النزولي.

ثالثاً: التأكيد على صحة هذا المنحي في الاستدلال بما تفيده الواو من مطلق الجمع فقط أو زعزعة الثقة بذلك، من خلال الاتفاق على ذلك أو الاختلاف حوله، ونوع هذا الاختلاف، ودرجته، وثمرته ؟.

[آراء العلماء فيما تفيده "واو" العطف]

ونبادر إلى القول، بأنه بالنظر إلى الأقوال الواردة في هذه المسألة، فإنه يمكننا الوقوف عند أهمها فقط، وهي ثلاثة آراء:

الرأي الأول: الواو لا تفيد إلا مطلق الجمع، وليس من مفادها البتة الترتيب ولا المعية وهو رأي الجمهور.

أقوال العلماء في ذلك: قال أبو سعيد السيرافي: "أجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على أن الواو لا توجب تقدم ما تقدم لفظه" [١]. ويقول السيوطي في "همع الهوامع" : "الواو لمطلق الجمع من غير تقييد، ولا دلالة في لفظها على تقديم ولا تأخير، فكذلك العطف بها وباستعمالها حيث لا ترتيب" [٢]. وقال أيضاً في كتابه: "الأشباه والنظائر في النحو" : "وفي تذكرة ابن الصائغ عن شرح الجمل للأعلم: أصل حروف العطف "الواو"؛ لأن الواو لا تدل على أكثر من الجمع والاشتراك" [٣] وقد علل ابن الأنباري ذلك بقوله: " لم كان أصل حروف العطف الواو؟ قيل: لأن الواو لا تدل على أكثر من الاشتراك فقط ، وأما غيرها من الحروف فتدل على الاشتراك وعلى معنى زائد، وإذا كانت هذه

---

(١) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ج١/٥٤٧.

(٢) همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية تأليف: جلال الدين السيوطي ج٢/١٢٨.

(٣) الأشباه والنظائر في النحو للإمام جلال الدين السيوطي ج٣/٢١٤.

الحروف تدل على زيادة معنى ليس في الواو، صارت الواو بمنزلة الشيء المفرد، والباقي بمنزلة المركب، والمفرد أصل المركب" [١] ويقول ابن جني: " فمعنى الواو الاجتماع، ولا دلال فيها على المبدوء" [٢]. وقال أيضاً في "سر صناعة الإعراب": " فأما واو العطف، فنحو قولك: " قام زيد وعمرو" وليس فيها دليل على المبدوء به في المعنى؛ لأنها ليست مرتبة... فإنها دالة على شيئين/ أحدهما: الجمع، والآخر: العطف، إلا أن دلالتها على الجمع أعم فيها من دلالتها على العطف" [٣]. وقد تابع ابن جني في هذا شيخه أبا على الفارسي [٤] وذكر السهيلي أيضاً: أن الواو لا تدل على الترتيب ولا التعقيب [٥]. بل قال ابن

---

(١) أسرار العربية تأليف أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري بتحقق محمد بهجة البيطار ص٣٠٢.

(٢) توجيه اللمع للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز شرح كتاب اللمع الفتح ابن جنى دراسة وتحقيق فايز زكي محمد دياب ص٢٨٣.

(٣) سر صناعة الإعراب تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي ج٢/٦٣٢-٦٣٩.

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني تأليف : الحسن بن قاسم المرادي تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه والأستاذ محمد نديم فاضل ص١٥٨.

(٥) نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي بتحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ص٢٦٦.

يعيش في "شرح المفصل": " لا نعلم أحداً يوثق بعربيته يذهب إلى أن الواو تفيد الترتيب" [٦]. ويرى أبو البقاء العكبري " في اللباب" : " أن الواو لا تدل إلا على الاشتراك عند المحققين ، والجمهور على أنها لا تدل على الترتيب"[٧]. وفي علل النحو لأبي الحسن الوراق : أن الواو لا توجب إلا الاشتراك بين الشيئين فقط في حكم واحد"[٨]. وقال أبو على الشلوبين: "تنفرد الواو بأنها لا تعطي رتبة"[٩]. وقد ذهب ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي: إلى أن من ذهب إلى أن الواو تقتضي الترتيب فهو خطأ بين" [١٠]. وأما الشيخ خالد الأزهري، فيرى أنها لمطلق الجمع من غير دلالة على الترتيب وعدمه

---

(٦) شرح المفصل تأليف موفق الدين بن يعيش النحوي ج٨/٩٠-٩٣.

(٧) اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري بتحقيق: غازي مختار طليمات ج١/٤١٧،٤١٦.

(٨) علل النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق تحقيق ودراسة الدكتور محمود جاسم محمد الدرويش ص٣٧٧.

(٩) شرح المقدمة الجزولية الكبير للأستاذ أبي على عمر بن محمد بن عمر الأزدي االشلوبين دراسة وتحقيق الدكتور تركي بن سهو العتيبي ج٢/٦٦٥.

(١٠) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الأشبيلي السبتي بتحقيق ودراسة الدكتور/ عياد الثبيتي ج١/٣٣٤، ٣٣٥.

على الصحيح" [١]. وهذا هو رأي ابن الناظم[٢]، كما هو رأي ابن معطي[٣]. وفي شرح الرضى على الكافية: أن الواو للجمع مطلقاً، ومعنى المطلق: أنه يحتمل أن يكون حصل من كليهما في زمان واحد، وأن يكون حصل من زيد أولاً، وأن يكون حصل من عمرو أولاً. فهذه ثلاثة احتمالات عقلية، ثم قال: هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين" [٤]. وقال البغدادي في خزانة الأدب: على أن الواو لا تدل على ترتيب، بل قد تدخل على متقدم على ما قبله [٥].. ثم يقول أيضاً: قال السيد في شرح المفتاح: فائدة العطف بالواو فيما لا محل له من الإعراب، هي التشريك والجمع بين مضموني الجملتين في التحقق بحسب نفس الأمر، فبالعطف يتعين القصد إلى بيان الاجتماع، وتتقوى الدلالة العقلية بالوضعية، ويندفع أيضاً توهم الإضراب عن الجملة الأولى إلى الثانية" [٦]. ويقول الخطاب أيضاً: الواو لمطلق الجمع؛ ولهذا استعملت فيما استحال فيه الترتيب، وهو كل ما لا يقوم إلا باثنين نحو: " المال بين زيد وعمرو" وهذا هو مذهب سيبويه"[٧]. وقد قال سيبويه في هذا: " ليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء ولا بشيء مع شيء.. فالواو يجمع هذه الأشياء على هذه المعاني" [٨].

وبالجملة فهذه، خلاصة أقوال العلماء في هذا الرأي، والتي تمثل رأي جمهور العلماء.

أدلة الجمهور من السماع والقياس:

وقد استدل الجمهور على أن الواو لا تفيد الترتيب بأدلة من السماع والقياس منها: قوله تعالى: "ووهبنا له إسحاق ويعقوب كلاً هدينا ونوحاً هدينا من

---

[١] التصريح بمضمون التوضيح تأليف الشيخ خالد الأزهري دراسة وتحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم ج٣/٥٥٥، شرح التصريح على التوضيح للعلامة خالد الأزهري على ألفية ابن مالك في النحو للعلامة جمال الدين ابن هشام الأنصاري ج٢/١٣٥.

[٢] شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم بتحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد صـ٢٥١.

[٣] شرح ألفية ابن معطى للدكتور على موسى الشوملي ج١/٧٧٦، ٧٧٧.

[٤] شرح الرضى على الكافية تصحيح وتعليق: يوسف حسن محمد ج٤/٣٨٢.

[٥] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق وشرح عبد السلام هارون ج١١/٣

[٦] المصدر السابق ج١٠/٣٦٠.

[٧] الكواكب الدرية شرح محمد بن أحمد الأهدل على متممة الأجرومية تأليف محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب صـ١٠٧.

[٨] الكتاب لسيبويه ج١/٢١٨.

قبل" [١]. فلو كانت للترتيب لكان نوح موجوداً بعد إبراهيم وقبل إبراهيم، وهذا محال. وقوله تعالى: "وادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة" [٢]. وقال في آية أخرى: "وقولوا حطة وادخلوا الباب سجداً" [٣]. والقصة واحدة. ومنها أيضاً: أن الصحابة قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم في أمر الصفا والمروة، بم نبدأ ؟ قال: "ابدأوا بما بدأ الله به" [٤]. فلو فهم أهل اللسان منها الترتيب لما سألوا. إن ابن عباس كان يأمر بالبداءة بالعمرة قبل الحج، وهي مؤخرة في اللفظ، فلو أفادت الترتيب كان ابن عباس عاصياً [٥].

وأما القياس: فهو أن الواو تقع في موضع يمتنع فيه الترتيب، وتمتنع من موضع يجب فيه الترتيب. ومن الثاني، أن الواو لا تستعمل في جواب الشرط لما كان مرتباً على الشرط، والفاء تستعمل فيه كما يقول أبو البقاء[٦]. ويقول ابن الخباز: أن تقول اختصم زيد وعمرو، فلو كانت للترتيب لانفرد الأول، وهو محال[٧].

الرأي الثاني: أن الواو تفيد الترتيب، وهو رأي بعض البصريين وأئمة الكوفة.. نرى أن أبا حيان قد صور هذا الرأي أتم تصوير، حتى كاد أن ينسب إليه، قال أبو حيان: ذهب هشام وأبو جعفر أحمد بن جعفر الدينوري إلى أن الواو لها معنيان: معنى اجتماع، فلا تبالي بأيها بدأت نحو: اختصم زيد وعمرو، ورأيت زيداً وعمراً، إذا اتحد زمان رؤيتهما. ومعنى افتراق، بأن يختلف الزمان، فالمتقدم في الزمان متقدم في اللفظ، ولا يجوز أن يتقدم المتأخر. وما ذكرناه عن هشام والدينوري من أن الواو التي ليست لمعنى الاجتماع ترتب، هو منقول عن قطرب وثعلب وأبي عمرو الزاهد غلام ثعلب. ثم يقول أبو حيان: وما ذكره السيرافي والسهيلي من إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أن الواو لا توجب تقديم ما قدم لفظه، ولا تأخير ما أخر لفظه غير صحيح؛ لوجود

---

[١] الأنعام آية: ٨٤.

[٢] البقرة آية: ٨٥.

[٣] الأعراف آية ١٦١.

[٤] عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير اختصار وتحقيق: أحمد محمد شاكر ج١/١٨٢، الدر المنثور في التفسير بالمأثور تأليف جلال الدين السيوطي ج١/٢٩٣.

[٥] توجيه اللمع لابن الخباز صـ٢٨٣-٢٨٥.

[٦] اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ج١/٤١٧، ٤١٨.

[٧] توجيه اللمع لابن الخباز صـ٢٨٤.

الخلاف في ذلك" [١]. وفي مغني اللبيب لابن هشام: وقول السيرافي: "إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب" مردود، بل قال بإفادتها إياه قطرب والربعي والفراء وثعلب وأبو عمرو الزاهد وهشام والشافعي" [٢]. وقال الرضي أيضاً : ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب والربعي وابن درستويه وبه قال بعض الفقهاء: إنها للترتيب" [٣]. وفي حاشية الصبان على الأشموني: وذهب بعض الكوفيين إلى أنها _أي الواو_ ترتب. وحكى عن قطرب وثعلب والربعي. وبذلك يعلم أن ما ذكره السيرافي والسهيلي من إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أن الواو لا ترتب غير صحيح" [٤]. وقد ذكر ابن فارس هذا الاختلاف حول "الواو" من حيث إفادتها الترتيب من عدمه، فأورد الرأيين، وبدأ بالرأي القائل بإفادتها الترتيب فقال: للواو معنيان: معنى اجتماع ومعنى تفرق.. وإن كانت الواو في معنى اجتماع لم تبال بأيهما بدأت. وإن كانت في معنى تفرق نحو "قام زيد وعمرو" فعمرو قائم بعد زيد ثم قال: وذهب آخرون إلى أن الواو لا تكون إلا للجمع" [٥]. وأما الحسن المرادي، فبعد أن ذكر أن الواو أم باب حروف العطف، وأنها مشركة في الإعراب والحكم، وذكر أن مذهب جمهور النحويين أنها للجمع المطلق. وقال: وذهب قوم إلى أنها للترتيب، وهو منقول عن قطرب وثعلب وأبي عمرو الزاهد غلام ثعلب، وهشام وأبي جعفر الدينوري، ولكن قال هشام والدينوري: أن الواو لها معنيان: معنى اجتماع فلا تبالي بأيهما بدأت... إذا اتحد زمان رؤيتهما في نحو: رأيت زيداً وعمراً. ومعنى اقتران، بأن يختلف الزمان، فالمتقدم في الزمان يتقدم في اللفظ ، ولا يجوز أن يتقدم المتأخر. وعن الفراء ، أنها للترتيب حيث يستحيل الجمع . ثم قال المرادي : وقد علم بذلك

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد ج٤/١٩٨١، ١٩٨٢. وانظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي ص ١٢٧.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تأليف: الإمام ابن هشام الأنصاري تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ج٢/٤٠٨، ٤٠٩.

(٣) شرح الرضي على الكافية ج٤/٣٨٢.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ج٣/٩١، ٩٢.

(٥) الصاحبي لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا تحقيق: السيد أحمد صقر صـ١٥٧.

أن ما ذكره السيرافي والفارسي والسهيلي من إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أن الواو لا ترتب غير صحيح" [١]. ثم إن السيوطي _ في همع الهوامع _ بعد أن ذكر أصحاب الرأي القائل بإفادة الواو للترتيب قال: " قالوا: لأن الترتيب في اللفظ يستدعي سبباً، والترتيب في الوجود صالح له، فوجب الحمل عليه. ونقل هذا القول عن المذكورين في شرح أبي حيان، رد به على ادعاء السيرافي وغيره: إجماع البصريين والكوفيين على أنها لا تفيده. ونقله ابن هشام عن الفراء أيضاً، والرضي عن الكسائي وابن درستويه" [٢].

وأقول: قد سبقت الإشارة إلى أن الشافعي يرى أن الواو تفيد الترتيب، وقال ابن الخباز: وحكوا عن الشافعي أنه ذهب إلى أنها تفيد الترتيب؛ ولذلك ذهب إلى ترتيب الأعضاء في الوضوء. وذكر أنه يحكيه عن الفراء. ثم عقب ابن الخباز على ذلك بقوله: ولا شبهة في أن الشافعي ليس أعلم بالنحو من أبي سعيد" [٣] أي السيرافي. وقد نسب إمام الحرمين الجويني أيضاً هذا الرأي إلى الشافعي، فقال: فاشتهر من مذهب الشافعي _رحمه الله_ المصير إلى أنها _أي الواو_ للترتيب" [٤]. وأقول أيضاً: بل إن الحريري عزا هذا الرأي إلى مذهب الشافعي ومالك[٥]. وقد أشار إلى ذلك أيضاً ابن معطي[٦]، والرضي[٧]. ولكن بعض أصحاب الرأي الأول قد استبعدوا، بل وأنكروا أن يكون ترتيب أعضاء الوضوء عند الشافعي قد أخذه من إفادة الواو للترتيب، قال ابن أبي الربيع الأشبيلي: ولا ينبغي أن يعتقد أن الشافعي أخذ فرض ترتيب الوضوء من الواو.. وبيان مأخذه مذكور في موضعه" [٨]. ويقول الخطاب أيضاً: "والحق أن الشافعي إنما أوجب الترتيب في الوضوء

---

(١) الجنى الداني في حروف المعاني تأليف: الحسن بن قاسم المرادي تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل صـ١٥٨-١٦٠.

(٢) همع الهوامع للسيوطي ج٢/١٢٩.

(٣) توجيه اللمع لابن الخباز صـ٢٨٤، ٢٨٥.

(٤) البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني تحقيق الدكتور عبد العظيم محمود الديب ج١/١٣٧.

(٥) شرح ملحة الإعراب لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري البصري تحقيق وتعليق بركات يوسف هبود صـ٢٥٧.

(٦) شرح ألفية ابن معطي للدكتور علي موسى الشوملي ج١/٧٧٧،٧٧٨.

(٧) شرح الرضي على الكافية ج٤/٣٨٢.

(٨) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ج١/٣٣٥، ٣٣٦.

لدليل خارجي، وهو الاتباع؛ لأن الأحاديث مصرحة بأن النبي صلى الله عليه وسلم واظب عليه مدة عمره" [١].

بل إن ابن جني قال عن ذلك: "وما يحكى عن بعض الأئمة فإني أعيذه منه"[٢].

ونقول: وكما أشكلك أصحاب الرأي الأول في إيجاب الترتيب في الوضوء عند الشافعي من إفادة الواو معنى الترتيب، فقد ذهبوا إلى أبعد من ذلك، وهو التشكيك في نسبة القول بإفادة الواو معنى الترتيب إلى أئمة الكوفة وبعض البصريين، القائلين بذلك؟!

وأقول: سبق أن ذكرنا بعض من أضاف هذا القول إليهم، وصحة هذا النقل عنهم أو عن أكثرهم على أقل تقدير، وفي ذلك يقول: الإربلي: ونسب القول بإفادتها _أي الواو_ الترتيب، فيما لا دليل على خلافه، إلى قطرب والربعي والكوفيين. وقال صاحب التسهيل : وأئمة الكوفة برءاء من هذا القول. وعقب الإربلي على صاحب التسهيل وغيره بقوله: لكنه مقول[٣]".

أدلة أصحاب الرأي الثاني، والترجيح بين الرأيين :.

سبق أن ذكرنا أدلتهم من المعقول، فلا نطيل بذكرها مرة أخرى. وقد احتجوا على ذلك بأدلة أخرى من المنقول، وقد ذكر المالقي أن الواو عند الكوفيين تعطي الترتيب كالفاء عند البصريين، وقد احتجوا على ذلك بأدلة منها قوله تعالى: " إذا زلزلت الأرض زلزالها. وأخرجت الأرض أثقالها" [٤]. وبقوله: "يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم" [٥]. ومعلوم أن إخراج الأثقال إنما هو بعد الزلزال والسجود في الشرع لا يكون إلا بعد الركوع [٦]. وأقول: ولكن يمكن رد ذلك إلى أن الترتيب هنا يقع بحكم اللفظ من غير قصد له في المعنى. ولو كانت موضوعة للترتيب لم تكن أبداً إلا مرتبة، ويشهد لذلك عدم الترتيب في بعض الكلام، الذي سبق وأن استدل به أصحاب الرأي الأول[٧]. ولكن المتكلم يقدم في كلامه الذي هو به أعنى، وببيانه

---

[١] الكواكب الدرية على متممة الأجرومية تأليف :الحطاب صـ١٠٧.

[٢] توجيه اللمع لابن الخباز صـ٢٨٥.

[٣] جواهر الأدب في معرفة كلام العرب تأليف علاء الدين ابن علي الإربلي صنعة الدكتور :إميل بديع يعقوب صـ١٧١.

[٤] الزلزلة الآيتان :١، ٢.

[٥] الحج آية :٧٧.

[٦] رصف المباني في شرح حروف المعاني لإمام أحمد ابن عبد النور المالقي تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط صـ٤٧٣، ٤٧٤.

[٧] وسبق ذلك في ذكر أدلة أصحاب الرأي الأول.

أهم [١]. استحساناً لا إيجاباً؛ إذ أصل اللفظ أن يكون موازياً للمعنى في تقديمه وتأخيره، فإذا أخر اللفظ بعد الواو، والمراد به التقديم، فذلك على طريقة المجاز، وهذا صحيح لا يخالف فيه البصريون. وبهذا خالفوا الكوفيين؛ لأنهم يلزمون الترتيب لفظاً ومعنى، وهو ظاهر الفساد [٢].

الرأي الثالث: الواو للمعية حقيقة.

قال ابن كيسان: الواو للمعية حقيقة، واستعمالها في غيرها مجاز. قال: لأنها لما احتملت الوجوه الثلاثة _أي قبل، وبعد، ومع _ ولم يكن فيها أكثر من جمع الأشياء، كان أغلب أحوالها أن تكون للجمع في كل حال، حتى يكون في الكلام ما يدل على التفرق" [٣]. وقال بعض الحنفية: هي للمعية فقط [٤].

---

[١] الكتاب لسيبويه ج١/٢١٨، ج٢/٣٠٤.

[٢] رصف المباني للمالقي صـ٤٧٤ وقد رجح الرأي الأول أيضاً الزركشي ، فقال : هي لمطلق الجمع على الصحيح، ولا تدل على أن الثاني بعد الأول. أهـ. وكذلك ابن الشجري في أمالية انظر : البرهان للزركشي ج٤/٤٣٦، أمالي ابن الشجري هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي تحقيق ودراسة الدكتور/ محمود محمد الطناجي ج٢/٢٦٠، ج٣/٧٠، ١٢٦.

[٣] إرتشاف الضرب لأبي حيان ج٤/١٩٨٢، همع الهوامع للسيوطي ج٢/١٢٩.

[٤] الكواكب الدرية على متممة الأجرومية للحطاب صـ١٠٧.

ولكن ابن مالك قال: وتنفرد الواو بكون متبعها في الحكم محتملاً للمعية برجحان، وللتأخر بكثرة، وللتقدم بقلة" [٥]. وقد علق الصبان على هذا بقوله: حاصله أنها وإن كانت موضوعة لمطلق الجمع الصادق بالأمور الثلاثة، لكن استعمالها في الأمور الثلاثة الصادق بها مطلق الجمع متفاوت، فاستعمالها في المعية أكثر، وفي تقدم ما قبلها كثير، وفي تأخره قليل. فتكون عند التجرد عن القرائن للمعية بأرجحية، ولتقدم ما قبلها برجحان، ولتأخره بمرجوحية.." [٦]. ولكن أبا حيان تعقب قول ابن مالك هذا وقال: وهذا الذي ذكره مخالف لمذهب سيبويه وغيره[٧]. وقد قال سيبويه: " وذلك قولك: مررت برجل وحمار كأنك قلت: مررت بهما، وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء[٨].

وخلاصة القول: فإن القول بأن الواو ليس من مفادها الترتيب، ولا المعية قول راجح _للأدلة التي ذكرناها سلفاً_

---

[٥] شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى السليلي دراسة وتحقيق الدكتور الشريف عبد الله على الحسيني البركاتي ج٢/٧٧٨.

[٦] حاشية الصبان على الأشموني ج٣/٩٢.

[٧] إرتشاف الضرب لأبي حيان ج٤/١٩٨٢.

[٨] الكتاب لسيبويه ج١/٤٣٧، ٤٣٨.

وليس رأياً متفقاً عليه بين العلماء، وبرغم ذلك يصلح دليلاً من داخل النص على المطلوب. وهو القول بعدم الاعتماد على الواو في إفادة الترتيب النزولي بين سور القرآن، وذلك برغم صحة الأثر الوارد عن عكرمة والحسن عند البيهقي. وهذا يحفزنا إلى طلب معرفة منهج القرآن في العطف بالواو، ولو على سبيل الإجمال..

[منهج القرآن الكريم في العطف بالواو]

لا نستطيع هنا بحال أن نرسم صورة متكاملة وشاملة عن منهج القرآن في العطف بالواو، مقرونة بالدراسة والتحليل، والمتابعة والمقارنة، ومحلاة بالشواهد القرآنية، فإن هذا مطلب يعز تحصيله في هذه العجالة. ولكننا سنكتفي هنا فقط بالإشارة إلى أبرز معالم هذا المنهج، وأهم أركانه ودعائمه، مع الاجتزاء ببعض الشواهد القرآنية على ذلك، حتى يجتلي هذا المنهج، وتتحقق الفائدة المنوطة به، فنقول: ذكر سيبويه أنك تقول: صمت رمضان وشعبان. وإن شئت: شعبان ورمضان، بخلاف الفاء وثم. إلا أنهم يقدمون في كلامهم ما هم به أهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنياهم[١]. ولكننا نتساءل: متى يكون أحد الشيئين أحق بالتقديم، ويكون المتكلم ببيانه أعنى؟ الناظر في كتاب الله تعالى يلفت نظره أن الله تعالى يقدم بعض الأمور على بعض في أكثر الأحيان، بينما يجده مرة أخرى في بعض الأحيان، يؤخر ما قدمه أولاً، ويقدم ما أخره، فما الحكمة في تقديم ما قدم وتأخير ما أخر؟ كنحو: " السمع والبصر"[٢] و"الظلمات والنور"[٣]، و"الليل والنهار"[٤]، و"الجن والإنس"[٥] في أكثر الآي، وفي بعضها : "الإنس والجن"[٦].. فما أصل ذلك كله؟

ونبادر إلى القول بأن أبا زيد السهيلي قد وضع هنا قاعدة، يعرف من خلالها منهج القرآن الكريم في هذا الموضوع. وقد ضبط هذه القاعدة على النحو التالي: فقال: ما تقدم من الكلام، فتقديمه في اللسان على حسب تقدم المعاني في الجنان، والمعاني تتقدم بأحد خمسة أشياء:ـ

(١) الكتاب لسيبويه ج٢١٨/١.
(٢) الإسراء آية :٣٦.
(٣) الأنعام آية : ١.
(٤) البقرة آية : ١٦٤.
(٥) الأنعام آية : ١٣٠.
(٦) الأنعام آية :١١٢.

١- إما بالزمان، مثل"عاد وثمود"[١] و "الظلمات والنور"[٢] فإن الظلمة سابقة للنور في المحسوس والمعقول. وتقدمها في المحسوس معلوم بالخبر المنقول. وتقدم الظلمة المعقولة معلوم بضرورة العقل.

٢- وإما بالطبع، نحو: "مثنى وثلاث ورباع" [٣]، ونحو: "ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم" الآية[٤]. فما يتقدم من الأعداد بعضها على بعض إنما يتقدم بالطبع.

٣- وإما بالرتبة، نحو قوله تعالى: "يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر" [٥]، لأن الذي يأتي راجلاً يأتي من مكان قريب، والذي يأتي على الضامر يأتي من المكان البعيد.

٤- وإما بالسبب، نحو تقديم "المال" على "الولد" في كثير من الآي؛ لأن الولد بعد وجود المال نعمة ومسرة. وعند الفقر وسوء الحال هم ومضرة.

٥- وإما بالفضل والكمال ، نحو قوله: "فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم"[٦]. وقوله: "مع النبيين والصديقين"[٧].. ثم يقول السهيلي ـ بعد أن أورد هذه الأسباب الخمسة:ـ " فإذا سبق معنى من المعاني إلى الخلد والفكر بأحد هذه الأسباب الخمسة أو أكثرها، سبق اللفظ الدال على ذلك المعنى السابق، وكان ترتب الألفاظ بحسب ذلك"[٨]. وإذا كانت هذه الأسباب الخمسة بحسب المعاني، تتولى ـ بحكم الغالب ـ ترتيب الألفاظ وتعاطفها، وتكوّن هذا النسق القرآني البديع، فإنه من غير الغالب ربما كان ترتب الألفاظ بحسب الخفة والثقل، لا بحسب المعنى، كقولهم: "ربيعة ومضر". وكان تقديم مضر أولى من جهة الفضل، ولكنهم آثروا الخفة؛ لأنك لو قدمت "مضر" في اللفظ، كثرت الحركات وتوالت، فلما أخرت وقف عليها بالسكون[٩]. وهذا هو منهج القرآن الكريم في العطف بالواو بإيجاز شديد. ولكن مما تجدر إليه الإشارة هنا، أن الإمام ابن القيم بعد أن استعرض هذا المنهج، نقلاً عن السهيلي، علق عليه بقوله:

(١) التوبة آية :٧٠.
(٢) الرعد آية : ١١٦.
(٣) النساء آية :٣.
(٤) المجادلة آية :٧.
(٥) الحج آية : ٢٧.
(٦) المائدة آية : ٦.
(٧) النساء آية :٦٩.
(٨) نتائج الفكر في النحو للسهيلي صـ٢٦٧.
(٩) المصدر السابق

قلت: وقد توجّ رحمه الله مضائق تضايق عنها أن توجها الإبر، وأتى بأشياء حسنة، وبأشياء غيرها أحسن منها.." [١] . وأقول: وقد حسن ابن القيم بعض هذه الأشياء بالفعل، ولما أراد أن يأتي بالأحسن منها، سلك طرقاً، وخرج تخاريج ربما كانت تصب في باب العقيدة، أو الآراء الفقهية المذهبية، أو غير ذلك، ولكنها بحال لم تنقض لبنة من هذا المنهج الذي وضعه السهيلي، ولم تزد عليه، اللهم إلا استحداث بعض الأمثلة وشرحها على الأساس الذي أرساه السهيلي وأقامه، ولولا خشية الإطالة لكشفت هذا الأمر، باستعراض ما ذكره السهيلي بالتفصيل، وما أورده ابن القيم حتى تستقر عندك هذه الحقيقة[٢] .

[موقف الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني من الترتيب النزولي]

نقول: برغم أن الزرقاني لم يخص الترتيب النزولي بالذكر إلا أته أشار إليه بعد ذكره لترتيب السور فقال: "وسواء أكان ترتيب السور توقيفياً أم اجتهاديا " فانه ينبغي احترامه" خصوصا في كتابه المصاحف" لأنه عن إجماع الصحابة "والإجماع حجة " ولأن خلافه يجر إلي الفتنة "ودرء الفتنه وسد ذرائع الفساد واجب" أهـ[٣]

[موقف الشيخ عبد الوهاب غزلان من الترتيب النزولي؟]

وأقول: وبنفس الموقف الذي وقفه الشيخ عبد العظيم الزرقاني من الترتيب النزولي كان موقف الشيخ غزلان من هذا الموضوع، معتبراً أن هذا الترتيب يجر إلي الخلاف والفتنة، وأن سدّ باب الفتنة واجب. وربما نقل في هذا ما ورد عن الزرقاني بحروفه، وإن لم يشر إليه [٤] .

[موقف الدكتور محمد محمد أبي شهبة من الترتيب النزولي]

يري الدكتور أبو شهبة أن من المجمع عليه أن ترتيب الآيات ليس بحسب نزولها " وإنما يرجع إلي المناسبات والروابط البلاغية " وأن ترتيبه علي حسب النزول غير مستطاع لأحد من البشر " لأن الله لم يرد أن يكون تأليف كتابه المعجز علي حسب النزول "وإنما اقتضت حكمته أن يكون ـ كما ذكر ـ علي حسب المناسبات البلاغية " وأسرار الإعجاز[١] .

[موقف الشيخ محمد محمد المدني من الترتيب النزولي]

قال الشيخ محمد المدني: "ولعل الحكمة في العدول عن كتابه القرآن علي ترتيب نزوله إلي كتابته علي هذا الترتيب المعروف" أن القرآن في عهد الرسول صلي الله عليه وسلم كان ينزل منجما علي حسب الحوادث التي كانت تقع" ولغرض بينه الله تعالي وهو مؤازرة النبي صلي الله عليه و سلم وتثبيت فؤاده . أما وقد كمل القرآن وانقضي الغرض الذي كان يقصد إليه من تنجيمه ، وملاحظة الحوادث والأسئلة ونحوها .... فلو أنه جمع علي حسب ترتيب نزوله، لفهم بعض الناس أن آياته خاصة بحوادثها أو أنه حلول وقتية للمشكلات التي كانت علي عهد الرسول فحسب، والله تعالى يريد كتاباً عاماً خالداً، لا يختص بعصر دون عصر، ولا بقوم دون قوم؛ لذلك اقتضت الحكمة بأن يرتب ترتيباً يحقق هذا العموم وهذا الخلود، ويبتعد عن الترتيب الزمني الذي نزل به[٢] لحكمة كانت مناسبة حين نزوله" [٣]

وذكر أن هذا الترتيب الذي عليه القرآن الآن قد جاء عن توقيف، وقد بلغه الرسول كما أمره الله.. ثم حمل على من يريد أن يبدل هذا الترتيب، ونبه إلى خطورة ذلك فقال: " فلا نحاول أن نبدل في ترتيبه، تلبية للذين يدعون إلى ذلك دون إدراك لما فيه من الخطورة، ومن الخروج على أمر بينه الرسول، وأجمع عليه الصحابة، وتواتر في المسلمين بعد ذلك جيلاً عن جيل" [٤] إلا أن الشيخ المدني مع هذا يرى أنه ليس ثمة ما يمنع الباحثين من أن يسترشدوا بتاريخ النزول وأسباب النزول، توصلاً إلى ما يفيد الحقيقة في مختلف بحوثهم، فإن في معرفة هذا علماً كثيراً وفوائد جمة، وكشفاً عن كثير من الأسرار التشريعية والاجتماعية والتاريخية، وتوجيهاً إلى الربط بين ذلك. ثم كشف ـ لنا ـ عن سر عناية العلماء بتسجيل ما يروى من أسباب النزول، وترتيبه عناية فائقة؛

---

[١] بدائع الفوائد للعلامة ابن قيم الجوزية ج١/٥١-٥٦.

[٢] المصدر السابق ج١/٥٦-٧٠.

[٣] مناهل العرفان في علوم القرآن تأليف محمد عبد العظيم الزرقاني بتحقيق : فواز أحمد زمرلي [دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ ط ثانية سنة١٤١٧هـ = سنة١٩٩٦م] ج١/٢٩١ .

[٤] البيان في مباحث من علوم القرآن تأليف: عبد الوهاب عبد المجيد غزلان [مطبعة : دار التأليف ـ القاهرة] ص ٢٣٥.

[١] المدخل لدراسة القرآن الكريم تأليف الدكتور محمد محمد أبو شهبة [دار اللواء ـ المملكة العربية السعودية ـ الرياض ـ ط ثالثة سنة ١٤٠٧هـ = سنة ١٩٨٧م] ص ٣٢٠.

[٢] المجتمع المثالي كما تنظمه سورة النساء تأليف : محمد محمد المدني [الطبعة الدولية ـ الدار المصرية للنشر والتوزيع سنة ١٤١٠هـ = سنة ١٩٩٠م] ص ١٨ ، ١٩.

[٣] المصدر السابق ص ١٩ .

ليستعينوا بذلك على فهم الكتاب الكريم ، كما فهمه الأولون الذي سمعوه عن مشافهة، وشهدوا نزوله عن عيان[1].

وأقول: هذا الذي دعا إليه الشيخ محمد المدني من الاسترشاد بتاريخ النزول.. الخ هو الذي حرصنا عليه ووقفنا عنده ملياً، وذكرنا بعض الأمثلة عليه، ورأينا كيف كان الوصول إلى الحقيقة شاقاً وعسيراً، إلا أنه برغم عسره ومشقته ظل يمثل حقلاً خصيباً للدراسات القرآنية الجادة، التي يرجى من ورائها كشف الكثير من أسرار القرآن وحكمه وأحكامه وتشريعاته وآدابه، وغير ذلك كما أوردناه في موضعه.

[موقف الشيخ محمد أبي زهرة من الترتيب النزولي]

قال الشيخ محمد أبو زهرة عن الترتيب الموجود بالمصحف: "على ذلك انعقد الإجماع، وكانت العرضة الأخيرة التي قرأ فيها النبي صلى الله عليه وسلم على جبريل بترتيب الآيات ذلك الترتيب، ومن أنكر ذلك أو حاول تغييره فقد أنكر ما عرف من الدين بالضرورة، وخرج عن إطار الإسلام" ثم قال عن الترتيب النزولي: " فتلك الدعوات المنحرفة التي تدعو إلى ترتيب القرآن على حسب النزول، أو على حسب الموضوعات هي خروج على الإسلام ، يبثه بعض الذين لا يرجون للإسلام وقاراً، إذ يجعلون القرآن عضين، ويخالفون التنزيل ويعارضون الوحي، وذلك خروج عن الإسلام" [2]. أهـ

[موقف الدكتور محمد عبد الله دراز من الترتيب النزولي]

نقول: قبل أن نشرع في عرض موقف الدكتور محمد عبد الله دراز من هذه القضية ينبغي أن نشير إلى أمرين جديرين بالتسجيل هنا، ويتعلقان بهذا الأمر: ـــ

الأول: أن مناقشة الدكتور دراز لهذا الموضوع كان بتكليف من مدير الجامع الأزهر والمعاهد الدينية إثر رسالة بعنوان: " رتبوا القرآن الكريم كما أنزله الله" بقلم: يوسف راشد ـ بوزارة العدل ـ قد تم نشرها، فقام الدكتور دراز بإعداد تقرير عن هذا الموضوع برمته، تضمن ما جاء في هذه الرسالة من أفكار ومقترحات ومناقشة ذلك كله مناقشة علمية جادة ورائدة تحت عنوان:

[1] المصدر السابق ص ١٩.

[2] المعجزة الكبرى القرآن تأليف : محمد أبي زهرة [دار الفكر العربي ـ القاهرة] ص ٣٩ .

" النقد الفني لمشروع ترتيب القرآن الكريم حسب نزوله:، وتم رفعه إلى إدارة الأزهر الشريف[1].

الأمر الثاني: أن ما قدمه الدكتور عبد الله دراز في هذا الموضوع ظل يمثل حجر الزاوية لكل من تصدى لهذه القضية من بعده، سواء صرحوا بذلك أو لم يصرحوا، وهذا ما تلمسه في هذه الأعمال التي جاءت بعده ـ كما سنرى ـ بطريق مباشر أو غير مباشر.

[عرض الدكتور دراز لمشروع يوسف راشد وهو:

ترتيب القرآن حسب نزوله "ونقده لهذا المشروع]

قال الدكتور دراز: تصفحت الرسالة ـ التي أشرنا إليها ـ فوجدت الكاتب يدعو فيها المسلمين إلى ترتيب سور القرآن على حسب نزولها ابتداءً من سورة العلق ثم القلم ثم المزمل ثم المدثر ثم الفاتحة، وهكذا حتى يختم بسورة النصر.

[1] وتم نشره بمجلة الأزهر ونقلته بحروفه مجلة : كنوز الفرقان التي يصدرها الإتحاد العام لجماعة القرآء ، ومديرها ورئيس تحريرها : علي محمد الضباع ـ السنة الرابعة ١٣٧١هـ الأعداد : الأول والثاني ص ٥٨ ـ ٦٢ والثالث والرابع ص ٥٠ ـ ٦٠.

ويقول الكاتب في توجيه هذا الاقتراح :إن ترتيب القرآن في وضعه الحالي يبلبل الأفكار ويضيع الفائدة المطلوبة من نزول القرآن ؛ لأنه يخالف منهج التدرج التشريعي الذي روعي في النزول ،ويفسد نظام التسلسل الطبيعي للفكرة ؛ لأن القارئ إذا تنقل من سورة مكية إلي سورة مدنية اصطدم صدمة عنيفة، وانتقل بدون تمهيد إلي جو غريب عن الجو الذي كان فيه. وصار كالذي ينتقل من درس نحو إلي درس في الحروف الأبجدية إلي درس في البلاغة ...الخ [1] وأقول : الملاحظ في هذا العرض أن الكاتب قد تناول عدة قضايا لعل أبرزها:

١- أن مشروعه يستهدف ترتيب سور القرآن فقط زمنيا ، دون آياته ، لأن ترتيب الآيات عنده ـ كما سيأتي تفصيلاً ـ جاء بتوقيف عن الرسول صلي الله عليه وسلم .

٢- أن توجيه رأيه أو مشروعه يعتمد علي أن الترتيب الحالي للسور يفسد نظام التسلسل الطبيعي للفكرة ؛ لأن الانتقال من سورة مكية إلي سورة مدنية دون تمهيد ، كالذي ينتقل من

[1] مجلة : كنوز الفرقان ج٤ / العددان الأول والثاني ص ٥٨.

الأبجدية في جو غريب عن الجو الذي كان فيه .

٣ــ إن الترتيب الحالي للسور يبلبل الأفكار، و يضيع الفائدة المطلوبة من نزول القرآن ، لأنه يخالف منهج التدرج التشريعي الذي روعي في النزول . وغير ذلك كما سيأتي. وسنري كيف أن الدكتور دراز قد حسم هذه القضايا المثارة ، وأظهر أسرار الترتيب المصحفي ، وكشف عن عمله وميدانه وأهدافه. كما نبه إلي حكمة الترتيب النزولي . وتوقيته . وميدانه . والأهداف التي يرمي إليها. وأكد علي الترتيبين معاً. وبين أن لكل منهما عمله ومكانه ومقامه، وأن الثاني. وهو الترتيب النزولي مؤقت وأن الترتيب الأول وهو ترتيب التلاوة دائم وخالد. إلي غير ذلك كما سيأتي . ونبدأ بإثارة أول هذه القضايا التي ذكرها الكاتب وهي :

[القضية الأولى : ترتيب سور القرآن بحسب النزول لا يتصور بغير ترتيب آيات القرآن الكريم نزولياً ؟]

يقول الدكتور دراز : أول ما نلاحظه أن هذه المقدمات لو صحت كان يجب أن تؤدي إلي نتيجة غير التي يدعو إليها الكاتب ، ذلك أنه كان يلزم بمقتضي استدلاله ألا يعاد النظر في ترتيب السور فحسب ، بل أن تنثر نجوم القرآن كلها، وترتب ترتيباً جديدا علي وفق نزولها، المكي منها قبل المدني، والمتقدم في كل منهما علي المتأخر منه ، حتى يصبح المصحف صورة تاريخية لمراحل نزول القرآن" [١] . ولكن لماذا عدل عن ذلك إلي ترتيب السور فقط زمنياً ؟ ذكر الدكتور دراز أن الذي دفعه إلي ذلك ربما لئلا يثير سخط العالم الإسلامي عليه ، فبدأ بهذه الخطوة ، حتى إذا تم له ما أراد أتبعها بالضربة الحاسمة التي تأتلف مع مقدماته ؟ ومن أجل ذلك بني تورعه عن المساس بنظم الآى في سورها علي تقرير صحيح . قال يوسف راشد : إن الرسول كان يتزل عليه بعض الآيات فيأمر بإلحاقها بسورة مضت.حتى إنه كان يلحق بعض آيات مدنيه بسور مكية"[٢].

قال الدكتور دراز ــ ما ملخصه ــ: هذا تقرير صحيح ، وهو يتضمن اعترافين اثنين، كل منهما يؤخذ حجة عليه. **الأول**: اعترافه بأن ترتيب الآي قد روعي فيه وضع آخر غير منهج التسلسل التاريخي في النزول، فإذا كان قد استساغ في السورة الواحدة أن

(١) المصدر السابق ص ٥٩.

(٢) المصدر السابق ص ٥٩.

تشتمل علي أجزاء مكية وأجزاء مدنية، فكيف لا يستسيغ أن تكون سورتان متجاورتان إحداهما مكية والأخرى مدنية، مع أن الأمر في السور أهون؛ لأن كل سورة وحدة مستقلة، كما انه سيضطر آخر الأمر إلي الانتقال من سورة مكية إلي سورة مدنية ؟

الاعتراف الثاني: ويتصل هذا بإقراره بترتيب الآيات في سورها، باعتبار أن هذا جاء بتوقيف، فيجب أن تراعي لهذا الترتيب قدسيته. ومقتضي هذا التعليل ــ كما يقول الدكتور دراز ــ أن المؤلف لو علم أن ترتيب السور في مواضعها كما هي الآن ترتيب توقيفي لحافظ عليه، فكيف وأن الأمر كذلك في السور، وأن الأمة لم تختلف في شأنها اختلافاً يعتد به إلا في موضع واحد، وهو جعل سورة التوبة بعد الأنفال بغير بسملة ، فقال بعض العلماء: إنه كان باجتهاد من عثمان رضي الله عنه. ولكن جمهور العلماء على أنه توقيفي كسائر السور[١]. ولو أخذنا بالرأي القائل بأن ترتيب السور كان من عمل الصحابة باجتهاد منهم، ألا يكفينا في حرمته وقداسته أنه استقر عليه إجماع المسلمين من بعدهم؟ [٢].

(١) المصدر السابق ص ٥٩ ، ٦٠.

(٢) المصدر السابق العددان الثالث والرابع ص ١٢٤.

[القضية الثانية : فكرة ترتيب السور على وفق نزولها، ومناقشة الوجوه التي مر بها المؤلف دعوته ؟]

قال المؤلف: إن الانتقال من السور المكية إلى السور المدنية يصدم القارئ صدمة عنيفة، ويدخله طفرة في جو غريب منقطع عن السياق"[٣]. وضرب مثالاً بوضع سورة محمد بعد سورة الحواميم. وتعقبه الدكتور دراز بالرد بقوله: "ونحن نقول: إن الذي يشعر به القارئ هو على عكس ذلك : كمال الانسجام وتمام الالتحام بين هاتين السورتين .. فليقرأ أول سورة محمد "الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله أضل أعمالهم" [٤]، وليقرأ صدر السورة التي قبلها ــ وهي سورة الأحقاف ــ إلى قوله: "ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له إلى يوم القيامة"[٥] ، وليقل لنا: أين المفارقة بين هذين الحديثين؟ ثم ليقرأ في ختام سورة الأحقاف قوله تعالى: "بلاغ فهل يهلك إلا القوم الفاسقون" [٦]. وفي ختام سورة

(٣) المصدر السابق ص ٦٣.

(٤) سورة محمد آية : ١.

(٥) لأحقاف الآيات : ١ ــ ٥.

(٦) الأحقاف آية : ٣٥.

محمد قوله تعالى: "وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم" [١] ثم لينظر هل يرى أحسن من هذا تقابلاً بين البدايتين، وتوازيا بين النهايتين... فإن ظن أن مجرد ذكر القتال في سورة محمد، وعدم ذكره في سورة الأحقاف يباعد بين السورتين ؟ قلنا له: ألم تر كيف وضعت في آخر الأحقاف قنطرة لطيفة للعبور منها إلى هذا المعنى الجديد؟ فلقد كان الإنذار بإهلاك الفاسقين في آخر السورة الأولى خير توطئة للأمر بنوع من أنواع هذا الإهلاك في السورة التي تليها [٢].

[هل يسوغ أن توضع السور المكية في ثنايا السور المدنية؟]

وتساءل الدكتور دراز فقال : إن كان لا يسوغ في ذوقه ــ أي المؤلف ــ بوجه عام أن السور المكية بما فيها من أصول العقائد ، وأصول مكارم الأخلاق ، والترغيب والترهيب ، توضع في ثنايا السور المدنية بما فيها من القوانين المدنية والقواعد الحربية ، وسائر الشرائع التفصيلية ، فيقال له : كيف استسغت إذاً أنه لا تكاد تخلو سورة مدنية من آيات التوحيد أو الجزاء أو الوعظ أو من المقاصد المكية؟ وإذا رضيت بهذا الإدراج في السورة الواحدة ، فلماذا لا ترضى بين سورتين وسورة ؟ ثم قال : فإن كان هذا الجواب الإلزامي لا يشفي غلته، فإليه الجواب الشافي [٣]

[إجابة أخرى شافية في بيان حكمة وضع السور المكية في ثنايا السور المدنية وبالعكس]

يقول الدكتور دراز : وليس الانتقال من أحد النوعين إلى الآخر ، كما ظن المؤلف ، انتقالا إلى مقصد جديد أو إلى جو غريب ، فإن مقاصد القرآن وأهدافه في السور المكية والمدنية واحدة . وهي إصلاح العقائد، وتنظيم مناهج السلوك للأفراد والجماعات . وإنما يفترق المكي عن المدني بالإجمال والتفصيل، وكما لاغني للقواعد الكلية عن رسم طرقها العملية، كذلك لاغني عن الاستناد إلى قواعدها الكلية، والاستمداد من ينابيعها النفسية العميقة ؛ ولذلك بني نظم القرآن في آياته وفي سوره علي وجه من التداخل والتعانق بين الاعتقاديات والعمليات والبواعث والزواجر، بحيث يظاهر بعضها بعضا

---

[١] سورة محمد آية : ٣٨.

[٢] المصدر السابق ص ٦٣ ، ٦٤.

[٣] المصدر السابق ص ٦٤.

علي تقرير كل واحدة منها وتثبيتها في النفوس" [١] بل إن هذا المنهج في تلوين البيان من أهم المقاصد البلاغية ، تشويقا إلي الحديث، وتطرية للنشاط وترويحا للنفس ، بل هو كذلك من أحكم وسائل التربية العملية ؛ لأن رد الفروع إلي أصولها ، وبناء القواعد العملية علي دعائمها الأولي العقلية والوجدانية ، من شأنه أن يمكن العقول والقلوب من هضم القوانين وتمثلها ، وأن يحول النفوس إلي قوي محركة تمد الإرادات بأقوى بواعثها كما يقول الدكتور دراز [٢].

[هل ترتيب السور بوضعها الحالي مخل بحكمة التدرج التشريعي؟]

قال المؤلف : إن الوضع الحالي للسور مخل بحكمة التدرج في التشريع وضرب مثلا بالأبجدية والنحو والبلاغة [٣] ؟ . وقد رد عليه الدكتور دراز بما ملخصه : ــ

١- هذا انتقال نظر يدل علي غفلة عظيمة ، وخلط بين مقامين مختلفين:

" أ " - مقام التنزيل والتعليم .

" ب " - ومقام التدوين والترتيل.

وهما مقامان قد وضعا من أول يوم لتحقيق غرضين متفاوتين . فكان أولهما يعتمد حاجات التشريع " وثانيهما يرتبط بحاجات الوضع البياني . وإن مراعاة أحدي الحاجتين في موضع الأخرى ليس من الحكمة في شيْ . بل هو وضع للأمور في غير موضعها [٤].

٢- كان نزول القرآن منجما علي حسب حاجات النفوس من الإصلاح والتعليم . وقد روعيت في ذلك حكمة التدرج والترقي في التشريع علي أحسن الوجوه وأكملها . ولكن هذه النجوم في الوقت نفسه لم تترك مبعثرة "منعزلا بعضها عن بعض " بل أريد لها أن تكون فصولاً من أبواب اسمها السور، وأن تكون هذه الأبواب أجزاء من ديوان اسمه القرآن ، فكان لابد أن يراعي في مواقعها من هذا البنيان معني آخر غير ترتيبها الزماني ، بحيث يأتلف من كل مجموعة منها باب ، ويأتلف من جملة الأبواب كتاب ، وبهذا تبرز وحدتها البيانية في مظهر لا يقل جمالاً وإحكاماً عنها في وضعها الإفرادي التعليمي [٥] .

---

[١] المصدر السابق العددان الثالث والرابع ص ١١٦ ، ١١٧ .

[٢] المصدر السابق ص ١١٦.

[٣] المصدر السابق ص ١١٧.

[٤] المصدر السابق ص ١١٧.

[٥] المصدر السابق ص ١١٨.

[ما الحكمة في ترتيب السور على هذا النحو ؟]

قال المؤلف في صدر رسالته : "ما الحكمة من ترتيب السور على هذا النحو؟ " ثم أجاب بقوله : " لست أدري[١] " وكان مقتضي هذه الإجابة أن يلزم إحدى طريقتين : إما أن يسلم بحكمة الترتيب إلي من رتبه ؟ "وإما أن يسأل عن ذلك أهل الذكر؟ ولكنه لم يفعل وآثر طريق اللجاج والتشكيك، فتصدي له الدكتور دراز. وذكر مسالك النظر عند الناس في حكمه هذا الترتيب، وأن بعضها أعمق وأدق من بعض، وجعلها ثلاثة مسالك :

الأول : أدني هذه المسالك قول بعض المستشرقين : إنه روعي في هذا الترتيب في الجملة البدء بأطول السور، ثم بأوسطها، ثم بأقصرها [٢]. فهذا وجه من النظر لا يخلو من الصواب؛ لأن شأن المبتدئ في التلاوة أن يكون أجم نشاطاً .. ثم تأخذ قوته في التناقص تدريجياً .. ولكن هذا التوجيه سطحي يقيس السور بعدد كلماتها وجملها، لا بالقرابة بين معانيها وأساليبها[٣] .

الثاني : وهو ضرب من الاقتران على وجه التوازي والمحاذاة، وذلك إذا تجاوزنا هذا الظاهر، ونفذنا إلى المعاني والأساليب لوجدنا ضروباً أخرى من التسلسل التعليمي والبياني، تلتحم فيه السورة مع ما قبلها وما بعدها في أحسن وضع وأحكمه. وسبق أن ذكرنا آنفاً كيف أن سورتي الأحقاف ومحمد قد تجاوبت مطالعهما، وتطابقت مقاطعهما مع أنهما من فصيلتين مختلفتين في تواريخ النزول[٤] .

الثالث : ضرب آخر من الانسجام يصح أن نسميه : نظام السلاليم، أو أسلوب الحال المرتحل. وهو أن يكون المعنى الذي انتهت إليه سورة من السور، هو نفسه المعنى الذي يفتتح السورة التي تليها. أنظر مثلاً إلى سورة الواقعة المكية كيف ختمت بقوله تعالى: " فسبح باسم ربك العظيم" [٥] وكيف حسن مجيء سورة الحديد المدنية بعدها، حيث تفتتح بقوله: "سبح لله ما في

---

(١) المصدر السابق ص ١١٩.

(٢) ذكرنا ما ورد في ذلك عن المستشرقين وناقشناه تفصيلاً سابقاً وانظر: قضايا إسلامية في الموسوعة البريطانية للدكتور/ فضل حسن عباس ص ٣٦ ، ٣٧.

(٣) مجلة كنوز الفرقان العددان الثالث والرابع ص ١٢١

(٤) نفس المصدر ص ١٢٢.

(٥) الواقعة آية : ٩٦.

السماوات والأرض" [١]. وقل مثل ذلك: في سورة النجم بعد سورة الطور، وسورة القمر بعد النجم، والرحمن بعد القمر. ثم يقول الدكتور دراز: وهناك وجوه أخر من التسلسل أعمق وأدق يهتدي إليها من جعل همه تدبر آيات الله" [٢].

[ما الحكمة في وضع الفاتحة في أول القرآن، ووضع بعض السور القصار في آخره ؟]

تشكك المؤلف وذكر أنه لم يفهم الحكمة في وضع الفاتحة في أول القرآن، ووضع بعض السور القصار في آخره ؟ وقد أجاب عن ذلك الدكتور دراز بأن كلا من البدء والختام قد وقع موقعه الرصين، ووضع في قراره المكين، وأن المؤلفين حتى يومنا هذا ما زالوا يترسمون في مطالع كتبهم ومقاطعها هذا المنهج المثالي القرآني [٣]. ثم ذكر موقع سورة الفاتحة من القرآن كله موقع الفهرس، الذي يعرض في إيجاز محتويات الكتاب قبل الدخول في تفصيله.. ثم إن لهذه السورة ـ وراء موقعها من جملة القرآن ـ موقعاً خاصاً من السورة التي بعدها،

---

(١) الحديد آية : ١.

(٢) نفس المصدر ص ١٢٢.

(٣) نفس المصدر ص ١٢٢.

هو موقع الديباجة، التي تبين وجه الحاجة إلى التعليم الذي يليها.. وأما السور السبع القصار؛ فإنها كلها تحمل طابع الختم والإنهاء، وإن النفس الذي يجري فيها لينادي بأنها كلها أشبه شيء بوصية المودع... ثم ذكر بعض الأمثلة على ذلك في سورة الكوثر والكافرون وما بعدها، ثم قال: ثم كان مسك الختام أن بورك هذا الكتاب، وحصن التحصين السماوي المنيع، وذلك بطلب الالتجاء إلى الإله الأحد الصمد في أن يحفظ للعالم هذه الهداية العظمى؛ برغم حسد الحاسدين، ووسوسة الموسوسين، الذين يلقون الشبهات في صدور الناس طاب بدءاً وختاماً [٤]

[رأي الدكتور محمد عبد الله دراز في ترتيب السور نزولياً]

يقول الدكتور دراز: " وجملة القول أن الدعوة إلى تغيير ترتيب السور،

---

(٤) نفس المصدر ص ١٢٣ ، ١٢٤ ، ولا يفوتني هنا أن أعتذر من القارئ الكريم عن هذه الإطالة في عرض هذه القضية على هذا النحو عند الدكتور محمد عبد الله دراز ، ولعل مرجع هذا إلى أمرين اثنين: الأول: أن هذه الدراسة تعتبر بكراً أو تكاد أن تكون كذلك، ومن ثم كان لا مندوحة من عرض كل ما قيل في هذا الموضوع وكان له قيمة علمية معتبرة سواء بالسلب أو بالإيجاب، حتى تنكسر بيضة هذه القضية وتفض بكارتها. الثاني: أن ما قدمه الدكتور دراز هنا صار قاعدة ومصدراً لمن جاء بعده في هذا الموضوع ورجع إليه، سواء صرح بذلك أو لم يصرح كما سنرى .

دعوة لا يقرها عقل ولا نقل؛ لأنها قبل كل شيء دعوة إلى بدعة خارقة لإجماع المسلمين، يحرف بها الكلم عن مواضعه التي وضعه الله فيها. ولأنها محاولة لن يكون من ورائها إلا إفساد النسق وتشويه جماله، ونقض بنيانه المحكم الوثيق، ثم لأنها فتح باب للشبهة في حفظ الذكر الذي ضمن الله حفظه. فهي إذاً دعوة لا يستجاب لها، ولا يجوز أن يمكن أحد من تحقيقها [١] ".

[موقف عبد الكريم الخطيب من الترتيب النزولي "عرض ومناقشة]

ذكرنا آنفاً أن الدكتور محمد عبد الله دراز قد نبه إلى عدة أمور ذات بال في هذا الموضوع ، من بينها :

١- أن مقام التنزيل والتعليم غير مقام التدوين والترتيل.

٢- أن كل واحد من هذين المقامين قد وضع لتحقيق غرض مختلف عن الآخر.

٣- وأن الأول منهما مؤقت وأن الثاني دائم. وأشرنا إلى أن هذا المفهوم قد صار قاعدة ومنطلقاً لكل من تصدى لهذه القضية بالدراسة والتحقيق، وهذا ما رأيناه عند الشيخ محمد الفاضل بن عاشور أثناء تناوله لهذا الموضوع، وقد أشرنا إليه في حينه[٢]. وسنرى كيف أن عبد الكريم الخطيب قد استوعب هذا المفهوم، وشرحه، وزاد عليه [٣]، وإن اختلف منهجه في هذا عن منهج سابقه. كما نرى أن من جاء بعد عبد الكريم الخطيب قد تأثر بما عرضه الخطيب نفسه دون نظر إلى مؤسس هذا المفهوم وباني قاعدته وهو الدكتور دراز في ما عرضه في هذا الجانب غالباً، وربما كان ذلك لأسباب من بينها: عدم الوقوف عليه[٤].

---

[١] المصدر السابق ص ١٢٥.

[٢] انظر: التفسير ورجاله تأليف: محمد الفاضل بن عاشور ص ١٠، ١١

[٣] لا نقصد بالزيادة عليه أنه عرضه في ثوب أزهى من الثوب الذي قدمه فيه الدكتور دراز، بل إن الذي صنعه الدكتور دراز في هذا الإطار ظل يمثل غرة في جبين الدراسات الجادة التي قدمت في هذا الشأن ، ولكن في الجوانب فقط التي تناولها في هذا الموضوع ؛ لأنه لم يتناول هذه القضية من جميع أطرافها ـ كما سبق ـ لأنه كان محكوماً بالرد فقط على النقاط التي آثارها الكاتب. وإن بقي له أنه ذكر الجديد، وقبض على الدر من جوف الفيض القرآني في هذا الجانب، والذي لا يسع الباحث المنصف أن يزورّ عنه أو يتجاهله، وقد ظهر بريقه ووضحت آثاره في المعالجات التي تناولت هذا الموضوع بعده. ومن ذلك ما عرضه عبد الكريم الخطيب هنا، إلا أن هذا الأخير تطرق إلى جوانب أخرى، وتوسع في أمور أشار إليها الدكتور دراز، وإن ظلت الريادة بيد الدكتور دراز بعد كل هذا .

[٤] ربما لأن بحث الدكتور دراز نشر في مجلة الأزهر ولم ينشر في كتاب ؛ لأن نشر الكتب أوسع وأشمل وأبقى من نشر المجلات، عكس ما صنع عبد الكريم الخطيب في كتابه وسيأتي .

ولكن الحق أقول : إن الدكتور دراز لم يسبق جميع العلماء إلي هذا المفهوم الذي قدمناه عنه ، بل تقدمه إلي ذلك الإمام الشاطبي وغيره ، وقد اشرنا إلي هذا في صدر هذا البحث [٢] وإن ظل الدكتور دراز في هذا يعزي إليه تقعيد هذا الأمر وتأصيله، ثم ربطه بالإعجاز القرآني ، وسواء أكان هذا الإعجاز في تنزيل القرآن الكريم، أو كان في نظمه وترتيبه. وأقول أيضاً : كان لا مندوحة عن هذه المقدمة بين يدي عرضنا لموقف عبد الكريم الخطيب من الترتيب النزولي ومناقشته، حتى يتسني لنا معرفة أول أو أوائل من قالوا بهذا المفهوم، لأن في هذا عزواً للرأي إلي قائله، أو بالأحري ردّ الفكرة إلي مصدرها الحقيقي، ثم متابعتها عن كثب في جميع أدوارها ومراحلها بعد ذلك عبر تاريخها ، من خلال من تناولوها بالبحث والدراسة، للوقوف علي مقدار ما أضافوه إليها أو أدخلوه عليها، حتى ظهورها في صورتها الراهنة .

كما أنني لمست من خلال استقرائي لما كتب في هذا الموضوع، أن كثيراً ممن نظروا هذه القضية لا يخفلون كثيراً بنسبة الفكرة إلي صاحبها، أو الرأي إلي قائله، حتى خيّل لمن لا دراية له أن هذا أو ذاك هو خالقها، أو أن هذا أمر مقرر ومعروف من أول الأمر لأصحاب هذا الشأن، والحقيقة تخالف ذلك كله؛ ومن ثم وجب التنويه خدمة خالصة للحقيقة العلمية.

[فتنة الترتيب النزولي للقرآن]

تحت هذا العنوان ، نبه عبد الكريم الخطيب إلي هذه الدعوة المحمومة التي ظهرت في آفاق مختلفة في محيط العالم الإسلامي، وفي خارج هذا المحيط، والتي تدعوا إلي إعادة جمع القرآن علي حسب ترتيب نزوله، بمعني أن يكون المصحف المقترح مبتدئاً بأول آية نزلت، ثم التي تليها، حتى آخر آية نزلت علي النبي صلي الله عليه وسلم. وأن هذا الأمر يبدو في ظاهره، أنه دراسة من الدراسات التي تخدم القرآن، مثل تلك الدراسات التي قامت حول الكتاب الكريم، كأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، والمكي والمدني، إلي غير ذلك من تلك الدراسات الكثيرة التي تدور في فلك القرآن، ولا تمس الصميم منه. ومن هنا كان خطر هذه الدعوة التي قد ينخدع لها كثير من المسلمين، وربما اندفع في تيارها بعض العلماء عن نية

---

[٢] انظر : الموافقات للشاطبي ج٣ /٢٤٤ ، ٢٤٥.

حسنة، ومقصد سليم علي اعتبار أن هذا من كشف العلم الحديث في دراسة القرآن [١]!!

[خطر هذه الدعوة علي القرآن الكريم]

حصر عبد الكريم الخطيب الخطر الذي يتهدد القرآن من هذه الدعوة في ثلاثة وجوه : —

الأول : استحالة ضبط صورة القرآن علي حسب الترتيب النزولي لآياته، حيث لم يعرف الترتيب النزولي إلا لعدد محدود من آيات القرآن ، لا تمثل إلا أقل القليل منه، قد لا تتجاوز بضع آيات ، أو عشرات من الآيات علي أكثر تقدير. وحتي هذا القليل الذي يقال : إنه معروف الترتيب ، لم يقع الإجماع بين العلماء عليه .. وحتى إنهم لم يتفقوا علي أول ما نزل به الوحي . كما لم يتفقوا علي آخر ما نزل به الوحي كذلك . وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يقع اتفاقهم فيما وراء ذلك ؟ والمعروف أن أوائل الأمور ، وأواخرها أكثر إلفاتاً للناس ، وشداً لانتباههم ، وإيقاظاً لمشاعرهم ،وتعلقاً بذاكرتهم من غيرها [٢].

الثاني : لو سارت هذه الفتنة إلي غايتها ، وسلم لأصحابها أن يمضوا بها كما يشاءون — ومع افتراض حسن النية فيهم — فإن الذي سيحدث من هذا، هو أن تتغير صورة القرآن تغيراً كبيراً لا يصبح معه القرآن قرآناً ، بل سيكون هناك عشرت ، بل مئات وألوف من المصاحف التي تسمي قرآناً ، والتي لا يلتقي واحد منها مع آخر ...

إلي أن يقول الخطيب : " وانظر ماذا يكون وراء هذا من بلاء وفتنة ... وحسب المسلمين من هذا فرقة وشتاتاً ، مع أن هذا أقل ما يرد عليهم من شرور هذه الفتنة إذا كان هذا الخلاف في غير آيات الأحكام .. أما إذا وقع ذلك في آيات الأحكام، وهو واقع لا محالة، فهيهات أن تقوم للمسلمين شريعة، أو ينتظم لهم رأي في حكم من أحكام دينهم" [٣] . ثم ذكر بعض الأمثلة علي ذلك من آيات الأحكام في القرآن الكريم ، مثل : آيات الخمر ، وآيات الربا وغيرها [٤].

الثالث : لو سلم جدلاً بإمكان ترتيب القرآن ترتيباً زمنياً بحسب نزوله،

---

[١] انظر: من قضايا القرآن تأليف عبد الكريم الخطيب ص ٢٢٥.

[٢] المصدر السابق ص ٢٢٥ ، ٢٢٦.

[٣] المصدر السابق ص ٢٢٦ ، ٢٢٨.

[٤] إذا أردت أن تقف على فساد هذا القول على الشريعة الإسلامية فارجع إلى تفصيل ذلك في المصدر السابق ص ٢٢٨ ، ٢٢٩.

وهو أمر مستحيل إستحالة مطلقة ، فما جدوي هذا ، وماذا يعود علي دارسي القرآن منه ؟

وهل في هذا الشر أية لمحة من لمحات الخير ؟

وقد أجاب عن ذلك : بأن هذا العمل شر محض ، وإن زيّن أهله ظاهره بهذا الطلاء الزائف ، تحت شعار الدراسة التاريخية للقرآن ، علي نحو: الدراسة الجغرافية أو الدراسة النفسية ، أو غير ذلك [١] .

[دوران قام عليهما بناء القرآن الكريم: دور الدعوة ثم دور الترتيب السماوي .. ولكل من الدورين أسلوبه وغايته]

أولاً : القرآن في دور الدعوة : ذكر عبد الكريم الخطيب أن نزول القرآن في دور الدعوة، قام علي أسلوب خاص ، من حيث تنجيم النزول ، وترتيبه معاً .

فمن حيث التنجيم ، لم ينزل القرآن جملة واحدة ، بل نزل آية آية ، وآيات آيات ، حسب مقتضيات الدعوة، ومستلزمات أحداثها .

ومن حيث ترتيب النزول ، فقد نزل القرآن في هذا الدور لغاية تحقق

---

[١] المصدر السابق ص ٢٢٩ ، ٢٣٠.

أمرين : أولهما : اقتلاع الشرك ، الذي كان قد استولي علي الحياة الإنسانية كلها. وثانيهما : إقامة شريعة في تلك المواطن التي قام فيها الإيمان، حتى تثبت أصوله، وتطلع ثمراته. ولتحقيق الأمر الأول ، كانت معركة الإسلام الأولي منحصرة في ميدان الشرك. وقد استغرقت هذه المرحلة الجزء الأكبر من الدعوة الإسلامية، وفي أثناء هذا الدور كانت تتنزل بعض الآيات في الدعوة إلى مكارم الأخلاق وفي إقامة مشاعر الناس علي الأخوة الإنسانية ، وعلي الصبر والرفق والإحسان. فلما انكسرت شوكة الشرك وأوشكت دولته أن تزول ، أخذت آيات الله تتنزل بأحكام الشريعة من عبادات ومعاملات وحدود ، ومن سلم وحرب وغنائم ، وغير ذلك مما ينتظمه دستور الشريعة الإسلامية [٢] .

[الترتيب النزولي مقدر بحاجة الدعوة في مسيرتها من بدئها إلي ختامها، وموقوتاً بهذا الوقت الذي يكمل فيه نزول القرآن]

ويذكر عبد الكريم الخطيب هنا : أن القرآن في دور الدعوة كان يعمل في أكثر من جبهة : فهناك جبهة المشركين ، ثم جبهة أهل الكتاب وخاصة اليهود ، ثم جبهة المنافقين ، ثم قبل هؤلاء وأولئك

---

[٢] المصدر السابق ص ٢٣١ ، ٢٣٢.

جميعاً جبهة المؤمنين . وكان للقرآن مع كل جبهة موقف [١] .

[علي أية صورة كان القرآن عند آخر آية نزلت ؟ وهل كان علي ترتيب النزول، أم كان علي هذا الترتيب الذي هو عليه الآن؟]

طرح عبد الكريم الخطيب هذا السؤال الخطير ، ثم أجاب عنه بثلاثة أمور:

أولاً : من المقطوع به أن القرآن عندما نزلت آخر آية منه ، لم يكن علي هذا الترتيب الذي هو عليه الآن ، كما أنه لم يكن علي ترتيب النزول ؛ وذلك أن الرسول بوحي من ربه كان خلال العشرين سنة أو تزيد التي نزل فيها القرآن ، يرتب الآيات فيضع — بوحي من ربه — آيات مدنية في سور مكية ، كما يضع آيات مكية في سور مدنية ، فكانت عملية النقل هذه تغيّر من صورة السورة طولاً وقصراً ، فينقل من هذه السورة آيات إلي تلك ، ومن تلك إلي أخري ، وهكذا في اتصال دائم بدوام نزول القرآن ، إلي أن تمّ نزوله.

ثانياً : بعد أن تم نزول القرآن ، ولم تعد ثمة آيات أخري يوحي بها إلي رسول الله صلي الله عليه وسلم ، كان عمل الوحي مع النبي صلي الله عليه وسلم هو ترتيب القرآن عي هذا الترتيب الذي أراده الله سبحانه وتعالي ، وهو ما نجده بين دفتي المصحف كما تركه الرسول ، بعد تلك العرضة أو العرضتين أو الثلاث، التي كانت بين جبريل وبين النبي ، وهو القرآن المكتوب في اللوح المحفوظ .

ثالثا : لم يترك النبي صلي الله عليه وسلم هذه الدنيا ويلحق بالرفيق الأعلي، حتى كان صحابة رسول الله ، وحتى كان كتّاب الوحي ، قد أخذوا الصورة الكاملة في تحديد دقيق للقرآن الكريم ، وعرفوا مكان كل آية من سورتها ، ومبدأ كل سورة وختامها ، وما بين بدئها وختامها [٢] . ففي مسند أحمد عن رزين بن حبيش قال : قال لي أبي بن كعب : " كائن (أي كم) تقرأ سورة الأحزاب ، أو كائن (أي كم) تعدها ؟ قلت : ثلاثاً وسبعين آية .. فقال : لقد رأيتها وإنها تعادل سورة البقرة ، ولقد قرأنا فيها : " الشيخ والشيخة إذا زنيا فاجلدوهما ألبتة نكالاً من الله والله عزيز حكيم ، فرفع فيما رفع .." [٣] .

---

[١] المصدر السابق ص ٢٣٦.

[٢] المصدر السابق ص ٢٣٤ ، ٢٣٥.

[٣] المصدر السابق ص ٢٣٥ وقد روى هذا الخبر الإمام أحمد في مسنده ج٥ / ١٣٢ [طبعة : دار الفكر العربي — القاهرة] وجاء في مسند أحمد من طريق يزيد بن أبي زياد عن زر بن جبيش عن أبي بن كعب قال: " كم تقرءون سورة الأحزاب، قال: بضعاً وسبعين آية، قال: لقد قرأنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل البقرة أو أكثر منها، وإن فيها آية ا لرجم " انظر : مسند الإمام أحمد ج٥ /١٣٢ وأقول: وما المانع أن يكون ما أسقط منها قد نسخ، وليس بمستنكر — كما قال الباقلاني — أن يكون، كان أكثرها قصصاً وأمثالاً ومواعظ فنسخت التلاوة، ونسخ فيها التلاوة في الرجم، وإن كانت باقية في الحكم، وهذا على فرض صحة هذا الخبر، انظر: الانتصار للباقلاني ج١/٣٩٨.

ويقول الخطيب أيضاً : " وإنما الذي نقف عنده من هذا الخبر — علي اعتبار صحته — هو : كيف كانت سورة الأحزاب تعادل سورة البقرة ؟ وما تأويل هذا ؟ وكيف أصبحت سورة الأحزاب ثلاثاً وسبعين آية ؟ ، بينما سورة البقرة تبلغ مائتين وستاً وثمانين آية والجواب علي هذا ، أن سورة الأحزاب في وقت ما كانت تعدل في طولها أو امتدادها سورة البقرة ، وانه في العرضة أو العرضات التي كانت بين جبريل وبين النبي أخذت كثير من الآيات في سورة الأحزاب مواضعها من سور المكي أو المدني ، حتى صارت علي هذه الصورة التي هي عليها ، علي حين أن سورة البقرة قد أضيف إليها كثير من الآيات التي لم تكن قد ألحقت بها.

وعلي هذا فلم يكن قرآن رفع من سورة الأحزاب تلاوة وحكماً ، بل الذي كان هو قرآن نقل منها إلي مواضع أخري من القرآن ، كما حدث ذلك في كثير من آيات القرآن " [١].

[ثانياً : دور الترتيب السماوي]

ذكر عبد الكريم الخطيب ، أنه بعد أن انتهي دور الدعوة ، وأدي الرسول رسالة ربه ، ودخل الناس في دين الله أفواجاً، كان لابد من ترتيب آيات الله علي هذا الترتيب ، الذي أمر الله به ، بعد أن نزلت آخر آية من القرآن الكريم ، فكان هذا الترتيب السماوي للقرآن ، يتميز بإلغاء عنصر الزمن الذي يحدد بدء القرآن ونهايته ، ومولده وفطامه ، فهو كلام الله القديم أزلاً ، الخالد أبداً ، ولم تعد إلا جبهة المؤمنين ، هي وحدها التي يعنيه أمرها ، وهي التي ستصحبه وتعيش في ظله ، جيلاً بعد جيل إلي أن يرث الله الأرض ومن عليها [٢].

[مناقشة هادئة وموجزة]

أولا : نلاحظ أنه استفاد من العرض الذي قدمه الدكتور محمد عبد الله دراز في هذا الموضوع وقد وضح هذا

---

[١] من قضايا القرآن لعبد الكريم الخطيب ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

[٢] المصدر السابق ص ٢٣٦ ، ٢٣٧.

في النقاط التي أشرنا إليها في صدر الكلام عن موقفه من الترتيب النزولي وإن لم يشر إليه ، وإن اختلف منهجه عن منهج سلفه.

ثانياً : ظهر أثر هذه الدراسة لعبد الكريم الخطيب في المقدمة التي كتبها عبد القادر أحمد عطا حول هذا الموضوع [١]، وهي مقدمة لتحقيقه لكتاب : (تناسق الدرر في تناسب السور) للسيوطي ، وكذلك في كتابه : "عظمة القرآن" [٢] . وإن لم يشر إلي ذلك . كما ظهر أثرها كذلك في مقدمة تحقيق كتاب: "ترتيب سور القرآن" للسيوطي للدكتور السيد الجميلي[٣] ، وإن لم يشر أيضاً إلي ذلك . وإن كان الأول منهما ــ وهو عبد القادر عطا ــ قد توسع في عرض هذا الموضوع عن الآخر[٤]. وأما أستاذنا الدكتور القصبي زلط ، فكان له رؤية مختلفة عن سابقيه ، في عرض رأيه وتقريره في هذه المسألة ، وهذا أولاً ، وثانياً : محافظته علي الأمانة العلمية في عروه إلي هذه الدراسة حين رجع إليها[٥] .

ثالثاً : لا أريد أن أتوقف طويلاً عند هذه الدراسة ــ توخياً للإيجاز ــ فهي وإن كانت جيدة في مجملها ، إلا أنها في بعض جوانبها تحتاج إلي مراجعة ونظر ، فلغة الحسم في المسائل الخلافية ، وأن القرآن بعد اكتمال نزوله وترتيبه علي الصورة الراهنة ، ليس له دور إلا لمن ينتفع به من جماعة المؤمنين .. إلي غير ذلك مما يحتاج إلي إعادة نظر ؟!.

ولكنني سأتوقف قليلاً عند نقطتين فقط أثارهما ، وهما : الأولي : علي أية صورة كان القرآن عند آخر آية نزلت ؟ وهل كان علي ترتيب النزول ، أم كان علي هذا الترتيب الذي هو عليه الآن؟ثم أجاب عن ذلك ــكما سبق ــ بأنه من المقطوع به أن القرآن لم يكن علي

---

(١) انظر : تناسق الدرر في تناسب السور للسيوطي دراسة وتحقيق : عبد القادر أحمد عطا ص ٣ وما بعدها [دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ط أولى سنة ١٤٠٦هـ = سنة ١٩٨٦م].

(٢) انظر : عظمة القرآن تأليف عبد القادر أحمد عطا ــ ص ١٢١ ــ ١٥٤ [دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ط أولى سنة ١٩٨٤م].

(٣) انظر : ترتيب سور القرآن للسيوطي دراسة وتحقيق وتعليق الدكتور السيد الجميلي [دار ومكتبة الهلال ــ بيروت ــ ط أولى سنة ١٩٨٦م] ص ١٠ وما بعدها .

(٤) للوقوف على ذلك ارجع إلى ما ذكره في مصدريه السابقين وقد ذكرنا جانباً من ذلك أثناء هذا البحث.

(٥) انظر: مباحث في علوم القرآن تأليف الدكتور القصبي محمود زلط [دار القلم ــ دولة الإمارات العربية المتحدة ــ ط ثانية سنة ١٤٠٧هـ = سنة ١٩٨٧م] ص ٨٧ ٨٩ .

هذا الترتيب أو ذاك ، بل كانت عملية نقل الآيات من سورة إلي سورة ، يتغيرّ بها شكل السور طولاً أو قصراً ، وهكذا في اتصال دائم بدوام نزول القرآن إلي أن تم نزوله . وكان هذا النقل من سور مكية إلي سور مدنية ، ومن سور مدنية إلي سور مكية [١].

وأقول : أما إلحاق آيات مدنية بسور مكية أو آيات مكية بسور مدنية ، فهذا مسلم، بل نزيد علي ذلك بأن بعض الآيات نزلت بعد الهجرة ، وألحقت بسورة مدنية، ووضعت قبل آيات نزلت قبلها مثل قوله تعالي : " اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً"[٢] في سورة المائدة ، كما يعرف ذلك من الرجوع إلي أسباب نزول هذه الآيات[٣]. ولكن الذي لا يسلم للمؤلف أن عملية نقل الآيات المستمرة الذي لا تبقي معه سور القرآن المكية والمدنية علي حالها وهيئتها وصورتها طولاً وقصراً ، فهذا أولاً : غير مفهوم ، ولا تلتمس منه حكمة ولا فائدة ظاهرة . وأما ثانياً : فإن هذا يخالف الوارد عن الرسول صلي الله عليه وسلم في ذلك وكذلك عن الصحابة [٤] ، ومن ذلك قراءة الرسول صلي الله عليه وسلم سوراً كثيرة في الصلاة وغيرها ، وحفظ الصحابة لهذه السور ، بل لكل ما نزل من القرآن [٥] ، تلقياً عن الرسول صلي الله عليه وسلم ، أو أخذاً عمن تلقاه عنه ، وأن حالة الاستقرار هذه هي التي أعانت الصحابة علي حفظ كل ما نزل من القرآن ، ويسرت لمن يجيد منهم الكتابة أن يكتب . بالإضافة إلي أن أغلب الصحابة لم يكونوا متحلقين حول رسول الله صلي الله عليه وسلم دائماً ، بل كانت لهم مهن يمتهنونها ، وأسفار وتجارات فضلاً عن الغزوات والسرايا ، ناهيك عن تفرقهم في البلاد ، ولكن كل ذلك لم يمنعهم عن متابعة كل ما ينزل من القرآن وحفظه واستظهاره، وعرضه علي الرسول صلي الله عليه وسلم ما أمكن،

---

(١) من قضايا القرآن لعبد الكريم الخطيب ص ٢٣٤.

(٢) المائدة آية : ٣.

(٣) انظر: التعريفات بالقرآن والحديث تأليف: محمد الزفزاف ص ١٠٨.

(٤) انظر في هذا بالتفصيل بحثنا : الميزان في ترتيب آيات وسور القرآن تأليف: الدكتور محمود محمد غطاس .

(٥) انظر ما نقله السخاوي عن أبي عبيد القاسم بن سلام من كتابه " القراءات " في تسميته أهل القرآن من السلف على منازلهم ، جمال القراء للسخاوي ج٢/٤٢٤ ــ ٤٢٨ ، المرشد الوجيز لأبي شامة ص ٤٠ ــ ٤٢.

والعمل بما فيه ، ولم يكن يشغلهم من ذلك إلا ورود الناسخ علي بعض ما معهم من القرآن. ولو كان الأمر كما يقول المؤلف لتوقفوا عن الحفظ والكتابة حتى يستقر الأمر في ترتيب آيات سور القرآن المكية والمدنية ، بل لما أمكنهم البتة أن يحفظوه علي هذا النحو من التذبذب والاضطراب ، والمنقول عنهم كان بخلاف ذلك. بل الثابت أن النبي صلي الله عليه وسلم كان يستحفظ أصحابه ما ينزل عليه من القرآن عقب نزوله ، روي أحمد وأصحاب السنن الثلاثة وصححه ابن حبان والحاكم عن ابن عباس عن عثمان قال : كان رسول الله صلي الله عليه وسلم مما يأتي عليه الزمان، ينزل عليه من السور ذوات العدد، فكان إذا نزل عليه الشيء يدعو بعض من يكتب عنه، فيقول: ضعوا هذا في السورة التي يذكر فيها كذا " [٣]، والثابت أيضاً، انه في زمن النبي صلي الله عليه وسلم ، كان تاليف ما نزل من الآيات المفرقة في سورها ، وجمعها فيها بإشارة منه صلي الله عليه وسلم . فقد أخرج الحاكم ــ بسند علي شرط الشيخين ــ عن زيد بن ثابت قال : " كنا عند رسول الله صلي اله عليه وسلم ــ نؤلف القرآن من الرقاع " [١] . قال البيهقي : الشبه أن يكون المراد به تأليف ما نزل من الآيات المفرقة في سورها ، وجمعها فيها ، بإشارة من النبي صلي الله عليه وسلم" [٢] . ولئن قيل : إن الثابت أن النبي صلي الله عليه وسلم لحق بالرفيق الأعلي والقرآن غير مجموع في موضع واحد ولا مرتب السور ؟ قيل له : هذا حق ولكن كان هذا من حيث الكتابة فقط ، لا من حيث الحفظ في الصدور [٣].

---

(١) المستدرك للحاكم ج ٢/ ٦١١.

(٢) دلائل النبوة للبيهقي ج٤/١٧٤ .

(٣) انظر: الجمع الصوتي الأول للقرآن للدكتور ليب السعيد ص ٣٣ وقد قال الإمام ابن حجر: وقد اعتنى بعض الأئمة ببيان ما نزل من الآيات بالمدينة في السور المكية، ثم ساق الآيات التي نزلت بعد الهجرة وألحقت بالسور المكية، ثم قال: وأما عكس ذلك فلم أره إلا نادراً أنظر: فتح الباري لابن حجر ج٨/٦٥٨ ، وأما السيوطي فقد عقد فصلاً لبيان ذلك في الإتقان ، ونقل عن ابن الحصار أن كل نوع من المكي والمدني منه آيات مستثناة قال: إلا أن من الناس من اعتمد في الاستثناء على الاجتهاد دون النقل، ولكن السيوطي ذكر الآيات المستثناة في النوعين ونبه على أدلتها لأجل قول ابن الحصار السابق، أخذاً بقول ابن حجر : وقد بيّن ذلك حديث ابن عباس عن عثمان قال: " كان رسول الله صلى لله عليه وسلم كثيراً ما ينزل عليه الآيات فيقول : ضعوها في السورة التي يذكر فيها كذا

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر ٨/٦٥٩ .

ونري أن المؤلف لم يستند في هذا إلا إلي الخبر الذي أورده عن زر بن حبيش قال : قال لي أبي بن كعب : " كائن (أي كم) تقرأ سورة الأحزاب ، أو كائن (أي كم) تعدها ؟ قلت : ثلاثاً وسبعين آية ، فقال : لقد رأيتها وإنها تعادل سورة البقرة ، ولقد قرأنا فيها : " الشيخ والشيخة .. الخبر بتمامه " . وأقول : وعلي فرض صحة هذا الخبر ، فقد علق عليه القرطبي بقوله : " أراد أبيّ أن ذلك من جملة ما نسخ من القرآن ، وأما ما يحكي من أن تلك الزيادة كانت في صحيفة في بيت عائشة ، فأكلتها الداجن.فمن تأليف الملاحدة والروافض"[١].

والحق أن هذا الخبر لا أصل له ، وأنه مكذوب علي ابي بن كعب كما ذكر الباقلاني ، واطال في هذا [٢].

النقطة الثانية : وتتعلق بقوله : علي أية صورة كان القرآن عند آخر آية نزلت ؟ وهل كان علي ترتيب النزول ، أم كان علي هذا الترتيب الحالي ؟ وأجاب عن ذلك بالقطع ؟! بأنه لم يكن

" انظر: الإتقان للسيوطي ١٤/١ ــ ١٧ ، فتح الباري لابن حجر ٨/٦٥٨.

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٤/١١٣.

(٢) الانتصار للباقلاني ج١/٣٩٤ ــ ٣٩٨.

علي أي من الترتيبين ؟ ونقول : كيف ذلك ؟ والمتداول بين العلماء كما يقول القسطلاني : بأنه صلي الله عليه وسلم كان يعارض به جبريل في كل سنة ، فالذي يظهر أنه عارضه به هكذا علي هذا الترتيب ، وبهذا جزم ابن الأنباري ، وفيه نظر ، بل الذي يظهر أنه كان يعارضه به علي ترتب النزول[٣]" . وقد تساءل الشيخ محمد

---

(٣) لطائف الإشارات لفنون القراءات للإمام شهاب الدين القسطلاني ج١/٣٠ وأقول: نقل القسطلاني هذا عن ابن حجر ، وقد قال ابن حجر في هذا : وأما ترتيب المصحف على ما هو عليه الآن ، فقال: القاضي أبو بكر الباقلاني : يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي أمر بترتيبه هكذا ، ويحتمل أن يكون من اجتهاد الصحابة ، ثم رجح الأول ، وأنه صلى الله عليه وسلم كان يعارض به جبريل في كل سنة . فالذي يظهر أنه عارضه به هكذا على هذا الترتيب ... الخ انظر : فتح الباري لابن حجر ٨/٦٥٨ ، ٦٥٩ وأقول : لقد جمع الشيخ عبد الوهاب غزلان بين روايتي البيهقي . فقد أسند البيهقي في كتاب " المدخل " و "الدلائل" عن زيد بن ثابت قال: " كنا حول رسول الله صلى الله عليه وسلم نؤلف القرآن من الرقاع ــ زاد في الدلائل : في الرقاع " وقال: من الواضح أن مراده ــ أي زيد ــ الجمع مع الترتيب ثم قال : من المعلوم أن نزول القرآن كان على حسب الدواعي والمقتضيات ، فلم يكن ترتيبه في النزول كترتيبه الذي هو عليه الآن ، وإنما علم هذا الترتيب فيما بعد بتوقيف من جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم . وكانت السورة إذا تم نزولها ووقف النبي صلى الله عليه وسلم على ترتيبها بادر إلى إعلام أصحابه بذلك ليقرءوا القرآن على الترتيب الذي ارتضاه الله .. ثم

حسنين مخلوف وقال: وهل هذا الجمع كان بعد العرضة الأخيرة أو كان قبلها واستمر إلي تمام القرآن ؟.

وأجاب عن ذلك ابنه العلامة حسنين محمد مخلوف فقال : الظاهر الثاني [١] . ولكن المؤلف عدل عن هذين الرأيين المتداولين بين العلماء إلي الرأي الذي اختاره بغير دليل يعتمد عليه.

[موقف الدكتور عدنان زرزور من الترتيب النزولي]

أما الدكتور عدنان زرزور فيري : أن ترتيب سور القرآن بحسب النزول ، لا للتدوين في المصاحف ، ولكن في كتب التفسير ، أو بغرض التفسير ، فقد ذهب إلي جوازه بعض العلماء ، ويقول :

وإنا كنا نري أنه غير مستساغ ؛ لأن فيه خدشاً لصورة الإجماع ، وقد لا يكون كذلك ممكناً بغير قدر من التجاوز" [٢] .

وقد علل ذلك بأن السورة من القرآن لم تكن تنزل دائماً مرة واحدة ، أو لم تكن تنزل آية أو آيات من سورة ثانية إلا بعد أن يكتمل بناء السورة السابقة . إلي جانب ما فيه من تضخيم مرحلية البناء ، وتضييق ساحة النص القرآني الذي أراد الله تعالي له أن يكون عاماً شاملاً ، يعين تنجيمه وأسباب نزوله علي مزيد من الفهم ، لا علي الانغلاق في حدود البيئة أو الزمان وانتهي الدكتور زرزور إلي أن هذا الترتيب المذكور بحسب النزول لا يمكن وصفه بالدقة [٣].

***

قال : وأما ترتيبه كتابة ، فمن الواضح أنه كان يكتب أولا على حسب نزوله ، وكانوا إذا تم ترتيب شئ من القرآن ، كتبوه مرتباً بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم. اهـ انظر : البيان في مباحث من علوم القرآن تأليف : عبد الوهاب غزلان " ١٦٢ ــ ١٦٤ وأقول : وهل كان الرسول لا يبلغ أصحابه ما أنزل إليه حتى يتكامل نجوم السورة ويقف على ترتيب آياتها ، ثم يبادر إلى إعلام أصحابه ؟ !! هذا يتناقض مع البلاغ المأمور به في قوله : " بلغ ما أنزل إليك من ربك " ويتناقض مع ما ورد في ذلك من السنة ــ وقد سبق ــ ويتنافى مع البعضية المستفادة من قول زيد: "من الرقاع".

[١] عنوان البيان في علوم القرآن تأليف : محمد حسنين مخلوف بتحقيق : حسنين محمد مخلوف ص ٧٢.

[٢] انظر: مدخل إلى تفسير القرآن وعلومه تأليف الدكتور عدنان محمد زرزور ص ١٣٩.

[٣] المصدر السابق ص ١٣٩.

[خلاصة البحث ونتائجه وتوصياته]

بعد أن استعرضنا آراء العلماء وأقوالهم ومذاهبهم في الترتيب النزولي، وكان لنا هذا السبح الطويل في هذا الموضوع حتى وصلنا إلى ثبجه وأخطاره، وما يصح منه وما لا يصح، ومقدار ما صحّ ، وفائدته .. إلى غير ذلك كثير.

وهذه زبدة البحث وخلاصته، وما تمخض عنه من نتائج، وما استلزمه من توصيات، أعرضها عليك على النحو التالي :

(١) أن ترتيب سور القرآن الكريم وآياته بحسب تاريخ النزول دعوة لا يقرها عقل ولا نقل ؛ وذلك لأنه ليس ثمة طريق أو رواية ــ من طرقه أو رواياته ــ تسلم على النقد في هذا الترتيب، ولو أمكن ، ففيه تحريف للكلم عن مواضعه، وخرق لإجماع المسلمين على الترتيب المصحفي، كما أن فيه فتحاً لباب الشبهة والبلبلة، وطريقاً إلى الفتنة، وفيه مخالفة للوحي صريحة.

(٢) هناك دعوات محمومة لا هدأ لترتيب القرآن بحسب نزوله زمنياً، وقد تفاوتت هذه الدعوات في جديتها وحرارتها، كما تباينت في مناهجها ووسائلها، وقد اختلفت أيضاً في أغراضها وأهدافها وغاياتها، وإن جمعتها نتيجة واحدة، وهي الطعن في القرآن الكريم. فإذا كان اليهود هم أول من طعن في القرآن؛ لأنه لم يرتب على تاريخ نزوله وقد تبعهم في ذلك النصارى، فإن الرافضة من الشيعة أيضاً قد استنّوا بسنة اليهود والنصارى في هذا ، وقالوا: إن الصحابة قد حرفوا القرآن، بأن بدّلوا وغيّروا في نظمه وترتيبه، وقد تمسكوا لذلك بمصحف عليّ ــ رضى الله عنه ــ ؛ لأنه كان مرتباً على تاريخ نزوله. وكما نجد من يبذل المحاولات تلو المحاولات من المستشرقين، والعلمانيين، وأعداء الدين في ترتيب القرآن على حسب نزوله، مرة بحسب نزول السور فقط، ومرة بحسب نزول الآيات فقط، وأخرى بحسب نزول الآيات والسور معاً. وبرغم أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل الذريع، إلا أننا مع ذلك نرى من يطالب بمصحف جديد، يكون ترتيبه على حسب النزول بدل المصحف الموجود الآن بأيدي المسلمين ؟ ! فكان هذا من حصاد هذه الدعوات المنحرفة ومن نتائجها الفاسدة. وكان من ثمارها المرة أيضاً : أن ظل هذا الباب مواراباً ، بل صار مدخلاً رئيساً لكل صاحب بدعة، وكل مارق على الدين أن يتطاول

على الوحي، وأن يخطئ عمل الصحابة، وأن يخرق إجماع الأمة في هذه المسألة، تحت شعارات زائفة وخادعة، مثل : الدراسة التاريخية للقرآن أو غيرها، تمويهاً على العامة أو تنويهاً بشأن هذه الدراسات من ذلك النوع، فإنها تدور في فلك القرآن ولا تمس الصميم منه، شأنها في ذلك شأن تلك الدراسات التي قامت حول القرآن مثل: أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، والمكي والمدني وغيرها، ومن هنا كان خطرها على الإغرار من المسلمين، ورواجها وقبولها عند بعض العلماء بحسن نية، باعتبار أن هذا من كشف العلم الحديث في دراسة القرآن ؟ ! .

(٣) لا يتصور ترتيب سور القرآن بحسب النزول بغير ترتيب آيات القرآن الكريم زمنياً، وبمقتضى ذلك فلابد من أن تنثر نجوم القرآن كلها، ثم ترتب ترتيباً جديداً على وفق نزولها، حتى يصبح المصحف صورة تاريخية لمراحل نزول القرآن. وهذا العمل لو اجتمع الجن والإنس على أن يؤلفوه على هذا النحو ما استطاعوا، وعلى فرض إمكانه ووقوعه فيستحيل ضبط صورة القرآن على هذا ؛ لأنه لم يعرف الترتيب النزولي إلا لعدد محدود من آيات القرآن. ولو سلم لأصحاب هذه الدعوة بأن الترتيب النزولي للآيات معروف وممكن، فالذي يحدث أن تتغير صورة القرآن تغيراً كبيراً بحيث لا يصبح معه القرآن قرآناً ، بل سيكون هناك عشرات بل مئات وألوف من المصاحف التي تسمى قرآناً ، لا يلتقي واحد منها مع آخر. وانظر ماذا يكون وراء ذلك من بلاء وفتنة ؟ ! كما أن هذا أيضاً مخالف لحكمة الترتيب النزولي، وترتيب التلاوة معاً، وفي هذا أيضاً إحلال أحد الترتيبين محل الآخر؛ وذلك لأن القرآن لو رتب نزولياً ــ مع افتراض حسن النية ــ لفهم بعض الناس أن آياته خاصة بحوادثها، أو أنه حلول وقتية للمشكلات التي كانت على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم فقط، ولما كان القرآن لا يختص بعصر دون عصر، بل كان عاماً خالداً، اقتضت الحكمة بأن يرتب ترتيباً يحقق هذا العموم وذلك الخلود، فكان ترتيب التلاوة، كما أن غرض الشرع لا يتعلق بالترتيب النزولي، وإن تعلق بالبعض. وهذا البعض الذي يتعلق به غرض الشارع من معرفة الناسخ والمنسوخ، وبعض الأحكام الشرعية وغيرها هو من أهم الركائز والبواعث التي قام من أجلها هذا البحث؟!!

(٤) وبالنظر إلى عدم تعلق غرض الشارع بهذا العلم، وإن تعلق بالبعض، فلم يعمل الصحابة على إذاعته وانتشاره، وإن كانوا في جملتهم على دراية به، وآية ذلك أن بعض مصاحف الصحابة كانت مرتبة على تاريخ النزول قبل العرضة الأخيرة، كما أن القراء منهم كانوا على إحاطة تامة به ، وكانوا يلقنونه لتلامذتهم .

(٥) وبرغم كل ما تقدم فهناك علم يسمى : علم ترتيب نزول القرآن، وهذا العلم من أهم علوم القرآن الكريم ، ومن أقدمها على الإطلاق، وقد اعترف له العلماء بهذا الفضل والسبق ووضعوا فيه المصنفات، بل وشرطوا لمن يتكلم في القرآن أن يكون على دراية تامة به ، ضمن علوم أخرى عالية الشأن، ذكرها ابن حبيب النيسابوري.

(٦) وقد ضبط النقلة الكثير من ترتيب نزول سور القرآن، ولم يضبطوا إلا القليل من ترتيب نزول الآيات كما قال ابن حجر. ولكن في هذا الضبط نظر، موضعه ومكانه في هذا البحث.

(٧) علم ترتيب نزول القرآن الكريم ، الذي نعمل على إحيائه وبعثه من جديد، هو ذلك العلم

الذي يعرف به : ما نزل بمكة ابتداءا ووسطاً وانتهاءا ، وكذلك ما نزل بالمدينة ابتداءا ووسطاً وانتهاءا ، كما ذكره ابن حبيب النيسابوري، وتابعه في ذلك الزركشي والسيوطي وغيرهما. وكذلك هو : ترتيب المكي على المكي في الفهم، المتقدم عليه في النزول، وكذلك ترتيب المدني على المدني النازل قبله في الفهم أيضاً، وترتيب المكي على المدني، كما ذكر الشاطبي.

(٨) وفائدة هذا العلم، أنه يوقفك على بيان المجمل ، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتفصيل ما يفصل ، وتكميل ما لم يظهر تكميله ومعرفة الناسخ والمنسوخ، والمكي والمدني، والتدرج التشريعي ، ورحمة الله في التشريع، والكثير من الأحكام الشرعية الصحيحة، بل هو المفتاح السحري للوقوف على أسرار التفسير، فضلاً عن أن معرفة الترتيب الزمني للآيات يعتبر فتحاً جديداً في فهم كتاب الله ، بل إن ترتيب التلاوة لا يفهم على وجه صحيح إلا بالوقوف على ترتيب النزول كما أشار الفاضل بن عاشور.

(٩) تنبه بعض العلماء لهذا العلم وخطره، فأخذوا منه بقدر ما توفر

لهم من صحة المنقول والمعقول في ترتيب نزول الآيات والسور، فأحدثوا حركة من التجديد في علم التفسير هائلة ، وقد قاد هذه الحركة الإمام الشاطبي.

(١٠) يلاحظ على ما كتبه القدماء في علم ترتيب نزول القرآن، أنهم كانوا يعتمدون على النقل فقط، وبرغم كثرة هذا النقل، وتعدده إلا أنه لم يصح منه إلا القليل، الذي لا يكاد يكشف مزية أو مزايا هذا العلم، فلم يتعرضوا في هذا مثلاً للسياقات أو يأخذوا بقرائن الأحوال أو يستعينوا بما صح من أسباب النزول، وما ثبت من تواريخ الأحداث والوقائع والأحكام الشرعية . ولو أنهم شغلوا أنفسهم بذلك وغيره لصار اليوم لهذا العلم شأن عظيم يزاحم به سائر علوم القرآن الأخرى، التي تشمر عن ساعد الجد في خدمة القرآن الكريم .

(١١) إذا كان ترتيب النزول كان منظوراً فيه إلى مناسبة الظروف والوقائع والأحداث، وكان الهدف منه الدعوة والإصلاح، وقد قام بهما على وجه معجز، فأحيا مجتمعاً وثنياً من فساده وجاهليته وشركه، وأصلحه بأقوم التشريعات، وأسمى الآداب والسلوكيات حتى طاول نخوم الثريا، وغلب أقوى الحضارات على الأرض، وقاد الإنسانية في رحلة حضارية عمرانية زاهية، دامت قرابة الألف عام، وقد غمرها بخيره وبره، وعدله وإحسانه، وبرغم أن هذا الترتيب كان ترتيباً مؤقتاً بوقت نزول القرآن، وهو زائل بزوال ملابساته من الوقائع والأزمنة والأمكنة والأشخاص، وأن الحصول عليه الآن يستلزم الرجوع إلى تواريخ نزول الآيات، وأسبابها، ومحالها، والمناسبات التي جاءت فيها. وكان الهدف من الحصول على ذلك عند بعض علمائنا الأثبات، هو فقط: استيضاح المعاني المقصودة من التراكيب. ولكن لماذا لا نعمل على إحياء ما صح وتيسر من هذا العلم، وأن تنفخ فيه الروح من جديد، ليصير وسيلة دعوة وإصلاح وهداية، وخاصة لأمة الدعوة الذين لم يدخلوا الإسلام بعد، ولم يتعرفوا عليه ؟ خاصة وأن هذا الترتيب قد حقق في هذا الجانب إعجازاً غير مسبوق في وقت قياسي لا يتكرر، وفي مجتمع عصّى على التغيير، وقد ترسبت في أعماقه كل أوزار العالم ورذائله ، وقد رضيت عنه ورضى عنها حتى صارت في وجدانه، وأصبحت عرفه السائد، وسننه المتبعة، بل وقوانينه التي يحتكم إليها، فلماذا إذن لا نرجع إلى هذا الترتيب في هذا ، وقد رأينا كيف

كان علاجه، وجاهلية الأمس البعيد هي جاهلية اليوم، وإن كانت الأخيرة أكثر حداثة، ونجاعته ونتيجته في هذه وتلك حاسمة ومحتومة ؟ !

(١٢) إذا كان القرآن الكريم قد حقق إعجازاً في ترتيب التلاوة، وإعجازاً مثله في الترتيب النزولي، وإعجازاً آخر في الترتيب الموضوعي، فلماذا لم تعقد دراسة مقارنة بين هذه الموضوعات الثلاثة، أو دراسات جادة حول الإعجاز القرآني في أنواع هذا الترتيب، ثم تستلهم نتائجه في توسيع رقعة الإعجاز القرآن من خلال أنواع هذا الترتيب ؟

(١٣) إن الترتيب النزولي لسور القرآن الكريم ، الوارد في كثير من طبعات المصحف الشريف — في الهامش من صدر كل سورة — ينبغي أن لا يعتمد عليه، وأن يعاد فيه النظر من جديد ؛ لأن أغلبه يعتريه الضعف والانقطاع والوهاء ، بل الفساد يأتيه من بين يديه ومن خلفه، ومن ثم يجب تجريد المصحف الشريف منه، أسوة بطبعة خادم الحرمين الشريفين للمصحف الشريف ؟!

(١٤) كان الترتيب النزولي وما يزال حقلاً خصيباً لأهواء أعداء الإسلام من يهود ونصارى ومستشرقين وعلمانيين وغيرهم ، وسيظل كذلك ما لم يحدد هذا العلم، ويعرف موضوعه، وتضبط قواعده وشروطه ، وأن تعاد دراسة أسانيده ومتونه من جديد، ليعرف القدر الصحيح منه؛ ليتسنى لنا الاستفادة منه، على وجه يحقق الإعجاز فيما أنزل من أجله، أو فهم القرآن والوقوف على أسراره من خلاله، أو للإستعانة به والاسترشاد بما صح من أسباب النزول، وما ثبت من تواريخ الوقائع والأحداث على معرفة بعض الأحكام الشرعية، وحكمتها التشريعية، أو غير ذلك كما سبق .

* * *

فهرس المصادر والمراجع

١ــ القرآن الكريم

٢ــ الأئمة الإثنا عشرية تأليف: شمس الدين محمد بن طولون تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد [دار بيروت للطباعة والنشر ــ بيروت سنة ١٣٧٧هـ = ١٩٥٨م].

٣ــ الإمام زيد تأليف الإمام محمد أبي زهرة [دار الفكر العربي ــ القاهرة].

٤ــ الإمام الصادق تأليف الإمام محمد أبي زهرة [دار الفكر العربي ــ القاهرة]

٥ــ الإتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم ودوافعها ودفعها. تأليف الدكتور محمد حسين الذهبي [مكتبة وهبة ــ القاهرة ــ ط ثالثة سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م]

٦ــ إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين للعلامة السيد محمد بن محمد الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى [دار الفكر ــ بيروت]

٧ــ إتحاف ذوي النجابة بما في القرآن والسنة من فضائل ا لصحابة. تأليف محمد العربي بن التباني السطيفي المغربي [دار الأنصار ــ القاهرة]

٨ــ الإتقان في علوم القرآن تأليف : جلال الدين السيوطي [دار ومكتبة الهلال ــ بيروت]

٩ــ الاحتجاج للطبرسي [مؤسسة الأعلمي ــ ط ثانية سنة ١٩٨٣هـ = بيروت]

١٠ــ الأحرف السبعة للقرآن لإمام القراء أبي عمرو الداني . تحقيق الدكتور عبد المهيمن طحان [مكتبة المنارة ــ المملكة العربية السعودية ــ ط أولى سنة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م].

١١ــ الإحكام في أصول الأحكام تأليف : سيف الدين الآمدي [دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ط أولى سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م].

١٢ــ إحياء علوم الدين تأليف أبي حامد الغزالي [دار إحياء الكتب العربية : عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر] .

١٣ــ أدب الكاتب لابن قتيبة [دار صادر ــ بيروت سنة ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م]

١٤ــ إرتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد [مطبعة المدني ــ القاهرة ــ ط أولى سنة ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م].

١٥ــ إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري تأليف أبي العباس شهاب الدين أحمد ابن محمد العسقلاني [دار إحياء التراث العربي ــ بيروت].

١٦ــ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للإمام محمد بن علي الشوكاني تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل [دار الكتب ــ القاهرة ــ ط أولى سنة ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م].

١٧ــ الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة " بسم الله الرحمن الرحيم " في فاتحة الكتاب من الاختلاف للإمام أبي عمرو يوسف بن عبد البر القرطبي دراسة وتحقيق عبد اللطيف بن محمد الجيلاني المغربي [أضواء السلف ــ الرياض ــ ط أولى سنة ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م].

١٨ــ الإرشاد في معرفة علماء الحديث تأليف: الخليل بن عبد الله بن الخليل الخليلي القزويني ضبط : عامر أحمد حيدر [دار الفكر ــ بيروت سنة ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م].

١٩ــ الأزمنة والأمكنة تأليف : أبي علي المرزوقي الأصفهاني [دار الكتاب الإسلامي القاهرة].

٢٠ــ أسباب النزول تأليف أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري [المكتبة الثقافية ــ بيروت سنة ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م].

٢١ــ أسباب النزول للسيوطي تحقيق وتعليق : قرني أبو عميرة [مكتبة نصير ــ القاهرة].

٢٢ــ الاستشراق والدراسات الإسلامية تأليف الدكتور علي بن إبراهيم الحمد النملة [مكتبة التوبة ــ المملكة العربية السعودية ــ ط أولى سنة ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م].

٢٣ــ الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري تأليف الدكتور محمود حمدي زقزوق [دار المنار ــ القاهرة ــ ط ثانية سنة ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م].

٢٤ــ الاستشراق والتبشير وصلتهما بالإمبريالية العالمية تأليف: إبراهيم خليل أحمد [مكتبة الوعي العربي ــ القاهرة سنة ١٩٧٣م].

٢٥ــ الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم تأليف الدكتور مصطفى السباعي [المكتب الإسلامي ــ بيروت سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م].

٢٦ــ أسرار العربية تأليف الإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري تحقيق : محمد بهجة

البيطار [مطبعة الترقي ــ دمشق سنة ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م].

٢٧ــ الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي تحقيق وتعليق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود [دار الكتب العلمية ــ بيروت سنة ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م].

٢٨ــ الإسلام في الفكر الغربي " عرض ومناقشة] تأليف الدكتور محمود حمدي زقزوق [دار القلم ــ الكويت ــ ط ثالثة سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م].

٢٩ــ الأشباه والنظائر في النحو للإمام جلال الدين السيوطي تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم [مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ ط أولى سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م].

٣٠ــ الإصابة في تمييز الصحابة تأليف: شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني [دار إحياء التراث العربي سنة ١٣٢٨هـ].

٣١ــ أصول الكافي لثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني ضبط وتصحيح وتعليق: محمد جعفر شمس الدين [دار أهل الذكر ــ بيروت سنة ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م].

٣٢ــ الإعجاز البياني في ترتيب آيات القرآن الكريم وسوره تأليف الدكتور محمد أحمد القاسم [دار المطبوعات العربية ــ القاهرة سنة ١٩٧٩م].

٣٣ــ الأعلام . تأليف : خير الدين الزركلي [دار العلم للملايين ــ بيروت ــ ط ثامنة سنة ١٩٨٩م].

٣٤ــ أمالي ابن الشجري ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي [مكتبة الخانجي ــ القاهرة ــ ط أولى سنة ١٤١٣هـ = سنة ١٩٩٢م].

٣٥ــ الإنتصار للقرآن تأليف القاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني تحقيق الدكتور محمد عصام القضاة [دار الفتح للنشر والتوزيع سنة ٢٠٠٠م].

٣٦ــ إيضاح المحصول من برهان الأصول للإمام أبي عبد الله محمد بن علي المازري دراسة وتحقيق الدكتور/ عمار الطالبي [دار الغرب الإسلامي ــ ط أولى سنة ٢٠٠١م].

٣٧ــ بدائع الفوائد تأليف أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي ابن قيم الجوزية ضبط نصه وخرّج أحاديثه : أحمد عبد السلام [دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ط أولى سنة ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م].

٣٨ــ البحر المحيط تأليف أبي عبد الله محمد بن يوسف بن حيان [دار إحياء التراث العربي ــ بيروت ــ ط ثانية سنة ١٤١١هـ = ١٩٩٠م].

٣٩ــ البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار تأليف : أحمد بن يحي المرتضى [دار الكتاب الإسلامي ــ القاهرة].

٤٠ــ البرهان في علوم القرآن تأليف: بدر الدين الزركشي [دار المعرفة ــ بيروت ــ سنة ١٣٩١هـ = ١٩٧٢م].

٤١ــ البرهان في ترتيب سور القرآن تأليف: أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي دراسة وتحقيق : محمد شعباني [المملكة المغربية ــ وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية سنة ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م].

٤٢ــ البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله ابن يوسف الجويني تحقيق الدكتور عبد العظيم محمود الديب [دار الوفاء ــ المنصورة ــ ط ثالثة سنة ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م].

٤٣ــ البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السبتي تحقيق ودراسة الدكتور عياد بن عيد الثبيتي [دار الغرب الإسلامي ــ بيروت ــ ط أولى سنة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م].

٤٤ــ بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز تأليف: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي [المكتبة العلمية ــ بيروت] .

٤٥ــ البيان في مباحث من علوم القرآن تأليف عبد الوهاب عبد المجيد غزلان [مطبعة : دار التأليف ــ القاهرة ــ بدون].

٤٦ــ بيان مذهب الباطنية وبطلانه تأليف: محمد بن الحسن الديلمي.

٤٧ــ بين الشيعة والسنة ، دراسة مقارنة في التفسير وأصوله تأليف الدكتور علي السالوس [دار الاعتصام ــ القاهرة].

٤٨ــ تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة صححه وضبطه : محمد زهري النجار [مكتبة الكليات الأزهرية ــ القاهرة].

٤٩ــ تأويل مشكل القرآن الكريم لابن قتيبة تحقيق : السيد أحمد صقر [دار التراث ــ القاهرة ــ ط ثانية سنة ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م].

٥٠ــ تاريخ آداب العرب تأليف : مصطفى صادق الرافعي [دار الكتاب العربي ــ بيروت ــ ط رابعة سنة ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م]

٥١ــ تاريخ القرآن تأليف الدكتور عبد الصبور شاهين [دار الشباب للطباعة ــ القاهرة ــ سنة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م].

٥٢ــ تاريخ القرآن لأبي عبد الله الزنجاني تحقيق : طه عبد الرءوف سعد[مؤسسة الحلبي وشركاه ــ القاهرة].

٥٣ــ تاريخ الأدب العربي تأليف الدكتور/ ريجيس بلاشير ترجمة الدكتور إبراهيم الكيلاني.

٥٤ــ تاريخ المصحف الشريف تأليف عبد الفتاح القاضي [مكتبة القاهرة ــ ط أولى سنة ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م]

٥٥ــ تاريخ اليعقوبي [دار صادر ــ بيروت] .

٥٦ــ التحبير في علم التفسير للسيوطي تحقيق الدكتور فتحي عبد القادر فريد [دار المنار ــ القاهرة سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م].

٥٧ــ التحرير والتنوير تأليف محمد ا لطاهر بن عاشور [الدار التونسية للنشر ــ تونس سنة١٩٩٤م].

٥٨ــ ترتيب سور القرآن تأليف : جلال الدين السيوطي تحقيق الدكتور السيد الجميلي [دار ومكتبة الهلال ــ ط أولى سنة ١٩٨٦م].

٥٩ــ التصريح بمضمون التوضيح تأليف الشيخ خالد زين بن عبد الله الأزهري دراسة وتحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم [ا لزهراء للإعلام العربي ــ القاهرة ــ ط أولى سنة ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م].

٦٠ــ التعريف بالقرآن والحديث تأليف : محمد الزفزاف [مكتبة الفلاح ــ الكويت ــ ط رابعة سنة ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م].

٦١ــ التفسير ورجاله تأليف: محمد الفاضل بن عاشور [مجمع البحوث الإسلامية ــ السنة الثانية ــ الكتاب الثالث عشر سنة ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م].

٦٢ــ التفسير والمفسرون تأليف الدكتور محمد حسين الذهبي [مكتبة وهبة ــ القاهرة ــ ط سادسة سنة ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م].

٦٣ــ التفسير التحليلي لسورة النساء تأليف الدكتور إبراهيم عبد الرحمن خليفة[الطبعة الأولى ــ القاهرة].

٦٤ــ التفسير الحديث تأليف محمد عزة دروزة [دار إحياء الكتب العربية : عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر سنة ١٣٨١هـ = ١٩٦٢م].

٦٥ــ تفسير الصافي للفيض الكاشاني [طبعة : كبير ــ إيران].

٦٦ــ تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب للإمام محمد الرازي فخر الدين بن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري [دار الفكر ــ بيروت ــ ط ثالثة سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م].

٦٧ــ تفسير سورة الطلاق " رؤية تحليلية " تأليف الدكتور محمود محمد غطاس[الطبعة الأولى ــ القاهرة].

٦٨ــ تفسير القرآن العظيم للإمام عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي [دار إحياء الكتب العربية : عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر].

٦٩ــ تفسير القاسمي المسمى : محاسن التأويل تأليف : محمد جمال الدين القاسمي [دار الفكر ــ بيروت سنة ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م].

٧٠ــ تفسير القرآن المرتب ، منهج اليسر التربوي تأليف : أسعد أحمد علي [دار السول للطباعة والنشر ــ دمشق ــ ط أولى سنة ١٩٧٩م].

٧١ــ تفسير آيات الأحكام للشيخ محمد علي السايس [كلية الشريعة ــ القاهرة].

٧٢ــ تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار تأليف محمد رشيد رضا [دار المعرفة ــ بيروت ــ ط ثانية ــ بدون] .

٧٣ــ تفسير ابن ا لجزي للإمام محمد بن أحمد جزي الكلبي [دار الكتاب العربي ــ بيروت سنة ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م].

٧٤ــ تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تأليف: الإمام الحافظ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي بن أبي حاتم تحقيق : أسعد محمد الطيب [مكتبة نزار مصطفى الباز ــ مكة المكرمة ــ ط أولى سنة ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م].

٧٥ــ تفسير القرآن الكريم المسمى بالسراج المنير للإمام الخطيب الشربيني [دار المعرفة ــ بيروت ــ ط ثانية ــ بدون] .

٧٦ــ تنزيل القرآن بمكة والمدينة للزهري المتوفي سنة ١٢٤هـ تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن [عالم الكتب ــ بيروت ــ ط أولى سنة ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م].

٧٧ــ تناسق الدرر في تناسب السور للإمام السيوطي دراسة وتحقيق : عبد القادر أحمد عطا [دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ط أولى سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م].

٧٨ــ تهذيب التهذيب للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني [دار الكتاب الإسلامي ــ القاهرة ــ ط أولى سنة ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م].

٧٩ــ توجيه اللمع للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز شرح كتاب اللمع لأبي الفتح بن جني دراسة وتحقيق الدكتور/ فايز زكي محمد دياب [دار السلام ــ القاهرة ــ ط أولى سنة ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م] .

٨٠ــ الثقات للإمام الحافظ أبي حاتم محمد حبان بن أحمد البستي [دار الفكر ــ بيروت سنة ١٤٠١هـ = ١٩٨١م] .

٨١ــ جامع البيان في تفسير القرآن للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري [دار الريان للتراث سنة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م] .

٨٢ــ الجامع لأحكام القرآن للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي [دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ط أولى سنة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م] .

٨٣ــ جمال القراء وكمال الإقراء تأليف : علم الدين السخاوي تحقيق الدكتور علي حسين البواب [مكتبة الخانجي ــ القاهرة ــ ط أولى سنة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م].

٨٤ــ الجمع الصوتي الأول للقرآن بقلم الدكتور لبيب السعيد [دار المعارف ــ القاهرة ــ ط ثانية سنة ١٩٧٨م].

٨٥ــ الجنى الداني في حروف المعاني تأليف الحسن بن قاسم المرادي تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه ، والأستاذ محمد نديم فاضل [منشورات دار الآفاق الجديدة ــ بيروت ــ ط ثانية سنة ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م].

٨٦ــ جواهر الأدب في معرفة كلام العرب تأليف علاء الدين بن علي الإربلي صنعة : إميل بديع يعقوب [دار النفائس ــ بيروت ــ ط أولى سنة ١٤٢٢هـ = ١٩٩١م].

٨٧ــ الجواهر الحسان في تفسير القرآن للإمام عبد الرحمن الثعالبي حققه وخرّج أحاديثه ووثق أصوله : أبو محمد الغماري الإدريسي الحسني [دار الكتب العلمية بيروت ــ ط أولى سنة ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م] .

٨٨ــ حاشية الشهاب المسماة : عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي [دار صادر ــ بيروت] .

٨٩ــ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني [دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ط أولى سنة ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م].

٩٠ــ حوار مع الشيعة حول الخلفاء الراشدين وبني أمية تأليف : عبد المتعال الجبري [دار الصحوة ــ القاهرة ــ ط أولى سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م].

٩١ــ حولية كلية أصول الدين ــ العدد التاسع : بحث بعنوان : اسم السورة يمثل روحها العام للدكتور إبراهيم عبد الرحمن خليفة .

٩٢ــ الحيوان للجاحظ بتحقيق وشرح عبد السلام هارون [مصطفى البابي الحلبي ــ ط ثانية سنة ١٣٨٥هـ = ١٩٦٦م].

٩٣ــ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب تأليف : عبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق وشرح عبد السلام هارون [مكتبة الخانجي ــ القاهرة ــ ط أولى سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م] .

٩٤ــ الخصائص الكبرى للإمام جلال الدين السيوطي [دار القلم ــ بيروت] .

٩٥ــ الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة الإمامية الإثنى عشرية تأليف : السيد محب الدين ا لخطيب [المطبعة السلفية ــ القاهرة سنة ١٣٩٣هـ] .

٩٦ــ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال للإمام الحافظ صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري [مكتبة المطبوعات الإسلامية ــ بيروت].

٩٧ــ دائرة المعارف الإسلامية أصدرها بالعربية : أحمد الشنتناوي وإبراهيم زكي خورشيد وعبد الحميد يونس [دار المعرفة ــ بيروت].

٩٨ــ الدر المنثور في التفسير بالمأثور للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي[دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ط أولى سنة ١٤١١هـ = ١٩٩٠م]

٩٩ــ دفاع عن القرآن ضد منتقديه تأليف الدكتور عبد الرحمن بدوي [الدار العالمية للكتب والنشر] .

١٠٠ــ دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. وثق أصوله وخرّج

أحاديثه وعلق عليه الدكتور عبد المعطي قلعجي [دار الريان للتراث ـ القاهرة ط أولى سنة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م].

١٠١ـ دولة الإسماعيلية في إيران للدكتور محمد السعيد جمال الدين [مؤسسة سجل العرب ـ القاهرة سنة ١٩٧٥م] .

١٠٢ـ رسم المصحف " دراسة لغوية تاريخية " تأليف : غانم قدوري محمد [مؤسسة المطبوعات العربية ـ بيروت ـ ط أولى سنة ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م].

١٠٣ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط [دا رالقلم ـ دمشق ـ ط ثانية سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م] .

١٠٤ـ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد الألوسي البغدادي [دار الفكر ـ بيروت] .

١٠٥ـ الزواجر عن اقتراف الكبائر لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر المكي الهيتمي. ضبطه وكتب هوامشه : أحمد عبد الشافي [دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط ثانية سنة ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م] .

١٠٦ـ زاد المسير في علم التفسير للإمام أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي تحقيق : محمد بن عبد الرحمن عبد الله [دار الفكر ـ بيروت ـ ط أولى سنة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م] .

١٠٧ـ سر صناعة الإعراب تأليف : أبي الفتح بن جني دراسة وتحقيق : الدكتور حسن هنداوي [دار القلم ـ دمشق ـ ط ثانية سنة ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م].

١٠٨ـ السقيفة تأليف : سليم بن قيس [دار الفنون ـ بيروت سنة ١٩٨٠م] .

١٠٩ـ سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي تأليف : عبد الملك بن حسين ابن عبد الملك الشافعي العاصمي المكي تحقيق وتعليق : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض [دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط أولى سنة ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م] .

١١٠ـ سنن أبي داود للإمام الحافظ أ بي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي [دار إحياء التراث العربي ـ بيروت] .

١١١ـ السنن الكبرى للنسائي تحقيق : عبد الغفار سليمان البغدادي وسيد كسروي حسن [دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط أولى سنة ١٤١١هـ].

١١٢ـ شرح معاني الآثار للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الطحاوي [دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط ثانية سنة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م] .

١١٣ـ شرح مشكل الآثار تأليف أبي جعفر الطحاوي تحقيق وضبط وتخريج للأحاديث مع التعليق لشعيب الأرنؤوط [مؤسسة الرسالة : بيروت ـ ط أولى سنة ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م].

١١٤ـ شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول للإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي تحقيق : طه عبد الرءوف سعد [دار الفكر ـ بيروت ـ ط أولى سنة ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م] .

١١٥ـ شرح صحيح مسلم للقاضي عياض المسمى إكمال المعلم بفوائد مسلم للإمام أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي تحقيق الدكتور يحيى إسماعيل [دار الوفاء ـ المنصورة ط أولى سنة ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م] .

١١٦ـ شرح صحيح البخاري لابن بطال أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك. ضبط نصه وعلق عليه : أبو تميم ياسر بن إبراهيم [مكتبة الرشد ـ الرياض ـ ط أولى سنة ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م] .

١١٧ـ شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي تحقيق وتعليق الدكتور رمضان عبد التواب [الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٠م] .

١١٨ـ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد [دار الجيل ـ بيروت] .

١١٩ـ شرح ملحة الإعراب لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري البصري تحقيق وتعليق : بركات يوسف هبود [المكتبة العصرية ـ بيروت ـ ط أولى سنة ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م] .

١٢٠ـ شرح التصريح على التوضيح للشيخ الإمام خالد بن عبد الله الأزهري على ألفية ابن مالك للإمام جمال الدين ابن هشام الأنصاري [عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر].

١٢١ـ شرح ألفية ابن معطي تأليف الدكتور علي موسى الشوملي [مكتبة الخريجي ـ الرياض ـ ط أولى سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م] .

١٢٢ـ شرح المقدمة الجزولية الكبير للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن

عمر الأزدي الشلوبين دراسة وتحقيق الدكتور/ تركي بن سهو بن نزال العتيبي [مكتبة الرشد ــ الرياض ــ ط أولى سنة ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م] .

١٢٣ــ شرح الرضيّ على الكافية تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر [منشورات: جامعة قاز يونس ــ بنغازي ــ ط ثانية سنة ١٩٩٦م] .

١٢٤ــ شرح المفصل تأليف : الشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي [عالم الكتب ــ بيروت] .

١٢٥ــ شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى السليلي دراسة وتحقيق : الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي [المكتبة الفيصلية ــ مكة المكرمة ــ ط أولى سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م] .

١٢٦ــ الشيعة والسنة تأليف: إحسان إلهي ظهير [إدارة ترجمان السنة ــ لاهور ــ باكستان ــ ط سابعة سنة ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م] .

١٢٧ــ الشيعة وتحريف القرآن تأليف محمد مال الله [المكتبة الإسلامية ــ الأردن ــ ط ثانية سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م] .

١٢٨ــ الشيعة والقرآن تأليف : إحسان إلهي ظهير [إدارة ترجمان السنة ــ لاهور ــ باكستان ــ ط عاشرة سنة ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م] .

١٢٩ــ الشيعة الإمامية الإثنى عشرية في ميزان الإسلام تأليف : ربيع بن محمد السعودي [مكتبة ابن تيمية ــ ط ثانية سنة ١٤١٤هـ] .

١٣٠ــ الشيعة والتشيع تأليف: إحسان إلهي ظهير [إدارة ترجمان السنة ــ لاهور ــ باكستان ــ ط عاشرة سنة ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م] .

١٣١ــ صحيح مسلم بشرح النووي [دار الريان للتراث ــ القاهرة ــ ط أولى سنة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م].

١٣٢ــ صحيح البخاري بشرح الكرماني [دار إحياء التراث العربي ــ بيروت ــ ط ثانية سنة ١٤٠١هـ = ١٩٨١م] .

١٣٣ــ الصحابي لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا تحقيق : السيد أحمد صقر [دار إحياء الكتب العربية : عيسى البابي الحلبي ــ القاهرة] .

١٣٤ــ الطبقات الكبرى لابن سعد [دار الصحابة للتراث ــ القاهرة ــ بدون] .

١٣٥ــ العجاب في بيان الأسباب للإمام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني تحقيق : عبد الحكيم محمد الأنيس [دار ابن الجوزي ــ السعودية ــ ط أولى سنة ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م] .

١٣٦ــ عظمة القرآن تأليف : عبد القادر أحمد عطا [دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ط أولى سنة ١٩٨٤م] .

١٣٧ــ علل النحو لأبي الحسين محمد بن عبد الله الوراق تحقيق ودراسة الدكتور محمود جاسم محمد الدرويش [مكتبة الرشيد ــ السعودية ــ ط أولى سنة ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م] .

١٣٨ــ عمدة القارئ شرح صحيح البخاري للإمام بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني [دار إحياء التراث العربي ــ بيروت] .

١٣٩ــ عنوان البيان في علوم البيان تأليف : محمد حسنين مخلوف العدوي المالكي تحقيق الشيخ : حسنين محمد مخلوف [مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ــ ط ثانية سنة ١٣٨٣هـ = ١٩٦٤م] .

١٤٠ــ العواصم من الفتن في سورة الكهف تأليف : عبد الحميد محمود طهماز [دار القلم ــ دمشق ــ ط أولى سنة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م] .

١٤١ــ العواصم من القواصم للقاضي أبي بكر بن العربي بتحقيق الدكتور عمار طالبي [دار التراث ــ القاهرة ــ ط أولى سنة ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م] .

١٤٢ــ الغياثي غياث الأمم في التياث الظلم تأليف إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني [دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ط أولى سنة ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م] .

١٤٣ــ فتح الباري بشرح صحيح البخاري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني [دار الريان للتراث ــ القاهرة ــ ط أولى سنة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م].

١٤٤ــ فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن زين الدين أبي الفرج ابن رجب الحنبلي بتحقيق : محمود بن شعبان بن عبد المقصود وآخرين [مكتبة الغرباء الأثرية ــ المدينة المنورة ــ ط أولى سنة ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م] .

١٤٥ــ فتح الرحمن في أسباب نزول القرآن للدكتور محمد سالم محيسن [دار الآفاق العربية ــ ط أولى سنة ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م] .

١٤٦ــ الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية تأليف: سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمل [ط: عيسى البابي الحلبي وشركاه].

١٤٧ــ فرق الشيعة تأليف : الحسن بن موسى النوبختي [دار الأضواء ــ بيروت ــ ط ثانية سنة ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م] .

١٤٨ــ فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب لمحدث الشيعة: حسين ابن محمد تقي النوري الطبرسي ــ طبع حجر .

١٤٩ــ الفصل في الملل والأهواء والنحل للإمام ابن حزم الظاهري الأندلسي [مكتبة السلام العالمية ــ القاهرة] .

١٥٠ــ فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ، حققه وشرحه وعلق عليه: مروان العطية، ومحسن خرابة ، ووفاء تقي الدين [دار ابن كثير ــ بيروت ــ ط أولى سنة ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م] .

١٥١ــ فضائل القرآن وآداب التلاوة للإمام القرطبي تحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا [المكتب الثقافي ــ القاهرة ــ ط أولى سنة ١٩٨٩م] .

١٥٢ــ فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة تأليف أبي عبد الله محمد بن أيوب بن الضريس البجلي تحقيق : غزوة بدير [دار الفكر ــ دمشق ــ ط أولى سنة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م] .

١٥٣ــ فضائل القرآن للإمام النسائي تحقيق الدكتور فاروق حمادة [دار إحياء العلوم ــ بيروت ــ ط ثانية سنة ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م] .

١٥٤ــ فضائح الباطنية تأليف : أبي حامد الغزالي تحقيق وتقديم : عبد الرحمن بدوي [الدار القومية للطباعة والنشر ــ القاهرة سنة ١٣٨٣هـ = ١٩٦٤م].

١٥٥ــ فقه اللغة وخصائص العربية تأليف: محمد المبارك [دار الفكر ــ بيروت].

١٥٦ــ الفهرست لابن النديم [دار المعرفة ــ بيروت] .

١٥٧ــ في ظلال القرآن تأليف : سيد قطب [دار الشروق ــ الطبعة الثالثة عشرة ــ سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م] .

١٥٨ــ قضايا قرآنية في الموسوعة البريطانية للدكتور فضل حسن عباس[دار البشير عمان سنة ١٩٨٧م].

١٥٩ــ قوت القلوب تأليف : أبي طالب المكي بتحقيق الدكتور محمود إبراهيم محمد الرضواني [دار التراث ــ القاهرة ــ ط أولى سنة ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م].

١٦٠ــ الكتاب لسيبويه[مطبعة : دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ط ثالثة سنة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م].

١٦١ــ كتاب التفسير " تفسير العياشي" لأبي النضر محمد بن مسعود بن عياش السلمي المعروف بالعياشي [المكتبة العلمية الإسلامية ــ طهران].

١٦٢ــ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل تأليف: أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري [مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م] .

١٦٣ــ الكلمات الحسان في شرح غاية الإحسان تأليف : أبي حيان الأندلسي الغرناطي تحقيق ودراسة الدكتور/ عبد الحسين الفتيلي [مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ ط أولى سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م] .

١٦٤ــ الكواكب الدرية شرح الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل على متممة الأجرومية تأليف : محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب [دار القلم ــ بيروت ــ سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م] .

١٦٥ــ اللآلئ الحسان في علوم القرآن تأليف الدكتور موسى شاهين لاشين [مطبعة دار التأليف ــ القاهرة سنة ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م] .

١٦٦ــ اللباب في علل ال بناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري تحقيق غازي مختار طليمات [دار الفكر المعاصر ــ بيروت سنة ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م] .

١٦٧ــ لطائف الإشارات ل فنون القراءات للإمام شهاب الدين القسطلاني بتحقيق عامر السيد عثمان والدكتور عبد الصبور شاهين [المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ــ القاهرة سنة ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢م] .

١٦٨ــ لطائف المعارف للحافظ زين الدين بن رجب [دار الجيل ــ بيروت] .

١٦٩ــ اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، إماما المحدثين. وضعه: محمد فؤاد عبد الباقي [طبع: دار إحياء الكتب العربية: عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر] .

١٧٠ــ مباحث في علوم القرآن تأليف الدكتور صبحي الصالح [دار العلم للملايين ــ ط ثمانية عشر سنة ١٩٩٠م] .

١٧١ــ مجمع البيان في تفسير القرآن لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي [مكتبة الحياة ــ بيروت سنة ١٩٨٠م] .

١٧٢ــ المجتمع المثالي كما تنظمه سورة النساء تأليف: محمد محمد المدني [الدار المصرية للنشر والتوزيع سنة ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م] .

١٧٣ــ مجلة كنوز الفرقان: مديرها ورئيس تحريرها: علي محمد الضباع [مكتبة الإمام البخاري ــ القاهرة ــ ط أولى سنة ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م] .

١٧٤ــ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي [المجلس العلمي بفاس سنة ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م] .

١٧٥ــ محمد في مكة تأليف : و. مونتجمري وات ترجمة الدكتور عبد الرحمن الشيخ وحسين عيسى ومراجعة الدكتور أحمد شلبي [الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ٢٠٠٢م] .

١٧٦ــ مختصر تفسير القرآن العظيم المسمى : عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير. اختصار وتحقيق : أحمد محمد شاكر [دار الوفاء ــ المنصورة ــ ط أولى سنة ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م].

١٧٧ــ مدارج السالكين بين منازل " إياك نعبد وإياك نستعين" للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية [دار الكتب العلمية ــ بيروت].

١٧٨ــ مدخل إلى القرآن الكريم تأليف الدكتور: محمد عبد الله دراز [دار القلم ــ الكويت ــ ط ثانية سنة ١٣٩٩هـ = ١٩٧٨م] .

١٧٩ــ مدخل إلى تفسير القرآن وعلومه تأليف الدكتور عدنان محمد زرزور [دار القلم ــ دمشق ــ ط أولى سنة ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م] .

١٨٠ــ المدخل لدراسة القرآن الكريم تأليف الدكتور محمد محمد أبو شهبة [دار اللواء ــ المملكة العربية السعودية ــ الرياض ــ ط ثالثة سنة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م] .

١٨١ــ مذاهب التفسير الإسلامي تأليف : اجنتس جولد تسهر للدكتور عبد الحليم النجار [دار إقرأ ــ القاهرة] .

١٨٢ــ المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز تأليف : شهاب الدين عبد الرحمن المعروف بأبي شامة المقدسي تحقيق : طيار آلتي قولاج [دار صادر ــ بيروت ــ سنة ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م] .

١٨٣ــ المستدرك على الصحيحين للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري [دار المعرفة ــ بيروت] .

١٨٤ــ المستشرقون تأليف: نجيب العقيقي [دار المعارف ــ القاهرة سنة ١٩٦٥م]

١٨٥ــ المستشرقون وترجمة القرآن الكريم تأليف الدكتور محمد صالح البنداق [دار الآفاق الجديدة ــ بيروت ــ ط ثانية سنة ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م].

١٨٦ــ المستصفى من علم الأصول للإمام أبي حامد الغزالي [دار الفكر ــ بيروت] .

١٨٧ــ المسند للإمام أحمد بن حنبل ، شرحه وصنع فهارسه : أحمد محمد شاكر [دار المعارف ــ القاهرة سنة ١٣٧٠هـ = ١٩٥٠م] .

١٨٨ــ المسند للإمام أحمد بن حنبل [طبعة دار الفكر العربي ــ القاهرة] .

١٨٩ــ مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار تأليف : الإمام يحي بن حمزة العلوي تحقيق وتقديم الدكتور/ محمد السيد الجليند [الدار اليمنية للنشر والتوزيع ــ ط ثالثة سنة ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م] .

١٩٠ــ المصاحف تأليف أبي بكر عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني [دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ط أولى سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م].

١٩١ــ مباحث في علوم القرآن تأليف الدكتور القصبي محمود زلط [دار القلم ــ دولة الإمارات العربية المتحدة ــ ط ثانية سنة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م].

١٩٢ــ مع نزول القرآن تأليف الدكتور محمد محمد خليفة [مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة] .

١٩٣ــ معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي [دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ط أولى سنة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م] .

١٩٤ــ المعجزة الكبرى القرآن للإمام محمد أبي زهرة [دار ا لفكر العربي ــ القاهرة] .

١٩٥ــ المعتصر من المختصر من مشكل الآثار ، لخصه أبو المحاسن يوسف بن موسى الحنفي [عالم الكتب ــ بيروت ــ بدون] .

١٩٦ــ معالم التنزيل تأليف الإمام أبي محمد الحسين الفراء البغوي [المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة] هامش على تفسير الخازن .

١٩٧ــ معالم الشريعة الإسلامية تأليف الدكتور صبحي الصالح [دار العلم للملايين ــ بيروت سنة ١٩٧٥م].

١٩٨ــ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تأليف الإمام ابن هشام الأنصاري تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد [المكتبة العصرية ــ بيروت سنة ١٤١١هـ = ١٩٩١م] .

١٩٩ــ مقدمتان في علوم القرآن . نشر المستشرق الدكتور آرثر

جيفري [مكتبة الخانجي ــ القاهرة سنة ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م] .

٢٠٠ــ مقدمة ابن خلدون تأليف عبد الرحمن بن محمد بن خلدون تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي [نهضة مصر ــ القاهرة ــ ط ثالثة ــ بدون] .

٢٠١ــ من بلاغة القرآن تأليف الدكتور أحمد أحمد بدوي [نهضة مصر بالقاهرة].

٢٠٢ــ من قضايا القرآن تأليف : عبد الكريم الخطيب [دار الفكر العربي ــ القاهرة سنة ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م].

٢٠٣ــ منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي تأليف الدكتور: عبد المجيد محمد إسماعيل السوسوة [دار النفائس ــ الأردن ــ ط أولى سنة ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م] .

٢٠٤ــ مناهل العرفان في علوم القرآن تأليف: محمد عبد العظيم الزرقاني تحقيق: فواز أحمد زمرلي [دار الكتاب العربي ــ بيروت ــ ط ثانية سنة ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م] .

٢٠٥ــ الموافقات في أصول الأحكام للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي تعليق : محمد حسنين مخلوف [دار الفكر ــ بيروت سنة ١٣٤١هـ].

٢٠٦ــ الميسر في علوم القرآن تأليف : عبد الرسول الغفار [دار ومكتبة الرسول الأكرم ــ بيروت ــ ط أولى سنة ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م] .

٢٠٧ــ الناسخ والمنسوخ في كتاب الله تعالى عن قتادة بن دعامة السدوسي تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن[مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ ط ثانية سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م].

٢٠٨ــ الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم لأبي جعفر النحاس تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل [عالم الفكر ــ القاهرة سنة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م].

٢٠٩ــ الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم للقاضي أبي بكر بن العربي المعافري تحقيق الدكتور عبد الكبير العلوي المدعري [مكتبة الثقافة الدينية ــ القاهرة سنة ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م].

٢١٠ــ الناسخ والمنسوخ للزهري ويليه كتاب : تنزيل القرآن بمكة والمدينة للزهري أيضاً تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن [عالم الكتب ــ بيروت ــ ط أولى سنة ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م] .

٢١١ــ نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا [دار الرياض ــ السعودية سنة ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م].

٢١٢ــ نحو تفسير موضوعي لسور القرآن الكريم، الأجزاء العشرة الأولى، تأليف: محمد الغزالي [دار الشروق ــ القاهرة ــ ط أولى سنة ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م] .

٢١٣ــ نزهة ا لخاطر العاطر لعبد القادر بن أحمد بن مصطفى بدران الدومي الدمشقي شرح كتاب : روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لشيخ الإسلام موفق الدين ابن قدامة ا لمقدسي الدمشقي [دار ابن حزم ــ بيروت ــ ط ثانية سنة ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م].

٢١٤ــ نظرات استشراقية في الإسلام تأليف الدكتور محمد غلاب [دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ــ القاهرة] .

٢١٥ــ نظم الدرر في تناسب الآيات والسور تأليف الإمام برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي [دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة ــ ط ثانية سنة١٤١٣هـ = ١٩٩٢م].

٢١٦ــ النظم الفني في القرآن تأليف : عبد المتعال الصعيدي [مكتبة الآداب ــ القاهرة].

٢١٧ــ همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية تأليف : جلال الدين السيوطي [الخانجي وشركاه بمصر ــ ط أولى سنة ١٣٢٧هـ] .

٢١٨ــ الواضح في علوم القرآن تأليف الدكتور مصطفى ديب البغا ، ومحيي الدين ديب مستو [دار الكلم الطيب ــ دمشق ــ ط أولى سنة ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م] .

٢١٩ــ الوجيز في فضائل الكتاب العزيز للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي تحقيق وتعليق الدكتور علاء الدين علي رضا [دار الحديث ــ القاهرة سنة ١٤١٢هـ = ١٩٩١م] .

٢٢٠ــ الوسيط في تفسير القرآن المجيد تأليف: أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين [دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ط أولى سنة ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م] .

٢٢١ــ الوشيعة في نقد عقائد الشيعة تأليف: موسى جار الله تحقيق وتعليق وتقديم: جماعة من كبار العلماء [مكتبة الكليات الأزهرية ــ القاهرة].

* * *

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

مقدمة ٤

مدخل ٨

اليهود هم أول من أثار موضوع: الترتيب النزولي، على جهة الطعن في القرآن الكريم، وتبعهم في ذلك النصارى والرافضة. ١٢

الرد على مفتريات اليهود والنصارى والرافضة في تغيير المصحف وفساد نظم القرآن. ١٣

النصارى تحتج بالشيعة على تحريف القرآن، ورد ابن حزم عليهم؟!! ٢٠

المستشرقون وترتيب القرآن على تاريخ نزوله. ٢٢

أولاً : عقيدة المستشرقين عن القرآن الكريم، ومنهجهم في ترتيب سور القرآن بحسب نزوله، وآثار هذا المنهج. ٢٣

ثانياً : أنواع المستشرقين ، وصلة الاستشراق بالطعن على القرآن الكريم . ٢٥

ثالثاً : موقف المستشرقين من المصادر العربية والإسلامية. ٢٦

مصادر المستشرقين في ترتيب سور القرآن على تاريخ نزوله. ٢٧

المصدر الأول: ترجمة معاني القرآن الكريم. ٢٧

" أنواع هذه الترجمة، وحجمها، وقيمتها العلمية، وتوجهاتها، وآثارها " ٢٧

المصدر الثاني : الأحاديث النبوية . ٣٠

المصدر الثالث : كتب السيرة والمغازي. ٣٠

المصدر الرابع : كتب التاريخ العام. ٣١

المصدر الخامس : كتب التفسير وأسباب النزول. ٣٢

محاولات المستشرقين ترتيب سور القرآن الكريم على حسب نزوله، وقيمتها العلمية. ٣٣

الأهداف الخفية للمستشرقين وراء محاولاتهم ترتيب سور القرآن بحسب نزوله. ٣٧

الثمار المرة لأعمال المستشرقين، وتأليف المصحف الجديد؟!! ٣٩

أهمية علم ترتيب نزول القرآن، وأهم المصنفات التي ألفت فيه، وأسباب انصراف العلماء عنه. ٤١

آراء علماء المسلمين قديماً وحديثاً في الترتيب النزولي للقرآن الكريم. ٤٥

(١) رأى الطاهر بن عاشور في الترتيب النزولي لسور القرآن الكريم. ٤٥

(٢) رأى أبي عبد الله الزنجاني في الترتيب النزولي لسور القرآن الكريم. ٤٥

(٣) رأى محمد عزة دروزة في الترتيب النزولي لسور القرآن الكريم. ٤٦

(٤) الدراسة التي قدمها الدكتور عبد الرحمن بدوي حول موضوع: الترتيب النزولي للقرآن الكريم"عرض ومناقشة". ٤٧

(٥) عرض موجز وتقييم شامل لدراسة الدكتور إبراهيم عبد الرحمن خليفة لموضوع : ترتيب النزول. ٥٠

الآثار الواردة بالإتقان للسيوطي، وتدل على الترتيب النزولي، وبيان حقيقتها. ٥١

مرسل صحيح يدل على الترتيب النزولي ، فلماذا لم يحكم له ؟ ٥١

أثران يدلان على الترتيب النزولي للقرآن الكريم بحرف العطف " ثم" ةالمفيد للترتيب التراخوي، فهل يصلحان للدلالة على هذا الترتيب؟ ٥٢

معارضة المتون الثلاثة للمنقول والمعقول. ٥٤

تحشية على كلام أستاذنا العلامة الدكتور إبراهيم خليفة في ثلاث نقاط :

١ـ علم : ترتيب نزول القرآن

٢ـ ما يتعلق بتسمية سور القرآن.

٣ـ ما يتعلق بما تفيده " واو " العطف. ٥٦

النقطة الأولى: علم ترتيب نزول القرآن، ومعرفة الصحابة وقرائهم به، والسبب في عدم إشاعته وانتشاره، وجهود العلماء في ضبطه ، وقيمة هذا الضبط. ٥٦

محمد عزة دروزة يفسر القرآن الكريم على حسب نزوله، دوافعه إلى هذا العمل، ومنهجه فيه، ونقده. ٦٥

بين ترتيب القرآن في المصحف، وترتيب النزول. ٦٩

طرق الوصول إلى ما صحّ من ترتيب النزول. ٧٠

النقلة وضبط تاريخ نزول السور والآيات. ٧٥

أولاً : النقلة وضبط تاريخ نزول سور القرآن الكريم. ٧٥

ثانياً : النقلة وضبط تاريخ نزول الآيات. ٦٧

مصحف علي بين الحقيقة والخيال. ٧٧

موقف عليّ من مصحف عثمان. ٨٠

الشيعة ومصحف عليّ. ٨٤

معيار ضبط الترتيب النزولي لسور القرآن الكريم. ٨٧

ما يجمع بين الترتيب المصحفي، والترتيب النزولي، وما يفرق بينهما. ٨٨

الإعجاز الترتيبي للقرآن الكريم بكل أنواعه. ٨٩

ضبط ترتيب تاريخ نزول الآيات وأثره في معرفة الأحكام الشرعية. ٩١

المثال الأول: حكم المتوفي عنها زوجها وهي حامل ؟ ٩٢

المثال الثاني: هل لقاتل العمد توبة ؟ ٩٣

١٩٦ المثال الثالث : الحج أم الجهاد أيهما أفضل ؟ ٩٧
كيفية استخلاص الحكم الشرعي الصحيح من خلال الترتيب النزولي للآيات. ١٠٧
الفرق بين فرض العين وفرض الكفاية، وأثر ذلك في الترجيح بين الجهاد والحج. ١٠٩
المثال الرابع : قيام الليل بين الفرضية والتطوع. ١١٦
النقطة الثانية : هل نزول نجم من السورة أو صدرها كافٍ في تسميتها باسمها العام أو الخاص ؟ ١٢٥
النقطة الثالثة : هل التعبير بواو العطف أو بثم يصلح دليلاً في قضية الترتيب النزولي لسور القرآن الكريم ؟ ١٣٧
الأسباب التي دعت إلى الوقوف عند هذه النقطة بالذات ؟ ١٤٠
آراء العلماء فيما تفيده "واو" العطف. ١٤٠
الرأى الأول : الواو لا تفيد إلا مطلق الجمع، وهو رأى الجمهور. ١٤٠
أدلة الجمهور من السماع والقياس. ١٤٢
الرأى الثاني : الواو تفيد الترتيب ، وهو رأى بعض البصريين وأئمة الكوفة. ١٤٣
أدلة أصحاب الرأي الثاني ، والترجيح بين الرأيين. ١٤٦
الرأى الثالث : الواو للمعية حقيقة. ١٤٧
منهج القرآن الكريم في العطف " بالواو". ١٤٨
موقف الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني من الترتيب النزولي. ١٥٠
موقف الشيخ عبد الوهاب غزلان من الترتيب النزولي. ١٥٠
موقف الدكتور محمد محمد أبي شهبة من الترتيب النزولي. ١٥٠
موقف الشيخ محمد محمد المدني من الترتيب النزولي. ١٥١
موقف الشيخ محمد أبي زهرة من الترتيب النزولي. ١٥٢
موقوف الدكتور محمد عبد الله دراز من الترتيب النزولي " عرض وتقييم " . ١٥٢
عرض الدكتور دراز لمشروع يوسف راشد وهو: ترتيب القرآن حسب نزوله " ونقده لهذا المشروع ". ١٥٣
القضية الأولى: ترتيب سور القرآن بحسب النزول لا يتصوربغير ترتيب آيات القرآن الكريم نزولياً ؟ ١٥٤
القضية الثانية : فكرة ترتيب السور على وفق نزولها، ومناقشة الوجوه التي برر بها المؤلف دعوته ؟ ١٥٥
هل يسوغ أن توضع السور المكية في ثنايا السور المدنية؟ ١٥٦
هل ترتيب السور بوضعها الحالي مخل بحكمة التدرج التشريعي؟ ١٥٧
ما الحكمة في ترتيب السور على هذا النحو ؟ ١٥٨
ما الحكمة في وضع الفاتحة في أول القرآن ، ووضع بعض السور القصار في آخره ؟ ١٥٩
رأى الدكتور محمد عبد الله دراز في ترتيب السور نزولياً. ١٥٩
موقف عبد الكريم الخطيب من الترتيب النزولي "عرض ومناقشة وتقييم". ١٦٠
فتنة الترتيب النزولي للقرآن. ١٦١
خطر هذه الدعوة على القرآن الكريم ١٦٢
دوران قان عليهما بناء القرآن الكريم : دور الدعوة، ثم دور الترتيب السماوي .ولكل من الدورين أسلوبه وغايته ١٦٣
الترتيب النزولي مقدّر بحاجة الدعوة في مسيرتها من بدئها إلى ختامها، وموقوتاً بهذا الوقت الذي يكمل فيه نزول القرآن. ١٦٣
على أية صورة كان القرآن عند آخر آية نزلت، هل كان على ترتيب النزول، أم كان على هذا الترتيب الذي هو عليه الآن؟ ١٦٤
ثانياً : دور الترتيب السماوي. ١٦٥
مناقشة هادئة وموجزة . ١٦٥ ١٩٧
موقف الدكتور عدنان زرزور من الترتيب النزولي. ١٧٠
خلاصة البحث ونتائجه وتوصياته. ١٧١
فهرس المصادر والمراجع. ١٧٦
فهرس الموضوعات. ١٩٤

* * *